



جَامِعَةُ الْإِسْرَاءِ

ISRAA UNIVERSITY

مجلة علمية محكمة تصدر عن دائرة البحث العلمي

مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية

Israa University Journal
for Scientific Conferences

العدد السابع - ديسمبر 2021

ISSN: 2616 - 6925

DOI Prefix:10.51516

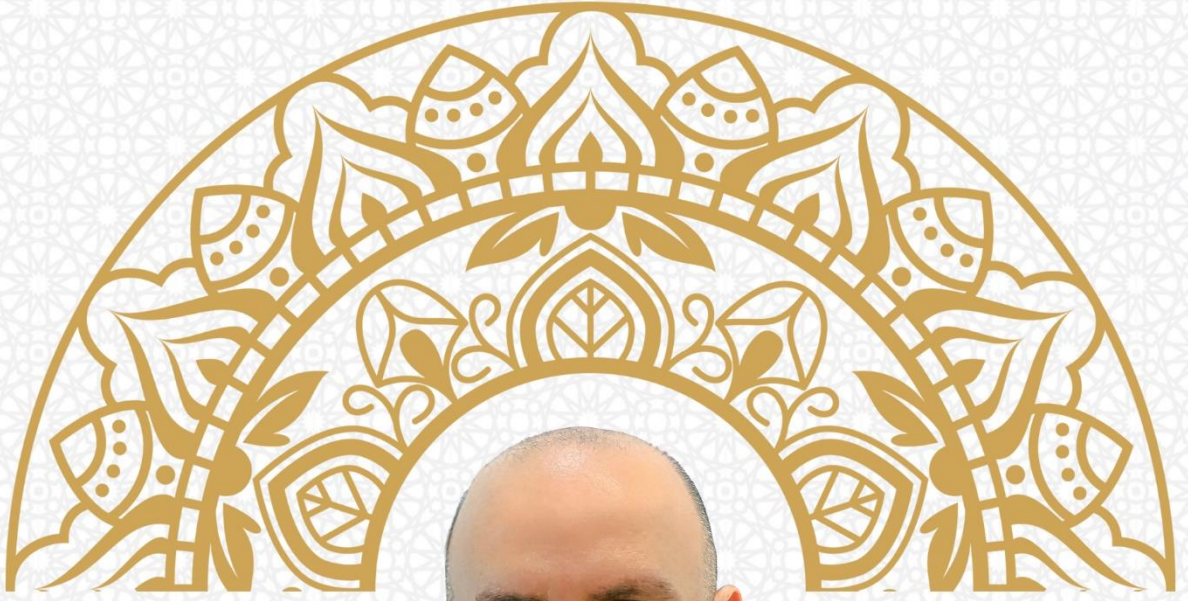


المؤتمر العلمي الإلكتروني الدولي

منظمة التعاون الإسلامي والقضية الفلسطينية

2-1 ديسمبر 2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



نهدي العدد السابع من مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية

لروح المرحوم بإذن الله تعالى

الدكتور المهندس إبراهيم محمد الحساينة

رئيس مجلس إدارة جامعة الإسراء السابق

وعضو اللجنة العلمية الدائمة للمجلة

نرجو من الله أن يجعل جهوده ونتاجاته العلمية في ميزان حسناته

وأن يدخله فسيح جناته ويلهم ذويہ الصبر والسلوان

المشرف العام د. علاء محمد مطر

الفهرس

رقم الصفحة	اسم الباحث	اسم البحث
17	أ. يحيى قاعود أ. فيصل مغاري	منظمة التعاون الإسلامي و"صفقة القرن" بين الرفض والمواجهة
39	إياد أبو مصطفى	دور منظمة التعاون الإسلامي تجاه القضية الفلسطينية " قضية القدس نموذجاً "
81	د. جهاد عبد الكريم ملكه	منظمة التعاون الإسلامي ودورها تجاه القضية الفلسطينية في ضوء مسار التطبيع العربي-الإسرائيلي
107	د. ختام خليل أبو عودة أ. لينا عبد الكريم الرازي	موقف منظمة التعاون الإسلامي تجاه القضية الفلسطينية ورؤيتها للتطبيع
129	د. غسان إبراهيم حرب د. إبراهيم محمود المصري أ. أحمد حمدان	اتجاهات النخبة الإعلامية الفلسطينية نحو استخدام الإعلام الجديد في المقاطعة الإسلامية للاحتلال الاسرائيلي
159	د. أسماء الشقاقي د. رحاب اليماني	آليات تعزيز دور منظمة التعاون الإسلامي في دعم القضية الفلسطينية
183	د. نجاح دقماق	دراسة استشرافية: جهود منظمة التعاون لمناهضة سياسة الاستيطان على الأراضي الفلسطينية
221	د. عبد الجواد العطار	رؤية منظمة التعاون الإسلامي لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي في ظل قرارات الإدارة الأمريكية
253	أ. وليد محمود الأغا	دور منظمة التعاون الاسلامي في تمكين الشباب الفلسطيني
277		توصيات المؤتمر

مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية

مجلة علمية محكمة، تنشر على صفحاتها نتائج الأعمال البحثية للمؤتمرات العلمية التي تنظمها جامعة الإسراء، حيث تحرص إدارة المجلة على ضمان تحري الدقة والموضوعية والأصالة في البحوث العلمية المنشورة بما يضيف إلى المعرفة الإنسانية ما يستفيد منه الباحثون وصناع القرار. تنشر المجلة البحوث العلمية المحكمة بإحدى اللغتين: العربية أو الإنجليزية، ويتم تحكيم البحوث من محكمين متخصصين.

رؤية المجلة:

التميز في نشر البحوث العلمية المحكمة لمؤتمرات جامعة الإسراء المحلية والدولية.

رسالة المجلة:

تسعى المجلة لنشر البحوث العلمية المحكمة في العلوم الإنسانية والتطبيقية التي تستقطبها المؤتمرات العلمية التي تنظمها جامعة الإسراء محلياً ودولياً، لتصبح المجلة مرجعاً علمياً يستفيد منها الباحثين وصناع القرار بما يخدم حل الإشكالات المجتمعية وعملية التنمية في فلسطين وخارجها.

أهداف المجلة:

- تجميع نتاج الأعمال البحثية للمؤتمرات لتصبح مرجعاً علمياً يستفيد منه الباحثون وصناع القرار، بما يخدم حل الإشكالات المجتمعية وعملية التنمية في فلسطين وخارجها.
- نشر البحوث العلمية التي تتميز بالأصالة في حقول العلوم الإنسانية والتطبيقية المختلفة، والتي من شأنها أن تشكل إضافة معرفية لهذه العلوم.
- إبراز إسهامات المتخصصين على الصعيد المحلي والدولي في الحقول المختلفة للعلوم الإنسانية والتطبيقية.
- توثيق الروابط والصلات بين المتخصصين من العلماء والمفكرين وأساتذة الجامعات في فلسطين وخارجها.
- إقامة شبكة تعاون علمي بحثي أكاديمي بين المتخصصين في العلوم الإنسانية والتطبيقية.
- نشر بحوث الأكاديميين وذلك للاستفادة منها لأغراض الترقّيات العلمية والتقويم السنوي.

المشرف العام د. علاء محمد مطر

أعضاء اللجنة العلمية الدائمة للمجلة

لبنان	رئيس مركز جيل للبحث العلمي	أ.د. سـرور طـالبي
الجزائر	جامعة محمد خيبر بسكرة	أ.د. حسـينة شـرون
النرويج	الجامعة النرويجية للعلوم والتكنولوجيا	أ.د. رائـد لبـد
مصر	جامعة عين شمس	أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
فلسطين	جامعة النجـاح	أ.د. محمد النـوري
فلسطين	جامعة الإسـراء	أ.د. علي شـاهين
فلسطين	جامعة الإسـراء	د. طـالب أبو معـلا
فلسطين	جامعة الإسـراء	د. طـارق الـديراوي
فلسطين	جامعة الإسـراء	د. منية خليل مـزيد

المدققون اللغويون

مدقق لغة إنجليزية

د. أحمد الحساينة

مدقق لغة عربية

د. نصر عبد العال

تصميم وإخراج

أ.أحمد رياض حسونة

تنسيق ومتابعة

م. تهاني وحيد أبو وطفة

برعاية وزير التعليم العالي والبحث العلمي
الأستاذ الدكتور محمود موسى أبو موسى

المؤتمر العلمي الإلكتروني الدولي
منظمة التعاون الإسلامي والقضية الفلسطينية

توطئة

يُنظر إلى منظمة التعاون الإسلامي -منظمة المؤتمر الإسلامي سابقاً والتي تأسست عام 1969- على أنها منبراً مهماً لدول العالم الإسلامي، حيث تعد ثاني أكبر منظمة دولية بعد الأمم المتحدة، ويبلغ عدد الدول الأعضاء فيها 57 دولة. ويتمثل الهدف الأساسي من وراء إنشائها في تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الدول الأعضاء، كما وتسعى إلى حماية مصالح شعوب الدول الإسلامية ككل.

وأصدرت المنظمة العديد من القرارات الداعمة للقضية الفلسطينية، إلا أن التطبيق العملي لهذه القرارات لم يرتق إلى المستوى المطلوب؛ وذلك لعدة اعتبارات ذاتية وموضوعية، لذا يهدف المؤتمر إلى تزويد الباحثين والمختصين وصناع القرار بقراءة واعية لهذه القرارات وبحث مدى انعكاسها على القضية الفلسطينية، والآليات المناسبة لاستثمار هذه المنظمة المهمة لصالح القضية الفلسطينية.

أهداف المؤتمر

- التعرف على دور وعلاقة منظمة التعاون الإسلامي بالقضية الفلسطينية.
- تسليط الضوء على التحديات التي تواجه دور منظمة التعاون الإسلامي تجاه القضية الفلسطينية، للخروج بمقترحات وتوصيات قابلة للتنفيذ يمكن الاستفادة منها في دعم القضية الفلسطينية.
- استقطاب البحوث المتميزة التي تبرز دور منظمة التعاون الإسلامي تجاه القضية الفلسطينية والفرص المتاحة أمام الفلسطينيين للاستفادة القصوى من ذلك؛ بهدف نشرها في مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية.

محاور المؤتمر

المحور الأول:

موقف منظمة التعاون الإسلامي من القضية الفلسطينية.

المحور الثاني:

منظمة التعاون الاسلامي والتسوية السياسية وفق قرارات الشرعية الدولية.

المحور الثالث:

دور منظمة التعاون الإسلامي تجاه القضية الفلسطينية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية.

المحور الرابع:

جهود دول منظمة التعاون الإسلامي في دعم القضية الفلسطينية.

المحور الخامس:

رؤية مستقبلية لتفعيل دور منظمة التعاون الإسلامي لصالح القضية الفلسطينية.

رئاسة المؤتمر

رئيس المؤتمر

د. علاء محمد مطر

رئيس اللجنة العلمية

د. رضوان العنبي

رئيس لجنة التوصيات

د. علاء محمد مطر

كلمة رئيس المؤتمر

د. علاء محمد مطر

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي/ أ.د محمود أبو موسى وزير التعليم العالي والبحث العلمي، سعادة/ أ. د. أسامة محمد العبد الأمين العام لاتحاد رابطة الجامعات الإسلامية، سعادة/ أ.د عبد الرحيم أحمد أستاذ العلوم السياسية-ورئيس دائرة الجودة بالجامعة الوطنية الماليزية-ماليزيا، سعادة د. رضوان العنبي رئيس اللجنة العلمية ورئيس مركز المنارة للدراسات والأبحاث-المغرب.

السيدات الفاضلات والسادة الأفاضل، الحضور الكريم كل باسمه ولقبه ومكانته وصفته، أسعد الله صباحكم بكل خير وأهلاً وسهلاً بكم ونشكر لكم مشاركتكم في هذا المؤتمر العلمي الدولي المحكم الثالث عشر الذي تنظمه جامعة الإسراء-غزة والثالث الذي تنظمه كلية العلوم الإنسانية وهو بعنوان: " منظمة التعاون الإسلامي والقضية الفلسطينية" وذلك تحت رعاية معالي/ أ.د محمود أبو موسى وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وبالتعاون مع الجامعة الوطنية الماليزية-ماليزيا، ومركز المنارة للدراسات والأبحاث-المغرب.

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساهم بالدعم والتحضير والإعداد لهذا المؤتمر بدءاً من رئيس مجلس الإدارة د. إبراهيم الحساينة، وشركائنا في المؤتمر مروراً بلجان المؤتمر، اللجنة العلمية وعلى رأسها د. رضوان العنبي رئيس مركز المنارة للدراسات والأبحاث-المغرب. واللجنة التحضيرية وعلى رأسها د. أسماء نصر أستاذ مساعد في جامعة الإسراء-غزة.

كما نتوجه بالشكر الجزيل لمحكمين البحوث من داخل الوطن وخارجه، ونشكر الباحثين الذين شاركوا في بحوثهم سواء من داخل الوطن أو خارجه، حيث يشارك في اللجنة العلمية للمؤتمر كوكبة من العلماء من فلسطين وخارجها وعددهم (150)، ويشارك في

عضوية اللجنة التحضيرية (200) عضو موزعين على لجانها الفرعية الثالث اللجنة الإعلامية واللجنة الفنية، ولجنة البروتوكول. وبخصوص المشاركات البحثية، يشارك في المؤتمر (39) باحثاً ويعرضون (24) بحثاً في جلسات المؤتمر الخمس على مدار يومين، وسيتم نشر هذه البحوث في مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية بعد الأخذ في ملاحظات الحضور المشاركين في المؤتمر والحصول على موافقة للنشر في المجلة.

يأتي تنظيم هذا المؤتمر متزامناً مع اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في 29 نوفمبر وقرب احتفال العالم في اليوم العالمي لحقوق الإنسان في 10 ديسمبر، وما زالت حقوق الفلسطينيين تنتهك وعلى نطاق واسع من قبل سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في ظل الدعم اللامحدود من الإدارة الأمريكية بقيادة ترامب وصمت المجتمع الدولي الذي تنصل من مسؤولياته القانونية والأخلاقية في دعم الحقوق الفلسطينية وفي مقدمتها الحق في تقرير المصير.

لقد حرصت كلية العلوم الإنسانية على التركيز في مؤتمراتها الثلاثة على تناول دور المنظمات الدولية في دعم القضية الفلسطينية، حيث نظمت الكلية في السنتين السابقتين مؤتمرين على التوالي الأول بعنوان: "الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية"، والثاني بعنوان: "جامعة الدول العربية والقضية الفلسطينية"، وذلك نظراً لأهمية الدور الذي تؤديه هذه المنظمات في دعم القضية الفلسطينية وبما نسجم مع توجهات دولة فلسطين في التوسع للانضمام للمنظمات الدولية بعد حصولها على دولة مراقب في الأمم المتحدة في 2020/11/29.

وعلى الخطى ذاتها تنظم كلية العلوم الإنسانية هذا المؤتمر بعنوان: منظمة التعاون الإسلامي والقضية الفلسطينية"، الذي يسعى إلى تحقيق عدة أهداف أهمها: التعرف على دور وعلاقة منظمة التعاون الإسلامي بالقضية الفلسطينية، وتبسيط الضوء على التحديات التي تواجه دور منظمة التعاون الإسلامي تجاه القضية الفلسطينية، للخروج بمقترحات وتوصيات قابلة للتنفيذ يمكن الاستفادة منها في دعم القضية الفلسطينية. ويهدف المؤتمر أيضاً إلى استقطاب البحوث المتميزة التي تبرز دور منظمة التعاون الإسلامي تجاه القضية الفلسطينية والفرص المتاحة أمام الفلسطينيين للاستفادة القصوى من ذلك. هذا ويتناول المؤتمر خمسة محاور رئيسية على النحو الآتي:

أولاً: موقف منظمة التعاون الإسلامي من القضية الفلسطينية.

ثانياً: منظمة التعاون الإسلامي والتسوية السياسية وفق قرارات الشرعية الدولية.

ثالثاً: دور منظمة التعاون الإسلامي تجاه القضية الفلسطينية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية.

رابعاً: جهود منظمة التعاون الإسلامي في دعم القضية الفلسطينية.

خامساً: رؤية مستقبلية لتفعيل دور منظمة التعاون الإسلامي لصالح القضية الفلسطينية.

في نهاية كلمتي، نعدكم أن نعمل جاهدين على استمرار انعقاد هذا النوع من المؤتمرات بشكل دوري لتصبح البحوث المشاركة في المؤتمرات والتي ستُنشر في مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية، مرجعاً متخصصاً للأكاديميين والباحثين والمهتمين وصناع القرار. ونؤكد لكم حرصنا الشديد على إيصال نتائج وتوصيات

المؤتمر إلى الجهات ذات العلاقة على الصعيد المحلي والدولي بما يساهم في
تعزيز دور منظمة التعاون الإسلامي في دعم القضية الفلسطينية.

الحضور الكريم دمتם داعمين للبحث العلمي والقضية الفلسطينية
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

منظمة التعاون الإسلامي و"صفقة القرن" بين الرفض والمواجهة

Organization of Islamic Cooperation and the "Deal of the Century" Between Rejection and Confrontation

أ. فيصل عبد الله مغاري

ماجستير إعلام سياسي

faisal.pbc78@gmail.com

أ. يحيى سعيد قاعود

ماجستير علوم سياسية

y.ehya@hotmail.com

DOI: 10.51516/1860-000-007-001

ملخص:

تركز الدراسة على تحليل دور منظمة التعاون الإسلامي في دعم القضية الفلسطينية في سياق خطة التسوية الأمريكية-صفقة القرن -والإجراءات والسياسات الإسرائيلية التي بنيت عليها. وتعرض الدراسة أيضاً موقف المنظمة من خطة التسوية والإجراءات العملية التي يمكن اتخاذها للضغط على إسرائيل من خلال تفعيل قرارات المكتب الإسلامي لمقاطعة إسرائيل، وتنفيذ القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية الواردة في الخطة المستقبلية للمنظمة "2025".

الكلمات المفتاحية: منظمة التعاون الإسلامي، خطة التسوية الأمريكية، قرارات المنظمة الداعمة للقضية الفلسطينية.

Abstract

The study focuses on analyzing the role of the Organization of Islamic Cooperation in supporting the Palestinian cause in the context of the American settlement plan "deal of the century", and the Israeli measures and policies on which it was built. The study also presents the organization's position on the settlement plan and the practical procedures that can be taken to put pressure Israel by activating the decisions of the Islamic Office for the Boycott of Israel, and implementing the decisions related to the Palestinian issue contained in the organization's future plan 2025".

Keywords: Organization of Islamic Cooperation, Settlement Plan,

مقدمة:

أنشئت منظمة التعاون الإسلامي بقرار صادر عن القمة التي عُقدت في الرباط بالمملكة المغربية 25 من سبتمبر 1969 ردًا على جريمة إحراق المسجد الأقصى في القدس المحتلة. وتمثل اليوم ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، حيث تضم في عضويتها سبعاً وخمسين دولة موزعة على أربع قارات، وتمثل المنظمة الصوت الجماعي للعالم الإسلامي.

ورغم نشأتها منذ عقود طويلة إلا أنها تعاني تحديات جمة، وقد سعت المنظمة في دورتها الثالثة عام 2005 إلى خطة عمل بهدف تعزيز التعاون المشترك بين الدول الأعضاء، يضاف لها التحديات القائمة في المنطقة العربية، وجوهرها "القضية الفلسطينية" خاصة بعد الإجراءات الأميركية الأخيرة بشأن القدس، والإعلان الرسمي عن خطتها لتسوية الصراع في 28 كانون ثاني 2020.

ومع كل تلك التغيرات والتحولات، اتخذت المنظمة مجموعة قرارات رداً على الإجراءات الإسرائيلية والأميركية في قممها التي عقدت بعد وصول دونالد ترامب إلى سدة الحكم. كان أهمها: "مركزية قضية فلسطين وفي القلب منها القدس الشريف، بالنسبة للأمم الإسلامية جمعاء، وعلى الهوية العربية والإسلامية للقدس المحتلة وضرورة الدفاع عن حرمة الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة فيها". وأكد البيان الختامي أن السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط، كخيار استراتيجي لن يتحققا ألا بانسحاب إسرائيل الكامل من أرض دولة فلسطين المحتلة منذ العام 1967، وفي مقدمتها القدس الشريف، وفق القانون الدولي وما نصت عليه القرارات الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية.

مشكلة الدراسة:

تتبلور مشكلة الدراسة في مواقف المنظمة الداعمة للقضية الفلسطينية والرافضة لكل الإجراءات والقرارات التي اتخذتها إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، بدءاً بالاعتراف بـ القدس "عاصمة لإسرائيل"، مروراً برفض خطة التسوية الأميركية، التي بنيت عليها خطة الضم الإسرائيلية. تتمثل المشكلة بالسؤال الرئيس التالي: كيف يمكن تغيير مواقف منظمة التعاون الداعمة للقضية الفلسطينية إلى إجراءات ضاغطة على الاحتلال الإسرائيلي؟

يتفرع عن السؤال الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

- ما موقف منظمة التعاون السياسي والفعلي من خطة التسوية الأمريكية؟
- ما هو تأثير مواقف الدول الأعضاء على القرار الجمعي لدى منظمة التعاون الإسلامي؟
- ما هي الأدوات والوسائل التي يمكن اتباعها من قبل منظمة التعاون لتشكل ضغطاً حقيقياً على الاحتلال الإسرائيلي؟

هدف الدراسة:

يمكن تحديد أهداف الدراسة على النحو التالي:

- تحليل موقف منظمة التعاون الإسلامي من خطة التسوية الأمريكية في ضوء القرارات الجمعية للمنظمة من جانب، وقرارات وإجراءات الدول المنضوية لها "الفردية" من جانب آخر.
- تحليل سياسات منظمة التعاون الإسلامي تجاه القدس في ضوء الإجراءات الأمريكية والإسرائيلية المبنية على خطة "السلام من أجل الأزهار الأمريكية"- صفقة القرن.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها القضية، بعد القرارات والإجراءات التي اتخذها دونالد ترامب ضد الشعب الفلسطيني ومقدساته، ومساهمة منه في تنفيذ تطلعات إسرائيل الاستيطانية، والتي ساهمت بشكل مباشر في تعزيز سيطرة إسرائيل على القدس وأسرتها، خاصة بعد الخطوات العملية التي ساهمت بها خطة التسوية الأمريكية، كنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والسماح بضم واحتلال مزيد من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بهدف تبيان ووصف موقف منظمة التعاون الإسلامي ودورها في دعم القضية الفلسطينية ومجابهة خطة "صفقة القرن" والتي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية واستيطان المزيد من الأراضي الفلسطينية.

بالإضافة إلى ذلك. تستخدم الدراسة أداة تحليل المضمون (المحتوى): حيث تستخدم الدراسة أداة تحليل مضمون ومحتوى البيانات الختامية لمؤتمرات القمم لمنظمة التعاون الإسلامي، بالإضافة إلى تحليل مضمون تصريحات الأمانة العامة للمنظمة، وكذلك التصريحات الرسمية للدول الأعضاء تجاه القضية الفلسطينية و"صفقة القرن".

تقسيمات الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسية وهي: المبحث الأول: ويتناول السياق التاريخي لنشأة منظمة التعاون والظروف المصاحبة لها. أما المبحث الثاني: فيبحث موقف منظمة التعاون الإسلامي من الخطة الترابية والإجراءات العملية التي أحدثتها إسرائيل على أرض الواقع. فيما يذهب المبحث الثالث إلى تحليل دور السياسات الجماعية لمنظمة التعاون الإسلامي من جهة، وسياسات الدول الأعضاء الداعمة للقضية الفلسطينية في مواجهة الإجراءات والسياسات الإسرائيلية والأمريكية.

المبحث الأول

السياق التاريخي لتشكل منظمة التعاون

جاء إنشاء منظمة التعاون الإسلامي "منظمة المؤتمر الإسلامي سابقاً"¹ تعبيراً عن إدارة جماعية لدى العالم الإسلامي من أجل التضامن والتعاون، وتضم المنظمة في عضويتها حالياً (57) دولة، فأضحت بذلك ثاني أكبر منظمة دولية حكومية سياسية بعد منظمة الأمم المتحدة، والممثل الرسمي والوحيد للمسلمين عبر العالم. ومنذ إنشائها عام 1969 تكون قد تخطت العقد الرابع من عمرها².

أنشئت المنظمة بقرار صادر عن القمة التاريخية التي عُقدت في الرباط بالمملكة المغربية في 12 من رجب 1389 هجرية (الموافق 25 من سبتمبر 1969 ميلادية) ردّاً على جريمة إحراق المسجد

¹ تغير اسم المنظمة إلى "منظمة التعاون الإسلامي" بموجب قرار صادر عن الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في بكازاخستان في يونيو 2011، وتغير شعار المنظمة حتى يتناسب مع رؤيتها ومهمتها.

² منظمة التعاون الإسلامي: أهم إنجازات ومبادرات منظمة التعاون الإسلامي، (2005) ص4.

الأقصى في القدس المحتلة في المغرب في 25 سبتمبر 1969. وجرى اعتماد ميثاق منظمة التعاون الإسلامي في الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في عام 1972. ووضع الميثاق أهداف المنظمة ومبادئها وغاياتها الأساسية المتمثلة بتعزيز التضامن والتعاون بين الدول الأعضاء. وارتفع عدد الأعضاء خلال ما يزيد عن أربعة عقود بعد إنشاء المنظمة من ثلاثين دولة، وهو عدد الأعضاء المؤسسين، ليلبلغ سبعا وخمسين دولة عضواً في الوقت الحالي¹. ومن أهم أجهزة المنظمة: القمة الإسلامية، ومجلس وزراء الخارجية، والأمانة العامة، بالإضافة إلى لجنة القدس وثلاث لجان دائمة تُعنى بالعلوم والتكنولوجيا، والاقتصاد والتجارة، والإعلام والثقافة. وهناك أيضاً مؤسسات متخصصة تعمل تحت لواء المنظمة، ومنها البنك الإسلامي للتنمية، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو). وتؤدي الأجهزة المتفرعة والمؤسسات المنتمية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي أيضاً دوراً حيوياً وتكميلياً من خلال العمل في شتى المجالات. وعُقد في عام 1970 أول مؤتمر إسلامي لوزراء الخارجية في جدة بالمملكة العربية السعودية، وقرر إنشاء أمانة عامة يكون مقرها جدة ويرأسها أمين عام للمنظمة. ويعتبر الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين الأمين العام للمنظمة الحادي عشر، حيث تولى هذا المنصب في نوفمبر 2016.

المطلب الأول: هيكلية منظمة التعاون

أنشئت المنظمة ردّاً على جريمة إحراق المسجد الأقصى في القدس المحتلة في المغرب في 25 سبتمبر 1969، أي أن ظروف النشأة جاءت لنصرة القدس والمقدسات الإسلامية المحتلة في فلسطين، ولذلك نجد أن لجنة القدس ضمن أجهزة المنظمة الرئيسية، وتتكون المنظمة بحسب الميثاق من مجموعة الأجهزة التالية²:

1. القمة الإسلامية.
2. مجلس وزراء الخارجية.
3. اللجان الدائمة.
4. اللجنة التنفيذية.
5. حكمة العدل الإسلامية الدولية.
6. الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان.
7. لجنة الممثلين الدائمين.
8. الأمانة العامة.

¹ موقع منظمة التعاون الإسلامي، تاريخ المنظمة، <https://bit.ly/3rYwpd7>

² ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، الفصل الثالث، الأجهزة، المادة (5).

9. الأجهزة المتفرعة.

10. المؤسسات المتخصصة.

11. المؤسسات المنتمية.

لجنة القدس: وهي إحدى اللجان الدائمة والتي أنشئت لجنة القدس طبقاً للقرار رقم 6/1-س الصادر عن المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء الخارجية الذي عقد في جدة خلال الفترة من 12 إلى 15 يوليو 1975م (بالمملكة العربية السعودية). وتهدف إلى:

1. متابعة تنفيذ القرارات التي اتخذها ويتخذها المؤتمر الإسلامي.

2. تنفيذ جميع قرارات المؤتمر الإسلامي المتعلقة بمواضيع الصراع العربي الإسرائيلي.

بالإضافة إلى ذلك، هناك وكالة متخصصة في منظمة التعاون الإسلامي وهي: "وكالة بيت مال القدس الشريف".

ينص ميثاق منظمة التعاون الإسلامي في المادة (1)، البند (8) على "دعم الشعب الفلسطيني وتمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف، والحفاظ على الهوية التاريخية والإسلامية للقدس الشريف وعلى الأماكن المقدسة فيها"¹.

المندوبية الدائمة لدولة فلسطين

تكتسب المندوبية الدائمة لدولة فلسطين أهمية استثنائية لدى منظمة التعاون الإسلامي خاصة وأن القضية الفلسطينية والقدس تشكلان الهدف والأساس الذي قامت عليه ومن أجله هذه المنظمة الدولية، وتتمتع دولة فلسطين من خلال عضويتها في هذه المنظمة بصفة نائب دائم وثابت للرئيس في كافة اجتماعاتها وبمستوياتها المختلفة. ونظراً لمحورية ومركزية قضية فلسطين والقدس الشريف لهذه المنظمة ولتطور وتزايد المهام المنوطة بالمندوبية الدائمة لدولة فلسطين، أصبحت الحاجة ملحة لاتخاذ خطوات عملية لمأسسة عمل المندوبية كبعثة دبلوماسية مستقلة وكان من أبرز إنجازاتها: حصول فلسطين على صفة بعثة دبلوماسية كاملة من وزارة خارجية المملكة العربية السعودية بصفتها دولة المقر. وبهذه الصفة، تمكنت المندوبية ولأول مرة أن تأخذ موقعاً متقدماً لتمثيل دولة فلسطين وتعيين مندوب دائم بمرتبة سفير، التي اعتمدت رقم السجل الخاص بالمندوبية تحت رقم: (7009384533) بتاريخ 10 يناير 2016².

¹ ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، الفصل الأول، الأهداف والمبادئ، المادة (1) البند (8).

² منظمة التحرير الفلسطينية. المندوبية الدائمة لدولة فلسطين لدى منظمة التعاون الإسلامي، <https://bit.ly/2IOoRrc>

المطلب الثاني: منظمة التعاون الإسلامي ودعم القضية الفلسطينية

تتبنى منظمة التعاون الإسلامي تسوية الصراع وفق قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات الموقعة بين "الفلسطينيين والإسرائيليين"، بما فيها القرارات رقم 181(1947)، و242(1967)، و338(1973) بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334(2016). وتؤكد على مركزية القضية الفلسطينية في كل مؤتمراتها واجتماعاتها.

ومنذ وصول اليمين الإسرائيلي إلى سدة الحكم عام 2009م، شددت المنظمة على دعم القضية الفلسطينية باعتبارها القضية المركزية، حيث أكد مجلس وزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي في ختام أعمال دورته السادسة والثلاثين في العاصمة السورية دمشق عام 2009، على ضرورة التأكيد على ربط أي تطور للعلاقات، مع إسرائيل بمدى ما تعبر عنه مواقف إسرائيل بشكل ملموس من التزام بالسلام العادل والشامل¹.

ولم تقف الانتهاكات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين منذ وصول اليمين الإسرائيلي للحكم، بل تمددت طوال تلك الفترة حتى وصول دونالد ترامب إلى سدة الحكم بداية عام 2017، والإعلان عن نيته في تسوية الصراع وفقاً لتسوية جديدة يحددها هو وفريقه في الإدارة الأميركية بعيداً عن قرارات الشرعية الدولية، وأكدت المنظمة على موقفها الواضح من تسوية القضية الفلسطينية في عدة تصريحات متتالية كان أحدها تجديد منظمة التعاون الإسلامي تمسكها بقيام دولة فلسطينية على حدود 67 وعاصمتها القدس الشرقية، وعلى دعمها المطلق لنيل الشعب الفلسطيني كامل حقوقه، ورفضها التام لضم إسرائيل أجزاء من أراضي الضفة الغربية².

أعاد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي الدكتور يوسف العثيمين التأكيد بأن قضية فلسطين والقدس تشكل القضية المركزية للمنظمة ومصدر وحدتها، وقوتها، وعملها الإسلامي المشترك، وأنها محل إجماع الدول الأعضاء وسعيها المشترك نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإنجاز حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة³.

¹ وكالة وفا: منظمة المؤتمر الإسلامي: ربط أي تطور للعلاقات مع إسرائيل بمدى التزامها بالسلام العادل والشامل، 25 مايو 2009، <https://bit.ly/3f95dSb>

² جريدة الشرق الأوسط: "التعاون الإسلامي": متمسكون بدولة فلسطينية على حدود 67 وعاصمتها القدس الشرقية، الأربعاء، 10 يونيو 2020م.

³ جريدة الشرق الأوسط: "التعاون الإسلامي" تؤكد على ثوابتها تجاه القضية الفلسطينية، الاثنين، 24 أغسطس 2020.

المبحث الثاني

منظمة التعاون الإسلامي والخطة الترابية

إن الولايات المتحدة الأميركية بمختلف إداراتها إن كانت جمهورية أو رئاسية تدعم الاحتلال الإسرائيلي، غير أن وصول دونالد ترامب إلى سدة الحكم أوضح بشكل جلي الانحياز التام من خلال التخلي عن قرارات الشرعية الدولية لتسوية الصراع والإقرار بتوجهات وتطلعات إسرائيل المستقبلية بتصفية القضية الفلسطينية.

ورفض الفلسطينيون كل إجراءات ومقترحات إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وقد شجبت المنظمات الدولية والإقليمية توجهاته واعتبرتها تقويضاً لحل الدولتين، وفيما يخص منظمة التعاون الإسلامي موضوع دراستنا، يمكن قراءة موقفها وإجراءاتها من قرارات وتوجهات دونالد ترامب في المطالبين التاليين من الدراسة.

المطلب الأول: منظمة التعاون الإسلامي وقرار ترامب "الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل"

بعد قرار دونالد ترامب القاضي بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، عقدت منظمة التعاون الإسلامي اجتماعاً على مستوى المندوبين الدائمين للتباحث في شأن محاولات تغيير الوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس الشريف ونقل البعثات الدبلوماسية إليها في 4 ديسمبر 2017 بجدة.

نظر المجتمعون في توجهات الإدارة الأميركية- ترامب لتغيير الوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس الشريف، وأدان المجتمعون في بيانهم الختامي الذي تضمن (20) بنداً قرار دونالد ترامب، وأوصوا بالعمل مع مجموعة الدول العربية لاطلاع دول العالم على خطورة القرار¹.

إن معظم القرارات التي اتخذها المندوبون الدائمون استنكارية لما أقدمت عليه الإدارة الأميركية- ترامب، إلا أن البند (18) طالب من الدول الإسلامية وبالتنسيق مع الدول العربية باتخاذ كافة التدابير اللازمة لتحرك في الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، لكنه أرهن هذا التحرك للوقت المناسب (أنظر ملحق رقم 1).

¹ البيان الختامي، منظمة التعاون الإسلامي، جدة، المملكة العربية السعودية، 4 ديسمبر 2017، OIC/PAL-02/EX- COM/PR.2017.

بعد تسعة أيام عقدت المنظمة بدعوة من الجمهورية التركية مؤتمراً استثنائياً، وانعقد المؤتمر في 13 ديسمبر 2017 بإسطنبول. وقد حمل البيان الختامي للقمة (23) بنداً، تضمنت رفض القرار الأمريكي الأحادي الجانب القاضي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، سلطة الاحتلال، وحمل الإدارة الأمريكية المسؤولية الكاملة عن كافة التداعيات الناتجة عن عدم التراجع عن هذا القرار. فيما أعاد التأكيد في بنده (14) على ما ورد في اجتماع المندوبين في البند (18) والقاضي بالتوجه إلى الأمم المتحدة لإبطال القرار، وزاد في حال فشل مجلس الأمن الدولي باتخاذ الخطوات اللازمة بأن المنظمة ستتوجه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وفق قرارها 337A "الاتحاد من أجل السلام" (أنظر الملحق رقم 1).

وقد أكدت المنظمة في قمتها الاستثنائية التي عقدت في الجمهورية التركية يوم 18 مايو 2018 إدانتها للقرار الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل في البند (10) من البيان الختامي للقمة¹. وذهبت القمة الطارئة أبعد من ذلك، حينما تحدثت عن عقوبات اقتصادية وسياسية للدول التي تحذو حذو الولايات المتحدة وتنقل سفارتها إلى القدس. حيث نص البند (14) من البيان الختامي على: "نعتزم اتخاذ الإجراءات السياسية والاقتصادية وغيرها من الإجراءات المناسبة في حق البلدان التي تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل أو تنقل سفارتها إليها. نكلف الأمانة العامة بإعداد توصيات بشأن الإجراءات المناسبة التي يمكن تطبيقها في هذا الصدد". فيما دعا البند (19) إلى " ندعو الدول الأعضاء والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً إلى حظر دخول منتجات المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية إلى أسواقها، واتخاذ تدابير ضد الأفراد والكيانات المتورطة أو المستفيدة من استمرار الاحتلال ونظام الاستيطان"².

¹ الدورة الاستثنائية السابعة لمؤتمر القمة الإسلامي - القمة الاستثنائية رداً على التطورات الخطيرة في دولة فلسطين، الجمهورية التركية - إسطنبول، 18 مايو 2018، نص البند (10): "تؤكد مجدداً رفضنا للقرار غير القانوني الذي اتخذته رئيس الولايات المتحدة بالاعتراف بالقدس عاصمةً مزعومةً لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال؛ ونرفضه باعتباره قراراً باطلاً ولاغياً وانتهاكاً لقرارات الشرعية الدولية؛ ونعتبره اعتداءً على الحقوق التاريخية والقانونية والطبيعية والوطنية للشعب الفلسطيني، ومحاولةً متعمدةً لتقويض جميع فرص السلام وتهديداً للسلام والأمن الدوليين. ندين افتتاح السفارة الأمريكية في القدس، ونعتبره عملاً استفزازياً وعدائياً موجهاً ضد الأمة الإسلامية وضد الحقوق الوطنية الفلسطينية وانتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، فضلاً عن أنه اعتداء على النظام الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، مما يشجع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على زيادة تصعيد أعمالها غير القانونية والإجرامية ضد الشعب الفلسطيني". PAL/FC/FINAL/2018/7-OIC/EX-SUM

² الدورة الاستثنائية السابعة لمؤتمر القمة الإسلامي - القمة الاستثنائية رداً على التطورات الخطيرة في دولة فلسطين، الجمهورية التركية - إسطنبول، 18 مايو 2018، OIC/EX-SUM-7/2018/PAL/FC/FINAL

إن انتهاج المقاطعة العربية والإسلامية من خلال منظمة التعاون للدول التي تخرق القانون الدولي، لها تأثيراتها القوية، فمقاطعة الدول والمنتجات تعني محاصرة الاحتلال، وإن لم يكن بمقدور الدول العربية والإسلامية ومنظماتها مواجهة الغطرسة الأميركية، فباستطاعتهم مواجهة الدول الأخرى الأقل سطوة، كذلك باستطاعتهم تفعيل مقاطعة منتجات المستوطنات.

المكتب الإسلامي للمقاطعة

أنشأت منظمة التعاون الإسلامي "المكتب الإسلامي لمقاطعة إسرائيل" تنفيذاً للقرارات الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث المنعقد بمكة المكرمة والطائف يناير 1981م. ومؤتمر القمة الرابع المنعقد بالدار البيضاء في يناير 1984م، ليمارس نشاطه وفقاً لنفس المبادئ والأسس والأحكام والواجبات، والصلاحيات التي يمارسها "المكتب الرئيسي للمقاطعة العربية" في جامعة الدول العربية. وحددت اختصاصات المكتب الإسلامي للمقاطعة في:

مكتب متخصص في الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ويرتبط من خلال مفوضه العام بالأمين العام مباشرة، وتدعو كافة القرارات الصادرة بشأنه إلى دراسة أنجح السبل والوسائل لمقاطعة إسرائيل ووضع الأسس والبرامج الكفيلة بتحقيق تطبيق أحكام المقاطعة الاقتصادية ضد إسرائيل في جميع الدول الأعضاء¹.

وقبل أن نتطرق إلى اجتماعات مكتب المقاطعة وما أصدره من قرارات وتوصيات بشأن المقاطعة بعد سياسات الإدارة الأميركية بحق الفلسطينيين والقضية الفلسطينية، علينا أن نوضح سير عمل المكتب طوال تلك السنوات وبماذا أوصت مؤتمرات القمم الإسلامية بهذا الشأن من خلال الجدول التالي:

أهم القرارات والتوصيات الصادرة عن القمم الإسلامية بشأن "المكتب الإسلامي للمقاطعة"	
تضمن البيان الختامي للقمة المنعقدة في قطر إلى دعوة الدول الأعضاء إلى الالتزام بتطبيق أحكام المقاطعة الإسلامية ضد إسرائيل (المبادئ العامة للمقاطعة،	مؤتمر القمة التاسع الدوحة، قطر

¹ تقرير الأمين العام حول المكتب الإسلامي لمقاطعة إسرائيل المقدم إلى الدورة الأربعين لمجلس وزراء الخارجية، جمهورية غينيا، 9-11 ديسمبر 2013.

القانون الإسلامي، اللوائح الداخلية للمكاتب الإقليمية، واجتماعاتها الدورية".	12-14 نوفمبر 2000
تضمن المؤتمر توجيه دعوة لعقد مؤتمر للفنيين، والمختصين بشؤون المقاطعة في الدول الإسلامية لدراسة سبل وآليات إحياء المقاطعة ضد إسرائيل.	الدورة التاسعة والعشرون للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية الخرطوم - السودان 25-27 يونيو 2002م
درس التزام الدول الأعضاء بتطبيق أحكام المقاطعة الإسلامية ضد إسرائيل. أكد على أهمية إعطاء المقاطعة ضد إسرائيل الحيز اللازم في أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، باعتبارها أداة مقاومة شرعية تستند إلى قواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.	مؤتمر القمة الإسلامي العاشر بوتراجايا - ماليزيا 17 أكتوبر 2003
دعوة الدول الأعضاء إلى إصدار تشريعات داخلية تنظم عمل المقاطعة الإسلامية ضد إسرائيل، وأن تنشئ مكاتب إقليمية وإسلامية للمقاطعة في بلدانها.	الدورة الثالثة والثلاثون للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية باكو - أذربيجان 19-21 يونيو 2006

منذ الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية وحتى الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية، نصت كافة توصياتهم الختامية على:	الدورة الخامسة والثلاثون لمجلس وزارة الخارجية كمبالا - أوغندا 18-20 يونيو 2008
---	---

<p>دعوة الدول الأعضاء لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بجعل التشريعات والأنظمة واللوائح المنظمة لعمل المقاطعة جزءاً من تشريعاتها الوطنية.</p> <p>التأكيد على مواصلة التعاون بين المكاتب الإقليمية للمقاطعة وتطبيق قوانين ومبادئ المقاطعة ضد إسرائيل في الدول الأعضاء، وتقديم الدعم اللازم للمكاتب الإقليمية.</p>	<p>الدورة السادسة والثلاثون لمجلس وزراء الخارجية</p> <p>دمشق - سورية</p> <p>23-25 مايو 2009</p>
	<p>الدورة السابعة والثلاثون لمجلس وزراء الخارجية</p> <p>دوشنبه - طاجيكستان</p> <p>18-20 مايو 2010</p>
	<p>الدورة الثامنة والثلاثون لمجلس وزراء الخارجية</p> <p>الاستانة - كازاخستان</p> <p>28-30 يونيو 2011</p>
	<p>الدورة التاسعة والثلاثون لمجلس وزراء الخارجية</p> <p>جيبوتي - جمهورية جيبوتي</p> <p>15_17 نوفمبر 2012</p>

وفي ضوء السياسات الأميركية، عقدت الدورة السادسة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية لمنظمة التعاون الإسلامي في أبو ظبي-دولة الإمارات العربية المتحدة مؤتمرها بتاريخ 1-2 مارس 2019، وقرر المجتمعون قرارهم رقم (IBO-46/1) بشأن المكتب الإسلامي لمقاطعة إسرائيل، والداعي إلى مقاطعة المنتجات التي تنتج داخل المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية أو التي تنتجها هذه المستوطنات¹. ورغم هذه القرارات والتوجهات والدعوات الكبيرة التي تطلقها القمم والمكتب الإسلامي للمقاطعة، إلا أن فعاليتها على المستوى الإسلامي والعربي ليس بالقدر الكافي لمنع أي تقدم

¹ الدورة السادسة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية لمنظمة التعاون الإسلامي، قرار رقم (IBO-46/1)، OIC/CFM- 46/2019/IBO/RES.FINAL

للاحتلال، وذلك للاختلافات في الرؤى والتوجهات على المستوى الفردي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

المطلب الثاني: منظمة التعاون الإسلامي وخطة "صفقة القرن"

أكد القمة الرابعة عشرة لمؤتمر منظمة التعاون الإسلامي المنعقدة في المملكة العربية السعودية 31 مايو 2019، على قراراتها السابقة بشأن القضية الفلسطينية. خاصة البند (6) والذي نص على "رفض مقترح للتسوية السلمية، لا يتوافق ولا ينسجم مع الحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وفق ما أقرته الشرعية الدولية، ولا ينسجم مع المرجعيات المعترف بها دولياً لعملية السلام وفي مقدمتها القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وجدّد إدانته ورفضه لأي مواقف تصدر عن أي جهة دولية تدعم إطالة أمد الاحتلال ومشروعه الاستيطاني التوسعي على حساب الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك اعتراف الإدارة الأمريكية بالقدس عاصمة لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وكذلك محاولات تقويضها لحقوق اللاجئين الفلسطينيين"¹.

غير أن الإدارة الأميركية-ترامب استمرت بنهج تسويق القضية الفلسطينية وتنفيذ تطلعات إسرائيل الاحتلالية، فكانت الأحداث تتوالى من اعتراف بالقدس (الاعتراف 2016- ونقل السفارة 2018) إلى إضعاف السلطة وإغلاق مكتب منظمة التحرير (2017)، ومن ثم اللاجئين (2018)، وحتى طرح الجزء الاقتصادي من الصفقة في البحرين في (يونيو 2019).

بالإضافة إلى كل ذلك، جاء إعلان حكومة الاحتلال بضم حوالي 30% من أراضي الضفة الغربية، والتي ناقشتها القمة الاستثنائية الطارئة في سبتمبر 2019 على مستوى وزراء خارجية الدول الأعضاء، الذي تم تخصيصه لمناقشة "إعلان رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي نيته ضم أراضي من الضفة الغربية المحتلة"، وقد أعلن المجتمعون رفضهم المطلق لإعلان نتنياهو عزمه ضم غور الأردن، وأكدت "مركزية القضية الفلسطينية والقدس للأمة الإسلامية". وصدر عن الاجتماع المنعقد في مقر الأمانة العامة للمنظمة بجدة، "إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي عن نيته ضم أراض من الضفة الغربية المحتلة"، القرار التالي:

¹ في البيان الختامي للدورة الرابعة عشرة لمؤتمر منظمة التعاون الإسلامي المنعقدة في المملكة العربية السعودية، 31 مايو

2019، OIC/SUM-14/2019/FC

"يقرر التصدي بقوة لهذا الإعلان العدواني الخطير، واتخاذ كافة الإجراءات والخطوات السياسية والقانونية الممكنة بما في ذلك التحرك لدى مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، والمحاكم الدولية، وأي من المنظمات والهيئات الدولية الأخرى ذات الصلة، لمواجهة هذه السياسة الاستعمارية والتوسعية"¹.

بعد إعلان دونالد ترامب في مؤتمر صحفي برفقة رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو عن "صفقة القرن"، عقدت منظمة التعاون الإسلامي على مستوى وزراء خارجية الدول الأعضاء، اجتماع استثنائي لبحث تداعيات الإعلان عن خطة دونالد ترامب.

وقد نص البيان الختامي في البند (3) على: "تؤكد أن خطة الإدارة الأمريكية التي أعلن عنها رئيس الولايات المتحدة بتاريخ 28 كانون الثاني/يناير 2020، تقتصر إلى أبسط عناصر العدالة وتدمر أسس تحقيق السلام، بدءاً من المرجعيات القانونية والدولية المتفق عليها للحل السلمي وانتهاء بتكرها وبشكل صارخ للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه بالاستقلال الوطني، وحق العودة للاجئين، وكذلك تقوض قواعد القانون والأعراف الدولية، بما فيها عدم جواز ضم الأرض بالقوة، وتشعرن الاستعمار والآثار الناتجة عنه، وتزعزع الاستقرار وتهدد الأمن والسلام الدوليين". أما البند (4) فقد نص على: "ترفض هذه الخطة الأمريكية -الإسرائيلية، باعتبارها لا تلي الحد الأدنى من حقوق وتطلعات الشعب الفلسطيني المشروعة، وتخالف مرجعيات عملية السلام، وتدعو كافة الدول الأعضاء إلى عدم التعاطي مع هذه الخطة أو التعاون مع الإدارة الأمريكية في تنفيذها بأي شكل من الأشكال"².

في ضوء استمرار اجتماعات منظمة التعاون الإسلامي التي كانت تناقش السياسات الأميركية والإسرائيلية، ناقشت القمة الاستثنائية الطارئة في يونيو 2020، خطة الضم الإسرائيلية، وخطة دونالد ترامب، وقد أكد البيان الختامي للقمة في البند (2) على " تحميل حكومة الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن تبعات سياساتها وإجراءاتها الاستعمارية في أرض دولة فلسطين المحتلة، بما فيها نتائج إعلانها الخطير عن ضم أجزاء من أرض دولة فلسطين المحتلة، والذي يعتمد تقويض الجهود الدولية لإحلال سلام عادل ودائم وشامل قائم على حل الدولتين، وينسف أسس السلام

¹ وكالة وفا.: "التعاون الإسلامي": نرفض إعلان نتنياهو فرض السيادة على الضفة وسنتصدى له بمجلس الأمن والمحكمة

الدولية، 15 سبتمبر 2019، <https://bit.ly/3fjAd1Z>

² وكالة وفا.: نص بيان منظمة التعاون الإسلامي على مستوى وزراء خارجية الدول لبحث تداعيات الإعلان عن خطة الإدارة

الأمريكية، 3 فبراير 2020، <https://bit.ly/36PIFT0>

ويدفع المنطقة برمتها نحو مزيد من العنف وعدم الاستقرار، الأمر الذي ستكون له عواقب وخيمة على استقرار وأمن العالم ككل". أما "صفقة القرن" فكان رد المجتمعين واضحاً في البند (9) والذي نص على "تكرار الرفض لأي مقترح من أي جهة كانت لا يلبي حق الشعب الفلسطيني بالاستقلال والحرية والسيادة على أرض دولة فلسطين المحتلة منذ عام 1967، بما فيها الخطة التي تقدمت بها الإدارة الأمريكية الحالية، ويساند الجهود الفلسطينية الرامية لتوسيع الاعتراف الدولي بدولة فلسطين على حدود الرابع من يونيو لعام 1967، ويدعو الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين أن تقوم بذلك في أقرب وقت".

ونظراً للضغط الأميركي على السلطة الفلسطينية لرفضها "صفقة القرن" التي لم تكن قد أعلنت بشكل كامل - فقط عرضت الولايات المتحدة الشق الاقتصادي من الصفقة، وقطع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، قدمت منظمة التعاون الإسلامي العديد من المشروعات الداعمة تعزيزاً للسلطة الفلسطينية، في محاولة لسد العجز المالي التي تعاني منه السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى الدفعات المالية الفردية للدول الأعضاء لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين التي استهدفها دونالد ترامب وقطع عنها المساعدة المالية السنوية التي كانت تدفعها الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا الإطار قدمت منظمة التعاون الإسلامي مساعدات إنسانية لدعم 23 مشروعاً للتضامن مع الشعب الفلسطيني، 31 مشروعاً أقرها المجلس الدائم التابع للصندوق في دورته الـ 62 التي عقدت في مقر الأمانة العامة في مدينة جدة في أول مارس 2018. المساعدات شملت المجالات التعليمية والصحية والاجتماعية وقطاع الجامعات، إضافة إلى تزويد بعض المستشفيات بالأجهزة الطبية المطلوبة، إلى جانب دعم نشاط الهلال الأحمر الفلسطيني، مع التركيز على مشاريع مدينة القدس التي نالت دعماً لصالح 12 مشروعاً¹.

إن قرارات منظمة التعاون الإسلامي وتوجهاتها القانونية، هي قرارات في غاية الأهمية، وكانت ستعطي نتائج إيجابية في حال سارت بها الدول الأعضاء، فالتحرك القانوني أحد خيارات النضال الفلسطيني في مواجهة الاحتلال. ورغم كل تلك القرارات الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي، إلا أن المحاولة العملية الوحيدة التي وصلت إلى مجلس الأمن هي "مشروع قرار لرفض خطة الرئيس الأميركي - صفقة القرن" في فبراير 2020 والتي تقدمت به كل من تونس وإندونيسيا العضوتين في مجلس التعاون الإسلامي، وبقي القرار قيد المناقشة دون تقديمه للتصويت في مجلس الأمن.

¹ وكالة سيق..: "التعاون الإسلامي" تدعم 23 مشروعاً فلسطينياً، 15 سبتمبر 2018، <https://sabq24.ps/p/17821>

وقد نفت السلطة الوطنية سحب مشروع القرار، ولا يزال قيد التداول، وعندما تنتهي المشاورات ونضمن الصيغة التي قدمناها دون انتقاص أو تغيير ثوبتنا سيتم عرضه للتصويت. يبدو أن الدول العربية والإسلامية لم تصل بعد إلى مسار عملي في المؤسسات الدولية للدفاع عن القضية الفلسطينية من جهة، والضغط الأميركي، لاسيما على الدول صاحبة المشروع من جهة أخرى¹.

بعد قراءة وتحليل ما ورد في القمم الإسلامي منذ وصول دونالد ترامب إلى الحكم، وبدء إجراءاته وسياساته تجاه القضية الفلسطينية، يمكننا القول بأن المنظمة عملت في كل مؤتمراتها على رفض سياساته بشكل قاطع على المستوى الجمعي، غير أن هناك تغيرات على المستوى الفردي للدول الأعضاء ليس على مستوى سياسات ترامب وإجراءاته فالدول الأعضاء تقر بالدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967م. وإنما في التعاطي مع بعض القضايا السياسية "الأميركية- الإسرائيلية" دون ربطها بالقضية الفلسطينية- القضية المركزية للدول الأعضاء. وإنما تم ربط هذه القضايا بالقضايا العالمية والإقليمية المتغيرة كإيران ومحاربة الإرهاب وغيرها من القضايا.

المبحث الثالث

منظمة التعاون الإسلامي بين السياسات الجماعية وسياسات الدول الأعضاء

رغم كافة الأخطار التي تحدق بمنطقتنا الإسلامية، وما تعانيه الدول الأعضاء فيها من أزمات متفاقمة ومخططات الاستنزاف إقتصر دور المنظمة، في جزء كبير منه، على بيانات وتوصيات وقرارات ولجان ومؤتمرات، حيث يمكننا القول أن المنظمة فشلت في بلورة رؤية بآليات تنفيذية واضحة لحلها.

إن فشل المنظمة بعد 46 عامًا على نشأتها في حل القضية الفلسطينية، القضية التي تشكلت من أجلها في المغرب في 25 سبتمبر 1969، رداً على إحراق المسجد الأقصى، تماماً كما حصل بالأمس في مدينة القدس المحتلة، يؤكد وجود إشكاليات عديدة، أبرزها عدم وجود آليات لتنفيذ قراراتها، رغم كونها ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، وللمنظمة عضوية دائمة بالأمم المتحدة، فكيف يمكننا قراءة هذا الفشل²؟

¹ وكالة BCC.: "صفقة القرن": الفلسطينيون "لم يسحبوا" طلب تصويت في مجلس الأمن على مشروع قرار ضد خطة ترامب، 11 فبراير/ شباط 2020، <https://bbc.in/3kMw7AG>

² سوريا نموذجاً؛ منظمة التعاون الإسلامي بين الدور والأداء، الأحد 6 ذي الحجة 1436، <https://bit.ly/2UDJEjg>

المطلب الأول: المنظمة بين قراراتها والسياسات الفردية لأعضائها

يبدو واضحاً من خلال قراءة ما ورد في قرارات وتوجهات منظمة التعاون الإسلامي منذ وصول دونالد ترامب إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة 20 يناير 2017م، بأنها قرارات ذات أهمية عالية، لاسيما وأنها مطالب فلسطينية من حيث الشكل والمضمون. لكن عندما نتحدث عن آليات وبرامج وخطط تنفيذها على المستوى الداخلي للدول الأعضاء أولاً، وعلى المستوى الدولي والمؤسسات الدولية ثانياً، نجد أن هناك ضعفاً وتقصيراً واضحاً.

أولاً: من حيث مدة وأوقات إصدار القرارات وطبيعتها، فالقرارات تأتي دفاعاً عن القضية الفلسطينية، لكن دون آليات تنفيذية، فعلى سبيل المثال هناك قرارات في المنظمة عمرها تجاوز العقود، ومع ذلك لا توجد خطوات عملية للتنفيذ.

ثانياً: صيغة القرارات الصادرة عن المنظمة، رغم أن القرارات الصادرة تحمل بعض الخطوات التنفيذية على المستوى الداخلي والدولي، إلا أن السواد الأعظم من البيانات هي عبارة عن تأكيدات عن موقف المنظمة الجمعي من تسوية الصراع.

ثالثاً: التناقض بين القرارات الفردية والجمعية، الدول الأعضاء توافق وتقر بما يحمله البيان الختامي للمنظمة، لكن هناك قرارات على المستوى الفردي متناقضة تماماً مع ما ورد في تلك البيانات الداعمة للقضية الفلسطينية، فعلى سبيل المثال: الدول التي تقر برفض صفقة القرن وعدم الاعتراف بالقرارات الأميركية وخاصة "قرار اعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل"، بالإضافة إلى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية. لكن هناك دولة عربية وخليجية ذهبت للتطبيع مع الاحتلال تحت رعاية الولايات المتحدة الأميركية في حقبة حكم الرئيس دونالد ترامب. وبذلك يتضح التناقض بين السياسات الجمعية والسياسات الفردية للدول الأعضاء.

رابعاً: تناقضات بين الدول الأعضاء، يبدو واضحاً التناقض في الكثير من القضايا الخاصة بفلسطين والصراع، على سبيل المثال هناك دول إسلامية وعربية ترفض الدخول في اتفاقات سلام مع إسرائيل ودول أخرى ترحب. بالإضافة إلى دول تطالب بالمقاطعة مع الاحتلال ودول أخرى لديها اتفاقيات اقتصادية ومشاريع مشتركة مع الاحتلال.

خامساً: دعم القضية الفلسطينية مرهون بدعم الدول الأعضاء، وهو الآخر مرهون بالعلاقات الدبلوماسية بين السلطة من جهة والدولة الداعمة من جهة أخرى، ولا يوجد هناك دعم عام من قبل المنظمة للقضايا الملحة الفلسطينية - على سبيل المثال:

- اللاجئون ووكالة الغوث، إن الدعم يخضع للدول الأعضاء وليس لقرارات جامعة وصندوق مالي رغم وجوده في المنظمة.
- دعم السلطة الفلسطينية، في ظل الضغوط التي تعرضت لها القيادة السياسية من قبل الاحتلال أولاً، والولايات المتحدة ثانياً. أصبح وضعها المالي حرجاً بعد قطع المقاصة وعدم استلام السلطة لها، وهذه الأزمة المالية لم تشهد معالجة من قبل المنظمة أو حتى الضغط من أجل إعادة المال الفلسطيني.

المطلب الثاني: القضية الفلسطينية في برنامج عمل المنظمة المستقبلي "رؤية 2025"

وضعت منظمة التعاون الإسلامي القضية الفلسطينية ضمن برنامج عملها المستقبلي - حتى عام 2025، حيث عبر مقدمتها البند (3) عن هذه الرؤية بـ "يعتبر الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والأراضي العربية قضية أساسية بالنسبة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومن ثم فإن إنهاء هذا الاحتلال وضمان تسوية شاملة لقضية فلسطين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة وغيرها من الصكوك والمبادرات الدولية والإقليمية ذات الصلة، يكتسي أهمية كبيرة في جدول أعمال المنظمة"¹.

إن المبادئ والأهداف التي تضمنها البرنامج والتي تخص القضية الفلسطينية، هي مطالب فلسطينية تحتاج إلى خطط تنفيذية من أجل تحقيقها. فهل وضعت المنظمة خطاً لتنفيذها؟ وهل هناك توافق بين كافة الدول الأعضاء من أجل تنفيذها؟

حددت الخطة المستقبلية ضمن مجالاتها ذات الأولوية، بند (1.1) فلسطين والقدس الشريف، (12) "تظل قضية فلسطين أبرز التحديات السياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي". أما البند (1.2) المتعلق بالأهداف "فلسطين والقدس الشريف، فقد ورد في المادة (1.1.2) "بذل كل الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967م"، وفي تفصيلاتها أكدت على وجود وضرورة التقييد بالموقف الموحد للدول الأعضاء في المنظمة تجاه قضية فلسطين والقدس الشريف.

أما البند (2.1.2) فقد أكد على "دعم وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف". فيما تحدثت أقسامها على تقديم الدعم الكامل للجهود الرامية إلى توسيع الاعتراف الدولي بدولة فلسطين، وتعزيز حق دولة فلسطين في الانضمام إلى جميع المؤسسات والمعاهدات الدولية

¹ برنامج العمل "منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2015"، OIC/SUM-13/POA-Final

ووكالات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى مواصلة تقديم الدعم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى-الأونروا.

يتضح من برنامج العمل "منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2015"، بأن مسارها منذ البداية حتى اليوم هو مسار داعم للقضية دون تغيير أو اختلاف منذ نشأتها مروراً بتطورات الأحداث التي عصفت بالقضية الفلسطينية، على المستوى الداخلي-الاحتلالي، وعلى المستوى الدولي-الدعم الأمريكي.

في الحقيقة يسجل لمنظمة التعاون دعمها الكامل للقضية الفلسطينية، لكن هذا الدعم كان يمكن أن يكون أفضل مما هو عليه في حال إتباع القرارات الصادرة من المنظمة بخطوات عملية مباشرة، فالدول العربية والإسلامية الأعضاء في المنظمة كتكتل إقليمي في قلب منطقة الصراع لديها القدرة على التأثير والتأثر أكبر من المواقف التي تتبناها المنظمة.

نتائج الدراسة وتوصياتها:

- منظمة التعاون الإسلامي أصدرت قرارات مهمة لصالح القضية الفلسطينية، وأوصت بتنفيذها عبر آليات شملت تلك التوصيات، لكنها لم تضع خططاً وبرامج لإنفاذها على المستوى الدولي أو مستوى الأمم المتحدة.
- المكتب الإسلامي للمقاطعة، غير مفعّل بالشكل المطلوب، رغم وجود قرارات واجتماعات دائمة له.
- اشتملت الخطة التنفيذية المستقبلية للمنظمة على قضايا فلسطينية في غاية الأهمية، تتطلب العمل الجاد لتنفيذها.

التوصيات:

- يتوجب وجود خطط تنفيذية وبرامج عمل جادة من أجل إنفاذ القرارات والتوصيات الصادرة عن قمم ومؤتمرات منظمة التعاون الإسلامي، فبدون الانتقال من المواقف إلى التحرك العملي لتنفيذها، ستبقى تلك القرارات تعبر عن موقف المنظمة وشجبها واستنكارها عما تحدثه دولة الاحتلال برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، والوقت ليس في صالح الفلسطينيين.

- تفعيل المكتب الإسلامي لمقاطعة البضائع والمنتجات الإسرائيلية، خاصة في ظل دعم الولايات المتحدة لشرعنة بضائع المستوطنات المقامة في الأراضي المحتلة عام 1967م.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

1 منظمة التعاون الإسلامي (2005): أهم إنجازات ومبادرات منظمة التعاون الإسلامي، ص4.

ثانياً: المواثيق والتقارير

1. ميثاق منظمة التعاون الإسلامي

2. تقرير الأمين العام حول المكتب الإسلامي لمقاطعة إسرائيل المقدم إلى الدورة الأربعين لمجلس وزراء الخارجية

3. برنامج العمل "منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2015"، OIC/SUM-13/POA- Final جمهورية غينيا، 9-11 ديسمبر 2013.

ثالثاً: الصحف والجرائد

1. جريدة الشرق الأوسط (2020): "التعاون الإسلامي": متمسكون بدولة فلسطينية على حدود 67 وعاصمتها القدس الشرقية، الأربعاء، 10 يونيو 2020م.

2. جريدة الشرق الأوسط (2019): "التعاون الإسلامي" تؤكد على ثوابتها تجاه القضية الفلسطينية، الاثنين، 24 أغسطس 2020

رابعاً: المواقع الإلكترونية

1. منظمة التحرير الفلسطينية. المندوبية الدائمة لدولة فلسطين لدى منظمة التعاون الإسلامي،
<https://bit.ly/2IOoRrc>

2. وكالة وفا.: منظمة المؤتمر الإسلامي: ربط أي تطور للعلاقات مع إسرائيل بمدى التزامها بالسلام العادل والشامل، 25 مايو 2009، <https://bit.ly/3f95dSb>

3. وكالة وفا.: "التعاون الإسلامي": نرفض إعلان ننتيا هو فرض السيادة على الضفة
وستتصدى له بمجلس الأمن والمحاكم الدولية، 15 سبتمبر 2019،
<https://bit.ly/3fjAd1Z>
4. وكالة وفا.: نص بيان منظمة التعاون الإسلامي على مستوى وزراء خارجية الدول لبحث
تداعيات الإعلان عن خطة الإدارة الأمريكية، 3 فبراير 2020،
<https://bit.ly/36PIFT0>
5. وكالة سبق.: "التعاون الإسلامي" تدعم 23 مشروعاً فلسطينياً، 15 سبتمبر 2018،
<https://sabq24.ps/p/17821>
6. وكالة (BCC): "صفقة القرن": الفلسطينيون "لم يسحبوا" طلب تصويت في مجلس
الأمن على مشروع قرار ضد خطة ترامب، 11 فبراير/ شباط 2020،
<https://bbc.in/3kMw7AG>
7. سوريا نموذجاً؛ منظمة التعاون الإسلامي بين الدور والأداء، الأحد 6 ذى الحجة 1436،
<https://bit.ly/2UDJEjg>

خامساً: قمم ومؤتمرات منظمة التعاون الإسلامي

1. البيان الختامي، منظمة التعاون الإسلامي، جدة، المملكة العربية السعودية، 4 ديسمبر
2017، OIC/PAL-02/EX-COM/PR.2017.
2. الدورة الاستثنائية السابعة لمؤتمر القمة الإسلامي -القمة الاستثنائية ردا على التطورات
الخطيرة في دولة فلسطين، الجمهورية التركية - إسطنبول، 18 مايو 2018، OIC/EX-
SUM-7/2018/PAL/FC/FINAL
3. الدورة السادسة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية لمنظمة التعاون الإسلامي، قرار رقم
(IBO-46/1)، OIC/CFM-46/2019/IBO/RES.FINAL
4. البيان الختامي للدورة الرابعة عشرة لمؤتمر منظمة التعاون الإسلامي المنعقدة في المملكة
العربية السعودية، 31 مايو 2019، OIC/SUM-14/2019/FC



دور منظمة التعاون الإسلامي تجاه القضية الفلسطينية "قضية القدس نموذجًا"
(1969-2020)

The Role of the Organization of Islamic Cooperation Towards
the Palestinian Issue: The Issue of Jerusalem As A Model
(1969-2020).

أ. إياد أبو مصطفى

ماجستير في القانون الدولي العام

معهد البحوث والدراسات العربية - مصر

eiadm9@hotmail.com

DOI: 10.51516/1860-000-007-002

الملخص:

تناول هذا البحث دور منظمة التعاون الإسلامي تجاه القضية الفلسطينية "القدس نموذجًا" نظرًا للأهمية العظمى التي تحتلها مدينة القدس بالنسبة للعالم العربي والإسلامي، لمكانتها الدينية والسياسية الفريدة، الأمر الذي جعل منها قضية إسلامية نالت جل اهتمامهم، باعتبارها جوهر القضية الفلسطينية، لكن بالرغم من ذلك لا زالت القدس الشريف بما فيها من ممتلكات ثقافية وأثرية، تتعرض للانتهاكات الجسيمة من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلي، لطمس هويتها الثقافية والإسلامية، على أثر ذلك فقد أصدرت منظمة التعاون الإسلامي من خلال مؤتمراتها الدولية العديد من القرارات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، أبرزها إدانة صفقة القرن الأمريكية والتطبيع العربي- الإسرائيلي، وعملت على دعم ومساندة الشعب الفلسطيني وتعزيز صموده في مواجهة دولة الاحتلال الإسرائيلي. وخُصّص البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات؛ أهمها:

أولاً: النتائج: اقتصر دور منظمة التعاون الإسلامي على التنديد والشجب والاستنكار والإدانة لدولة الاحتلال، مما جعل قراراتها ضعيفة وغير ملزمة للدول الأعضاء.

ثانيًا: التوصيات: ضرورة اتخاذ قرارات أكثر جرأة في مواجهة دولة الاحتلال، منها على سبيل المثال قطع العلاقات الاقتصادية والسياسية مع "إسرائيل".

الكلمات المفتاحية: منظمة التعاون الإسلامي، القدس الشريف، صفقة القرن الأمريكية، التطبيع العربي- الإسرائيلي.

Abstract:

This research handled the role of the Organization of Islamic Cooperation towards the Palestinian cause, "Jerusalem as a model" due to the great importance that the city of Jerusalem occupies for the Arab and Islamic world, in addition to its unique religious and political position, the matter that make it an Islamic issue that has received the attention of others most of others' attention, especially it is the core of the Palestinian cause. However, Al-Quds Al-Sharif, including its cultural and archaeological properties, is still subjected to grave violations by the Israeli occupation state to obliterate its cultural and Islamic identity. As a result, the Organization of Islamic Cooperation, through its international conferences, issued many international resolutions related to the Palestinian issue, most notably condemning the American Deal of the Century and Arab-Israeli normalization, and it worked to support the Palestinian people and enhance their steadfastness against the occupying state of Israel. The research reached the following results and recommendations; the most important ones:

First, Results: The role of the Organization of Islamic Cooperation was limited to denunciation and condemnation of the occupation, which made its decisions weak and non-binding on member states.

Second, Recommendations: The need to take bolder decisions in the face of the occupation, for example severing economic and political connections with "Israel."

Key words:

The Organization of Islamic Cooperation, Al-Quds Al-Sharif, The American Deal of the Century, Arab-Israeli Normalization.

مقدمة:

تمر القضية الفلسطينية بمرحلة من أصعب المراحل وأعقدها منذ وقوع النكبة الفلسطينية وقيام دولة الاحتلال عام 1948م، وما تلاه في حرب النكسة والاستيلاء على القدس الشرقية عام 1967م، فقد تعرضت لعدة حروب طاحنة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، نتج عنها مزيد من القتل والدمار للشجر والحجر، وما تبعها من التهجير والتشريد للمواطنين الفلسطينيين، هروبًا إلى المنفى في دول أخرى أكثر أمنًا واستقرارًا.

بدأت دولة الاحتلال منذ فرض سيطرتها على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1969م بتركيزها نحو الاعتداءات على الأماكن المقدسة في القدس وضواحيها لتهويدها والنيل منها، فأحرقت المسجد الأقصى على يد المجرم الصهيوني " دينيس مايكل رهان" في أغسطس عام 1969م، ولقد ثارت

الشعوب العربية والإسلامية آنذاك لتعبر عن غضبها واستيائها، لتدافع عن كرامة الأمة الإسلامية ومقدساتها، وطالبت دولها بضرورة عقد مؤتمر إسلامي، لاتخاذ الإجراءات اللازمة حيال ما يحدث من انتهاكات صارخة لمدينة القدس وكان أخطرها إحراق المسجد الأقصى، وقد استجابت الدول العربية والإسلامية حينها لرغبة شعوبها، واتفقوا على إعلان تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي بتاريخ 25/9/1969م، للدفاع عن المقدسات الإسلامية وتحرير فلسطين من براثن الاحتلال الإسرائيلي، وكان لها موقف من هذه الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة بحق الأماكن المقدسة، يتجسد ذلك من خلال القرارات الداعمة للشعب الفلسطيني وصموده على أرضه وتمسكه بمقدساته الإسلامية، كما أنشأت لجنة القدس الشريف وصندوق القدس الشريف، لدعم الشعب الفلسطيني ومقدساته.

واتخذت منظمة التعاون الإسلامي العديد من المواقف المشرفة من خلال القرارات الصادرة عنها لصالح القضية الفلسطينية، منها ما يتعلق بشأن إدانة قرار الرئيس الأمريكي الأسبق "ترامب" والاعتراف بالقدس عاصمة لدولة "إسرائيل" ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس عام 2017م، وإعلانه لصفقة القرن التي تعمل على إلغاء الحق الفلسطيني، وطمس الهوية الفلسطينية، وشرعنه الاحتلال الإسرائيلي، وموقفها الرائع من التطبيع العربي - الإسرائيلي - خاصة بعد قيام دولة الامارات العربية المتحدة، ودولة البحرين، إعلانهما صراحة التطبيع مع "إسرائيل"، وإقامة علاقات رسمية بينهما، يتم من خلالها إقامة البعثات الدبلوماسية و تبادل السفراء.

إشكالية الدراسة: (تساؤلات البحث)

تكمن إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما موقف منظمة التعاون الإسلامي من القضية الفلسطينية والمقدسات الإسلامية في ظل الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م؟

وفي ضوء ذلك يتفرع عن التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما موقف المنظمة من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1967م؟
- 2- ما موقف منظمة التعاون الإسلامي من القدس الشريف وأبرز القرارات الصادرة بشأنها؟
- 3- ما موقف منظمة التعاون الإسلامي من صفقة القرن؟
- 4- ما موقف منظمة التعاون الإسلامي من التطبيع العربي - الإسرائيلي؟

أهمية الدراسة: الأهمية العلمية "النظرية":

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول موضوعاً ذا أهمية في تاريخ القضية الفلسطينية والحديث المعاصر، وهو دور منظمة التعاون الإسلامي تجاه القضية الفلسطينية، مركزاً على قضية القدس الشريف، حيث إنها تعتبر إحدى المنظمات الدولية الهامة في السياسة والعلاقات الدولية، فهي تضم (58) دولة إسلامية وعربية منتشرة في جميع أنحاء العالم، وتتميز هذه الدول بمكانة خاصة في العالم، وهي مؤثرة في العلاقات والمجتمع الدولي، وموقفها يعتبر هاماً جداً في المحافل الدولية، وهي لا تعتبر منظمة بديلة للخلافة الإسلامية ولا تعتبر وحدة سياسية دينية لجميع الدول العربية والإسلامية في جميع أنحاء العالم.

الأهمية العملية:

تسعى الدراسة لأن تكون مرجعاً لا غنى عنه للباحثين والمهتمين العاملين في مجال الدراسات التاريخية والسياسية، حيث إنها تعمل على رفد المكتبات العلمية، بموضوع يعتبر الحديث فيه إضافة نوعية للمكتبات الخاصة في العلوم السياسية والتاريخية، وذلك من خلال تزويد المكتبات الجامعية بدراسات متخصصة، تتناول تلك الموضوعات الهامة والتي تتعلق بالقضية الفلسطينية، والدور المناط من قبل منظمة التعاون الإسلامي تجاهها، حيث إن القرارات الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي لها أبعادها السياسية- والأمنية- والثقافية- والأمنية- في منطقة الشرق الأوسط، وتعتبر الدراسة زاداً للمهتمين الباحثين في المنطقة العربية وفلسطين.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- 1- الكشف عن موقف منظمة التعاون الإسلامي تجاه القضية الفلسطينية، من خلال الوثائق والنشرات المتعلقة بالمنظمة.
- 2- بيان أهم الاختلافات في مواقف ورؤى الدول الأعضاء في المنظمة تجاه الأماكن المقدسة.
- 3- توضيح مواقف منظمة التعاون الإسلامي من الاحتلال الإسرائيلي، والانتهاكات العدوانية لتهويد الأماكن المقدسة في فلسطين.
- 4- إبراز موقف المنظمة من قرار الرئيس الأمريكي الأسبق "ترامب" عام 2017م، بشأن نقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس.

5- بيان الموقف الرسمي للمنظمة من التطبيع العربي-الإسرائيلي-في ظل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهجين رئيسيين هما:

1- المنهج الوصفي التحليلي:

سوف يقوم الباحث بالاعتماد على جمع البيانات والوثائق والمراجع والمصادر الاعلامية المختلفة، عن سياسة الدول العربية والإسلامية "منظمة التعاون الإسلامي" تجاه دولة الاحتلال الإسرائيلي خلال فترة الصراع بين طرفي النزاع- الفلسطيني - الإسرائيلي، ثم معالجتها بتوصيفها من جميع جوانبها وأبعادها وتحليلها ، لتتضح المعالم وتظهر الصورة واضحة، لإعطاء المعلومات الكافية عن الموضوع محل الدراسة والخروج بنتائج أقرب للواقع.

2- المنهج التاريخي:

يستخدم الباحث هذا المنهج، لمتابعة الفترات الزمنية السياسية والتاريخية المرتبطة بالأحداث محل الدراسة، والمراحل المختلفة التي مرت بها القضية الفلسطينية في صراعها مع الاحتلال الإسرائيلي، وبيان مواقف منظمة التعاون الإسلامي من هذه الأحداث التاريخية، حيث إننا سنقوم بجمع المادة العلمية من مصادرها وتحليلها للخروج بنتائج تكون أقرب للواقع، تساعد في فهم هذه الأحداث وتبين تأثيرها على وجود المشكلة وتفاقمها أو تطورها.

تقسيمات الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى أربعة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: نشأة منظمة التعاون الإسلامي وأهدافها.

المبحث الثاني: موقف منظمة التعاون الإسلامي من الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1976م.

المبحث الثالث: موقف منظمة التعاون الإسلامي من قضية القدس الشريف.

المبحث الرابع: موقف منظمة التعاون الإسلامي من صفقة القرن الأمريكية.

المبحث الأول: نشأة منظمة التعاون الإسلامي وأهدافها

المحور الأول: نبذة عن منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها:

تعد مرحلة سقوط الدولة العثمانية عام 1924م، على يد مصطفى كمال أتاتورك¹، هي المرحلة الأساس التي انطلق العالم بعدها بإعادة بلورة وبناء ما تم تمزيقه، بالرغم من محاولة كل بلد عربي وإسلامي البحث عن استقلاله الخاص به، والتخلص من الاستعمار.

وبعد نيل معظم الدول العربية والإسلامية الاستقلال، بدأ العالم الإسلامي يبحث عن إطار سياسي عام يجمعه في بوتقة واحدة، يجتمع تحت لوائها ويحتمي بظلها، ولوحظ أن قضية العالم الإسلامي شغلت العديد من المفكرين والدعاة والقيادات في الدول الإسلامية، وبرزت نشاطاتهم واضحة في هذا المجال من خلال الدعوة لجمع شمل المسلمين ضمن نظام سياسي موحد.

لهذا ظهرت أول منظمة إسلامية تجمع أطراف متعددة ولم تكن حكومية ولم تعبر عن سياسات رسمية مهدت إلى الدعوة لعقد لقاءات إسلامية حكومية أسهمت في إنجاحها، وبتاريخ 1924/3/23م، عقد في رحاب الأزهر الشريف بجمهورية مصر العربية اجتماع برئاسة شيخ الأزهر أعلن فيه رفض إلغاء الخلافة الإسلامية، ودعا إلى مؤتمر موسع لبحث مستقبل الخلافة الإسلامية².

وفي موسم الحج للعام نفسه 1924م، نظم الشريف حسين مؤتمراً جدد فيه الدعوة إلى الوعي الإسلامي بين المسلمين، وأكد على ضرورة الوحدة العربية قائلاً: إنَّ الوحدة العربية هي أساس الوحدة الإسلامية³، وفي يناير عام 1955م، أعلن عن قيام ما عرف بالمؤتمر الإسلامي وتولى منصب الأمين العام " محمد أنور السادات " وتم توقيع الميثاق في 1956/3/15 ، ولقد كانت تلك

¹ - كمال أتاتورك: يعتبر مؤسس تركيا الحديثة، اتخذ هذا الاسم (سنة 1934م) بدلاً من اسمه الذي كان معروفاً به، وهو مصطفى كمال، ومعنى أتاتورك (أبو الأتراك). ولد بسالوليك وهرب من مدرسته ليلتحق بالكلية الحربية، كان ضابطاً في الثورة التي قام بها حزب تركيا الفتاة، أصدر السلطان العثماني محمد السادس أمراً بقتله لخروجه عن طاعته، أقام كمال حكومة منافسة لأنقرة، أعلن في أول نوفمبر 1922 م، إلغاء السلطنة ونفى الأسرة السلطانية ، وفي عام 1924م، ألغى الخلافة الإسلامية وفصل الدين عن الدولة، وجعل القانون المدني يقوم على أصول التشريعات الأوروبية بدلاً من الشريعة الإسلامية، أنظر: الموسوعة العربية الميسرة ، (أس-س) ، دار النهضة ، لبنان، ط1، 1980م، ص44.

² - مصطفى عبد التواب مصطفى ، البعد الإسلامي للقضية الفلسطينية (القسم الأول - القسم الثاني) مجلة صامد الاقتصادي، العدد 127، السنة 24، مارس 2002م، ص175.

³ - مصطفى عبد التواب ، المرجع نفسه ، ص171.

المؤتمرات السابقة الذكر تركز على الخلافة الإسلامية ووحدة المسلمين ولم تتعرض للقضية الفلسطينية¹.

وظلت هذه المؤتمرات الإسلامية تتعدّد بشكل دوري من قبل الدول الأعضاء فيها، لتوحيد الجهود العربية والإسلامية ونبذ الخلافات ولم الشمل والتلاحم فيما بينهم.

وعلى الرغم من محاولات التأسيس الحثيثة والكثيرة التي سبقت عام 1969م²، إلا أنّها فشلت جميعها بالإعلان عن التأسيس، ونجحت الدول الإسلامية بإنشاء منظمة تضم الدول الإسلامية عام 1969م، جاء ذلك على أثر إحراق المسجد الأقصى في الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل "إسرائيل"، عرفت باسم "منظمة المؤتمر الإسلامي" حيث تم تغيير اسمها عام 2011م³، إلى "منظمة التعاون الإسلامي" (OIC) خلال اجتماع المجلس الوزاري (38) في كرخة أستانا، والمعمول بها حالياً⁴.

المحور الثاني: مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي:

تشكلت المنظمة من عدة هيئات رئيسية لكل منها اختصاصاتها ومهامها، ومنها:

1. مؤتمر ملوك ورؤساء الدول والحكومات: الهيئة الرئيسية العليا في صنع القرار، وهو السلطة العليا في المنظمة، لأنه يجمع بين الملوك والرؤساء والحكومات والمنظمات الدولية، وتم عقد (14) قمة إسلامية عادية، و(11) قمة إسلامية طارئة تتناوبها الدول الأعضاء⁵، ويعقد المؤتمر اجتماعه

¹ - مصطفى عبد التواب ، مرجع سابق، ص174.

² - محمد عبد الحافظ، القدس ومنظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة صامد الاقتصادي، منظمة التحرير الفلسطينية، مج31، ع113، بيروت، 1998م، ص318-319.

³ - عبد الرازق الزهراني، تغيير مسمى منظمة المؤتمر الإسلامي الى منظمة التعاون الإسلامي، جريدة الرياض، الرياض، ع15710، المملكة العربية السعودية، جدة، الموقع الإلكتروني:

<http://www.alriyadh.com/645933.2011>

⁴ - سمر أبو ركة، منظمة المؤتمر الإسلامي، نشر بتاريخ: 2010/8/13 <http://bit.ly/2SPHF2S>

⁵ - منظمة التعاون الإسلامي، بطاقة تعريف، -OIC.International.Organisations.wwwmfa.gov/OIC-arabic.en.mfa

حينما تقتضي الحاجة لذلك¹، أو بناء على طلب عاجل من قبل أحد الأعضاء، ومن أهم قرارات المؤتمر حل جميع المشاكل العالقة بين الأعضاء في كافة الاختصاصات².

2. مؤتمر وزراء الخارجية الاسلامي: يتألف من (57) دولة عضواً بالمنظمة، يختص المؤتمر بتعيين الأمين العام، واختيار وتعيين الأمناء المساعدين الثلاثة، كما يحدد مؤتمر وزراء الخارجية موعد ومكان دورة المؤتمر التالي لوزراء الخارجية³، ومهمة تحديد القواعد والإجراءات التي يمكن اتباعها في مؤتمر ملوك ورؤساء الدول والحكومات⁴، ومناقشة تقرير اللجنة المالية، والمصادقة على موازنة الأمانة العامة⁵.

بلغ عدد المؤتمرات المنعقدة لوزراء خارجية الدول الاسلامية نحو (131) مؤتمراً منذ عام 1970-2016م⁶.

3. الأمانة العامة والمؤسسات التابعة لها: هي الهيئة التنفيذية التي تتولى إدارة برامج مؤسسة التعاون، وتضم موظفين من معظم الدول الأعضاء بالمنظمة وكذلك المديرين وموظفي الخدمات العامة، ومجموعة من الخبراء المتخصصين⁷، وأسست عام 1970م، بموجب قرار صادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الأول لوزراء الخارجية، وهي الهيئة التنظيمية لهيئة منظمة التعاون الإسلامي وجهازها التنفيذي، وعلى الرغم من اختيار الأمانة العامة "جدة" مقرّاً لها، فإنّها أقرّت أن يتم تحرير مدينة القدس، لتكون مقرّاً دائماً لها⁸.

1 - محمد السيد سليم، العلاقات بين الدول الإسلامية، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1991م، ص216-217.

2 - الحبيب الشطي، إنشاء المنظمة ودواعيها التاريخية، د.م، 1987م، ص80.

3 - الحبيب الشطي، المرجع نفسه، ص5.

4 - عبد الله الأحسن، منظمة المؤتمر الإسلامي، دراسة لمؤسسة إسلامية، ترجمة: عبد العزيز، إبراهيم الفايز، ط2، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996م، ص63.

5 - الحبيب الشطي، مرجع سابق، ص6.

6 - خضر عبد الغفار الجدية، موقف منظمة المؤتمر الإسلامي من القضية الفلسطينية من عام 1969م-2000م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2005م، ص19-20.

7 - الحبيب الشطي، مرجع سابق، ص7-8.

8 - ملف مؤتمرات القمة الإسلامية ومؤتمرات وزراء الخارجية الاسلامي، الدورة الأولى لمؤتمر القمة الاسلامي، 1969، ص2.

4. الدول الأعضاء: تضم منظمة التعاون الإسلامي (57) دولة إسلامية¹.

- أما بالنسبة لتمويل منظمة التعاون الإسلامي: فتتولى الدول الأعضاء تقديم الدعم للميزانية العامة، ومن خلال التبرعات من الدول التي تحب أن تساعد وتشارك في تقديم الخدمات الإغاثية²، كما وتتكفل عدد من الجهات بتعزيز الشراكة والتمويل المالي للمنظمة مثل: البنك الإسلامي للتنمية³.

يستنتج من ذلك: أن منظمة التعاون الإسلامي ضمت العديد من المؤسسات والهيئات الدولية، مثل البنك الإسلامي للتنمية، مما أكسبها مكانة سياسية ودولية بين كافة دول ومؤسسات العالم أجمع، وجعل النظرة العامة لها أنها وحدة سياسية ومؤسسة دينية تمثل كافة مسلمي العالم.

ويجب على القائمين لدى منظمة التعاون الإسلامي إعادة التفكير مرة أخرى في أن تكون المنظمة وهيئتها مستقلة كل الاستقلال في ميزانيتها وأموالها المتدفقة عليها، كي يتسنى للمنظمة أن تكون حرة في قراراتها، وأن لا تكتفي بالتدبير والشجب والاستنكار من قبل المنظمة في قضايا الأمر الراهن، بل أن يتعدى ذلك صور المساعدات فقط، والمشاركة في دعم مدينة القدس وقضايا المسلمين بشكل مباشر.

المبحث الثاني: موقف منظمة التعاون الإسلامي من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1967م:

انعقد مؤتمر القمة الإسلامي الأول في يونيو - 1969م، وأمامه مشكلة واقعية قائمة متمثلة في الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1967م، حيث قرر أن منظمة المؤتمر الإسلامي "

¹ - ملف مؤتمرات القمة الإسلامية ومؤتمرات وزراء الخارجية الإسلامي، مرجع سابق، ص5، للمزيد أنظر: نص الوثيقة الأولى الخاص بميثاق منظمة التعاون الإسلامي، محمود السيد حسن داود، منظمة المؤتمر الإسلامي بين إمكانيات الواقع وطموحات المستقبل، مجلة الجامعة الإسلامية، ع34، غزة- فلسطين، ص179.

² - منظمة التعاون الإسلامي، مجلة المنظمة، تركيا تتبرع بمبلغ 1.8 مليون دولار أمريكي للأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ع35، 2018، ص30.

³ - البنك الإسلامي للتنمية: مؤسسة مالية إسلامية دولية، تتبع منظمة التعاون الإسلامي، تأسس عام 1970م، في كراتشي- باكستان، يقع المقر الرئيسي له في جدة، السعودية، حسين عمر، دليل المنظمات الدولية: منظمة الأمم المتحدة، منظمة عالمية متخصصة، منظمات اقتصادية إقليمية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000م، ص157-158، البنك الإسلامي للتنمية: لمحة موجزة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، إدارة السياسات والتخطيط الاستراتيجي، السعودية، 2005م، ص6.

لتشعر بقلق عميق من جراء استمرار الاحتلال العسكري الاسرائيلي للأراضي العربية منذ شهر يونيو 1967م¹.

ومن الواضح أن المؤتمر لم يذكر الأراضي المحتلة عام 1948 م، واعتبر فلسطين هي حدود عام 1967م، وحمل المؤتمر مسؤولية احتلال "إسرائيل" للأراضي الفلسطينية للدول الأجنبية الكبرى التي عليها إرغام "إسرائيل" الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967م.

وطالبت جمهورية مصر العربية إدراج موضوع احتلال "إسرائيل" للأراضي العربية في يونيو-عام 1967م، وأيدتها كل من الجزائر والسودان وليبيا، وانفقت الدول على ادراج مشكلة احتلال "إسرائيل" للأراضي العربية والفلسطينية في جدول أعمال المؤتمر².

ولقد تناول مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الأول في شهر مارس 1970م، والثالث في شهر مارس-1972م في جدة، العدوان الاسرائيلي على البلاد العربية في يونيو-1967م، ولأول مرة أدان المؤتمر الأول "إسرائيل" لرفضها الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967م³، وأعلن المؤتمر الثالث تمسكه بانسحاب "إسرائيل" من جميع الأراضي العربية التي احتلتها في 5-حزيران عام 1967م، والعمل على مبدأ احترام وسلامة أراضي الدول⁴.

وركّز مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية السادس المنعقد في جدة بين 12-15 يوليو-1975م، على عدم مشروعية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة وصدر قرار ينص على:

1. دعوة الدول الأعضاء إلى العمل بالتعاون مع بقية دول العالم بما في ذلك العالم الثالث وأقطار عدم الانحياز لقيام الأمم المتحدة بإزاء رفض "إسرائيل" لتنفيذ قراراتها.

2. العمل على حرمان "إسرائيل" من عضوية الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة التابعة لها وحرمانها من المشاركة في سائر المؤتمرات الدولية المنعقدة تحت إشرافها.

¹ - قرارات مؤتمرات القمة الإسلامية ووزراء الخارجية الإسلامي، ص6.

² - جريدة الجمهورية، يوم الجمعة ، 26-9-1969م، سنة 16، عدد 5755.

³ - قرارات مؤتمر القمة الإسلامية ووزراء الخارجية، ص6.

⁴ - جريدة الجمهورية، يوم الجمعة - 1972/3/5م، سنة 19، العدد 6644.

3. إلغاء قرار الجمعية العامة رقم (273) دورة (3) بتاريخ 11-5-1949م، المتعلق بقبول "إسرائيل" عضوا في الأمم المتحدة¹، وذلك بسبب انتهاكها للأراضي المحتلة واحتلالها الأراضي العربية.

كما عقد وزراء الخارجية مؤتمراً آخر في نيويورك في شهر سبتمبر-1992م، أدان السياسات والممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، ودعا الدول الى عدم التعامل مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وأيد المؤتمر مسيرة السلام التي تهدف للوصول إلى حل عادل وشامل لقضية فلسطين والصراع العربي "الإسرائيلي" طبقاً لقرارات الشرعية الدولية².

وفي القمة العاشرة التي عقدت يومي 16-17 أكتوبر-2003م في ماليزيا، أدان المشاركون سياسة "إسرائيل" الاستيطانية والممارسات الإسرائيلية المخالفة لقرارات الشرعية الدولية، وأكدت على استمرار تعزيز تضامنها مع الشعب الفلسطيني، ودعم نضاله العادل والمشروع لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق كل أهدافه في الحرية والاستقلال³.

كما أكد المشاركون في القمة الإسلامية الاستثنائية الخامسة التي عقدت في جاكارتا- أندونيسيا في شهر مارس-2016م، على ضرورة توحيد الجهود لإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية منذ عام 1967م، والعمل على حماية قدسية ومكانة القدس الشريف ودعم المقدسين الفلسطينيين، كما أدانت الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأكدت على عدم شرعيته، من خلال القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي بما في ذلك القرار الأخير رقم (2334 - 2016م)⁴.

ومن الواضح أن منظمة المؤتمر الإسلامي اعترفت بـ"إسرائيل" بشكل غير مباشر باعتبار أن الأراضي الفلسطينية هي أراضي عام 1967م، واعترفت المنظمة بمشروعية احتلال "إسرائيل" للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م، دون أن تشير بذلك في قراراتها ومؤتمراتها بشكل رسمي.

كما أعلنت قمة التعاون الإسلامي (14) في مكة المكرمة بتاريخ 2019/3/31م، على تمسكها بالقرارات السابقة الصادرة عنها، وأكدت على دعمها للشعب الفلسطيني لنيل حقوقه الوطنية المشروعة

¹ - ملخص مجموعة بيانات وقرارات مؤتمرات القمة الإسلامية الأولى، ص14.

² - إسلام حبوش، دعم منظمة المؤتمر الإسلامي لقضية القدس ما بين عامي (1969-2000م)، مؤتمر القدس العلمي الحادي عشر، ج2، مؤسسة القدس الدولية، غزة، فلسطين، 2017م، ص427.

³ - البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامية العاشرة في بوترا جيا- ماليزيا، "دورة المعرفة والاخلاق من اجل تقدم الامة"، خلال الفترة من 16-17 أكتوبر-2003م، انظر الرابط: info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=20185

⁴ - القمة الاستثنائية الخامسة، جاكارتا- إندونيسيا، 6-7 مارس-2016م، حول فلسطين والقدس الشريف، أنظر الرابط:

Sesric.org/event-detail-ar.php?id=1435

غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران " يونيو " عام 1967م، وعاصمتها القدس الشريف، والتأكيد على حماية حق العودة للاجئين الفلسطينيين بموجب القرار رقم (194)، وعدم شرعية احتلال الأراضي الفلسطينية عام 1967م من قبل " إسرائيل " وأدان التحركات الإسرائيلية الأخيرة لضم أجزاء من الضفة الغربية ومنطقة الأغوار¹. وتأكيدها على مبدأ الأرض مقابل السلام وفقاً لمبادرة السلام العربية في بيروت عام 2002م، والتي أقرتها المنظمة عام 2005م².

نستنتج مما سبق: أن الموقف الذي اتخذته منظمة التعاون الإسلامي، أدى إلى إضعاف منظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي ترتب عليه اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بدولة "إسرائيل" والمطالبة بحدود عام 1967م فقط، كما أضعف ذلك الموقف عملية المفاوضات بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية، كما أعطى "إسرائيل" الشرعية الدولية للتمسك بالأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م، وعام 1967م، كما أعلن العاهل المغربي " الحسن الثاني " رئيس لجنة القدس عام 1995م، تخليه عن القدس وطالب فقط بالجزء المقدس للمسلمين، مع العلم أن كل القدس وفلسطين أرض وقف إسلامي، ولا يستطيع أحد التنازل عنه، فعدم إصدار قرار واضح وصريح وملزم للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بخصوص تلك القضايا انعكس سلباً على القضية الفلسطينية كافة.

المبحث الثالث: موقف منظمة التعاون الإسلامي من قضية القدس الشريف.

ثمة حاجة ماسة للتفريق بين موقف الأمة الإسلامية بشعوبها ومنظماتها المدنية والأهلية وحركاتها الإسلامية الصحوية منها تحديداً، وبين موقف الدول الإسلامية حكوماتها ومنظماتها الرسمية والهيئات المنبثقة عنها. ففي حين نرى أن برامج كافة الحركات الإسلامية، مهتمة بتحرير القدس والأقصى كأولوية شرعية، يجب العمل على إنقاذها وتقديم المساعدات والأموال من أجل القدس والأقصى، نجد أن النظام الرسمي في الدول الإسلامية، لم يتجاوز سقف مطالبها وتطلعاتها ما أقرته المنظمات

¹ - أنظر البيان الختامي لمؤتمر وزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي في جدة ، 3 فبراير - 2020م، www.spa.gov.sa/2029974.

² - البيان الختامي الدولي للقمّة الإسلامية أُل(14)- في مكة المكرمة- وثيقة، 1-6-2019م، مرجع سابق.

الدولية والأممية من قرارات ظلت حبراً على ورق، دون تفعيلها وتطبيقها عملياً لصالح القضية الفلسطينية.

وسوف يتناول الباحث موقف منظمة التعاون الإسلامي من قضية القدس الشريف، وذلك من خلال التعرض إلى المحاور التالية:

المحور الأول: إحراق المسجد الأقصى:

لقد نشأت منظمة التعاون الإسلامي عام 1969م، للدفاع عن الأماكن المقدسة والمسجد الأقصى، ولكن المنظمة كان أمامها أمر واقع، حيث تم احتلال المدينة المقدسة في 7 يونيو - 1967م احتلالاً كاملاً، ولم تقف سلطات الاحتلال الإسرائيلي عند هذا الحد من الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية واحتلالها بالقوة، بل قامت بمصادرة أراض وعقارات المقدسيين، وطمس حضارة أجدادهم والاعتداء على مقدساتهم¹، كما قام المتطرف اليهودي " دينيس مايكل روهان" بتاريخ 1969/8/21م، بعملية إحراق المسجد الأقصى²، وما أن سمع سكان مدينة القدس خبر ما حدث في مسجدهم، إذ هبَّت الجماهير لإخماد الحريق رغم الإجراءات الإسرائيلية لعرقلة عملية الإطفاء³.

وقد أحدثت هذه الحالة سخطاً عاماً في العالم العربي والإسلامي، وأدّى إلى بروز قضية القدس وإعلان الإضراب العام في كل البلاد العربية والإسلامية خلال الفترة من 23-28 أغسطس - 1969م، احتجاجاً على الجريمة البشعة، كما دعا الحكام العرب والمسلمون إلى عقد مؤتمر قمة عربي بتاريخ 25 أغسطس - 1969م، دعوا فيه للتصدي للعدوان الإسرائيلي على القدس من خلال حشد القوى العربية والإسلامية، وبالفعل عقد مؤتمر القمة الإسلامي الأول في الرباط - المغرب، في شهر سبتمبر - 1969م، وأدان في بيانه الختامي جريمة إحراق المسجد الأقصى فقط دون اتخاذ أي إجراءات عملية على أرض الواقع⁴.

وانعقد مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثاني في كراتشي في شهر ديسمبر - 1970م، وقرر اعتبار يوم 21 أغسطس من كل عام " يوم حريق المسجد الأقصى" كيوم للتضامن مع كفاح الشعب الفلسطيني، وبقي حبراً على ورق حتى دون الإشارة إليه في قرارات مؤتمرات القمم الإسلامية ووزراء

¹ - حسين غانم، القدس تاريخ وقضية، دار المنهل اللبناني، ط1، 2002م، ص120.

² - عبد الناصر بليح، الهيكل المزعوم وإرهاب اليهود، ص23.

³ - عبد الحميد السائح، ماذا بعد إحراق المسجد الأقصى، القاهرة، ط1، 1970م، ص51.

⁴ - محمد رشيد عناب، الاستيطان الصهيوني في القدس، 1976-1993م، ط1، 2001م، ص168.

الخارجية الإسلامي للسنوات التالية، أو حتى إحياء حفل أو مهرجان لذكرى يوم إحراق المسجد الأقصى الشريف¹.

ويرى الباحث: أن القرارات الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي الأول لا تلبي احتياجات العالم الإسلامي، فقد اكتفت بالشجب والاستنكار لما قام به الاحتلال الإسرائيلي في القدس الشريف، حيث تضمن البيان التنديد بجريمة الحريق دون أن يبحث عن أسبابها ونتائجها واكتفى بالإشارة إلى الإلحاح على الدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، بريطانيا، فرنسا) أن تضغط على "إسرائيل" من أجل الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة والقدس.

المحور الثاني: لجنة القدس

يمكن الإشارة إلى منظمة التعاون الإسلامي على مدار تاريخها، فقد أصبحت لها مكونات هامة تلعب دوراً هاماً في قضية القدس والمسجد الأقصى، لذلك بدأت تظهر بوادر الأمل حيث تشكلت لجنة القدس بتوجيه من المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء خارجية البلدان الأعضاء المنعقد خلال الفترة ما بين 12-15 يوليو 1975م²، وتشكلت اللجنة من ممثلين عن (15) دولة عضواً في المنظمة يتم انتخابهم بواسطة المؤتمر الوزاري لمدة ثلاث سنوات³، وقرر أن يترأسها الملك "حسن الثاني" إلى أن يتم تحرير مدينة القدس، وهي اليوم برئاسة ابنه الملك "محمد السادس"⁴ وتعد اللجنة بناءً على طلب رئيسها أو طلب الأمين العام للمنظمة⁵، الهدف العام من تأسيس هذه اللجنة "حماية القدس الشريف"، وقد جاء في بنود التكليف "دراسة الوضع في القدس ومتابعة تنفيذ القرارات المصادق عليها حول القدس من مختلف الهيئات والمحافل الدولية، والاتصال بالمنظمات الدولية الأخرى التي قد تساعد على حماية القدس، تقديم مقترحات للدول الأعضاء ولكل المنظمات المعنية بالأمر تتعلق بالخطوات المناسبة، التي يجب اتخاذها لضمان تنفيذ القرارات لمجابهة التطورات الجديدة⁶، تتكون

1 - محمد عوض الهزيمة، القدس والصراع العربي الصهيوني، ص 353.

2 - محمد سليم، فعالية منظمة المؤتمر الإسلامي، السياسة الدولية، ع 111، الاهرام، مصر، 1993م، ص 23.

3 - عبد الفتاح حسن أبو علبة، مرجع سابق، ص 172.

4 - محمد سليم، القمة الإسلامية الخامسة، المسؤولية العربية- السياسة الدولية، عدد 87، 1987، ص 177.

5 - منظمة التعاون الإسلامي، ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي المعدل، (م/11)، ص 150.

6 - أنظر موقع لجنة القدس، وكالة بيت مال القدس، على الرابط:

<http://www.bmaq.org/page/al-quds-committee>

اللجنة من ممثلين عن (16) بلدا من بين بلدان الدول الأعضاء¹، ينتخبون لمدة (3) سنوات من قبل مؤتمر وزراء الخارجية². وانبثق عن هذه اللجنة (بيت مال القدس) وعنه انبثقت (وكالة بيت مال القدس) التي تأسست عام 1998م، وهي تقدم خططاً خماسية ويتضح من كشوفاتها أنها صرفت بين سنوات 2006-2012م، على مدينة القدس (30) مليون دولاراً أمريكياً ومثله ستصرف بين سنوات 2014-2018م³.

أنظر الجدول - سياسات صرف وكالة بيت المال - بالدولار الأمريكي

السنوات	مبلغ الصرف	جهات الصرف
2012-2006	30 مليون	تعليم - ترميم - بنايات - شراء أراضي وعقارات - برامج مساعدة - ثقافة ، شباب، صحة ، إسكان.
2018-2014	30 مليون	تعليم - ترميم - بنايات - شراء أراضي وعقارات - برامج مساعدة - ثقافة ، شباب، صحة ، إسكان ⁴ .

وقد خرج مؤتمر القمة الإسلامي الثالث: دورة فلسطين والقدس المنعقدة في مكة عام 1981م باستحداث منصب الأمين العام المساعد لشؤون القدس والقضية الفلسطينية⁵.

¹ منظمة التعاون الإسلامي، البيانات الختامية والتوصيات الصادرة عن دورات لجنة القدس، مجلس كنائس الشرق الاوسط، 1996م، ص12.

² - أنظر موقع لجنة القدس، وكالة بيت مال القدس، مرجع سابق.

³ - خالد زبارقة، قراءة فكرية وسياسية للموقف الفلسطيني والعربي والإسلامي والدولي من مدينة القدس والمقدسات، فلسطين، 2018م ، ص12، على الرابط: <http://albayan.co.uk/fileslib/ad%20ad%20images/malafat%20pdf/aqsa5.pdf>.

⁴ - وثيقة الخطة الخمسية لوكالة بيت المال الصادرة عام 2013م، ص13، على الرابط:

<http://www.bmag.org/page/al-quds-committee>

⁵ - أحمد شاهين، مؤتمر القمة الإسلامي الخامس، قرارات مساندة ل(م. ت. ف) ، ع168-169، 1987م، ص84.

كما وأشاد بالجهود التي بذلت من قبل لجنة القدس، برئاسة "محمد السادس" ملك المملكة المغربية خلال مؤتمر القمة الإسلامي الدورة التاسعة "دورة السلام والتنمية" انتفاضة فلسطين عام 2000م تجاه مدينة القدس والممتلكات المقدسة داخل فلسطين ومدينة القدس خاصة¹.

وناشدت لجنة القدس ملوك ودول ورؤساء الدول الإسلامية اتخاذ مواقف حازمة بما فيها قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول التي تقرر نقل سفارتها إلى القدس.

وأوصت لجنة القدس بعدم توقيع أي اتفاقيات بين "إسرائيل" والدول الإسلامية والعربية والأوروبية في مدينة القدس الشريف، وعدم القيام بزيارات رسمية إلى القدس وعدم إجراء مباحثات رسمية في القدس أو تقديم أوراق اعتماد رؤساء البعثات الدبلوماسية في القدس².

يتضح من جراء متابعة أداء لجنة القدس بأن سلوكها غير متوافق مع الالتزام المعلن لمنظمة التعاون الإسلامي، الذي تعمل في إطاره لجنة القدس، وعدم التوافق مع التكاليف المناطة بعمل لجنة القدس³.

المحور الثالث: صندوق القدس

قررت منظمة المؤتمر الإسلامي تأسيس صندوق القدس بموجب الفقرة (17) في البيان الختامي من المؤتمر الإسلامي السابع لوزراء الخارجية الذي عقد في إسطنبول - تركيا، خلال الفترة من 12-15 مايو 1976م⁴، والذي جاء في ميثاق نشأته الأهداف التالية⁵:

- تعزيز التضامن الإسلامي مع شعب فلسطين ونضاله العادل والمشروع ضد الاحتلال "الإسرائيلي"
- تأكيد القبول بكافة قرارات المؤتمرات الإسلامية المتعلقة بقضية القدس وصندوق القدس الشريف.

¹ - محمود السيد حسن داوود، منظمة المؤتمر الإسلامي بين إمكانيات الواقع وطموحات المستقبل، مجلة الجامعة الإسلامية، ع34، غزة، فلسطين، ص158.

² - قرارات لجنة القدس، الرباط، المغرب، 1980/12/22م.

³ - خالد زيارقة، مرجع سابق، ص15.

⁴ - محمود السيد حسن داوود، مرجع سابق، ص290-291.

⁵ - أكرم عدوان، قضية القدس في قرارات قم منظمة المؤتمر الإسلامي، 1969-2003م، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، عدد12، ص133.

- التأكيد على دور المملكة العربية السعودية وخادم الحرمين الشريفين بدعم وخدمة صندوق القدس الشريف ووقفته، والتي تأتي في إطار الاستمرار والتواصل بقضية الأمة الإسلامية وقضية القدس وفلسطين.

- مطالبة الدول الأعضاء بضرورة القيام بحملات تبرع لصالح صندوق القدس ووقفته.

- تكليف الأمين العام بضرورة متابعة تنفيذ قرار لجنة القدس وصندوق القدس من أجل رفع مطالب اللجان خلال الدورات المقبلة.

كما وطالب أحد قرارات المؤتمر الإسلامي الثالث " دورة فلسطين والقدس الشريف " المنعقدة في مكة عام 1981م، بضرورة دعوة دول العالم الإسلامي إلى احترام الشرعية الدولية للقرارات الخاصة بمدينة القدس، وسحب الاعتراف "بإسرائيل" وإدانتها للجرائم بحق القدس والمقدسين، والتأكيد على تغطية رأس مال صندوق القدس¹.

وجاء خلال مؤتمر القمة الإسلامية لعام 2016م، في أحد بنوده: المطالبة بإعادة تفعيل المساهمة المالية لصندوق القدس ووقفته، وتوسيع المشاركة في صندوق القدس والأقصى بمساهمات مالية من الدول الأعضاء ومؤسسات القطاع العام والخاص، ودعم جميع المسلمين، وذلك من أجل حماية الأماكن المقدسة ومعالمها التاريخية وهويتها العربية الإسلامية²، وتم التأكيد عليه في القمة الإسلامية (14) التي عقدت بمكة المكرمة عام 2019م³.

المحور الرابع: أبرز القرارات الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي بشأن قضية القدس:

أعلنت المنظمة منذ نشأتها بعدم اعترافها "بإسرائيل" والاحتجاج على قيامها، منددة بخطر الصهيونية على فلسطين، فأصدرت جملة من القرارات والتوصيات الهامة التي أسهمت في إبراز القضية الفلسطينية وبقائها على حيويتها طيلة السنوات 1967-2020م، وخصّت القدس والمسجد الأقصى بمجموعة من القرارات لما لها من أهمية وقضية بما تحتويه من ممتلكات أثرية وثقافية،

¹ - محمود السيد حسن داوود، مرجع سابق، ص 305-307.

² - محمود السيد حسن داوود، المرجع نفسه، ص 157.

³ -أنظر: البيان الختامي للقمة الإسلامية ال(14) في مكة المكرمة، التي عقدت بتاريخ 2019/5/31م، تحت عنوان " يدا بيد نحو المستقبل " برئاسة الملك " محمد سلمان " وكالة الأنباء السعودية ، 2019/6/1م ، على الرابط ،

www.aa.com.tr/14946556

فأكدت القرارات على معارضة المنظمات الدولية للسياسة الصهيونية والمنددة لها ولممارساتها في المدينة المقدسة¹، وجاءت تلك القرارات على النحو التالي:

1. مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثاني المنعقد في كراتشي خلال الفترة من 26-28 ديسمبر-1970م، الذي أكد "على دعم المسلمين للدفاع عن قدسية الأماكن المقدسة وعن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ورحب بالتعاون بين المسلمين والمسيحيين للحفاظ على تقوية القيم الروحية الإنسانية"².
2. لقد أصدر مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في لاهور خلال الفترة من 22-24 فبراير - 1974م، قراراً ينص على "عدم جواز الحصول على الأراضي المحتلة باستخدام القوة، وأدان التدابير التي تتخذها "إسرائيل" لتهويد مدينة القدس، كما طالبها بسحب قواتها من مدينة القدس وإعادة السيادة العربية عليها"³.
3. مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في كوالالمبور - ماليزيا خلال الفترة من 21-25 يونيو - 1974م، "إعطاء المشروعات المزمع تنفيذها في القدس أولوية في صندوق التضامن الإسلامي، كوسيلة لمقاومة تهويد المدينة المقدسة ودعم صمود سكانها"⁴.
4. شدد مؤتمر القمة الإسلامي السادس المنعقد في السنغال خلال الفترة من 9-11 ديسمبر 1991م، على ضرورة إحياء قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ذات الصلة وخاصة القرار رقم (476-478)، اللذان يؤكدان بطلان القانون الإسرائيلي الذي يعتبر القدس عاصمة موحدة "لإسرائيل"، ويدين المؤتمر سلطات الاحتلال الإسرائيلي لهدمها محراب مسجد عثمان بن عفان في القدس، ويطالب الأمم المتحدة بتوفير الحماية للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في المدينة المقدسة⁵.

¹ - محمود مصطفى، قراءة في قرارات وتوصيات الدورة الاستثنائية لمؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي، " المنظمة تفتح الباب أمام أعضائها للسلام مع إسرائيل" مجلة الإصلاح، مج13، ع306، 1994م، ص17.

² - مجموعة قرارات وبيانات مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي من الرباط الى كوالالمبور، ص2.

³ - مؤتمرات القمة الإسلامية ووزراء خارجية الدول الإسلامية، مرجع سابق، ص69.

⁴ - مؤتمرات القمة الإسلامية ووزراء الخارجية، مرجع سابق، ص95-96.

⁵ - قرارات مؤتمر القمة الإسلامي السادس المنعقد في السنغال ما بين 9-11 ديسمبر 1991م.

5. أكد مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في باكستان خلال الفترة من 25-29 أبريل-1993م، على ضرورة الاهتمام بالأماكن المقدسة، مؤكدا ضرورة اعتبار عام 1993م، عام القدس الشريف، وطلب المؤتمر من الأمين العام متابعة تنفيذ الأنشطة، منها:

- دعوة جميع الدول الإسلامية التي لم توقع حتى الآن ،على تأخي عواصمها مع مدينة القدس الشريف عاصمة دولة فلسطين الى سرعة إنهاء إجراءات التأخي وتبني مشاريع في مدينة القدس دعماً لها ولمواطنيها.
- إصدار طابع القدس.
- استمرار التنسيق حول موضوع القدس مع كافة المحافل والمنظمات الدولية والإقليمية.
- تنظيم أسواق خيرية لصالح صندوق القدس التابع لمنظمة التعاون الاسلامي¹.

6. مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في مدينة الدوحة (قطر)، خلال اليومين 12-13 نوفمبر-2000م، الذي جاء انعقاده نتيجة اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) ردًا على زيارة "أريئيل شارون"² الاستفزازية للمسجد الأقصى في 28-9-2000م، بتخطيط من حكومة الاحتلال، مؤكداً على أن قضية القدس تشكل جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي، وأن السلام العادل والشامل لن يتم إلاً بعودة مدينة القدس وكافة المدن الفلسطينية المحتلة عام 1967م مؤكداً على بطلان كافة الاجراءات والممارسات الاستيطانية في مدينة القدس، كما ورفض المجتمعون القرار الصادر عن الكونجرس الأمريكي القاضي بالاعتراف بالقدس كعاصمة "إسرائيل" ، كما طالب المؤتمر جميع دول العالم بالالتزام بقرار مجلس الأمن رقم (478-1980 م) الذي يدعو الى عدم نقل بعثاتها الدبلوماسية الى مدينة القدس، ودعا إلى قطع العلاقات مع أية دولة تنقل سفارتها إلى القدس، أو تعترف بالقدس عاصمة لدولة "إسرائيل" وأكد المؤتمر تمسكه بالقرار العادل والشامل في الشرق الاوسط القائم على تنفيذ "إسرائيل" لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، خاصة قراري مجلس الامن (242 ، 338) اللذان ينصان على انسحاب "إسرائيل" من جميع الأراضي الفلسطينية

¹ - قرارات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في باكستان من 25-29 أبريل 1993م.

² - أريئيل شارون: قائد عسكري في الجيش الإسرائيلي، قائد فرقة في حرب 1948م، رئيساً لشعبة التدريب في الجيش الاسرائيلي عام 1966م، قائد القطاع الجنوبي، شكل حزب سلام صهيون عام 1977م، تولى منصب وزير الزراعة والاستيطان في حكومة بيغن، تقلد العديد من المناصب الرفيعة في الجيش الإسرائيلي، والوزارات ، انتخب رئيساً لوزراء إسرائيل عام 2001م، توفي عن عمر يناهز 86 عاماً، عيلاً. ألف يهودي في التاريخ الحديث، ترجمة: عدنان أبو عامر، ط1، دمشق: مؤسسة فلسطين للثقافة ،2006م، ص499-500.

والعربية المحتلة، بما فيها القدس والجولان السوري الى حدود عام 1967م، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف¹.

ودعا مجلس الأمن إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية للجرائم البشعة التي ارتكبتها دولة الاحتلال في حق الفلسطينيين وغيرهم من العرب ، ودعا الأعضاء المجتمعون مجلس الأمن الدولي أن يشكل محكمة جنائية دولية لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين.

7. مؤتمر القمة الاسلامي (الدورة العاشرة) التي عقدت في بوتراجايا - ماليزيا - خلال اليومين من 16-17 أكتوبر - 2003م، حيث أدان المشاركون سياسة "إسرائيل" الاستيطانية التوسعية وأكّدوا ضرورة العمل على وقف جميع أعمال الاستيطان، ونددت بشدة اجراءات "إسرائيل" وممارستها غير الشرعية والمخالفة للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية، مشددين على ضرورة قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف².

8. وقد أعلن مؤتمر وزراء الخارجية في عام 2003م، عن " صيانة سلم وأمن جميع البلدان الإسلامية" ورفض التهديدات الموجهة ضد البلدان الإسلامية³ وقد أصدر قرارًا يحمل رقم (POL-35/29)، الذي ينص على : " أن أمن كل بلد إسلامي يهم جميع البلدان الإسلامية، ودعا إلى أمن الدول الأعضاء من خلال تعاون الدول الإسلامية وتضامنها وفق الأهداف والمبادئ الواردة في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة"، ومن خلال إعلان المؤتمر الذي يؤكد على ضرورة وقوف الدول الأعضاء داخل المنظمة لحماية أمن وضمان الدول الإسلامية ، ومن ضمنها القدس التي تشكل محور الاجتماعات والمنظمة أجمع⁴.

9. القمة الإسلامية التي عقدت في مكة المكرمة يومي 7-8 ديسمبر - 2005م، فقد شهدت القضية الفلسطينية تطورات هامة في الفترة الأخيرة على أثر تنفيذ حكومة الاحتلال لمخططها أحادي الجانب بالانسحاب من قطاع غزة، وتفكيك بعض المستوطنات في الضفة الغربية، وبجهود أمريكية

¹ - منظمة المؤتمر الإسلامي ، الدورة الثانية لمؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي، 2003/3/5م، الدوحة، قطر، على الربط: <http://www1.OIC-OCI.org/arabic/conf/is/ex/EX-doha.htm.2003>.

² - منظمة المؤتمر الإسلامي: البيان الختامي الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، (دورة المعرفة والأخلاق من أجل تقدم الأمة)، بوتراجايا ، ماليزيا، 2003م، -10/10is-fc-، <http://www.OIC-oic.org/arabic/conf/is/10/10is-fc-ar.htm>.

³ - منظمة المؤتمر الإسلامي: البيان الختامي الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، المرجع نفسه.

⁴ - منظمة المؤتمر الإسلامي، إعلان طهران، مجلة المؤتمر، عدد 14، 2003م، ص19.

فقد توصل الجانبان الفلسطيني و"الإسرائيلي" إلى اتفاق حول المعابر البرية التي تربط قطاع غزة بجمهورية مصر العربية، والممر الآمن الذي يربط قطاع غزة بالضفة الغربية¹.

وقد ناقش الأعضاء المجتمعون في المؤتمر قضية القدس وما تتعرض له من مخاطر، مع التأكيد على مركزيتها ودوليتها بالنسبة لمنظمة التعاون الإسلامي وشعوب العالم أجمع، مع المطالبة بالعمل على وقف الانتهاكات "الإسرائيلية" والحصار المفروض على مدينة القدس، وضرورة وقف بناء جدار الفصل العنصري وأعمال الاستيطان، بما فيها قرار سلطة الاحتلال ربط مستوطنة "معاليه أدوميم" بالقدس الذي يستتبع مفاوضات الوضع النهائي، ويخلق واقعاً يحول دون إقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط².

10. القمة الإسلامية المنعقدة في داكار - السنغال، خلال اليومين من 13 - 14 مارس- 2008م، الخاصة بقضية القدس، حيث حمل هذا المؤتمر شعار "دورة الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين"، وكان من أبرز قراراته:

أ. قرار رقم (IS) PAL-1/11: بشأن قضية فلسطين معرباً عن إدانته الشديدة لكافة الاعتداءات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، ومواصلة سياسة الاستيطان، وبناء جدار الفصل والتوسع الاستيطاني، ومصادرة الأراضي وتدمير المنازل، واستمرار العقوبات ضد المواطنين الفلسطينيين، وحصار وعزل مدينة القدس، وانتهاك قدسية المدينة والأماكن المقدسة³.

ب. قرار رقم (IS) PAL-2/11: بشأن مدينة القدس، وقد أعرب عن الإدانة الشديدة لاستمرار وتصاعد الاعتداءات الإسرائيلية على الأماكن المقدسة في مدينة القدس، وتدنيس الأماكن المقدسة، مع التأكيد على قرار مجلس الأمن بشأن القدس رقم (681) بتاريخ 1990/12/20م، الذي نصّ على الانصياع لجميع أحكام اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين زمن الحرب على

¹ - منظمة المؤتمر الإسلامي، بلاغ مكة المكرمة الصادر عن الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي، مكة،

السعودية، على الرابط: <http://www.OIC.oic.org/ex-summit/arabic/Makka-Dec-ar.htm>.20

² - منظمة المؤتمر الإسلامي: تقرير الأمين العام بشأن قضية فلسطين والقدس الشريف المقدم الى القمة الإسلامية

الاستثنائية الثالثة، مكة، السعودية، 2005م، <http://www.OIC-oic.org/ex-summit/arabic/sg-pal-rep.htm>

2005 rep.htm

³ - منظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي "إعلان داكار"، داكار، السنغال، 2008م، على

الرابط: <http://www.oic-oic.org/docdown/?docID=132&refID=9>

الشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس، وتقديم العون الكامل للجنة القدس ووقفية صندوق أهلها في وجه عمليات التهويد¹.

11. مؤتمر القمة الإسلامية الاستثنائي الخاص بمدينة القدس الذي عقد خلال الفترة من 14-15 أغسطس 2012م، تحت عنوان " من أجل تعزيز التضامن الإسلامي " ، والذي اعتمد على ميثاق مكة²، ومن أهم القرارات التي تبناها المؤتمر، قرار رقم EX-1/4(ق. إ/) والذي نص على إدانة "إسرائيل" لكافة الانتهاكات بحقوق الإنسان (والمقدسات في الأراضي الفلسطينية³، ورفض سياسة مواصلة الاستيطان، وبناء جدار الفصل العنصري، والإساءة إلى المقدسات الإسلامية والمسيحية، وأشاد بصمود الشعب الفلسطيني ونضاله من أجل استرداد حقوقه الوطنية المشروعة⁴.

ويتضح من قرارات المؤتمر الاستثنائي بأن قضية القدس وفلسطين بحثت بشكل ضمني وليس بشكل منفصل، حيث تم عقد المؤتمر من أجل بحث قضية التضامن الإسلامي، وقد بحثت قضية القدس من ضمن سياق المؤتمر.

12. القمة الإسلامية الثانية عشرة بالقاهرة في جمهورية مصر العربية⁵، يومي 6-7 فبراير 2013م، تناولت مجموعة من القرارات بشأن القضية الفلسطينية والقدس، أهمها: طالبت الدول الأعضاء الأمم المتحدة ومجلس الأمن بتحمل كامل مسؤولياته تجاه توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ، بالإضافة الى شجب الأعمال الإجرامية الإسرائيلية للاستيلاء على التراث الفلسطيني والانتهاكات الإسرائيلية لتهويد القدس وتزييف تاريخها، بما في ذلك قرار ضم المسجد الإبراهيمي في الخليل، ودعوة منظمة "اليونيسكو" بتفعيل قرار رقم (186) بشأن الأماكن الأثرية والتاريخية الفلسطينية⁶.

¹ - منظمة المؤتمر الإسلامي، قرارات قضية فلسطين ومدينة القدس الشريف والنزاع العربي الاسرائيلي الصادر عن مؤتمر القمة الاسلامي الحادي عشر، دكار، السنغال، 2008م، ص1-2.

² - منظمة التعاون الإسلامي، القرارات الصادرة عن الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر القمة الإسلامي، مكة، السعودية، 2012م، ص1.

³ - منظمة التعاون الإسلامي، المرجع السابق، ص1-6.

⁴ - منظمة التعاون الإسلامي، المرجع السابق، ص2.

⁵ - منظمة التعاون الإسلامي، المرجع السابق، ص3.

⁶ - منظمة التعاون الإسلامي، القمة الاسلامية، الدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة الاسلامي، دورة "العالم الاسلامي تحديات جديدة وفرص متنامية". <http://www.oic-oic.org>.

13. اجتماع وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي 2014م:

لقد دعا وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في اجتماع اللجنة التنفيذية الاستثنائي الموسع، من أجل العمل على ضمان سرعة انعقاد جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي لبحث الانتهاكات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته، ووضع حد للعدوان الإسرائيلي على غزة، وتوفير سبل الحماية للشعب الفلسطيني¹، واستمر عقد جلسات طارئة مفتوحة في 20، 22/7/2014م، وخرج المجتمعون بضرورة تشكيل لجنة دولية للتحقيق في الاعتداءات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، وهذا ما أكد عليه مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الخاص بمدينة القدس عام 2014 آنذاك².

14. إدانة قرار منع رفع الأذان في مدينة القدس المحتلة عام 2015م.

أدانت منظمة التعاون الإسلامي مصادقة حكومة الاحتلال مشروع قانون منع رفع الأذان في مساجد مدينة القدس المحتلة وضواحيها، والذي يهدف لتكريس الاحتلال الاستيطاني لمدينة القدس في إطار ممارساتها العنصرية ضد المقدسات الإسلامية³.

15. قرارات مؤتمر القمة الإسلامية، الدورة الثالثة عشرة الخاصة بمدينة القدس 2016م:

عقدت منظمة التعاون الإسلامي دورتها الثالثة عشر تحت عنوان: "دورة الوحدة والتضامن من أجل العدالة والسلام" في مدينة اسطنبول بالجمهورية التركية خلال الفترة من 10-15/أبريل 2016م، والذي درس قضية فلسطين والنزاع العربي- الإسرائيلي، من خلال الوثيقة رقم OIC/SUMM-13/2016 (PAL/SG.REP)⁴، التي حملت في طياتها كافة القضايا العالقة في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، حيث أكد المؤتمر على كافة القرارات السابقة عن المنظمة ومجلس وزراء الخارجية، ومنها، رأي المحكمة الدولية وقرارها الصادر عام 2004م، بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار الفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والمطالبة بتحقيق القرارات الخاصة بحقوق الإنسان، وانتهاكات "إسرائيل" لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وضرورة الحفاظ على

¹ - حامد الغابد، منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة الدبلوماسية، ع12، 1989، ص105.

² - منظمة التعاون الإسلامي، مجلة المنظمة، في مؤتمر الامم المتحدة الدولي حول القدس في أنقرة، عدد27، 2014م، ص6.

³ - منظمة التعاون الإسلامي، الحرب الإسرائيلية على غزة، 2014م، عام الاحتقان والعدوان، 2014، ص7.

⁴ - منظمة التعاون الإسلامي، إعلان جاكارتا حول فلسطين ومدينة القدس الشريف، جاكارتا، إندونيسيا، 2016م، ص1-3.

القدس وتواصلها الجغرافي وسلامة أراضيها، بالإضافة إلى إدانة العدو "الإسرائيلي" على قطاع غزة عام 2014م¹.

16. مؤتمر القمة الإسلامية الاستثنائية السادسة والسابعة، التي عقدت في مدينة إسطنبول التركية، الأولى في 13 ديسمبر-2017م، والثانية في 18/5/2018م:

حيث جاء انعقاد تلك القمتين في مرحلة صعبة، ومن أخطر المراحل التي عاصرتها القضية الفلسطينية، وهي إعلان الرئيس الأمريكي "ترامب" في فبراير -2017م، الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لدولة "إسرائيل" وإعلانه نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس في مايو -2018م، تمخض عن ذلك القرار "انتفاضة القدس" في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي على أثرها ذهب ضحيتها العديد من الشهداء الأبرياء، والآلاف من الجرحى الفلسطينيين، وذلك تم تفصيله في المحور الأخير من البحث، لكن ما يهمنا في هذا الجانب أن مخرجات هذين المؤتمرين تناولت ما يلي²:

أ. أكدت على الطابع المركزي لقضية فلسطين والقدس الشريف بالنسبة للأمة الإسلامية جمعاء وعلى الهوية العربية والإسلامية للقدس الشرقية المحتلة، وضرورة الدفاع عن حرمة الأماكن الإسلامية والمسيحية.

ب. أعلنت أن الدفاع عن القضية الفلسطينية في ظل الظروف الحالية يستوجب تحقيق المصالحة الفلسطينية دون مزيد من الإبطاء، وجددا دعمهما لتحقيق هذه المصالحة.

ت. أدانت ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي من ممارسات وانتهاكات مستمرة بحق الفلسطينيين والأماكن المقدسة والمسيحية، خاصة الحرم القدسي الشريف.

ث. شجبت واستنكرت وأدانت قرار الرئيس الأمريكي "ترامب" بشأن اعترافه بالقدس عاصمة موحدة "إسرائيل" وإجراءات نقل سفارته من تل أبيب إلى القدس، واعتبرته قرار باطل يخالف قرارات الشرعية الدولية، وطالبته بالرجوع عن ذلك من أجل تحقيق السلام العادل والشامل.

¹ - منظمة التعاون الإسلامي، قرارات الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، اسطنبول، تركيا، 2016م، ص2.

² - منظمة التعاون الإسلامي، البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الطارئ، الدورة الاستثنائية السابعة، في اسطنبول،

تركيا، "ردًا على التطورات الخطيرة في دولة فلسطين"، على الرابط:

oci.org/topic/?tide=18704&t_ref=10354&lan=ar ، 18-5-2018م.

17. مؤتمر القمة الإسلامية (14) في مكة المكرمة برئاسة الملك " سلمان بن عبد العزيز آل سعود" وذلك بتاريخ 2019 /3/31م:

انعقدت هذه القمة الإسلامية تحت عنوان " يدًا بيد نحو المستقبل" حيث أكدت على كافة القرارات السابقة الصادرة عن المؤتمرات الإسلامية ومجلس وزراء الخارجية للدول الإسلامية، منها المقاطعة السياسية والاقتصادية لأي دولة من الدول الاعضاء بالمنظمة في حالة قيامها بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة "إسرائيل"، وأدانت مجددًا القرار الأمريكي بشأن القدس عاصمة "إسرائيل" ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس. وأدانت الممارسات الإسرائيلية البشعة بحق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ومدينة القدس الشريف، كما أكدت أن القدس جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا يجوز التصرف فيها أو المساومة عليها، فهي قضية العرب والمسلمين جميعًا¹.

ويرى الباحث: أن قرارات المؤتمرات الإسلامية الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي بشأن القدس والقضية الفلسطينية، تحمل في طياتها التأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ومطالبة الكيان الإسرائيلي بتحمل مسؤولياته تجاه الشعب الفلسطيني، باعتباره السلطة القائمة بالاحتلال، ولكنها تبدو أقرب ما يكون إلى قرارات هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية حول قضية القدس والدفاع عن الأماكن المقدسة والقضية الفلسطينية، فهي قرارات شجب واستنكار وإدانة فقط، دون اتخاذ أي إجراءات عملية يتم تطبيقها على أرض الواقع وظلت قراراتها دون تنفيذ والتزام من قبل الدول الأعضاء، حسب ما جاء في ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي.

المبحث الرابع: موقف منظمة التعاون الإسلامي من صفقة القرن الأمريكية

المحور الأول: الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لدولة "إسرائيل"

يعد فوز الرئيس الأمريكي الأسبق "دونالد ترامب" في أواخر العام 2016م، بمثابة مرحلة خطيرة أدت إلى تراجع القضية الفلسطينية، ناهيك عن الابتزاز الأمريكي للدول العربية مقابل حمايتها من إيران، والتحالف مع الولايات المتحدة في حربها ضد ما تسميه "الإرهاب"، وتكون "إسرائيل" جزءًا أساسيًا من المشروع المطروح أمريكيًا، فقد أعلن الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" بتاريخ 6-12-2017 اعتراف إدارته رسميًا بأن القدس عاصمة دولة "إسرائيل" وقرر نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس في شهر مايو - 2018م، لما تعتبره "إسرائيل" بإعلان استقلالها عن سلطة الانتداب

¹ - البيان الختامي للقمة الإسلامية أ ل 14- في - مكة - وثيقة / 2019/6/1م، على الرابط:

www.aa.tr/ar/1494656

البريطاني في فلسطين، مما أثار غضباً فلسطينياً والعديد من الانتقادات على مستوى العالم العربي والإسلامي والدولي¹.

رفضت منظمة التعاون الإسلامي خطة الرئيس الأمريكي "ترامب" للسلام في الشرق الأوسط حسب ما يدعيه، مفيدة أنها متحيزة للرؤية الإسرائيلية بشأن هذا النزاع، ودعت أعضائها إلى عدم التعامل مع الخطة أو التعاون مع الإدارة الأمريكية لتنفيذها².

طالبت القمة الإسلامية الاستثنائية السادسة التي انعقدت في إسطنبول في 13 ديسمبر - 2017م، الولايات المتحدة الأمريكية بإلغاء قرارها الاعتراف بالقدس عاصمة "إسرائيل"، وأعلنت إدانتها ورفضها للقرار، ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وحملت القمة - الإدارة الأمريكية - المسؤولية الكاملة عن جميع تداعيات عدم التراجع عن هذا القرار غير الشرعي، واعتبرته بمثابة إعلان عن انسحاب الإدارة الأمريكية من ممارسة الدور الذي كانت تضطلع به في رعاية عملية السلام في الشرق الأوسط.

ودعت جميع الدول إلى مواصلة التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم (478 - 1980م) الذي يدعو إلى عدم نقل البعثات الدبلوماسية إلى مدينة القدس، ودعا البيان الختامي للقمة، الأطراف الدولية الفاعلة إلى رعاية مسار سياسي متعدد الأطراف، بهدف إطلاق عملية سلام ذات مصداقية برعاية دولية تهدف كذلك إلى تحقيق السلام القائم على حل الدولتين³.

وفي القمة الإسلامية الاستثنائية السابعة، التي عقدت في إسطنبول - تركيا بتاريخ 18-5-2018م، والتي جاءت بناء على دعوة من الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" رئيس الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي "ردًا على التطورات الأخيرة في دولة فلسطين"، أدانت المنظمة بأشد العبارات قرار "ترامب" بشأن الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة "إسرائيل" ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس، ووصفته بالغير مشروع دوليًا واعتبرته اعتداء يستهدف الحقوق التاريخية والقانونية والطبيعية

¹ - إياد القرم، التطبيع العربي - الإسرائيلي، المسارات والتداعيات، مقال منشور بتاريخ 7-9-2020م على الرابط : [Wattan ,net/ar/news/319021.htm1](http://Wattan.net/ar/news/319021.htm1)

² - منظمة التعاون الإسلامي ترفض خطة ترامب للسلام في الشرق الأوسط، 3-2-2020م، أنظر: dw.com/ar/a.52242350.

³ - قمة القدس تدعو لتدويل رعاية السلام وفرض قيود سياسية واقتصادية ردًا على القرار الأمريكي، 13-12-2007م، مقع الانترنت على الرابط: oci-oci.org/topic/?tide=17144&tref=9129&lan=ar.

والوطنية للشعب الفلسطيني وانتهاكًا سافرًا للقانون الدولي، كما أدانت نقل سفارة غواتيمالا إلى مدينة القدس الشريف، والتي اتخذت الخطوة ذاتها بشكل رسمي في شهر مايو - 2017م، واعتبرته غير قانوني ومخالف لقواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية¹.

طالبت منظمة التعاون الإسلامي التحرك العاجل لإنشاء لجنة خبراء دولية مستقلة للتحقيق في جرائم ومجازر الاحتلال الإسرائيلي ضد المتظاهرين السلميين بقطاع غزة "مسيرات العودة" ومدينة القدس "انتفاضة القدس"، وتحديد المسؤولية الجنائية للسلطات الإسرائيلية، ودعت مجلس الأمن إلى توفير حماية دولية للشعب الفلسطيني بما في ذلك إرسال قوة دولية للحماية².

وقد أكدت القمة الإسلامية (14) في مكة المكرمة برئاسة الملك " سلمان بن عبد العزيز " المنعقدة بتاريخ 2019 /3/31 والتي تحمل عنوان " يدًا بيد نحو المستقبل"، على رفضها وإدانتها للقرار الصادر عن الرئيس الأمريكي "ترامب" بشأن الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة "إسرائيل" ونددت بالإدانة لإجراءات نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، ولأي قرار غير قانوني وغير مسؤول يعترف بالقدس عاصمة مزعومة لدولة "إسرائيل" السلطة القائمة بالاحتلال³.

ويرى الباحث: أنه وفقًا للمؤتمرات الإسلامية الاستثنائية السابقة وما تناولته من قرارات وتوصيات، فإنها لن تكون بأفضل حال من القرارات التي دأبت القمم السابقة على اتخاذها، فقد أصبحت البيانات الختامية للقمم الإسلامية لا تعدو كونها بيانات استنكار وخطابات رنانة، لا تفي بالهدف المنشود الذي أنشئت منظمة التعاون الإسلامي من أجله، وهدفها حماية القدس من التهويد وتحريرها، إذ أن قرارات القمم تقتقد لآلية تنفيذ ولم تتخذ فيها قرارات لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية للتراجع عن قرارها، أقلها سحب السفراء وفرض مقاطعة اقتصادية على الشركات الأمريكية.

المحور الثاني: موقف منظمة التعاون الإسلامي من التطبيع العربي - الإسرائيلي.

تعتبر منظمة التعاون الإسلامي "إسرائيل" منذ عقود عديدة دولة عدوة، والتزمت رفض كل أشكال التطبيع معها، قبل التوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، وقررت في مؤتمراتها السابقة

¹ - التعاون الإسلامي : إجراءات سياسية واقتصادية ضد مؤيدي نقل السفارة الأمريكية للقدس، على الرابط:

www.aa.com.tr/ar/1145305

² - التعاون الإسلامي : إجراءات سياسية واقتصادية ضد مؤيدي نقل السفارة الأمريكية للقدس، مرجع سابق على الرابط:

www.aa.com.tr/ar/1145305

³ - القمة الإسلامية بمكة المكرمة تؤكد على مركزية فلسطين والقدس ، 2019/5/31م، منشور على الرابط التالي:

Aljazeera.net/news/polities/2019/6/1

عدم قيام الدول الأعضاء بتوقيع اتفاقيات مع "إسرائيل" في مدينة القدس الشريف، وعدم إجراء مباحثات أو زيارات رسمية مع "إسرائيل" في المدينة المقدسة، وذلك ردًا على الانتهاكات الإسرائيلية الوحشية للحرم القدسي الشريف والمسجد الأقصى في مدينة القدس ويبدو أنَّ قرارات منظمة التعاون الإسلامي ضعيفة وغير ملزمة للدول الأعضاء، حيث قامت جمهورية مصر العربية وهي دولة عضو في المنظمة، من خلال رئيسها "أنور السادات" بزيارة رسمية للقدس، ومقابلة رئيس وزراء إسرائيل آنذاك "مناحيم بيغن"، وافتتحت طريق التطبيع مع "إسرائيل" من خلال توقيع اتفاقية كامب ديفيد في 17/9/1979م، على نحو منفرد ودون اشتراط السلام بحل القضية الفلسطينية، وأكثر شيء فعلته منظمة التعاون الإسلامي هو عقد مؤتمر وزراء الخارجية في باكستان بتاريخ 27-29 يناير - 1980م، وأدان المؤتمر قرار الحكومة المصرية توقيع اتفاقية سلام مع "إسرائيل" ودعا الدول الأعضاء في المنظمة إلى مقاطعة النظام المصري وإلغاء عضوية مصر في المنظمة، ولقد تبعتها المملكة الأردنية الهاشمية فقامت بتوقيع اتفاقية سلام مع "إسرائيل" سميت باتفاقية "وادي عربة" عام 1994م¹.

ولقد ظل الموقف العربي الإسلامي متمسكًا نوعًا ما بخصوص تطبيع العلاقات مع "إسرائيل" فلم يسهم السلام الأردني والمصري مع "إسرائيل" في حل القضية الفلسطينية، فقد ازدادت "إسرائيل" تطرفًا، وفي حدة ممارساتها العنصرية ضد الشعب الفلسطيني والقدس الشريف، وأصبح من الواضح أنه لا علاقة للتطبيع بحل قضية فلسطين، وأنَّ من قام بذلك فلأسباب ومصالح تخصه، لا علاقة لها بتحقيق العدالة في فلسطين، وأنَّ "إسرائيل" قد ترجمت هذا التطبيع على أنه قبول لها بصهيونيتها وسياستها الاستيطانية².

ورغم وجود تاريخ طويل من العلاقات السرية بين دول عربية عديدة مع "إسرائيل"، واستمرارها في رفضها بنود مبادرة بيروت العربية، فإن خطوات التطبيع أخذت منحى متسارعًا وعلنيًا في الآونة الأخيرة، ويجري هذا التطبيع على عدة مستويات اقتصادية وتجارية وأمنية وعسكرية وثقافية ورياضية. فقد تنامي نسق التطبيع التجاري والاقتصادي بين إسرائيل والدول العربية بوضوح خلال السنوات الأخيرة، فوفقًا لبيانات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، فُدر إجمالي الصادرات الإسرائيلية من السلع والخدمات إلى أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنحو (7 مليارات دولار أميركي) سنويًا، من بينها أكثر من مليار دولار أميركي لدول الخليج العربية. وتمثل أسواق منطقة الشرق

¹ - التطبيع العربي مع إسرائيل: مظاهره ودوافعه، 22-6-2020م. أنظر الرابط: أخبار فلسطين اليوم

Paltoday.ps/ar/post/378220

² - إباد القرم، التطبيع العربي - الإسرائيلي، المسارات والتداعيات، مقال منشور بتاريخ 7-9-2020م ، مرجع سابق ، أنظر

الرابط 1 Watan.net/ar/news/319021.htm

الأوسط وشمال أفريقيا نحو 7% من إجمالي الصادرات، و6% من إجمالي الواردات الإسرائيلية من السلع والخدمات¹.

في خضم تلك الأحداث المتسارعة جاءت خطوة دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث أعلنت صراحةً بتاريخ 13-8-2020م، التطبيع مع دولة "إسرائيل"، وسيؤدي ذلك إلى تبادل العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وقد ألحقت بها دولة البحرين فأعلنت رسميًا تطبيع علاقاتها مع "إسرائيل" بتاريخ 11-9-2020م، لتمثل ضربة كبيرة للجهود الفلسطينية لجعل التطبيع العربي ورقة رابحة بيدها في صراعها مع "إسرائيل"²، وكان موقف منظمة التعاون الإسلامي الثابت هو أن التطبيع يتلو اعتراف "إسرائيل" بالحقوق الفلسطينية وانسحابها من الأراضي المحتلة في العام 1967 م، كما نصت عليه مبادرة السلام العربية وبموافقة جميع الدول العربية عام 2002م، والتي أقرتها القمة الإسلامية الاستثنائية في مكة المكرمة عام 2005م³.

وفي اجتماع وزراء خارجية المؤتمر الإسلامي في الدورة (46) خلال الفترة من 1-2 مارس 2019م، أصدر مجلس وزراء الخارجية القرار رقم (PAL-46/1) بشأن قضية فلسطين، وينص القرار على العديد من الأمور وذكر منها أنه "يدين أي شكل من أشكال التطبيع مع "إسرائيل" السلطة القائمة بالاحتلال، ويؤكد أن تطبيع العلاقات يأتي في إطار إنهاء احتلال أرض فلسطين، بما في ذلك القدس الشريف، ووقفها التام لمشروعها الاستعماري فيها وأي خطوة قبل ذلك تعتبر مستهجنة ومرفوضة.

وكذلك أصدر مجلس وزراء الخارجية القرار رقم (PAL/46/2) بشأن عاصمة دولة فلسطين القدس الشريف وتضمن في بنوده على أنه "يدين كافة المواقف التي تمس بالوضع القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك اللقاءات الرسمية مع المسؤولين الإسرائيليين في القدس

¹ - التطبيع العربي - الإسرائيلي أنظر الرابط: <http://www.dohainstitute.org/ar/policalstudies/pages/arab-normalization.with.israel.aspx.e>.

² - خطوات عربية متسارعة نحو التطبيع مع "إسرائيل" منذ بداية 2020م، تقرير بتاريخ 2020/2/18م، انظر الرابط:

wwaa.com.tr/ar/1737000

³ - إيداد القرم، التطبيع العربي الإسرائيلي - المسارات والتداعيات، 7-9-2020م، انظر الرابط: www.wattan.net/ar/news/319021.html.

بما في ذلك توقيع الاتفاقيات التي من شأنها أن تؤثر على الوضع السياسي والقانوني للمدينة المقدسة، ويدعو إلى عدم قبول اعتماد "إسرائيل" لدى المنظمات الدولية والتي تشمل أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة وتحديدًا القدس الشرقية¹.

ونلاحظ أنَّ منظمة التعاون الإسلامي لم تتناول في بياناتها التنديد أو الاستنكار أو الإدانة ، لما قامت به دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة البحرين، بشأن التطبيع مع "إسرائيل" ، ولم تتخذ أي إجراءات عملية مع الدول الأعضاء، التي قامت بالتطبيع مع "إسرائيل" ، للرجوع عن ذلك أو القيام بتجميد عضويتها أو قطع العلاقات السياسية أو الاقتصادية معها، كما اتخذت مع جمهورية مصر العربية من قبل، وقامت بتجميد عضويتها في المنظمة لتوقيعها اتفاقية كامب ديفيد مع "إسرائيل"، حتى أن الأمين العام للمنظمة لم يشر في بيانه إلى أي موعد لعقد جلسة لمنظمة التعاون الإسلامي بناء على طلب الفلسطينيين لبحث اتفاق التطبيع الإماراتي، والبحريني مع "إسرائيل"، وإن كان من المستبعد عقد اجتماع تجنبًا لإحراج الإمارات والبحرين واتخاذ موقف معارض لقراراتهما².

ويرى الباحث: أن موقف منظمة التعاون الإسلامي من التطبيع العربي مع "إسرائيل" والتطبيع الإماراتي - البحرين مع "إسرائيل" بعمومها مخيبة للآمال، ودون المستوى المطلوب ، إلا ببعض الاستثناءات مثل: طرد تركيا السفير الاسرائيلي "إيتان نائيه" من أراضيها التركية لمدة معينة، وهي خطوة ليست كافية لوقف هذا التطبيع الأخير، لذلك أصبحت قراراتها هشة وغير ملزمة للدول الأعضاء، نظرًا لضعف ميثاقها، حيث أصبحت بعض الدول الأعضاء تبحث عن ذاتها لتقوية مصالحها المشتركة، التي تستجيب لها نتيجة ضغوطات الدول الكبرى، والقيام بإرضاء الولايات المتحدة الأمريكية المنحازة "لإسرائيل" متوهمين بحمايتهم من الخطر الشيعي الإيراني.

¹ - منظمة التعاون الإسلامي، قرارات قضية فلسطين ومدينة القدس الشريف والنزاع العربي الاسرائيلي، الصادرة عن الدورة السادسة والاربعين لمجلس وزراء الخارجية، "، أبو ظبي، دولة الامارات العربية المتحدة، الموافق 1-2 مارس- 2019 مرجع سابق، ص 21-22.

² - منظمة التعاون الإسلامي، لا تطبيع إلا بعد انتهاء الاحتلال الإسرائيلي، 25-8-2020م، انظر الرابط التالي =

www.masra.larabia.net/155194900

الخاتمة:

لقد تعرضت الدولة العثمانية لعدة عوامل أدت إلى إسقاطها، وبدأ البحث عن بديل للخلافة الإسلامية، فظهرت العديد من الأفكار التي تبلورت فيما بعد في عقد مؤتمرات وندوات تطالب بمؤتمر دولي إسلامي يجمع كافة الدول الإسلامية على كلمة واحدة ويوحد صفوف المسلمين، وقد تحقق ذلك عن طريق منظمة المؤتمر الإسلامي في جدة بالمملكة العربية السعودية، التي عقدت أول مؤتمر إسلامي لها في الرباط - المغرب في شهر سبتمبر 1969م، وكان أبرز عوامل قيامها عملية إحراق المسجد الأقصى على يد الصهيوني " دينيس مايكل روهان " بغطاء من الاحتلال الإسرائيلي.

ارتبطت منظمة المؤتمر الإسلامي بالقضية الفلسطينية، وتضمن ميثاق المنظمة عند تأسيسها عهدا بالسعي بكل الوسائل السياسية والعسكرية لتحرير القدس من الاحتلال الإسرائيلي، وقد اتسعت مهام المنظمة بعد ذلك لتشمل متابعة قضايا العالم الإسلامي بشكل عام.

أدانت منظمة المؤتمر الإسلامي كافة الانتهاكات العدوانية الإسرائيلية المستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وتدعو إلى انسحاب الاحتلال الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة في الرابع من حزيران "يونيو" - 1967م.

أكدت منظمة التعاون الإسلامي على مبادرة السلام العربية، التي تنبأها العرب في قمة بيروت لعام 2002م، وقد أقرتها عام 2005م، لتكون نقطة انطلاقا للحل السلمي العادل بشأن النزاع العربي - الإسرائيلي، ومضمونها يجب الانسحاب الإسرائيلي أولاً وقبل كل شيء من الأراضي العربية المحتلة عام 1967م ثم يتلوها الاعتراف بدولة "إسرائيل"

لقد كان لمنظمة التعاون الإسلامي موقف واضح من صفقة القرن الأمريكية، من خلال مؤتمراتها العادية والاستثنائية وما تناولته اجتماعات وزراء خارجية الدول الإسلامية بشأنها، فقد أدانت المنظمة قرار الرئيس الأمريكي الأسبق " ترامب " الاعتراف بالقدس عاصمة أبدية موحدة " لإسرائيل " وأدانت إجراءات نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وسفارة " غواتيمالا " أيضاً، علاوةً ما اتخذته بعض الدول بشكل منفرد مثل " تركيا " طرد السفير الإسرائيلي من أراضيها ردًا على هذه الخطوة أحادية الجانب، التي اعتبرتها المنظمة أنها تخالف قواعد واتفاقيات القانون الدولي وقرارات الشرعية الفلسطينية.

أشادت منظمة التعاون الإسلامي بصمود الفلسطينيين الأبطال وهم يتصدون بصدورهم العارية سلطات الاحتلال الإسرائيلي على حدود قطاع غزة "مسيرات العودة"، وفي مدينة القدس، ردًا على قرار "ترامب" واعترافه بالقدس عاصمة "إسرائيل"، ودفاعًا أيضًا عن حقوقهم الفلسطينية المشروعة، التي أقرتها الشرعية الدولية حتى تحقيق مصيرهم ونيل استقلالهم.

لقد أدانت منظمة التعاون الإسلامي التطبيع العربي - الإسرائيلي، في كافة القمم الإسلامية التي عقدتها، أما بالنسبة لموقف المنظمة من التطبيع العربي - الإسرائيلي لدولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، فقد كان مستغربًا للغاية، حيث طلبت دولة فلسطين رسميًا من رئيس منظمة التعاون الإسلامي "يوسف العثيمين" عقد قمة إسلامية استثنائية لخطورة الأمر وتداعياته على القضية الفلسطينية، لكن تم تأجيله إلى وقت غير معلوم، بحجة انشغال العديد من القادة العرب والمسلمين في الشؤون الداخلية للبلاد، ولكن حقيقة ذلك تكمن في عدم إحراج الدول الأعضاء بالمنظمة مع دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، نظرًا لأن هناك بعض الدول الأعضاء في المنظمة خاصة دول الخليج لها علاقات مميزة في التطبيع الخفي مع "إسرائيل" على مستوى التبادل التجاري و النشاط العسكري والأمني، لذا فقد أحبط الفلسطينيون من الموقف الأخير للمنظمة، بشأن إعلان دولة الامارات العربية المتحدة والبحرين، صراحة التطبيع مع "إسرائيل" وعدم انعقاد جلسة استثنائية لمناقشة خطورة أبعاد ذلك.

وأخيرًا يرى الباحث: أن هذه القرارات الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي بقيت حبرًا على ورق، وغير ملزمة للدول الأعضاء، التي يتسارع بعضها على التطبيع مع "إسرائيل" لخدمة مصالحها المشتركة، وإرضاء الولايات المتحدة الأمريكية، وحماية أمنها كما تعتقد من البوابة الإيرانية، لتستغل إسرائيل تلك التحولات في صياغة مفاهيم جديدة لطبيعة الصراع في الشرق الأوسط، ليكون عنوان هذا الصراع هو مواجهة إيران بالتحالف مع الدول العربية المطبوعة، ولتكون القضية الفلسطينية آخر أولويات تلك الدول، وأصبحت المنظمة عاجزة للوقوف في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل"، مما أدى إلى زيادة وتيرة الانتهاكات الإسرائيلية وتمدد السرطان الاستيطاني وطرده الفلسطينيين من الأراضي المحتلة وضم مناطق فلسطينية محتلة أخرى.

استناداً لما سبق توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات، هي:

أولاً: النتائج:

- 1- هدفت منظمة التعاون الإسلامي إلى إعطاء أهمية خاصة للقضية الفلسطينية والمقدسات الإسلامية، فيما تمثله من بعد ديني سياسي للدفاع عنهما، كما ألزمت المنظمة نفسها بالدفاع عن الشعب الفلسطيني والمحافظة على حقوقه الوطنية والشرعية.
- 2- قررت منظمة التعاون الإسلامي إنشاء لجنة القدس الشريف، وصندوق القدس، لتقديم العون والمساعدة للفلسطينيين والأماكن المقدسة، لكن أظهرت الدراسة أن أداء الصندوق غير مجدٍ ولم يرسل إلا الشيء القليل من الأموال رغم إعلان جميع الدول أنها دفعت جميع المستحقات المالية للصندوق، وكذلك جعلت الصندوق تحت إمرة ملك المملكة المغربية الذي لم يدفع إلا القليل.
- 3- اقتصر دور منظمة التعاون الإسلامي على التنديد والشجب والاستنكار والإدانة لما تقوم به "إسرائيل" تجاه الفلسطينيين من قتل وتشريد ونهب للأراضي وبناء المستوطنات واحتلال الأراضي، وتهجير البدو الفلسطينيين من قراهم وتجمعاتهم السكنية كما هو الحال في "الخان الأحمر"، مما جعل قراراتها ضعيفة وغير ملزمة للدول الأعضاء.
- 4- تمثلت قرارات منظمة التعاون الإسلامي في حدود العموميات وفشلت في اتخاذ قرارات خاصة بقطع العلاقات الاقتصادية والسياسية مع "إسرائيل" رغم مطالبة جميع الشعوب العربية والإسلامية بقطع تلك العلاقات.
- 5- لم تطالب منظمة التعاون الإسلامي بتحرير فلسطين كاملة واكتفت بحدود الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، وهذا يعتبر اعترافاً كاملاً بحدود "إسرائيل" واحتلال فلسطين عام 1948م.
- 6- أصبحت منظمة التعاون الإسلامي عاجزة عن إصدار أي قرار أو اتخاذ آلية لتنفيذ أية قرار يكبح جماحها في مواجهة الغطرسة الإسرائيلية، والانحياز الأعمى لها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة ما تناولته الأخيرة، بشأن طرحها "صفقة القرن" والاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لدولة "إسرائيل"، وأجراءات نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وأخيراً تطبيع دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة البحرين مع "إسرائيل" واكتفت المنظمة بالشجب والإدانة فقط، وكانت مجرد حبر على ورق دون التطبيق الواقعي لها ما يدل على ضعفها وضعف ميثاقها، وتعدد المصالح الاستعمارية التي تتحكم بمواقف بعض الدول الأعضاء.
- 7- اعتبار كافة السياسات والإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى تهويد المدينة المقدسة غير شرعية، وفقاً لما نصت عليه الاتفاقيات الدولية، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949م، المتعلقة بحماية المدنيين زمن الحرب، بالإضافة إلى قرارات الشرعية الدولية.

ثانيًا/التوصيات:

على ضوء النتائج السابقة خلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها:

ضرورة إنهاء الانقسام الفلسطيني وإتمام المصالحة الوطنية الفلسطينية بأسرع وقت ممكن، حتى تتوحد جهود شعبنا الفلسطيني وفصائله الإسلامية والوطنية، في مقاومة الاحتلال ومخططاته وجرائم حربه في القدس والاقصى وفلسطين.

تعزيز التواجد الدائم في القدس الشريف، والمسجد الأقصى المبارك، وإحياء مجالس العلم، وحلقات الرباط فيه، ودعوة الدول الأعضاء بالمنظمة العمل على تقديم حصصها المالية التي تم إقرارها من قبل لجنة القدس وصندوق القدس الشريف، لنصرة القضية الفلسطينية وحماية مقدساته الإسلامية والمسيحية.

دعم المقاومة بكافة أشكالها ومختلف أدواتها للتصدي للاحتلال الإسرائيلي لإجباره على وقف ممارساته العنصرية تجاه الشعب الفلسطيني والحرم القدسي الشريف.

ضرورة توفير الدعم الإعلامي المميز لإبراز القضية الفلسطينية وما يتعرض له الفلسطينيون، والمقدسات الإسلامية والمسيحية من انتهاكات إسرائيلية صارخة، وفضح هذه الممارسات العنصرية أمام المجتمع الدولي.

ضرورة اتخاذ قرارات أكثر جرأة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي وجرائم الحرب الوحشية التي يرتكبها ضد أبناء الشعب الفلسطيني والمقدسات الإسلامية، منها على سبيل المثال قطع العلاقات الاقتصادية والسياسية مع "إسرائيل".

ضرورة التمسك بمبادرة السلام العربية، التي طرحتها المملكة العربية السعودية في قمة بيروت عام 2002م، ووافق عليها العرب جميعًا، وأقرتها منظمة التعاون الإسلامي عام 2005م، واعتبارها المرجعية الأساسية للسلام العادل والشامل، وحل النزاع العربي - الإسرائيلي.

دعوة منظمة التعاون الإسلامي لتعديل ميثاقها بما يتناسب مع الهدف الذي انشئت من أجله، وهو حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية من التهويد الإسرائيلي، وجعله أمرًا ملموسًا على أرض الواقع، وليس حبرًا على ورق، يتمثل في الشجب والتنديد والإدانة فقط.

قائمة المراجع

أولاً/ الكتب العامة والمتخصصة:

1. الحبيبي الشطي، إنشاء المنظمة ودواعيها التاريخية ، د. م ، 1987م.
2. الموسوعة العربية الميسرة، (أ-س)، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 1980م
3. حسين غانم، القدس تاريخ وقضية، دار المنهل اللبناني، ط1، 2002م، ص120.
4. عبد الله الأحسن، منظمة المؤتمر الإسلامي، دراسة لمؤسسة إسلامية، ترجمة: عبد العزيز إبراهيم الفايز، ط2، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، 1996م.
5. عبد الحميد السائح، ماذا بعد إحراق المسجد الأقصى، ط1، القاهرة، 1970م، ص51.
6. عدنان أبو عامر، ط1، دمشق: مؤسسة فلسطين للثقافة ، 2006م، ص499-500.
- تيسير جبارة، تاريخ فلسطين، ط1، عمان، 1998 م.
7. عبد الناصر بليح، الهيكل المزعوم وإرهاب اليهود، ط1، مكتبة المحمودية، ص23.
8. محمد سليم، العلاقات بين الدول الإسلامية، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية ط1، الرياض، 1991 م
9. محمد رشيد عناب، الاستيطان الصهيوني في القدس، 1976-1993م، ط1، بيروت، 2001م.

ثانياً/ الدوريات والمجلات:

1. أحمد شاهين، مؤتمر القمة الإسلامي الخامس، قرارات مساندة ل(م. ت. ف) شؤون فلسطينية، عدد 168-169،
2. أحمد شاهين، المقاطعة العربية إلى أين، مجلة صامد الاقتصادي، عدد 103، سنة 1996م.
3. أكرم عدوان، قضية القدس في قرارات قم منظمة المؤتمر الاسلامي، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، عدد12، 1969-2003م

4. إسلام حبوش، دعم منظمة المؤتمر الإسلامي لقضية القدس ما بين عامي (1969-2000م)، مؤتمر القدس العلمي الحادي عشر، ج2، مؤسسة القدس الدولية، غزة، فلسطين، 2017م.
5. حامد الغابد، منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة الدبلوماسية، ع12، 1989، ص105.
6. عبد الرازق الزهراني، تغيير مسمى منظمة المؤتمر الإسلامي الى منظمة التعاون الاسلامي، جريدة الرياض، الرياض، ع15710، جدة، المملكة العربية السعودية، 29 يونيو-2011م.
7. محمد عبد الحافظ، القدس ومنظمة المؤتمر الاسلامي، مجلة صامد الاقتصادي، منظمة التحرير الفلسطينية، مج31، ع113، بيروت، ص318-319، 1998م.
8. محمد سليم، القمة الإسلامية الخامسة، المسؤولية العربية-السياسة الدولية، عدد 12، لسنة 1987م.
9. محمد سليم، فعالية منظمة المؤتمر الإسلامي، السياسة الدولية، ع111، الاهرام، مصر، 1993م.
10. محمد سليم، فعالية منظمة المؤتمر الاسلامي، (دراسة تقويمية)، مجلة السياسة الدولية، عدد3، يناير-1993م.
11. محمود مصطفى، قراءة في قرارات وتوصيات الدورة الاستثنائية لمؤتمر منظمة المؤتمر الاسلامي، " المنظمة تفتح الباب أمام أعضائها للسلام مع اسرائيل " مجلة الاصلاح "13"، عدد 306، 1994م.
12. محمود السيد حسن داوود، منظمة المؤتمر الاسلامي بين إمكانيات الواقع وطموحات المستقبل، مجلة الجامعة الاسلامية، رابطة الجامعات الإسلامية، عدد 34، غزة، فلسطين، 2003م.
13. مصطفى عبد التواب، البعد الإسلامي للقضية الفلسطينية (القسم الأول- القسم الثاني) مجلة صامد الاقتصادي، العدد 127، السنة 24، مارس- 2002م.
14. منظمة المؤتمر الاسلامي، إعلان طهران، مجلة المؤتمر، عدد 14، 2003م، ص19.

15. منظمة التعاون الإسلامي، مجلة المنظمة، تركيا تتبرع بمبلغ 1.8 مليون دولار أمريكي للأمانة العامة لمنظمة التعاون الاسلامي، ع35، 2018م.
16. منظمة التعاون الإسلامي، مجلة المنظمة، في مؤتمر الامم المتحدة الدولي حول القدس في أنقرة، عدد27، 2014م، ص6.
17. جريدة الجمهورية، يوم الجمعة - 1972/3/5م، سنة 19، العدد 6644.
18. جريدة الأهرام، 24 سبتمبر - عدد30238، 1969م.
19. جريدة الجمهورية، الأحد 28-9-1969م، العدد 5757.

ثالثاً/ مؤتمرات وقرارات:

1. قرارات لجنة القدس، الرباط، المغرب، 1980/12/22م.
2. قرارات مؤتمر القمة الإسلامي السادس المنعقد في السنغال ما بين 9-11 ديسمبر 1991م.
3. قرارات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في باكستان من 25-29 أبريل 1993م.
4. منظمة التعاون الإسلامي، البيانات الختامية والتوصيات الصادرة عن دورات لجنة القدس، مجلس كنائس الشرق الاوسط، 1996م، ص12.
5. منظمة المؤتمر الإسلامي ، قرارات قضية فلسطين ومدينة القدس الشريف والنزاع العربي الاسرائيلي الصادر عن مؤتمر القمة الاسلامي الحادي عشر، دكار، السنغال، 2008م، ص1-6.
6. منظمة التعاون السلامي، القرارات الصادرة عن الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر القمة الاسلامي، مكة، السعودية، 2012م، ص1
7. منظمة التعاون الاسلامي، إعلان جاكرتا حول فلسطين ومدينة القدس الشريف، جاكرتا، إندونيسيا، 2016م، ص1-3.
8. منظمة التعاون الاسلامي، قرارات الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الاسلامي، اسطنبول ، تركيا، 2016م، ص2.
9. قرارات مؤتمر القمة التاسع المنعقد في الدوحة . 12-13 نوفمبر - 2000م.

10. قرار مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامي المنعقد في المغرب، خلال الفترة من 10-12-ديسمبر-1994م.

11. مؤتمر القمة الإسلامي السابع " دورة الإخاء والانبعاث، المنعقد في الدار البيضاء بالمملكة المغربية في الفترة من 13-15 ديسمبر-1994م.

12. قرارات مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية الثالث والعشرين، المنعقد في جمهورية غينيا، خلال الفترة من 9-12-1995م.

13. قرارات مؤتمر القمة الاسلامي التاسع " دورة السلام والتنمية لانتفاضة الاقصى" المنعقد في الدوحة-دولة قطر، 12-13 نوفمبر-2000م.

14. منظمة التعاون الإسلامي، قرارات قضية فلسطين ومدينة القدس الشريف والنزاع العربي الإسرائيلي، الصادرة عن الدورة السادسة والاربعين لمجلس وزراء الخارجية، " دورة خمسون عامًا من التعاون الاسلامي: خارطة الطريق للإزهار والتنمية" أبو ظبي، دولة الامارات العربية المتحدة، الموافق 1-2 مارس-2019، ص15.

15. قرارات مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في الدار البيضاء، 13-15 ديسمبر - 1994م.

رابعاً/مواقع الانترنت:

1. إياد القرم، التطبيع العربي - الإسرائيلي، المسارات والتداعيات، مقال منشور بتاريخ 7-9-2020م على الرابط: [Wattan ,net/ar/news/319021.htm](http://Wattan.net/ar/news/319021.htm)

2. خالد زبارقة، قراءة فكرية وسياسية للموقف الفلسطيني والعربي والإسلامي والدولي من مدينة القدس والمقدسات، فلسطين، 2018م ، أنظر الرابط :

Albayan.co.uk/files lip/ad images/malft%20 pdf/aqsa5.pdf.

3. سمر أبو ركة، منظمة المؤتمر الاسلامي، نشر بتاريخ:

<http://bit.ly/2SPHF2S>.2010/8/13

4. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 67 / 19 ، الموسوعة الحرة، انظر الرابط:

www.ar.wikipedia.org/wiki./67/19

5. منظمة المؤتمر الإسلامي ، الدورة الثانية لمؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي، 2003/3/5م،
الدوحة، قطر، على الرابط:

<http://www1.OIC-OCI.org/arabic/conf/is/ex/EX-doha.htm.2003>.

6. منظمة المؤتمر الإسلامي، بلاغ مكة المكرمة الصادر عن الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر
القمة الاسلامي، مكة، السعودية، على الرابط:

<http://www.OIC.oic.org/ex-summit/arabic/Makka-Dec-ar.htm.2005>.

7. منظمة المؤتمر الإسلامي: تقرير الأمين العام بشأن قضية فلسطين والقدس الشريف المقدم الى
القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة، مكة، السعودية، 2005م، على الرابط: <http://www.OIC-oic.org/ex-summit/arabic/sg-pal-rep.htm2005>

8. منظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الاسلامي "إعلان داكار" ، داكار
، السنغال، 2008م، على الرابط:

<http://www.oic-oic.org/docdown/?docID=132&refID=9>.

9. منظمة التعاون الإسلامي، القمة الاسلامية، الدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، دورة
"العالم الاسلامي تحديات جديدة وفرص متنامية". <http://www.oic-oic.org>.

أنظر موقع لجنة القدس، وكالة بيت مال القدس، على الرابط:
<http://wwwbmaq.org/page/al-quds-committee>

10. منظمة التعاون الإسلامي، البيان الختامي لمؤتمر القمة الاسلامي الطارئ، الدورة
الاستثنائية السابعة، في اسطنبول ، تركيا، " ردًا على التطورات الخطيرة في دولة فلسطين" ، على
الرابط : oic-oci.org/topic/?tide=18704&t_ref=10354&lan=ar ، 2018-5-18م.

11. منظمة المؤتمر الإسلامي: البيان الختامي الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة
الاسلامي، (دورة المعرفة والأخلاق من أجل تقدم الامة)، بوت راجيا ، ماليزيا، 2003م، على
الرابط: <http://www.OIC-oic.org/arabic/conf/is/10/10is-fc-ar.htm>.

12. وثيقة الخطة الخمسية لوكالة بيت المال الصادرة عام 2013م، ص13، على الرابط:

<http://www.bmag.org/page/al-quds-committee>

13. البيان الختامي للقمة الإسلامية ال(14) في مكة المكرمة، التي عقدت بتاريخ 2019/5/31م، تحت عنوان "يدا بيد نحو المستقبل" برئاسة الملك "محمد سلمان" وكالة الانباء السعودية، 2019/6/1م، على الرابط: www.aa.com.tr/14946556
14. البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامية العاشرة في بوترا جيا-ماليزيا، "دورة المعرفة والاخلاق من اجل تقدم الامة"، خلال الفترة من 16-17 أكتوبر-2003م، انظر الرابط: info.wafa.ps/ar_page.Asp?id=20185
15. القمة الاستثنائية الخامسة، جاكارتا-إندونيسيا، 6-7 مارس-2016م، حول فلسطين والقدس الشريف، أنظر الرابط: Sesric.org/event-detail-ar.php?id=1435
16. أنظر البيان الختامي لمؤتمر وزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي في جدة، 3 فبراير - 2020م، wwwspa.gov.sa/2029974
17. منظمة التعاون الإسلامي ترفض خطة ترامب للسلام في الشرق الاوسط، 3-2-2020م، أنظر الرابط: dw.com/ar/a.52242350
18. قمة القدس تدعو لتدويل رعاية السلام وفرض قيود سياسية واقتصادية ردا على القرار الأمريكي، 13-12-2007م، موقع الانترنت على الرابط: oci.org/topic/?tide=17144&tref=9129&lan=ar
19. التعاون الإسلامي: اجراءات سياسية واقتصادية ضد مؤيدي نقل السفارة الامريكية للقدس، على الرابط، www.aa.com.tr/ar/1145305
20. القمة الإسلامية بمكة المكرمة تؤكد على مركزية فلسطين والقدس، 2019/5/31م، منشور على الرابط التالي: Aljazeera.net/news/polities/2019/6/1
21. التطبيع العربي مع اسرائيل: مظاهره ودوافعه، 22-6-2020م. أنظر الرابط: اخبار فلسطين اليوم: Paltoday.ps/ar/post/378220

22. التطبيع العربي - الإسرائيلي أنظر الرابط:

<http://www.dohainstitute.org/ar/policalstudies/pages/arab-normalization>.

With .Israel. aspx. e.

23. خطوات عربية متسارعة نحو التطبيع مع "إسرائيل" منذ بداية 2020م، تقرير بتاريخ

2020/2/18م، أنظر الرابط: wwaa.com.tr/ar/1737000

24. منظمة التعاون الإسلامي، لا تطبيع إلا بعد انتهاء الاحتلال الإسرائيلي، 25-8-2020م،

انظر الرابط: www.masra-larabia.net/155194900

منظمة التعاون الإسلامي ودورها تجاه القضية الفلسطينية في ضوء مسار التطبيع
العربي-الإسرائيلي

**The Organization of Islamic Cooperation and Its Role
towards the Palestinian Cause in Light of the Arab-Israeli
path of Normalization**

د. جهاد عبد الكريم ملكة

دكتوراه العلوم السياسية والعلاقات الدولية

Jsc96302@gmail.com

DOI: 10.51516/1860-000-007-003

ملخص:

تُمثل منظمة التعاون الإسلامي الصوت الجماعي للعالم الإسلامي من أجل تعزيز التضامن والتعاون بين الدول الأعضاء ودولة فلسطين في المجالات الإنسانية والاقتصادية والسياسية والعلمية، وتعزيز التفاهم والحوار بين الشعوب الإسلامية وحماية مصالحها المشتركة على الساحة الدولية والمساهمة في السلم والأمن الدوليين. ولا شك أن لمنظمة التعاون الإسلامي دوراً هاماً في دعم القضية الفلسطينية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في ظل موجة التطبيع العربية مع دولة الاحتلال. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وكذلك المنهج التاريخي للاستشهاد بعدد من الأحداث التاريخية التي هددت منظمة التعاون الإسلامي وأثرت على القضية الفلسطينية. وتمثلت أهم نتائج الدراسة فيما يلي: أن التواصل أو الاتصال بأي شكل من الأشكال مع دولة الاحتلال بهدف التعاون هو إضرار خطير بمسار القضية الفلسطينية وانتهاك لحقوق الشعب الفلسطيني التي كفلتها له كافة المواثيق الدولية في الحق بالعيش الأمن والسلمي على أرضه وإنهاء تواجد الاحتلال الإسرائيلي. وإن مقاطعة الاحتلال الإسرائيلي ورفض التطبيع معه هو موقف فلسطيني أصيل وموقف كافة الشعوب العربية والإسلامية، ولاسيما منظمة التعاون الإسلامي. وخرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها: ضرورة تدخل منظمة التعاون الإسلامي لدى السلطة الفلسطينية وحركة حماس للعمل على

إنجاز ملف المصالحة الفلسطينية، لتكوين موقف فلسطيني موحد لمواجهة مخاطر التطبيع العربي مع دولة الاحتلال، وذلك لما تتمتع هذه المنظمة من احترام لدي طرفي الانقسام الفلسطيني.

الكلمات المفتاحية: القضية الفلسطينية-التطبيع – منظمة التعاون الإسلامي.

Abstract

The Organization of Islamic Cooperation represents the collective voice of the Islamic world in order to enhance solidarity and cooperation between the Member States and the State of Palestine in the humanitarian, economic, political and scientific fields, to promote understanding and dialogue among Islamic peoples, to protect their common interests in the international arena and to contribute to international peace and security.

There is no doubt that the Organization of Islamic Cooperation has a prominent role in supporting the Palestinian cause in various political, economic and social fields, especially in light of the wave of Arab normalization with the occupying state. The study relied on the descriptive analytical method as well as the historical method to cite a number of historical events that threatened the Organization of Islamic Cooperation and affected the Palestinian cause. The most important results of the study were as follows: Communication or contact in any way with the occupying state for the purpose of cooperation is a serious damage to the course of the Palestinian cause and a violation of the rights of the Palestinian people guaranteed to them by all international conventions, including the right to live in peace and security on their land and to end the presence of the Israeli occupation. Boycotting the Israeli occupation and rejecting normalization with Israel is an authentic Palestinian position and the position of all Arab and Islamic peoples, especially, the Organization of Islamic Cooperation. The study came out with several recommendations, the most important of which are: the necessity of the intervention of the Organization of Islamic Cooperation with the Palestinian Authority and Hamas to work towards achieving the Palestinian reconciliation file, in order to form a unified Palestinian position to confront the dangers of Arab normalization with the occupying state, this is due to the organization's respect for both sides of the Palestinian division.

Keywords : The Palestinian Cause – Normalization - Organization of Islamic Cooperation.

مقدمة:

منذ نشأتها في العام 1969م على خلفية إحراق المسجد الأقصى في نفس العام وقضية فلسطين والقدس تشكل القضية المركزية للمنظمة ومصدر وحدتها، وقوتها، وعملها الإسلامي المشترك، وهي محل إجماع الدول الأعضاء وسعيها المشترك نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإنجاز حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة.

وفي ظل إقدام دول عربية كالإمارات والبحرين والسودان على خطوة غير مسبقة عربياً وخليجياً عبر تطبيع علاقاتها مع دولة الاحتلال الإسرائيلي برعاية أمريكية، في 13 أغسطس 2020م، أصدرت منظمة التعاون الإسلامي بياناً رسمياً أكدت فيه بأن إقامة علاقات طبيعية بين الدول الأعضاء في المنظمة وإسرائيل لن تتحقق إلا بعد إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الكامل للأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ العام 1967، بما فيها القدس. وأن تمسك المنظمة بالسلام سيظل خياراً استراتيجياً استناداً إلى القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية لعام 2002م، وعلى رؤية حل الدولتين.

ثمة موقف ثابت من المنظمة تجاه القضية الفلسطينية، حيث تؤكد على الدوام دعمها لكل الجهود لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف بما فيها حق العودة، وتقرير المصير، وتجسيد إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من (يونيو) حزيران لعام 1967م وعاصمتها القدس الشرقية.

أولاً- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها محاولة أولية للتعرف على الدور الذي تقوم به منظمة التعاون الإسلامي في دعم القضية الفلسطينية، من أجل تحفيز الدول الإسلامية لتقديم المساعدة السياسية والاقتصادية لفلسطين في ظل أجواء التطبيع مع دولة الاحتلال.

كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية التعرف على المرتكزات التي تقوم عليها منظمة التعاون الإسلامي تجاه القضية الفلسطينية في ضوء سياسة الهرولة نحو التطبيع التي تنتهجها بعض الدول الإسلامية. وتحقيقها لأهدافها بشكل متميز والتعرف على الانعكاسات التي ستحدث على القضية الفلسطينية في حال تطبيع الدول الإسلامية. ويمكن لهذه الدراسة أن تقدم إضافة متواضعة في تشخيص التحديات التي تواجهها الأمة الإسلامية في إقامة منظومة لمواجهة التطبيع مع دولة الاحتلال، ووضع النتائج والتوصيات اللازمة للحل.

ثانياً -أهداف الدراسة:

تتمثل أهم اهداف الدراسة فيما يلي:

1. التعرف بمنظمة التعاون الإسلامي ونشأتها وأهم المؤسسات التابعة لها، وأبرز مجالات عملها بصفة عامة مع التركيز على القضية الفلسطينية.
2. التعرف على دور وعلاقة منظمة التعاون الإسلامي بالقضية الفلسطينية.
3. الكشف عن مرتكزات منظمة التعاون الإسلامي تجاه القضية الفلسطينية، ورصد أهم المبادرات والبرامج والسياسات التي اتخذتها المنظمة وأجهزتها من أجل تعزيز ودعم القضية الفلسطينية في مواجهة الاحتلال وتهويد القدس.
4. تحليل طبيعة التحديات والتهديدات على القضية الفلسطينية من تطبيع بعض دول الدول العربية.
5. تسليط الضوء على الآليات التي يمكن أن تتبعها منظمة التعاون الإسلامي لمواجهة التحديات والتهديدات التي تفرضها سياسة التطبيع مع دولة الاحتلال والحد من تأثيرها في ظل الإمكانيات المتاحة لمنظمة التعاون الإسلامي.
6. الوقوف عند الأطراف التي تساهم في إفشال التطبيع مع دولة الاحتلال.

ثالثاً-إشكالية الدراسة:

تسعى الدراسة للكشف عن مدى فاعلية دور منظمة التعاون الإسلامي، وأهم العقبات التي تواجهه في دعم القضية الفلسطينية وخاصة في ظل موجة التطبيع مع دولة الاحتلال التي تهرول له بعض الدول العربية.

ويمكن صياغة المشكلة البحثية في التساؤل الرئيس التالي: ما هو دور منظمة التعاون الإسلامي تجاه القضية الفلسطينية في ضوء مسار التطبيع الإسرائيلي؟

وينبثق عن هذا التساؤل الأساسي مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

1- كيف ومتى أنشئت منظمة التعاون الإسلامي، وما هي أهدافها وأهم الأجهزة التابعة لها؟ وماذا عن مجالات عملها؟

2- ما هي الظروف السياسية والاجتماعية التي مرّت بها القضية الفلسطينية في زمان نشأة منظمة التعاون الإسلامي؟

3- ما هي المرتكزات التي تقوم عليها سياسات منظمة التعاون الإسلامي الخارجية تجاه القضية الفلسطينية؟

4- ما موقف منظمة التعاون الإسلامي من تطبيع أعضائها مع الاحتلال الإسرائيلي؟

5- ما الانعكاسات التي ستحدث على القضية الفلسطينية في حال تطبيع الدول الإسلامية؟

6- كيف يمكن لمنظمة التعاون الإسلامي تفويض فرص التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي؟

رابعاً-فرضية الدراسة:

تتطلب الدراسة من الفرضية التالية والتي تسعى إلى التحقق من صحتها:

إن منظمة التعاون الإسلامي سيكون لها دور إيجابي في منع دول إسلامية من الانخراط في مسلسل التطبيع مع دولة الاحتلال مما يشكل دعماً للقضية الفلسطينية بشكل عام وعلى قضية القدس بشكل خاص مما سيؤدي إلى إضعاف مواقف الدول المهرولة للتطبيع.

خامساً-الإطار المكاني والزمني للدراسة:

يبلغ عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سبعة وخمسين دولة، من بينهم اثنتان وعشرون دولة عربية، وانطلاقاً من هدف الدراسة المتمثل في تحديد دور منظمة التعاون الإسلامي في دعم القضية الفلسطينية، فقد تم تحديد الإطار المكاني للدراسة بالدول الأعضاء بالمنظمة. أما الإطار الزمني للدراسة فتم تحديده منذ عام 2015 كنقطة بداية للفترة الزمنية محل الدراسة، لغاية عام 2020م.

سادساً-منهجية الدراسة:

ترتيباً على ما ترمي إليه الدراسة من تحليل الدور الذي تضطلع به منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز ودعم القضية الفلسطينية، تعتمد الدراسة على أدوات المنهج الوصفي التحليلي بصفته من أنسب المناهج في الدراسات الإنسانية، وكذلك المنهج التاريخي للاستشهاد بعدد من الأحداث التاريخية التي هددت منظمة التعاون الإسلامي وأثرت على القضية الفلسطينية.

ثامناً-تقسيم الدراسة:

بناءً على ما تقدم، ومن أجل الإجابة عن تساؤلات الدراسة والتحقق من صحة فرضياتها، تنقسم الدراسة إلى محورين أساسيين، يتم تناول كل محور في مبحث مستقل، إضافة إلى المقدمة والخاتمة ونتائج الدراسة وقائمة المصادر التي استندت إليها.

- **المبحث الأول:** منظمة التعاون الإسلامي ودورها في دعم القضية الفلسطينية.
- **المبحث الثاني:** سياسة منظمة التعاون الإسلامي تجاه القضية الفلسطينية في ظل موجة التطبيع.

المبحث الأول: منظمة التعاون الإسلامي ودورها في دعم القضية الفلسطينية.

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وقيام الأمم المتحدة عام 1945، واعتراف ميثاق الأمم المتحدة بفكرة الإقليمية، والنظر إلى المنظمات الإقليمية كأحدى وسائل تحقيق الأمن والسلم الدوليين، أخذت المنظمات الإقليمية في الازدياد فنشأت منظمات كثيرة، كمنظمة الدول الأمريكية ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي التي تمثل الإطار التنظيمي الدولي الجامع للعالم الإسلامي. وقد أنشئت هذه المنظمة عام 1969، ردًا على جريمة إحراق المسجد الأقصى في القدس المحتلة، وهذا يعني أن الأحداث والتطورات في القدس هي مبرر إنشاء المنظمة. وجاء في ميثاقها أن دعم كفاح الشعب الفلسطيني الخاضع للاحتلال الإسرائيلي وتمكينه من الحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولته ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف، مع المحافظة على طابعها التاريخي والإسلامي وعلى الأماكن المقدسة فيها.

ويتناول هذا المبحث التعريف بمنظمة التعاون الإسلامي، وذلك من خلال استعراض نشأتها وأهدافها التي أنشئت من أجلها، أهم ملامح الهيكل التنظيمي لها، ومجالات العمل التي تضطلع بها في تعزيز التضامن الإسلامي ودعم القضية الفلسطينية، وذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف بمنظمة التعاون الإسلامي.

المطلب الثاني: منظمة التعاون الإسلامي ودورها في دعم القضية الفلسطينية.

المطلب الأول: تعريف بمنظمة التعاون الإسلامي

تعتبر منظمة التعاون الإسلامي ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد منظمة الأمم المتحدة، من حيث عدد الدول الأعضاء فيها، إذ تضم في عضويتها سبعة وخمسين (57) دولة من شتى أنحاء العالم، وهناك مجموعة من الدول المراقبة بجانب الدول الأعضاء. وتُمثل المنظمة الصوت الجماعي للعالم الإسلامي. وتسعى لحماية مصالحه، والتعبير عنها دعماً للسلم والانسجام الدوليين، وتعزيزاً للعلاقات بين مختلف شعوب العالم. وقد أنشئت المنظمة بقرار صادر عن القمة التاريخية التي عُقدت في الرباط بالمملكة المغربية في 12 من رجب 1389 هجرية (الموافق 25 من سبتمبر 1969 ميلادية)، ردًا على جريمة إحراق المسجد الأقصى في القدس المحتلة، وهذا يعني أن الأحداث والتطورات في القدس هي مبرر إنشاء المنظمة. عُقد في عام 1970 أول مؤتمر إسلامي لوزراء الخارجية في جدة بالمملكة العربية السعودية، وقرر إنشاء أمانة عامة يكون مقرها جدة ويرأسها أمين عام للمنظمة. ويقع مقر المنظمة الحالي في جدة بالسعودية. وقد تم تغيير اسم المنظمة من منظمة المؤتمر الإسلامي إلى منظمة التعاون الإسلامي خلال افتتاح أعمال الدورة (38) لمجلس وزراء الخارجية بالدول الأعضاء في العاصمة الكازاخية أستانا في 28 يونيو 2011. ويتولى حالياً الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين منصب الأمين العام للمنظمة الحادي عشر، حيث تولى هذا المنصب في 17 نوفمبر 2016.¹

¹ الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الإسلامي، تاريخ المنظمة، 2020، تاريخ الولوج، 1 نوفمبر 2020م، انظر الرابط التالي: <https://bit.ly/322OFGj>

أولاً-ميثاق منظمة التعاون الإسلامي:

جرى اعتماد ميثاق منظمة التعاون الإسلامي في الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في عام 1972. ووضع الميثاق أهداف المنظمة ومبادئها وغاياتها الأساسية المتمثلة بتعزيز التضامن والتعاون بين الدول الأعضاء. وارتفع عدد الأعضاء خلال ما يزيد عن أربعة عقود بعد إنشاء المنظمة من ثلاثين دولة، وهو عدد الأعضاء المؤسسين، ليلبلغ سبعة وخمسين دولة عضواً في الوقت الحالي. وتم تعديل¹ ميثاق المنظمة لاحقاً لمواكبة التطورات العالمية، فكان اعتماد الميثاق الحالي في القمة الإسلامية الحادية عشرة التي عُقدت في دكار، عاصمة السنغال عام 2008 ليكون الميثاق الجديد عماد العمل الإسلامي المستقبلي بما يتوافق مع متطلبات القرن الحادي والعشرين، ويحتوي الميثاق على ثمانية عشر فصلاً، تضمنت تسعا وثلاثين مادة².

وقد شدد الميثاق على المرجعية العامة له المنبثقة من الاسترشاد بالقيم الإسلامية النبيلة، المتمثلة في الوحدة والإخاء. كما أكد الموقعون على الميثاق ضرورة تعزيز وتقوية أواصر الوحدة والتضامن بين الدول الأعضاء لتأمين مصالحها المشتركة في الساحة الدولية، وأعلنوا التزامهم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، لذلك أفتتحت ديباجة الميثاق بالقرارات التالية³:

1. الحفاظ على القيم الإسلامية النبيلة المتمثلة في السلام والتراحم والتسامح والمساواة والعدل والكرامة الإنسانية، وتعزيزها.
2. المساهمة في السلم والأمن الدوليين، والتفاهم والحوار بين الحضارات والثقافات والأديان، وتعزيز وتشجيع العلاقات الودية وحسن الجوار والاحترام المتبادل والتعاون.
3. دعم كفاح الشعب الفلسطيني الخاضع حالياً للاحتلال الأجنبي وتمكينه من الحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولته ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف، مع المحافظة على طابعها التاريخي والإسلامي وعلى الأماكن المقدسة فيها.

¹ تم اعتماد ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي الحالي من قبل القمة الإسلامية الحادية عشرة التي عقدت في دكار في 13-14 مارس 2008.

² المرجع السابق.

³ ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، مؤتمر دكار، 24 مارس 2008، ص 1.

ثانياً-أهداف منظمة التعاون الإسلامي:

على الرغم من نشأة المنظمة على أساس الانتماء إلى الدين الإسلامي، إلا أنه بالنظر إلى ما ورد في الميثاق من أهداف بلغت (20) هدفاً، نجدها تقوم على المبادئ التقليدية للمنظمات الدولية والقانون الدولي العام، مثل احترام حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، واحترام سيادة الدول الأعضاء، واستقلال ووحدة أراضي كل دولة، وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب وغير ذلك، كما تعبر عن بعض الأهداف الخاصة لدول العالم الإسلامي¹.

وتتمثل أهم أهداف منظمة التعاون الإسلامي فيما يلي²:

1. تعزيز ودعم أواصر الأخوة والتضامن بين الدول الأعضاء.
2. صون وحماية المصالح المشتركة، ومناصرة القضايا العادلة للدول الأعضاء، وتنسيق جهود الدول الأعضاء وتوحيدها بغية التصدي للتحديات التي تواجه العالم الإسلامي خاصة والمجتمع الدولي عامة.
3. احترام حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، واحترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي كل دولة عضو.
4. استعادة السيادة الكاملة ووحدة أراضي أية دولة عضو خاضعة للاحتلال من جراء العدوان وذلك استناداً إلى القانون الدولي والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة.
5. دعم الشعب الفلسطيني وتمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف، والحفاظ على الهوية التاريخية الإسلامية للقدس الشريف وعلى الأماكن المقدسة فيها.

¹ ودودة عبد الرحمن بدران، وضع الدول الإسلامية في النظام الدولي في أعقاب سقوط الخلافة، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.

² ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، مؤتمر داکار، 24 مارس 2008، ص3.

ثالثاً: الهيكل التنظيمي ومجالات عمل منظمة التعاون الإسلامي

حرصت منظمة التعاون الإسلامي منذ نشأتها على تكوين أجهزة ومؤسسات تشمل جميع مجالات التعاون للعمل على تعزيز التضامن الإسلامي ومحاكاة الهيكل التنظيمي للمنظمات الدولية والإقليمية، وتضم المنظمة عشرات الهيئات والأجهزة التي يمكن تقسيمها إلى قسمين أساسيين:

أولاً-الأجهزة الرئيسية لمنظمة التعاون الإسلامي.

تشمل الأجهزة الرئيسية لمنظمة التعاون الإسلامي كلاً من الهيئات الأساسية واللجان الدائمة (المتخصصة).

1. الهيئات الأساسية:

تضم المنظمة أربع هيئات أساسية وهي: القمة الإسلامية، ومجلس وزراء خارجية الدول الإسلامية، والأمانة العامة، ومحكمة العدل الإسلامية الدولية.

2. اللجان الدائمة:

أنشأت المنظمة أربع لجان دائمة (متخصصة) لمعالجة القضايا ذات الأهمية والأولوية للمنظمة والدول الأعضاء، وهذه اللجان هي: لجنة القدس، اللجنة الدائمة للإعلام والشؤون الثقافية (كوميالك)، اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)، اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك).

ثانياً- الأجهزة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي:

وتشمل الأجهزة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي كلا من الهيئات المتفرعة، والمؤسسات المتخصصة والمؤسسات المنتمية، والجامعات الإسلامية.

أولاً- الأجهزة المتفرعة:

يقصد بها الأجهزة التي أنشئت في إطار المنظمة بناء على قرار من القمة الإسلامية أو المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، وتصبح الدول الأعضاء بالمنظمة أعضاء في هذه الأجهزة تلقائياً. ويبلغ عددها ستة أجهزة وهي:

(1) مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة).

- 2) المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومقره الدار البيضاء بالمملكة المغربية.
 - 3) صندوق التضامن الإسلامي ووقفه.
 - 4) مركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، تركيا.
 - 5) الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا، بنجلادش.
 - 6) مجمع الفقه الإسلامي، المملكة العربية السعودية.
- ثانياً-المؤسسات والأجهزة المتخصصة:

تتشابه هذه المؤسسات مع المؤسسات المتفرعة من حيث أسلوب إنشائها، غير أن عضويتها اختيارية ومفتوحة لأعضاء المنظمة، وتتميز باستقلال ميزانياتها عن ميزانية الأمانة العامة أو ميزانيات الأجهزة الفرعية، ويتم اعتمادها من قبل الهيئات التشريعية المنصوص عليها في أنظمتها الأساسية. ومن أهم هذه المؤسسات: البنك الإسلامي للتنمية، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسكو)، ووكالة الأنباء الإسلامية الدولية (إينا)، ومنظمة إذاعات الدول الإسلامية (إسبو)، واللجنة الإسلامية للهلال الدولي.

ثالثاً-الأجهزة المنتمية:

تعد المؤسسات المنتمية كيانات أو هيئات تتفق أهدافها مع أهداف المنظمة، ويعترف بها مجلس وزراء الخارجية بصفتها مؤسسات منتمية. وتستقل ميزانياتها عن ميزانيات الأمانة العامة والأجهزة المتفرعة والمتخصصة. وتمنح هذه المؤسسات صفة مراقب بقرار من المنظمة ويمكنها تلقي مساعدات من الأجهزة المتفرعة والمتخصصة. ويوجد ست عشرة مؤسسة من هذا النوع، كالغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، ومعهد المعايير والمقاييس الإسلامية، والمجلس العام للمصارف الإسلامية والمؤسسات المالية، ومنظمة العواصم والمدن الإسلامية، والاتحاد الرياضي لألعاب التضامن الإسلامي، والاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، والاتحاد العالمي للمدارس العربية الإسلامية الدولية.

رابعاً-الجامعات الإسلامية بمنظمة التعاون الإسلامي:

ويوجد ثلاث جامعات وهي: الجامعة الإسلامية في النيجر، والجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، والجامعة الإسلامية في أوغندا.

مجالات عمل منظمة التعاون الإسلامي:

تتعدد مجالات عمل منظمة التعاون الإسلامي، وتشمل جوانب سياسية واقتصادية وتنموية واجتماعية، وهناك مجالات عمل أساسية للمنظمة كبرنامج العمل العشري لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين الذي يتضمن أسس تعامل العالم الإسلامي مع التحديات التي يواجهها، وتشمل أوجه متعددة للعمل كالمجال الفكري والسياسي، والمجال الاقتصادي والتنموي والمجال الثقافي والعلمي، والمجال الاجتماعي. وهناك أيضا، برنامج عمل للمنظمة حتى عام 2025، وهو استكمال لبرنامج العمل العشري للعام 2005، الذي يستهدف تعزيز أواصر التضامن بين الدول الأعضاء في المنظمة، وحدد البرنامج مجالات ذات أولوية كقضية فلسطين والقدس الشريف، ومكافحة الإرهاب والتطرف والتشدد والطائفية والإسلاموفوبيا، والوسطية وتناغم الثقافات والأديان، والسلام والأمن، والبيئة وتغير المناخ، والتخفيف من وطأة الفقر، والتعليم والصحة، والنهوض بالمرأة، وحقوق الإنسان. أما عن مجالات العمل الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي فهي أحد الاهداف الأساسية التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها، ويعد العمل على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الاعضاء أحد أبرز مهامها¹.

وبعد هذا العرض، يتبين لنا أن منظمة التعاون الإسلامي أحد أهم المنظمات الدولية الناشطة في مجالات عدة للعمل على تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي بين الدول الأعضاء، وأنه رغم ارتباط نشأتها بحادثة الاعتداء على المسجد الأقصى إلا أن أهدافها وبرامجها ومجالات عملها توسعت لتواكب التطورات المتلاحقة في العالم، وما تفرضه من تحديات في مواجهة الدول الأعضاء بها.

المطلب الثاني: منظمة التعاون الإسلامي ودورها في دعم القضية الفلسطينية.

إن قضية فلسطين والقدس تشكل القضية المركزية لمنظمة التعاون الاسلامي ومصدر وحدتها، وقوتها، وعملها الإسلامي المشترك، وهي محل إجماع الدول الأعضاء فيها، وسعيها المشترك نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإنجاز حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة. كما وتقدم المنظمة دعماً سياسياً لا محدود للقضية الفلسطينية، وبما ينسجم مع توجهات دولة فلسطين في التوسع للانضمام للمنظمات الدولية بعد حصولها على دولة مراقب في الأمم المتحدة في 2012/11/29. وتكتسب المندوبية الدائمة لدولة فلسطين أهمية استثنائية لدى منظمة التعاون الإسلامي، خاصة وأن القضية الفلسطينية والقدس تشكلان الهدف والأساس الذي قامت عليه ومن أجله هذه المنظمة الدولية.

¹ أمل خيري أمين، دور منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز التجارة البينية لدول أفريقيا جنوب الصحراء الاعضاء بها منذ عام 2002، المركز الديمقراطي العربي، برلين-ألمانيا، 2020، ص78-81.

ففي المجال السياسي، تدعم منظمة التعاون الإسلامي في نصوص ميثاقها وقراراتها حق الشعب الفلسطيني في ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف بما فيها حق العودة، وتقرير المصير، وتجسيد إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران لعام 1967م وعاصمتها القدس الشرقية. كما أن القضية الفلسطينية متواجدة باستمرار على أجندة اجتماعات الأجهزة الرئيسية لمنظمة التعاون الإسلامي وهي القمة الإسلامية ومجلس وزراء الخارجية والأمانة العامة. وتقدم دعم للحقوق الفلسطينية في المنظمات الدولية خاصة في الأمم المتحدة ساهم في إصدار مجموعة من القرارات لصالح القضية الفلسطينية.

وتدعم منظمة التعاون الإسلامي عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية وتعتبرها خيارًا استراتيجيًا استنادًا إلى القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية وعلى رؤية حل الدولتين. كما ورفضت منظمة التعاون الإسلامي في قراراتها الصادرة عن أجهزتها الرئيسية الإجراءات الإسرائيلية الأحادية لضم الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات والتي تهدف إلى تغيير الوضع السياسي والقانوني على الأرض الفلسطينية الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي ويقوض حل الدولتين. كما ورفضت المنظمة قرار الإدارة الأمريكية بالاعتراف بالقدس الموحدة عاصمة لكيان الاحتلال الإسرائيلي ونقل السفارة الأمريكية للقدس الشريف.

وفي المجال الثقافي، تولي المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) اهتمامًا خاصًا في دعم الشعب الفلسطيني ومؤسساته خاصة في القدس الشريف، من خلال مشاريع وبرامج الدعم لحماية التراث الإسلامي في المدينة المقدسة وصيانة المعالم التاريخية والمخطوطات الإسلامية.

المبحث الثاني: سياسة منظمة التعاون الإسلامي تجاه القضية الفلسطينية في ظل موجة التطبيع

أعلنت دولة الإمارات ودولة الاحتلال الإسرائيلي عن التوصل إلى اتفاق سلام مشترك بينهما يوم 14 أغسطس/ آب 2020، إلا أن الاتفاق جاء ليتم سلسلة من الأنشطة المشتركة في السياسة والأمن التي جرت بين الطرفين خلال السنوات العشر الأخيرة.

وجاءت عمليات التطبيع التي تم الإعلان عنها بين دول عربية وإسرائيل تطبيقاً لخطة التسوية الأمريكية والتي تعرف إعلامياً بـ "صفقة القرن"، التي أعلن عنها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب، والتي هي عبارة عن رؤية إسرائيلية أعدها رئيس وزراء دولة الاحتلال بنيامين نتنياهو، ولكن بثوب أمريكي، في محاولة من إسرائيل لتصفية القضية الفلسطينية. وجاء الإعلان الرباعي الأمريكي الإماراتي البحريني الإسرائيلي، والذي تلاه إعلان سوداني، ليشكل طعنة للقضية الفلسطينية

وله انعكاسات خطيرة على القضية الفلسطينية، فهو يعطي شرعية للاحتلال، وهو مخالف لمبادرة السلام العربية، التي نصت على أن التطبيع يأتي لاحقاً لانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م. وأيضاً هذا التطبيع يعطي دفعة قوية لحكومة الاحتلال لمواصلة نهجها في الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، وطالما أنها لن تدفع ثمنًا للتطبيع مع الدول العربية فلا حاجة لها أن تعطي الفلسطينيين شيئاً، فهذا التطبيع وفر له مظلة كي تواصل ضم الأراضي الفلسطينية مما يشكل خطراً كبيراً على قيام الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967.

المطلب الأول: التطبيع مع الاحتلال وتداعياته على القضية الفلسطينية.

أولاً/ تعريف التطبيع:

يشير المفكر المصري عبد الوهاب المسيري إلى أنَّ التطبيع هو إعادة صياغة العلاقة بين بلدين بحيث تصبح علاقات طبيعية. ويصر الكيان الصهيوني على أن التطبيع السياسي والاقتصادي مع الدول العربية هو شرط أساسي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. ولكن يوجد خلل أساسي في المفهوم وفي المحاولة، فالتطبيع السياسي والاقتصادي يجب أن يتم بين بلدين طبيعيين، وهو الأمر الذي لا يتوافر في الجيب الاستيطاني الصهيوني بسبب شذوذه البنيوي، فالكيان الصهيوني لا يزال تجمعاً استيطانياً وليس دولة للمواطنين الذين يعيشون داخل حدوده⁽¹⁾.

والتطبيع -وفق ما عرفته حملة المقاطعة الدولية BDS- هو المشاركة في أي مشروع أو مبادرة أو نشاط، محلي أو دولي، مصمم خصيصاً للجمع (سواء بشكل مباشر أو غير مباشر) بين فلسطينيين (و/أو عرب) وإسرائيليين (أفراداً كانوا أم مؤسسات) ولا يهدف صراحة إلى مقاومة أو فضح الاحتلال وكل أشكال التمييز والاضطهاد الممارس على الشعب الفلسطيني. وأهم أشكال التطبيع هي تلك النشاطات التي تهدف إلى التعاون العلمي أو الفني أو المهني أو النسوي أو الشبابي، أو إلى إزالة الحواجز النفسية⁽²⁾.

ونتيجة لما سبق يمكن اعتبار أنَّ التطبيع يشير إلى تعامل الدول العربية والإسلامية مع دولة الاحتلال باعتباره جسماً طبيعياً في المنطقة العربية دون النظر إلى اعتبارات مختلفة تمنع ذلك مثل

(1) أحمد دلول، الفلسطينيون والتطبيع الصهيوني، مجلة البيان، 2016/30/11، على الرابط التالي: <https://bit.ly/32L4Yrz>

(2) الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل BDS، تعريف التطبيع، على الرابط التالي:

<http://www.pacbi.org/atemplate.php?id=50>

كون الاحتلال قام وفق مبادي الاستيطان الاحتلالي على أرض الشعب الفلسطيني بعدما طرده بالحديد والنار، وهذا الأمر يسوّغ الاحتلال ويعطيه شرعية ممارسة حياته على أرض فلسطين.

لا يقتصر التطبيع مع الاحتلال على الجانب السياسي فحسب (كما حدث مع مصر 1978 أو الأردن 1994م)، بل يمكن أن يشتمل على العديد من المجالات مثل الاقتصاد (مثل البحرين وقطر وموريتانيا) والثقافة والرياضة والأمن وخلافها.

واستكمالاً لما سبق؛ هناك بعض المجالات والأنشطة التي اعتبرتتها حملة المقاطعة الدولية BDS ضمن مجالات التطبيع مع الاحتلال⁽¹⁾:

1- إقامة أي نشاط أو مشروع يهدف لتحقيق "السلام" من دون الاتفاق على الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف حسب القانون الدولي وشروط العدالة.

2- إقامة أي نشاط أو مشروع، يدعو له طرف ثالث أو يفرضه على الطرف الفلسطيني/العربي، يساوي بين "الطرفين"، الإسرائيلي والفلسطيني (أو العربي)، في المسؤولية عن الصراع، أو يدعي أن السلام بينهما يتحقق عبر التفاهم والحوار وزيادة أشكال التعاون بينهما، بمعزل عن تحقيق العدالة.

3- إقامة أي مشروع يغطي أو يميع وضع الشعب الفلسطيني كضحية للمشروع الكولونيالي الإسرائيلي أو يحاول إعادة قراءة تاريخ الصراع بحيث يقدم الرواية الصهيونية كدريف أو موازي للرواية الفلسطينية عن جذور الصراع وحقائق الاقتلاع والتهجير.

4- إقامة أي مشروع يرفض أو يميع أو يتجاهل حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وخاصة حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض حسب قرار الأمم المتحدة رقم 194، عبر الترويج لما يطلق عليه "النظرة للمستقبل" وتجاوز تاريخ الصراع.

وتلخيصاً لما سبق ذكره؛ يمكن اعتبار أن تنظيم أي نشاط يهدف لتحقيق "السلام" أو أي نشاط يساوي بين الاحتلال والشعب المحتل أو أي نشاط يحاول تقديم الرواية الصهيونية أو أي نشاط يتجاهل الحق الفلسطيني قانونياً أو تاريخياً أو أخلاقياً.

(1) المرجع نفسه.

ثانيا/ تطور التطبيع واهميته لدولة الاحتلال .

منذ قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي على أرض فلسطين، كانت شرعيتها هي العقدة التي تلاحقها وسط إقليم معادي لها، بسبب نشأتها المبنية على تهجير الشعب الفلسطيني والجلوس مكانه، ورغم أن دولة الاحتلال استخدمت الإرهاب لتمكين وجودها، سواء عن طريق ارتكاب المجازر ضد الشعب الفلسطيني أو خوض الحروب مع الدول العربية المجاورة لها، إلا أنها أرادت من خلال التطبيع تثبيت شرعيتها بأنها دولة أصيلة في هذه المنطقة، وليس كما هو معروف عنها أنها دولة استعمارية إحتلالية. بعد إعلان دولة الاحتلال في أيار/مايو 1948، تحولت المقاطعة إلى موقف عربي سياسي ثابت، في إطار الجامعة العربية التي أنشأت في العام 1951م، لجنة تشرف على عملية مقاطعة الاحتلال، وبقرار مجلس الجامعة رقم 357 في 19 أيار 1951م، يتأسسها مفوض عام يعينه الأمين العام للجامعة، ويعاون المفوض مندوب عن كل دولة، بصفة ضابط اتصال تعينه حكومته، كما تضمن القرار إنشاء مكتب المقاطعة العربية لإسرائيل مقره في دمشق، وظلت مسألة مقاطعة دولة الاحتلال والأجهزة المرتبطة بها بنداً دائماً في كل اجتماعات الجامعة العربية وقراراتها، وبالفعل حدثت نجاحات بهذا الصدد، كتقديم مئة شركة أجنبية طلبات لرفع حظر التعامل معها بعدما قدمت مستندات تثبت إنهاء علاقتها بدولة الاحتلال. وبصرف النظر عن تقييم أداء أجهزة المقاطعة العربية، ومدى التزام الدول العربية، في حينه، بكل متطلباتها، فإنها في النهاية مثلت محوراً مركزياً فيما يُسمى بـ "العمل العربي المشترك"، إلى درجة اتخاذ قرار بمقاطعة مصر في مؤتمر القمة العربي التاسع في العام 1978م¹⁵. كان الاحتلال الإسرائيلي مهتماً إلى حد كبير بالتطبيع مع الدول العربية، وذلك لإدراكه أنه لا يمكن العيش في حالة الحرب المستمرة، لأنَّ الاحتلال لا يستطيع الصمود أمام حرب طويلة الأمد من ناحية، ولا يستطيع بالقمع الاستراتيجي من ناحية أخرى، لذلك قدّم لها التطبيع مع مصر هدية كبيرة، حيث تمَّ تحييد مصر عن الصراع العربي الإسرائيلي فنقّرم الصراع إلى "الفلسطيني- الإسرائيلي"، وزادت أهمية التطبيع بعد توقيع اتفاقية أوسلو، حيث لم يكن يمضي على هذه الاتفاقية شيء حتى تمَّ توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية "وادي عربة"، في 26 تشرين الأول/أكتوبر 1994م، وتبعها تطبيع لكثير من الدول العربية مع الاحتلال في جوانب تجارية. منذ عام 1994م أخذ العرب في التعاطي مع الاحتلال الإسرائيلي ككيان له الحق في الوجود على أرض فلسطين التي انتزعها بالحديد والنار من خلال العصابات الصهيونية، وقامت بعض الدول العربية بتدشين مكاتب تعاون تجاري مع الاحتلال، والحقيقة أنَّ تلك كانت مكاتب اتصال سياسي وأمني بين الطرفين تحت مسمى مكاتب تعاون تجاري، وكان العرب في حينه يصرحون بأنَّ هذه المكاتب ليست على حساب القضية الفلسطينية ولأغراض تجارية فحسب، ومن المؤسف أنَّ أصحاب تلك المكاتب

لم يكونوا في حالة عداء مع الاحتلال من قبل، وبالتالي لم يقع عليهم ضرر مباشر من الاحتلال ولن يعودوا بفوائد جرّاء تطبيع العلاقات مع هذا الاحتلال، ونقصد هنا أنّهم ليسوا دول جوار جرى احتلال بعض أراضيها في الحروب المختلفة كما الحال بالنسبة للفلسطينيين ومصر وسوريا والأردن ولبنان⁽¹⁾.

ثالثاً/ تداعيات التطبيع على القضية الفلسطينية :

في 28 كانون الثاني/يناير 2020، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن "صفقة القرن" كخطة لحل "الصراع الإسرائيلي الفلسطيني". ولقد تم تقديم الخطوط العريضة للصفقة كنموذج جديد لحل الصراع وتصميم هندسة شرق أوسطية جديدة، على أساس تحالف عربي أمريكي إسرائيلي. غيرت الصفقة المبادئ التي وجهت العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين على مدى العقود الثلاثة الماضية.

لا يختلف اثنان على أنّ التطبيع مع دولة الإمارات أمر بالغ الأهمية بالنسبة للاحتلال الاسرائيلي، فهذا الاحتلال لا ينظر إلى أموال الإمارات كغيره من أنظمة الإقليم ولا يحتاجها لأغراض سياسية أو اقتصادية أو ثقافية، بل ينظر إلى موقعها الجيوستراتيجي في المنطقة من ناحيتين: الأولى: موقع الدولة بالنسبة لدول الخليج والوطن العربي، والثانية: موقع الدولة بالنسبة لإيران. أما بخصوص موقعها من الوطن العربي فمن الملاحظ أنها تقع أقصى شرق الوطن العربي، وعندما تحالفت إسرائيل مع أثيوبيا فقد تمكنت من تنفيذ سياسة "شد الطرف" التي تقضي بمحاصرة الأمن القومي العربي من أطرافه المختلفة، وهذا أمر مهم ولكن بدرجة محدودة. وأما بخصوص موقعها من إيران، فهو الشغل الشاغل بالنسبة لإسرائيل، حيث إن الاتفاق بين الطرفين زاد من مساحة المجال الحيوي الاسرائيلي، وعليه فقد صارت إسرائيل جارة لإيران تبعد عنها عشرات الكيلومترات بدلا من ألفي كيلومتر، وهو أمر يسمح بحل مشكلة تهديد السلاح الإسرائيلي إلى إيران في حال دخل الطرفان في حرب.

إن اتفاقات التطبيع العربي الإسرائيلي تؤسس لتحالف استراتيجي جديد في المنطقة العربية والشرق الأوسط، ستكون إسرائيل القائد لهذا التحالف بحكم الإمكانيات العسكرية والأمنية والسياسية التي تتمتع بها، خاصة بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من المشهد السياسي في الشرق

(1) أحمد فايق دلول، اتفاقية أوسلو وتهيئة الأجواء للتطبيع العربي مع الاحتلال الإسرائيلي، موقع روافد بوست، 14 نوفمبر 2020م.

الأوسط لصالح إسرائيل، ومن المؤكد أنّ هذا التحالف سيعمل جاهداً في تقويض الأهداف الفلسطينية بالتححر وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، مع زيادة التدخل في الشؤون الخارجية لبعض البلدان العربية.

وينطوي الاتفاق بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة على مجموعة متنوعة من التداعيات المحتملة على مستقبل السلطة الفلسطينية. أولاً، جاء الإعلان الرباعي (أمريكي إسرائيلي إماراتي بحريني) عن تطبيع العلاقات كضربة قوية للسلطة الفلسطينية، لأنها حُرمت فعلياً من حق النقض على تطبيع علاقات إسرائيل مع الدول العربية، طالما لم يتم التوصل إلى اتفاق شامل يقضي بإنشاء دولة فلسطينية على أساس حدود عام 1967 والقدس الشرقية عاصمتها بالإضافة لعودة اللاجئين، وبذلك تكون المبادرة العربية للسلام قد تبخرت، وانهارت استراتيجية العمل الفلسطينية، وأصبح تطبيع العلاقات الإسرائيلية العربية غير مرتبط بالقضية الفلسطينية كما كان في الماضي. لذلك فإن هذا الاتفاق وأي اتفاق مستقبلي مع دول عربية أخرى يُضعف الحاضنة العربية للقضية الفلسطينية، ويقدم الاتفاقات مع الاحتلال على أي تسوية مستقبلية للقضية مما يعزز الادعاء الإسرائيلي الأميركي بأن "السلام الإقليمي" ممكن دون حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

إن اتفاقيات التطبيع مع دولة الاحتلال تضعف مطالب الفلسطينيين من المجتمع الدولي، الداعية إلى ردع الاحتلال ومعاقبته في ظل تمدد المشروع الصهيوني والضم، خاصة الاتحاد الأوروبي، كما أنه يحدث ثغرة في التحرك الفلسطيني السياسي والديبلوماسي، الرامي إلى بناء حائط صد سياسي لإحباط "صفقة القرن" ومخطط الضم. في المقابل، تروج إسرائيل بأن الدول العربية تقبل بالإجراءات والسياسات الأميركية الجديدة تجاه القضية الفلسطينية، في محاولة لكسر الرفض العالمي لتلك الإجراءات والقرارات من جهة، وتوسعة المشروع الصهيوني وإجراءاته القمعية ضد الشعب الفلسطيني من جهة أخرى¹⁶.

المطلب الثاني: منظمة التعاون الإسلامي ودورها تجاه القضية الفلسطينية في ظل التطبيع .

يبدو واضحاً أن قضية فلسطين هي محور اهتمام منظمة التعاون الإسلامي، والذي ينبع ليس فقط من عدالة هذه القضية التي كانت السبب الرئيسي وراء إنشاء المنظمة، وإنما لما تمثله قضية القدس، عاصمة لدولة فلسطين، جوهر الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، ولمكانتها الدينية والتاريخية والحضارية الخالدة، وما تجسده من نقطة ارتكاز أساسية في ضمير ووجدان ووعي أمتنا الإسلامية.

1. الدور السياسي:

حرصت منظمة التعاون الإسلامي على تعزيز التعاون الدائم مع حكومة دولة فلسطين لتمكين وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني. وذلك لأن قضية فلسطين والقدس، تشكل القضية المركزية للمنظمة، ومصدر وحدتها، وقوتها، وعملها الإسلامي المشترك، وهي محل إجماع الدول الأعضاء، وتسعى المنظمة لمشاركة السلطة الفلسطينية نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإنجاز حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة. لذلك قامت منظمة التعاون الإسلامي باتخاذ العديد من المواقف السياسية لدعم القضية الفلسطينية وخاصة في ظل الظروف الحالية ومنها:

أولاً: أكدت المنظمة على أن مبادرة السلام العربية لعام 2002، بعناصرها كافة وتسلسلها الطبيعي، كما تبنتها مختلف القمم الإسلامية ومجالس وزراء الخارجية المتعاقبة، تشكل خياراً استراتيجياً، وفرصة تاريخية، ومرجعية مشتركة يجب أن يستند عليها الحل السلمي العادل والشامل للنزاع العربي الإسرائيلي¹.

وهنا يتضح أن منظمة التعاون الإسلامي لا تعارض التطبيع مع إسرائيل إذا وافقت إسرائيل على دولة فلسطينية وفق المبادرة العربية 2002م.

ثانياً: أكدت المنظمة على تمسكها بالسلام، كخيار استراتيجي استناداً إلى القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية وعلى رؤية حل الدولتين، مؤكدة أن عملية السلام كل لا يتجزأ، وأن إقامة العلاقات الطبيعية بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، ودولة الاحتلال الإسرائيلي، لن تتحقق إلا بعد إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الكامل للأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ العام 1967، بما فيها القدس، وعاصمتها القدس الشرقية².

ثالثاً: أكدت المنظمة على دعم كل الجهود؛ لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، بما فيها حق العودة، وتقرير المصير، وتجسيد إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران لعام 1967.

¹ منظمة التعاون الإسلامي تؤكد على ثوابتها تجاه القضية الفلسطينية، موقع دنيا الوطن الإلكتروني، على الرابط:

<https://bit.ly/3j9XmER>

² المرجع السابق

رابعاً: أكدت المنظمة على عدم شرعية أي إجراءات أحادية إسرائيلية لضم الأراضي الفلسطينية، وبناء المستوطنات التي تهدف إلى تغيير الوضع السياسي والقانوني على الأرض الفلسطينية، الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي، ويقوض حل الدولتين. ورفضت أي إجراءات من شأنها أن تمس الوضع القائم التاريخي أو القانوني أو السياسي لمدينة القدس الشرقية؛ وكذلك رفض خطة الضم الإسرائيلية لأجزاء من أرض دولة فلسطين المحتلة، الذي من شأنه تقويض فرص السلام القائم على حل الدولتين¹.

خامساً: أعلنت رفضها للإجراء الأحادي الجانب للإدارة الأمريكية القاضي بالاعتراف بالقدس لما يسمى بعاصمة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، ونددت بافتتاح السفارة الأمريكية في القدس الشريف يوم 14 مايو 2018، واعتبرت ذلك بمثابة تخلّ الإدارة الأمريكية عن رعاية عملية السلام وعمل استقرازي وعدائي ضد الأمة الإسلامية، وهو ما يشجع الحكومة الإسرائيلية على مواصلة سياساتها الخرقاء، بما في ذلك في قطاع غزة، وطالبت الإدارة الأمريكية التقيد بقرارات مجلس الأمن الدولي وبجميع القرارات الدولية الأخرى الصادرة بشأن مدينة القدس الشريف².

إن الدور السياسي المطلوب من منظمة التعاون الإسلامي هو رفض خطة الضم الإسرائيلية لأجزاء من أرض دولة فلسطين المحتلة، والذي من شأنه تقويض فرص السلام القائم على حل الدولتين وحث الدول الأعضاء على عدم التطبيع مع دولة الاحتلال وإصدار قرارات واضحة ولا لبس فيها بأن كل دولة تقوم بالتطبيع مع دولة الاحتلال هي دولة مارقة وخارجة عن الصف الإسلامي والعربي ويجب مقاطعتها إسلامياً وعربياً. وأيضاً مطلوب من المنظمة أن تحشد الرأي العام العربي والإسلامي ضد سياسة التطبيع التي تنتهجها بعض الأنظمة.

2. الدور الإقتصادي :

تضطلع أجهزة منظمة التعاون الإسلامي، لا سيما البنك الإسلامي للتنمية، بدور مهم في توفير الدعم وحشد الموارد المالية من الدول الأعضاء لدعم صمود أهل القدس ومؤسساتها، وتوفير سبل العيش والصمود للسكان المقدسين الذين يحملون لواء الدفاع عن المدينة والأماكن المقدسة نيابة عن الأمة جمعاء. وقد تبنت المنظمة الخطة التنموية القطاعية التي بادرت إليها الرئاسة الفلسطينية لتعزيز التنمية القطاعية والمحافظة على صمود المدينة ومواجهة مخاطر التهويد اليومية.

¹ التعاون الإسلامي تؤكد سيادة فلسطين على الأرض المحتلة منذ 67، موقع العربية، 2020/06/10، على الرابط:

<https://bit.ly/2lk0FvU>

² موقع منظمة التعاون الإسلامي الإلكتروني، البيان الختامي لاجتماع اللجنة التنفيذية مفتوحة العضوية لمنظمة التعاون الإسلامي المنعقدة على المستوى الوزاري في نيويورك، 2018/10/09، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3neMuaY>

وخلال اجتماع المجلس الدائم لصندوق التضامن الإسلامي في دورته الـ 63، والمنعقد في عام 2018 بالسعودية، أعلن الأمين العام للمنظمة يوسف العثيمين أن صندوق التضامن الإسلامي قدم نحو 27 مليون دولار دفعت لتمويل عدة مشروعات في فلسطين، خلال 44 عامًا منذ تأسيسها، وذلك للحفاظ على مدينة القدس، وصون هويتها العربية والإسلامية، وتمكين مؤسساتها الوطنية من الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية لأهلها المرابطين¹.

وفي 2 آذار/ مارس 2019، قرر مجلس وزراء خارجية بلدان منظمة التعاون الإسلامي إنشاء وتشغيل صندوق وقفية لدعم اللاجئين الفلسطينيين (صندوق الوقف الإنمائي) والتي أعلن عنها في مؤتمر القمة الإسلامية الاستثنائية السابعة لمنظمة التعاون الإسلامي الذي انعقد في اسطنبول في 18 أيار/ مايو 2018. ويهدف هذا الصندوق في الأساس إلى الحفاظ على خدمات الأونروا المنقذة للحياة وتعزيز وصولها إلى 5.4 مليون لاجئ فلسطيني في غزة والضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) والأردن ولبنان وسورية. ويقع مقر صندوق الوقفية في البنك الإسلامي للتنمية، وتعتمد عليه الأونروا في تدعيم برامجها في مجال التنمية الإنسانية، والتي تحظى باعتراف دولي من حيث تأثيرها الطويل الأجل ومساهمتها في تحقيق الكرامة والاستقرار في المنطقة².

وعملًا بالمبادئ والمقاصد الواردة في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي والمسؤولية التاريخية والأخلاقية للأمة الإسلامية بدعم أبناء الشعب الفلسطيني؛ حثت المنظمة بقوة جميع الدول الأعضاء على مواصلة تقديم دعمها ومساعدتها الاقتصادية والاجتماعية والفنية والمادية لأبناء الشعب الفلسطيني، وخاصة منهم اللاجئين الفلسطينيين ولدولة فلسطين، وذلك بغرض تعزيز التجارة وبناء اقتصاد فلسطيني مستقل وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لفلسطين.

إن الدور الاقتصادي المطلوب من المنظمة هو تقديم الدعم الاقتصادي للشعب الفلسطيني حتى يكون قادرا على مواجهة الإجراءات الإسرائيلية وخاصة في القدس الشريف وكذلك تشجيع رجال الأعمال العرب والمسلمين على الاستثمار في الأراضي الفلسطينية ولاسيما في القدس الشريف كي يحافظوا على صمود أهلها.

¹ موقع صحيفة القدس الإلكتروني، "التعاون الإسلامي": قدمنا لفلسطين 27 مليون \$ منذ 1974، 2018-12-26، على الرابط: <https://bit.ly/38wv12J>

² سامي مشعشع، منظمة التعاون الإسلامي تصادق على إنشاء صندوق وقفية لدعم اللاجئين الفلسطينيين، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، 04 آذار 2019، على الرابط <https://bit.ly/3kk4UVG> التالي:

الخاتمة:

بدا واضحاً من العرض السابق أنَّ المهمة الأساسية لمنظمة التعاون الإسلامي والمتمثلة في حماية مدينة القدس الشريف ووضعها التاريخي والقانوني ومكانتها الروحية، وذلك عملاً بالمبادئ والمقاصد الواردة في ميثاقها والمسؤولية التاريخية والأخلاقية للأمة الإسلامية بدعم أبناء الشعب الفلسطيني؛ والدفاع عنه في مواجهة سياسات الاحتلال والاستيطان والفصل العنصري والتطهير العرقي الإسرائيلية. لذلك أعلنت المنظمة على الدوام عن رفضها لجميع محاولات المساس بحق أبناء الشعب الفلسطيني في كامل سيادته على القدس الشريف؛ وهي تؤكد تصميمها على التصدي لأي خطوة من شأنها المس بالوضع التاريخي والقانوني والديني أو السياسي لمدينة القدس الشريف؛ مع التزامها بالسلام العادل والشامل المبني على أساس حدود عام 1967 والقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية وطبقاً للمعايير المعترف بها دولياً ومبادرة السلام العربية لعام 2002 التي أيدتها القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة التي عُقدت في مكة المكرمة عام 2005؛ ونددت بالقيود والعمليات الاستفزازية التي تمارسها إسرائيل، باستخدام قوات الاحتلال للقوة الفتاكة والمفرطة وغير المتناسبة والعشوائية في حق المدنيين الفلسطينيين العزل، والسياسات والممارسات غير القانونية الحالية للحكومة الإسرائيلية، بما فيها عملية الإغلاق غير القانونية واللاإنسانية وخاصة في قطاع غزة.

لقد اضطلعت أجهزة منظمة التعاون الإسلامي، لا سيما البنك الإسلامي للتنمية، بدور مهم في توفير الدعم وحشد الموارد المالية من الدول الأعضاء لدعم صمود أهل القدس ومؤسساتها، وتوفير سبل العيش والصمود للسكان المقدسين الذين يحملون لواء الدفاع عن المدينة والأماكن المقدسة نيابة عن الأمة جميعاً. وقد تبنت المنظمة الخطة التنموية القطاعية التي بادرت إليها الرئاسة الفلسطينية لتعزيز التنمية القطاعية والمحافظة على صمود المدينة ومواجهة مخاطر التهويد اليومية.

وبدا واضحاً أن التطبيع قد انعكس بشكل سلبي أيضاً على القضية الفلسطينية في جوانب مختلفة، ويكفي أنه قد أسهم في تراجع مكانة القضية الفلسطينية وجعل بعض الدول والشعوب العربية يتعاملون مع القضية الفلسطينية وكأنها عبء عليهم ويجب التخلص منه، وبدا واضحاً كيف أن مثقفين عرب قد طعنوا بأحقية الفلسطينيين في فلسطين التاريخية.

النتائج:

1. لقد كانت المقاطعة للاحتلال الاسرائيلي هي عنوان الموقف العربي والإسلامي الثابت، وهو مسبق بموقف شعبي إسلامي وعربي وفلسطيني منذ مطلع عشرينيات القرن الماضي. إلا أن هذه المواقف بدأت تتغير مع إعلان ما سمي بصفقة القرن بسبب تساقق بعض الأنظمة العربية مع المطالب الأمريكية بالتطبيع مع دولة الاحتلال.

2. الاحتلال الاسرائيل يكثف الجهود لإدخال التطبيع ضمن الأدبيات العربية والإسلامية انطلاقاً من الدوائر الإسرائيلية التي كشفت عن إرادة محمومة لفرض التطبيع في علاقاتها بالعالم العربي كاملاً.

3. مقاطعة الاحتلال الإسرائيلي ورفض التطبيع هو موقف فلسطيني أصيل وموقف كافة الشعوب العربية والإسلامية، وتطبيع أي دولة أو منظمة أو شخص عربي أو مسلم لعلاقاته مع الاحتلال الإسرائيلي هو قبول واضح وصريح بجرائمه وقبول بسياسة القتل والتشريد التي ينتهجها الاحتلال بحق الفلسطينيين.

4. إن التواصل أو الاتصال بأي شكل من الأشكال مع دولة الاحتلال بهدف التعاون هو إضرار خطير بمسار القضية الفلسطينية وانتهاك لحقوق الشعب الفلسطيني التي كفلتها له كافة المواثيق الدولية في الحق بالعيش الأمن والسلمي على أرضه وإنهاء تواجد الاحتلال الإسرائيلي.

5. هناك وعي شعبي عربي وفلسطيني لما يحاك من مخططات تصفية للقضية الفلسطينية بمساعدة بعض الأنظمة العربية التي قبلت الاصطفاف بجانب دولة الاحتلال ومعاداة الإجماع العربي.

6. منظمة التعاون الإسلامي هي صمام أمان الشعوب الإسلامية في مقاومة التطبيع مع دولة الاحتلال.

التوصيات:

1. ضرورة تدخل منظمة التعاون الإسلامي لدى السلطة الفلسطينية وحركة حماس للعمل على إنجاز ملف المصالحة الفلسطينية، لتكوين موقف فلسطيني موحد لمواجهة مخاطر التطبيع العربي مع دولة الاحتلال، وذلك لما تتمتع هذه المنظمة من احترام لدي طرفي الانقسام الفلسطيني.

2. من المتوجب على السلطة الفلسطينية مخاطبة جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، لإصدار قرار تجريم أي شكل من أشكال التطبيع ومقاطعة أي دولة لها علاقات تطبيعية مع الاحتلال.

3. هناك حاجة لإصدار موقف سياسي موحد وواضح من قبل السلطة الفلسطينية وفصائل العمل الوطني لمقاطعة واضحة وجادة لأي دولة تقدم على سياسة التطبيع مع الاحتلال.

4. هناك ضرورة للقيام بإعداد برنامج توعوي يستهدف الشعوب العربية والإسلامية يوضح خطر التطبيع مع الاحتلال وألية محاربة التطبيع.

المراجع والمصادر باللغة العربية:

1. أمل خيرى أمين، دور منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز التجارة البينية لدول أفريقيا جنوب الصحراء الاعضاء بها منذ عام 2002، المركز الديمقراطي العربي، برلين-ألمانيا، 2020، ص78-81.

2. الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، منظمة المؤتمر الإسلامي في الذكرى الأربعين لتأسيسها 1969-2009، (جدة: منظمة التعاون الإسلامي، 2009).

3. أكمل الدين إحسان أوغلو، العالم الإسلامي وتحديات القرن الجديد - منظمة التعاون الإسلامي، (إسطنبول: دار الشروق، 2017م).

4. منظمة التعاون الإسلامي، قرارات قضية فلسطين ومدينة القدس الشريف والنزاع العربي الإسرائيلي الصادرة عن الدورة السادسة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية، (ابوظبي: 2019).

5. منظمة التعاون الإسلامي، النظام الأساسي لصندوق الوقف الانمائي لدعم اللاجئين الفلسطينيين، (أبو ظبي، 2019م).

6. ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، مؤتمر داکار، 24 مارس 2008م، ص1.

7. ودودة عبد الرحمن بدران، وضع الدول الإسلامية في النظام الدولي في أعقاب سقوط الخلافة، القاهرة: المعهد العالي للفكر الإسلامي، 1996م.

مواقع الكترونية:

1. أحمد دلول، الفلسطينيون والتطبيع الصهيوني، مجلة البيان، 2016/30/11، على الرابط التالي:
<https://bit.ly/32L4Yrz>
2. التعاون الإسلامي تؤكد سيادة فلسطين على الأرض المحتلة منذ 67، موقع العربية، 2020/06/10، على الرابط: <https://bit.ly/2lk0FvU>
3. الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الإسلامي، تاريخ المنظمة، 2020، تاريخ الولوج، 1 نوفمبر 2020م، على الرابط التالي: <https://bit.ly/322OFGj>
4. تعريف التطبيع، الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل BDS، 2007، على الرابط التالي: <https://bit.ly/38zH9qC>
5. ساري عرابي، لماذا نرفض التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي؟ لماذا نرفض التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي؟، الجزيرة نت - ميدان - 2019/4/21، على الرابط: <https://bit.ly/35bQ9QH>
6. سامي مشعشع، منظمة التعاون الإسلامي تصادق على إنشاء صندوق وقفية لدعم اللاجئين الفلسطينيين، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، 04 آذار 2019، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3kk4UVG>
7. شؤون فلسطينية، منظمة التعاون الإسلامي تؤكد على ثوابتها تجاه القضية الفلسطينية، موقع دنيا الوطن الإلكتروني، على الرابط: <https://bit.ly/3j9XmER>
8. موقع صحيفة القدس الإلكتروني، "التعاون الإسلامي": قدمنا لفلسطين 27 مليون دولار منذ 1974، 2018-12-26، على الرابط: <https://bit.ly/38wvl2J>
9. موقع منظمة التعاون الإسلامي الإلكتروني، البيان الختامي لاجتماع اللجنة التنفيذية مفتوحة العضوية لمنظمة التعاون الإسلامي المنعقدة على المستوى الوزاري في نيويورك، 2018/10/09، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3neMuaY>
10. يحيى قاعود ومهند ياسين، الاتفاق "الإماراتي-الإسرائيلي" وتداعياته على القضية الفلسطينية، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، 26 آب 2020، على الرابط: <https://bit.ly/32trmWj>

المراجع الأجنبية:

1. **Alfitri Alfitri**, The Organization of Islamic Conference and Its Significance for War against Terrorism, Asian Journal of International Law 1(2):307-347, December 2006.
2. Victor Luis Gutiérrez Castillo, The Organization of Islamic Cooperation in contemporary international society, research gate, January 2014..

موقف منظمة التعاون الإسلامي تجاه القضية الفلسطينية ورؤيتها للتطبيع

The Position of the Organization of the Islamic Cooperation Towards the Palestinian Issue and Its Vision of Normalization

أ / لينا عبد الكريم الرازي

ماجستير علم اجتماع

Linaalraze79@gmail.com

د. ختام خليل أبو عودة

دكتوراه في علم اجتماع

khetam7676@gmail.com

DOI: 10.51516/1860-000-007-004

ملخص:

كانت ولا زالت القضية الفلسطينية صاحبة الصدارة والأولوية بين القضايا العربية والإسلامية الأخرى، وذلك تبعاً للواقع الاحتلال الذي فرض عليها قسراً بمساندة بريطانية وأمريكية، فلقد عانت فلسطين أشد معاناة خلال السنين الماضية ما بين حروب وأزمات متتالية وفرض سيطرة وحصار خانق، وآخرها إعطاء دولة الكيان الإسرائيلي الضوء الأخضر لتشريع استيطانها واستيلائها على الأراضي الفلسطينية وطمس القضية الفلسطينية من أجندة الدول العربية والمؤسسات والمنظمات المساندة لحقوقها من خلال ما يُعرف بالتطبيع العربي الإسرائيلي.

ولقد كانت منظمة التعاون الإسلامي من أولى المنظمات الدولية التي قدمت الدعم والمساندة والتأييد للشعب الفلسطيني من أجل الدفاع عن حقوقه المشروعة، وقد شهدت السنوات الماضية العديد من المواقف المؤيدة من منظمة التعاون الإسلامي من خلال عقد العديد من المؤتمرات العادية والطارئة للنظر فيما تتعرض له القضية الفلسطينية، ولها مخرجات وتوصيات تدعم الشعب الفلسطيني مادياً ومعنوياً، لذا جاءت هذه الدراسة للتعرف على موقف منظمة التعاون الإسلامي اتجاه القضية الفلسطينية ورؤيتها للتطبيع.

الكلمات المفتاحية: القضية الفلسطينية - التطبيع - منظمة التعاون الإسلامي.

Abstract:

The Palestinian Cause has been the priority among other causes and issues of the Arab and Muslim world, due to the occupation backed by USA and Britain. Occupation has been oppressing the Palestinians and made them severely suffer from wars, crisis, suppression and dominance. Therefore, the Israeli occupation expands its colonial plans, confiscate more Palestinian lands and efface the Palestinian Cause adopting an agenda executed by the Arab countries and organizations which call for the Arab-Israeli normalization.

The Organization of Islamic Cooperation was the first organization to support and stand by the Palestinian people to defend their legitimate rights. Recently, the world witnesses many pro-Palestinian positive positions by the Organization of Islamic Cooperation, by holding regular and emergent events to discuss the Palestinian Cause and things happening in Palestine. Their events put out recommendations to financially and psychologically support the Palestinian people, and this study is established to recognize the Organization of Islamic Cooperation's positions towards the Palestinian Cause and how the Organization of Islamic Cooperation reacts to the Arab- Israeli normalization process.

Keywords : The Palestinian Cause – Normalization - Organization of Islamic Cooperation.

أهمية الدراسة:

1- الأولوية المحورية للقضية الفلسطينية بالنسبة للمنظمات الإسلامية والعربية والدولية وخاصة التعاون الإسلامي، خاصة أن دعم ومساندة القضية الفلسطينية هي واجب عربي وإسلامي وإقليمي.

2- قوة ومكانة منظمة التعاون الإسلامي بين المنظمات الدولية والتي لها الكلمة والاعتبار والموقف القوي تجاه القضايا الفلسطينية والعربية والإسلامية، فهذه المنظمة تعمل في جميع المجالات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية ودعم الدولة الفقيرة والمحتلة.

3- إن التطبيع مع الاحتلال مؤشر خطير على واقع القضية الفلسطينية والحقوق المشروعة دولياً للشعب الفلسطيني، خاصة أنها منحت الاحتلال الحق في السيطرة الكاملة على القدس، والاعتداء على السكان، ومحاربة كل من يعترض على سياسة الاحتلال بالاعتقال والقتل المتعمد.

مشكلة الدراسة:

لأن القضية الفلسطينية هي محور الصراع العربي الإسرائيلي على مر التاريخ، ووجدت الكثير من الدول العربية والإسلامية والأجنبية الداعمة لحقوقها في الاستقلال وتقرير المصير، فقد كانت منظمة التعاون الإسلامي أولى هذه المنظمات لأنها ترى في مساندة القضية ودعم الشعب الفلسطيني في نيل حقوقه واجباً إسلامياً وعربياً كبيراً، ومع بدء خروج اتفاقيات التطبيع العربي إلى العلن بـ"التطبيع الإماراتي الإسرائيلي"، تعالت الأصوات الرافضة لهذه الخطوة العربية الجريئة من دولة الإمارات خاصة أنها اعتبرت بداية قتل المشروع التحرري الفلسطيني، لذلك تبلورت مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

- ما موقف منظمة التعاون الإسلامي تجاه القضية الفلسطينية ورؤيتها للتطبيع؟
- ماهي دوافع العرب حول هذا الانجرار العربي الإسرائيلي؟
- ما موقف منظمة التعاون الإسلامي من الدول المطبوعة؟ وما الإجراءات المتخذة لمواجهتها؟

أهداف الدراسة:

تتمحور أهداف الدراسة في:

- 1- تبيان موقف منظمة التعاون الإسلامي تجاه القضية الفلسطينية ومعرفة رؤيتها للتطبيع.
- 2- التعرف جهود منظمة التعاون الدولي ودورها تجاه القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني في نيل حقوقه المشروعة.
- 3- معرفة موقف منظمة التعاون الدولي من التطبيع العربي الإسرائيلي، والوقوف على تداعيات هذا التطبيع على القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني.

فرضية الدراسة:

- رؤية وموقف منظمة التعاون الإسلامي من التطبيع وأثره على القضية الفلسطينية.

منهجية الدراسة:

أولاً: **المنهج التاريخي:** اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي من خلال العودة للماضي بواسطة جمع الأدلة وتقويمها ومن ثم تمحيصها، ومن ثم عرض الحقائق في مدلولاتها، بغية التوصل الى مجموعة من النتائج ذات البراهين العلمية الواضحة، فالرجوع للأحداث التاريخية في فهم الحاضر

والمستقبل، إذ لا يمكن فهم وإدراك أية حالة سياسية إلا بالعودة إلى جذورها التاريخية وتطورها سواء كانت حالات سلبية أو إيجابية، ومن ثم استنتاج أفكار جديدة أو بناء تصورات والوصول لتعميمات للنتائج بالمستقبل .

ثانياً: المنهج الوصفي التحليلي: وهو يعتمد على وصف الظاهرة معينة موجودة، واكتشاف حقائقها وآثارها، والعلاقات التي تتصل بها، والقوانين التي تحكمها، حيث يعتبر المنهج الوصفي التحليلي من أكثر المناهج السائدة في البحوث التي تعني بدراسة مشاكل العلوم الإنسانية؛ وذلك لقابليته للتفاعل مع باقي المناهج للوصول الى نتائج جيدة.

أدوات الدراسة:

1. المصادر والمراجع والدوريات التاريخية.
2. الملاحظة العلمية حول أداء وموقف منظمة التعاون الإسلامي.

الإطار النظري:

تمهيد:

لقد تأكلت مركزية الصراع العربي الإسرائيلي، من وجهة نظر الحكومات العربية، بشكل تدريجي إلى حصر الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مما أدى إلى استبعاد الصراع من قائمة أولويات السياسات الخارجية للأنظمة العربية التي تراجع موقفها في تبني قرارات أو مواقف حازمة رداً على مواقف الدول الأخرى، مثل الموقف من قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة بما يسمى (إسرائيل) ونقل سفارة بلاده إليها.

إننا لا نعول كثيراً على موقف المنظمات والمؤسسات الإقليمية الموجودة في العالم العربي والإسلامي؛ لضعف دورها وقلة حيلتها، وعدم قدرتها على فرض قرارات ملموسة على أرض الواقع، إلا أن مواقف هذه المؤسسات من القضايا العادلة في المنطقة قد يدعمها من ناحية عدد الدول التي تضمها، ودعمها للحقوق المسلوبة، وإن تخللها بعض الشعارات التي قد لا يمكن تطبيقها، إلا أنه ينظر لها على أنها "رمد خير من عمى"⁽¹⁾.

(1) الخليج أون لاين، التطبيع.. لماذا كانت "التعاون الإسلامي" أعلى صوتاً من الجامعة العربية؟، (2020م). على الرابط: <https://alkhaleejonline.net>

وما انفكت منظمة التعاون الإسلامي "المؤتمر الإسلامي سابقاً" تدعم القضية الفلسطينية منذ نشأتها على جميع المستويات وبمختلف الأشكال، فقد كانت القضية الفلسطينية سبباً رئيسياً في إنشائها بالمقام الأول، وقد ظلت تحتل قمة أولوياتها، وتشغل المرتبة الأولى في جدول أعمالها في كل اجتماعاتها، فقد عقدت العديد من المؤتمرات على مدار نشأتها من عام 1969م وحتى اللحظة من أجل الانتصار للقضية الفلسطينية ودعمها الكامل ومساندتها لاستعادة الحقوق الفلسطينية السليبة.

إن ميثاق المنظمة قائم على دعم الشعب الفلسطيني ومساندته في الحصول على حقه في تقرير المصير وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس الشريف إلى جانب المحافظة على هويتها الإسلامية والتاريخية والثقافية.

وتضمنين المنظمة لدولة فلسطين في ميثاقها يمثل إعلاناً قوياً لدعمها الكامل لحق الشعب الفلسطيني وحشد تعاطف الأمة الإسلامية مع قضيته، ومساندة أعضائها لهذا الحق التاريخي والإسلامي، كما أنها أعطتها بعداً إسلامياً خالصاً بعدما كانت فقط القضية الفلسطينية إقليمية لمعظم الدول العربية.

تأسيس المنظمة:

نشأت منظمة التعاون الإسلامي بقرار صادر عن قمة الرباط بالمملكة المغربية في 25 سبتمبر 1969م رداً على جريمة إحراق المسجد الأقصى في القدس المحتلة، وتضم المنظمة أكثر من ربع أعضاء الأمم المتحدة، ويبلغ عدد أعضائها (57) دولة موزعة على أربع قارات، وتتخذ من مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية مقراً لها، كما تُعد ثاني أكبر المنظمات الدولية بعد الأمم المتحدة، وتشغل مساحة الدول الأعضاء فيها ما يقدر بسدس مساحة العالم، كما يبلغ عدد سكانها مجتمعة أكثر من خمس إجمالي عدد سكان المعمورة⁽¹⁾. تمثل المنظمة الصوت الجماعي للعالم الإسلامي الذي يبتغي صون مصالحه والتعبير عنها، تعزيزاً للسلم والتناغم الدوليين بين مختلف شعوب العالم⁽²⁾.

(1) أكمل الدين إحسان أوغلي، العالم الإسلامي وتحديات القرن الجديد: منظمة التعاون الإسلامي، القاهرة، دار الشروق. ط1. 2013م، (ص22).

(2) الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، منظمة المؤتمر الإسلامي في الذكرى الأربعين لتأسيسها 1969-2009م، جدة: منظمة التعاون الإسلامي، 2009م، (ص8).

وكان الهجوم التخريبي الذي نتج عنه إحراق المسجد الأقصى في عام 1969م الشرارة التي عجلت بعقد أو قمة إسلامية ومن ثم كان بشيراً ببدء إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي.⁽¹⁾

لقد وضع مؤتمر القمة الإسلامي الأول الذي عُقد في العاصمة المغربية "الرباط" عام 1969م اللجنة الأولى لإنشاء منظمة التعاون الإسلامي، وكان من أهم مراحل تكوينها نظراً لأنه استطاع من خلال جلساته أن يجمع ويوفق بين وجهات النظر والآراء المختلفة والمتعارضة فيما يتعلق بعضوية المنظمة الوليدة وتكوينها والمواقف التي ستتبنّاها، ولقد دعت ما يقارب ستاً وثلاثين دولة لحضور القمة لكن لم يحضر منها سوى خمس وعشرين دولة.

وقد شهد عام 1970م انعقاد أول مؤتمر إسلامي لوزراء الخارجية في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية حيث قرر خلالها إنشاء أمانة عامة للمنظمة يكون مقرها جدة، وقد نتج عن الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية المنعقد سنة 1972م اعتماد ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، والذي وضع أهداف المنظمة ومبادئها وغاياتها الأساسية المتمثلة في تعزيز التضامن والتعاون بين الدول الأعضاء، وقد تطور عدد أعضاء المنظمة بمرور الوقت بعد أن ضم ثلاثين دولة خلال التأسيس، ليصل إلى سبع وخمسين دولة خلال سنة 2001م بعد انضمام دولة ساحل العاج.⁽²⁾

أهداف المنظمة:

منذ نشأة منظمة التعاون الإسلامي وضعت ميثاقاً في المادة الثانية منه يحمل أهدافاً شاملة للجوانب "السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية والأخلاقي، وحقوق الإنسان، وقيم العدالة والمساواة"، أبرزها: ⁽³⁾

1. تعزيز ودعم أواصر الأخوة والتضامن بين الدول الأعضاء، وصون وحماية المصالح المشتركة، ومناصرة القضايا العادلة للدول الأعضاء، وتنسيق جهود الدول الأعضاء وتوحيدها، بغية التصدي للتحديات التي تواجه العالم الإسلامي خاصة والمجتمع الدولي بصفة عام.

(1) أكمل الدين إحسان أوغلي، العالم الإسلامي وتحديات القرن الجديد: منظمة التعاون الإسلامي، مرجع سابق (ص56).
(2) رجاء بقاص، دور منظمة التعاون الإسلامي في الدفاع عن قضايا الأمة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2018م، (ص11).
(3) توفيق بوعشبة، أهداف منظمة المؤتمر الإسلامي بين النظرية والتطبيق، مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد 18، جامعة الملك عبد العزيز، جدة. 1983م، (ص49-69).

2. احترام حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، واحترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي كل دولة عضو، واستعادة السيادة الكاملة ووحدة أراضي أي دولة عضو خاضعة للاحتلال من جراء العدوان، وذلك استناداً إلى القانون الدولي، والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة.
3. ضمان المشاركة الفاعلة للدول الأعضاء في عمليات اتخاذ القرارات على المستوى العالمي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لضمان مصالحها المشتركة.
4. تعزيز العلاقات بين الدول على أساس العدل والاحترام المتبادل وحسن الجوار لضمان السلم والأمن والوئام العام في العالم، وتأكيد دعمها لحقوق الشعوب المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.
5. دعم الشعب الفلسطيني وتمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف، والحفاظ على الهوية التاريخية والإسلامية للقدس وعلى الأماكن المقدسة فيها.
6. تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري الإسلامي بين الدول الأعضاء، من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها، بما يُفضي إلى إنشاء سوق إسلامية مشتركة، وبذل الجهود من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة والشاملة والرفاه الاقتصادي في الدول الأعضاء.
7. نشر وتعزيز وصون التعاليم والقيم الإسلامية القائمة على الوسطية والتسامح، وتعزيز الثقافة الإسلامية، والحفاظ على التراث الإسلامي، وحماية صورة الإسلام الحقيقية والدفاع عنها، والتصدي لتشويه صورة الإسلام، وتشجيع الحوار بين الحضارات والأديان.
8. تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، بما في ذلك حقوق المرأة والطفل والشباب والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة والحفاظ على قيم الأسرة الإسلامية، وتعزيز دور الأسرة وحمايتها وتنميتها باعتبارها الوحدة الطبيعية والجوهرية للمجتمع.
9. التعاون والتنسيق في حالات الطوارئ الإنسانية مثل الكوارث الطبيعية، وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات الاجتماعية والثقافية والإعلامية.

فلسطين عضو مشارك في المنظمة:

لم يتفق جميع الدول المشاركة في مؤتمر الرباط 1969م على من تحقق له المشاركة في المؤتمر المنعقد، فقد اعترضت بعض الدول على مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في القمة استناداً إلى أن فلسطين لم تكن دولة مستقلة ذات سيادة، ومن ناحية أخرى رفض العديد من الزعماء المشاركين وجهة النظر تلك متسائلين عن منطقية مناقشة قضية القدس في ظل غياب التمثيل الفلسطيني، إلا أن الرئيس الجزائري حينذاك هواري بومدين قام بتذكير المؤتمر بأن الجبهة الوطنية الجزائرية كانت الممثلة للجزائر في قمة عدم الانحياز عام 1955م، على الرغم من أن الجزائر لم تكن دولة مستقلة ذات سيادة، وبناء على قوله هذا سمحت القمة لمنظمة التحرير الفلسطينية بالمشاركة كمراقب بعد تلقي طلبات بذلك من عدد من المشاركين⁽¹⁾.

وعلى مدى تاريخ المنظمة عقدت الكثير من مؤتمرات القمة الإسلامية والوزارية التي كانت ولا زالت تمثل محطات بارزة ساهمت في تأسيس جدول أعمال المنظمة الموسع ونموها المؤسسي فيما بعد.

في مؤتمر القمة الإسلامي الثاني في فبراير 1974م الذي أقيم في لاهور، أعادت القمة تأكيد دعم منظمة المؤتمر الإسلامي لنضال الشعب الفلسطيني وأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين، وطالبت القمة الدول الأعضاء بتقديم جميع التسهيلات اللازمة لفتح مكاتب لمنظمة التحرير في الدول التي لم تنشأ فيها مكاتب لها بعد، وفي هذا العام تحديداً أصبحت فلسطين عضواً في المنظمة.⁽²⁾

ولتأكيد دعم ومساندة منظمة التعاون الإسلامي لفلسطين والقضية الفلسطينية، فقد حدد ميثاق المنظمة أن يكون مقرها المؤقت في جدة على أن يكون مقرها الدائم في مدينة القدس الشريف بعد تحريرها، كما عينت أحد الأمناء المساعدين ليكون مختصاً بقضية فلسطين والقدس الشريف إضافة لتأسيس لجنة القدس الشريف المكلفة بمتابعة القضية وتطوراتها.

وفي حادثة فريدة من نوعها وبفضل جهود المنظمة الحثيثة تم توجيه دعوة للرئيس الراحل ياسر عرفات لإلقاء كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1974م، كما أن منظمة التحرير الفلسطينية تمكنت من الحصول على صفة مراقب لدى الأمم المتحدة وذلك بدعم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

(1) أكمل الدين إحسان أوغلي، العالم الإسلامي وتحديات القرن الجديد: منظمة التعاون الإسلامي، مرجع سابق (ص57).

(2) المرجع السابق (ص62).

القضية الفلسطينية والمنظمة:

كانت القضية الفلسطينية ولا زالت الشغل الشاغل لمنظمة التعاون الإسلامي، وما عُقد مؤتمر إلا كانت القضية الفلسطينية أولوية قصوى، وتأكيداً عربياً وإسلامياً على الدعم والمساندة من أجل استرداد الحقوق وتقرير المصير، ومن أهم الثوابت الفلسطينية التي دعمتها المنظمة:

• **قضية القدس:** أسست المنظمة منذ اليوم الأول لوضع اللجنة الأولى لنشأتها إدارة متخصصة حول فلسطين والقدس الشريف في الأمانة العامة لتقوم بمتابعة وتنسيق مواقف وقرارات المنظمة، وهي تعمل في إطار تحقيق أهداف عدة أهمها: (1)

1- بذل الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967م، وتقديم الدعم الفاعل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، على حدود العام 1967م، وعاصمتها القدس الشريف.

2- المحافظة على موقف إسلامي موحد من الحل العادل الشامل للقضية الفلسطينية وفقاً لقرارات منظمة التعاون الإسلامي وقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية.

3- التأكيد على مركزية قضية القدس للأمة الإسلامية وتكريس الحقوق الفلسطينية فيها، وتوفير الحماية لتراثها ومقدساتها والدفاع عن هويتها العربية والإسلامية.

4- تمكين المواطنين الفلسطينيين وتعزيز صمودهم والدفاع عن كافة حقوقهم الأساسية بما يشمل السياسية والاجتماعية والمدنية والاقتصادية والثقافية منها.

5- العمل مع المجتمع الدولي من أجل حمل إسرائيل على وقف الاستيطان وتقنيك المستوطنات داخل الأراضي الفلسطينية.

كما أنشأت المنظمة عام 1975م لجنة القدس التي يتولى رئاستها ملك المغرب الحسن الثاني سابقاً ومحمد السادس حالياً، وتضم في عضويتها (16) دولة، هدفها الأساسي متابعة تنفيذ قرارات المنظمة

(1) منظمة التعاون الإسلامي، إدارة فلسطين وشؤون القدس، موقع المنظمة الإلكتروني، 2010م، على الرابط:
https://www.oic-ci.org/dept/?d_id=3&d_ref=3&lan=ar.

المتعلقة بالقدس وفلسطين⁽¹⁾، ويرتكز موقف منظمة التعاون الإسلامي من القدس على مبدئين أساسيين: (2)

1- قدسية القدس: أكدت جميع قرارات المنظمة أن للمسلمين حقاً أبدياً في القدس وأنهم مرتبطون به ارتباطاً روحياً عميقاً وأن أي أذى أو تخريب من شأنه تغيير معالم مدينة القدس التاريخية أو الدينية يُعد أمراً مرفوضاً، كما تؤكد المنظمة على أن المسلمين هم الأفضل في حراسة القدس فهم يعطون الحرية الكاملة للمسيحيين واليهود للتعبد في الأماكن المقدسة بالقدس، لذا يرفض أعضاء المنظمة أن توضع القدس في أياد غير إسلامية، لذا يرون أن تحرير القدس والمقدسات من الاحتلال هو من مستلزمات التحرر من الاحتلال الذي يتوجب على جميع الدول الإسلامية دعمه بكل الإمكانيات اللازمة.

2- عروبة القدس: تطور الموقف الإسلامي من عروبة القدس خلال ثلاث مراحل أولها كانت دعوة قرارات المنظمة وتوصياتها إلى عودة القدس إلى ما قبل عام 67، فيما برزت المرحلة الثانية من خلال مؤتمر القمة الإسلامية الثانية في لاهور عام 1974م والذي أعلن فيه عن ضرورة إعادة السيادة العربية على القدس، أما الثالثة فهي مرحلة إعلان تبعية القدس للوطن الفلسطيني المحتل، وإعلانها عاصمة للدولة الفلسطينية التي ستقام بعد استرجاع الفلسطينيين لحقوقهم وتقرير مصيرهم، وهو ما أكدته المؤتمر السادس لوزراء خارجية المنظمة في جدة عام 1975م عندما أعلن أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

3- جدار الفصل العنصري: كان للمنظمة مساهمة مباشرة في مداولات محكمة العدل الدولية التي أعلنت في رأيها الاستشاري عام 2004م، أن إقامة جدار الفصل العنصري غير قانوني ومخالف للقانون الدولي، وأن بناء هذا الجدار لا يهدف أساساً إلا إلى ترسيخ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وليس لأغراض أمنية كما تدعي إسرائيل، حيث تدخل الأمين العام آنذاك د. عبد الواحد بلقزيز لتأكيد أحقية المنظمة في التدخل بالمداولات لأن ميثاقها الذي يحملها مسألة الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني على اعتبار أن أنشطتها وتمثيلها لدولها الأعضاء، وتم تعيين فريق خاص بالمنظمة تقوده "مونيك شيميلي جندرو" أستاذة القانون العام بجامعة باريس والمستشارة

(1) الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي منظمة المؤتمر الإسلامي في الذكرى الأربعين لتأسيسها 1969-2009م، مرجع سابق، (ص41).

(2) خديجة أوهيبة، موقف منظمة المؤتمر الإسلامي من قضية القدس، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، الجزائر. 2010م، (ص109-111).

دينيس ديدرو، وويل جاكسون أستاذ مساعد في جامعة باريس"، وقد طالبوا بوقف بناء الجدار وأبرزوا المآخذ القانونية على إنشائه وأنه غير قانوني وتم بناؤه لأهداف توسعية تعتبر خرقاً للقانون الدولي، وأكدوا على موقف المنظمة من بنائه وتوسعته.⁽¹⁾

4- الحق في إقامة الدولة: ولقد أعلنت المنظمة عن مواصلة جهودها للدفاع عن حل الدولتين وعن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته، وذلك من خلال خلق واقع سياسي وقانوني إيجابي لا رجعة فيه وقيادة الجهود الرامية إلى صياغة مقاربة متعددة الأطراف وذات مصداقية لإنهاء النزاع وفق أحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وقررت انتهاج جميع السبل القانونية والسياسية والتشريعية المتاحة على المستويين الوطني والدولي لوقف الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، كما وتولي أهمية كبيرة لسلام عادل وشامل قائم على حل الدولتين تكون فيه القدس عاصمة لدولة فلسطين طبقاً لمبادرة السلام العربية 2002م التي تبناها مؤتمرات القمم الإسلامية الاستثنائية التي عقدت في مكة وجاكرتا واسطنبول 2005م و 2016م، و2017م⁽²⁾.

5- حق العودة: وقد بذلت الدول الإسلامية الأعضاء في المنظمة جهوداً دبلوماسية لرفض قرار إسرائيل بإعلان القدس عاصمة أبدية لكيان لاحتلال، ورغم الخطوة الأحادية غير القانونية التي انتهجتها إسرائيل لضم القدس الشرقية إلى كيان الاحتلال إلا أن المنظمة تبنت موقفاً ثابتاً يعتبر القدس الشرقية المحتلة منذ عام 1967م ستكون العاصمة الموحدة لدولة فلسطين والمقر الدائم لمنظمة التعاون الإسلامي، وعلى صعيد تقديم دعمها للعملية السلمية فقد ساندت المنظمة حق الفلسطينيين في الوصول إلى السلام من خلال الانسحاب الكامل لإسرائيل من الأراضي الفلسطينية والعودة إلى حدود 67، كما وأكدت حق الفلسطينيين في تأسيس دولة مستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، لقد قدمت دول العالم الإسلامي دعماً قوياً لجميع حقوق الشعب الفلسطيني، وأدانت في جميع مؤتمراتها اعتداءات إسرائيل وانتهاكاتها المستمرة.

6- الانتخابات: وفي فبراير 2006، أجريت انتخابات فلسطينية أشرفت عليها منظمات دولية بما فيها منظمة التعاون الإسلامي، وأفرزت النتائج فوز حركة حماس الذي لم يرق للعديد من الدول

(1) أكمل الدين إحسان أوغلي، العالم الإسلامي وتحديات القرن الجديد: منظمة التعاون الإسلامي، مرجع سابق، (ص139).

(2) رجاء بقاص، دور منظمة التعاون الإسلامي في الدفاع عن قضايا الأمة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2018م، (ص58-59).

التي قطعت المعونات الاقتصادية عن الشعب الفلسطيني إلا أن منظمة التعاون الإسلامي كان موقفها من الانتخابات مؤيداً لاختيار الشعب لممثليه من خلال انتخابات ديمقراطية نزيه⁽¹⁾.

7- مقاطعة الاحتلال وأمريكا: كان للمنظمة دور فاعل في هذا الجانب، فقد ساندت الشعب الفلسطيني في صموده وقاطعت الاحتلال وأمريكا اقتصادياً، كما ودعت لوقف التطبيع وإغلاق المكاتب الإسرائيلية في البلدان العربية والإسلامية وطرد السفراء من العواصم بواسطة قراراتها والقمة العربية المنعقدة مسبقاً، وبذكر أنه كان من بين قرارات المنظمة مطالبة الدول الأعضاء في المنظمة التي سبق لها الاعتراف سحب اعترافها بإسرائيل وقطع جميع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية.⁽²⁾

مواقف المنظمة الداعمة للقضية والحقوق الفلسطينية:

يتمثل موقف ودور منظمة المؤتمر الإسلامي الداعم للقضية الفلسطينية وثوابتها الوطنية في:

1. دعم المقاومة الفلسطينية: حيث اعترف مؤتمر القمة الإسلامي الثاني بشرعية كفاح الشعب الفلسطيني ضد الاستعمار العنصري الصهيوني لتحرير أرضه وتحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

2. قبول منظمة التحرير الفلسطينية عضواً كاملاً العضوية في المنظمة في سنة 1974م خلال القمة الإسلامية الثانية، وبهذا الموقف تكون المنظمة قد سبقت جامعة الدول العربية التي لم تمنح هذه الصفة لمنظمة التحرير الفلسطينية إلا عام 1976م، واعتبرت أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني⁽³⁾.

3. رفض منظمة المؤتمر الإسلامي دوماً للحلول السلمية المنفردة مع إسرائيل، وهو ما دفعها إلى تجميد عضوية مصر عقب قيامها بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل عام 1979م.

4. الدور الدبلوماسي لمنظمة المؤتمر الإسلامي تمثل في مطالبتها بالتزام جماعي للدول الأعضاء بقطع كل أشكال العلاقات مع إسرائيل، كما تمثل الدور الدبلوماسي في العمل من خلال منظمة

(1) أكمل الدين إحسان أوغلي، العالم الإسلامي وتحديات القرن الجديد: منظمة التعاون الإسلامي، مرجع سابق، (ص143-145).

(2) مؤتمر القمة الإسلامي الثالث، القرار 3/1، مكة، 1981م.

(3) سليم محمد السيد، فعالية منظمة المؤتمر الإسلامي: دراسة تقييمية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام، 1993م، (ص29).

الأمم المتحدة على توضيح أن إسرائيل انتهكت الميثاق الأممي، ويجب حرمانها من عضوية الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لها، كما أن نشاط المنظمة هو الذي أدى لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974 باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية⁽¹⁾.

5. الدور العسكري للمنظمة تمثل في الدعوة خلال المؤتمر الحادي عشر لوزراء الخارجية سنة 1980 إلى إعلان الجهاد المسلح لتحرير الأراضي العربية المحتلة في فلسطين، وتوالى هذا عبر المؤتمرات اللاحقة، حيث طالب الدول الأعضاء بفتح مكاتب للمتطوعين للمشاركة في الجهاد لتحرير الأراضي الفلسطينية، وإمداد المقاومة ومنظمة التحرير الفلسطينية بالأسلحة، ولكن إعلان الجهاد توقف عند حد الإعلان فقط⁽²⁾.

وفي هذا الإطار تم إنشاء أجهزة معنية بالقضية الفلسطينية، حيث أنشأت المنظمة كلاً من: (3)
أ. المكتب الإسلامي لمقاطعة إسرائيل سنة 1984 بغرض التنسيق بين جهود الدول الأعضاء في مجال مقاطعة إسرائيل.

ب. المكتب الإسلامي للتنسيق العسكري مع فلسطين سنة 1981، حيث تتمثل مهمته في تنسيق المساعدات العسكرية التي توجهها الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لفلسطين.

ولقد شهدت التسعينات تحولاً في موقف المنظمة، خاصة بعد انعقاد مؤتمر مدريد للسلام 1991، أصدر مؤتمر القمة الإسلامي قراراً يبيد فيه تأييده للجهود والمساعي التي أدت لعقد مؤتمر السلام في مدريد لإيجاد حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية انطلاقاً من قرار مجلس الأمن 242 و 338 والالتزام بتطبيقهما على أساس صيغة الأرض مقابل السلام، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير، والتأكيد على اعتبار القدس جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، عملاً بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وهكذا نلاحظ التراجع في موقف منظمة المؤتمر الإسلامي من الدعم المطلق بكل أشكاله من طرف المنظمة إلى القبول بمسار السلام، نتيجة تغير الأوضاع الدولية خلال فترة التسعينات، فقد اتخذت جهود منظمة المؤتمر الإسلامي منحى آخر في هذه المرحلة تمثل في:

(1) علام أحمد، منظمة المؤتمر الإسلامي: دراسة قانونية لنظام ونشاط المنظمة، ط1. القاهرة، دار النهضة العربية، 1996م، (ص170).

(2) المرجع السابق، (ص181-184).

(3) سليم محمد السيد، فعالية منظمة المؤتمر الإسلامي: دراسة تقييمية، مرجع سابق، (ص24).

- الدعوة لوقف جميع أعمال الاستيطان الإسرائيلي، ودعوة مجلس الأمن لتشكيل لجنة تحقيق في الجرائم الإسرائيلية ومحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وضرورة عودة اللاجئين لديارهم⁽¹⁾.
- مطالبة المجتمع الدولي بإجبار إسرائيل على وقف بناء وإزالة الجدار المشيد فوق الأراضي الفلسطينية بالنظر إلى عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، كما أن الجدار يهدد الحقوق المدنية والاقتصادية والثقافية للشعب الفلسطيني، وهذا ما يجعل من تشييد جدار فوق أراض محتلة بالقوة عن طريق المصادرة انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة⁽²⁾.

التطبيع العربي الإسرائيلي:

بدايات التطبيع ومجالاته:

بدأت كلمة التطبيع مع اتفاقيات (كامب ديفيد) التي وقعت في 17 سبتمبر عام 1978 حيث وردت عبارة علاقات عادية أو طبيعية، والمقصود إنهاء حال المقاطعة، التي انتهت بقرار رسمي في شباط عام 1980م⁽³⁾.

ويعرف الدكتور عبد الوهاب المسيري التطبيع السياسي والاقتصادي بأنه: "إعادة صياغة العلاقة بين بلدين بحيث تصبح علاقات طبيعية، فإن إسرائيل تصر على أن التطبيع السياسي والاقتصادي بينها وبين الدول العربية هو شرط أساسي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط"⁽⁴⁾.

وفي المجال السياسي هي قرار إعادة العلاقات بين دولتين بعد فترة من قطعها، فمصطلح التطبيع يعني إقامة علاقات طبيعية وعادية بين دولتين أو أكثر، خاصة بعد انقطاعها لفترة أو وجود توتر

(1) محمد المجذوب، التنظيم الدولي: النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، ط7: بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2002م، (ص56).

(2) Nation Unies, Réunion Internationale des Nations Unies sur les Répercussions de la Construction du Mur dans le Territoire Palestinien Occupé y compris à Jursalem-Est alentour, ONUG, 2004, doc 05286 193(F), p 08

(3) أسامة الأشقر، دليل مكافحة التطبيع الثقافي، المركز الفلسطيني لمقاومة التطبيع، (20 أبريل 2018م). على الرابط: <http://panc.ps/news>

(4) عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ط1، المجلد السابع، القاهرة، دار الشروق، 1999م، (ص13).

بها أو رفض قيامها من أحد الأطراف، وهو جعل العلاقات بين دولة الاحتلال وأية دولة تبدو طبيعية أي لا بأس بالزيارات المتبادلة والتعاون المشترك بينهم⁽¹⁾.

مجالات التطبيع:

- التبادل الدبلوماسي والتطبيع السياسي، والتبادل والتطبيع الثقافي والتبادل والتطبيع التجاري والتبادل والتطبيع السياحي⁽²⁾.
- إقامة أي نشاط أو مشروع يهدف لتحقيق "السلام" من دون الاتفاق على الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف حسب القانون الدولي وشروط العدالة⁽³⁾.
- إقامة أي نشاط أو مشروع، يدعو له طرف ثالث أو يفرضه على الطرف الفلسطيني-العربي، يساوي بين "الطرفين"، الإسرائيلي والفلسطيني (أو العربي)، في المسؤولية عن الصراع، أو يدعي أن السلام بينهما يتحقق عبر التفاهم والحوار وزيادة أشكال التعاون بينهما، بمعزل عن تحقيق العدالة.
- إقامة أي مشروع يغطي أو يميع وضع الشعب الفلسطيني كضحية للمشروع الكولونيالي الإسرائيلي أو يحاول إعادة قراءة تاريخ الصراع بحيث يقدم الرواية الصهيونية كدريف أو موازي للرواية الفلسطينية عن جذور الصراع وحقائق الاقتلاع والتهجير.
- مشاركة عرب أو فلسطينيين، مؤسسات أو أفراد، في أي مشروع أو نشاط يقام داخل إسرائيل أو في الخارج مدعوم من أو بالشراكة مع مؤسسة إسرائيلية لا تقر علنا بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني أو تتلقى دعماً أو تمويلاً (جزئياً أو كلياً) من الحكومة الإسرائيلية، كمهرجانات السينما ومعارض تقنية المعلومات وغيرها⁽⁴⁾.

موقف المنظمة من التطبيع والدول المطبعة:

أظهرت المنظمة مواقفها تجاه القضية الفلسطينية المتوافقة مع القرارات الدولية إضافة إلى دعمها لمؤتمر السلام المنعقد في مدريد عام 1991م الذي أسس لعملية سياسية تطبيعية بين العرب والاحتلال الصهيوني، وقد اشترطت المنظمة قبول العملية السياسية بالانسحاب الكامل للاحتلال من

(1) سمية عبد المحسن، التطبيع والمقاومة عبر مائة عام من وعد بلفور، مركز الحضارة للدراسات السياسية، (2017م)، على الرابط: <http://hadaracenter.com>، (ص1).

(2) أسامة الأشقر، دليل مكافحة التطبيع الثقافي، المركز الفلسطيني لمقاومة التطبيع، مصدر سابق.

(3) الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل تعريف التطبيع، (2007م). موقع الحملة، على الرابط: <http://www.pacbi.org>.

(4) المصدر السابق.

الأراضي المحتلة عام 67، وتأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة والتأكيد على حق العودة للاجئين الفلسطينيين.⁽¹⁾

وحثت المنظمة الدول الأعضاء على إعادة النظر في علاقتها مع إسرائيل وجعلها تتواءم مع التقدم في عملية السلام وانصياحها إلى قرارات الأمم المتحدة وتنفيذها للاتفاقيات التي توصلت إليها الأطراف المعنية بعملية السلام، بناء على هذه القرارات نلمس أن منظمة التعاون الإسلامي ضد التطبيع وداعية إلى المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل ومن يدعمها مساندة للفلسطينيين على صمودهم في قضيتهم⁽²⁾.

وفي بيان منظمة التعاون ذكرت أن قضية فلسطين والقدس تشكل القضية المركزية للمنظمة ومصدر وحدتها، وقوتها، وعملها الإسلامي المشترك، وأنها محل إجماع الدول الأعضاء وسعيها المشترك نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإنجاز حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وأن مبادرة السلام العربية لعام 2002 بعناصرها كافة وتسلسلها الطبيعي كما تبنتها مختلف القمم الإسلامية ومجالس وزراء الخارجية المتعاقبة، تشكل خياراً استراتيجياً، وفرصة تاريخية، ومرجعية مشتركة يجب أن يستند عليها الحل السلمي العادل للنزاع العربي الإسرائيلي.

وتتمسك المنظمة بالسلام الذي سيظل خياراً استراتيجياً استناداً إلى القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية وعلى رؤية حل الدولتين، وأن عملية السلام كل لا يتجزأ، وإقامة العلاقات الطبيعية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ودولة الاحتلال الإسرائيلي لن تتحقق إلا بعد إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الكامل للأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ العام 1967 بما فيها القدس، مؤكداً دعم كل الجهود لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف بما فيها حق العودة، وتقرير المصير، وتجسيد إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران لعام 1967م وعاصمتها القدس الشرقية، وأي إجراءات أحادية إسرائيلية لضم الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات غير شرعية، والتي تهدف إلى تغيير الوضع السياسي والقانوني على الأرض الفلسطينية الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي ويقوض حل الدولتين⁽³⁾.

(1) أكمل الدين إحسان أوغلي، العالم الإسلامي وتحديات القرن الجديد: منظمة التعاون الإسلامي، مرجع سابق، (ص143-144).

(2) واقد الشريف، الإعلان الخاص بقضية فلسطين، الصراع العربي الإسرائيلي الصادر عن الدورة الاستثنائية لمؤتمر القمة الإسلامي، إسلام آباد، باكستان، (23 مارس 1997م).

(3) منظمة التعاون الإسلامي لا تطبيع إلا بعد انتهاء الاحتلال، موقع مصر العربية، موقع المنظمة الإلكتروني (25 أغسطس 2020). على الرابط: <https://masalarabia.net>.

وبناء على ما سبق نرى أن موقف منظمة التعاون الإسلامي تجاه المشاريع الصهيونية والأمريكية تظل في مستوى التنديد والاستنكار والرفض دون وجود آلية فعالة للتصدي لهذه المشاريع التي تتميز بالتنفيذ السريع وقلة التصريحات، وموقف المنظمة من قيام أمريكا بنقل سفارتها إلى القدس والذي تم يوم 14 مايو 2018م نص البيان الصادر عن مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي المنعقد في بنغلادش، أن الخطوة الأمريكية تعد انتهاكاً سافراً للقانون الدولي والشرعة الدولية، ورفضت المنظمة عبر البيان الخطوة الأمريكية رفضاً قاطعاً وأدانته بأشد العبارات واعتبرتها اعتداء صارخاً يستهدف الحقوق الإسلامية والتاريخية والقانونية والوطنية للشعب الفلسطيني، ورأت أن الإدارة الأمريكية الحالية عطلت جميع الجهود للقيام بدور الوساطة في أي جهود مستقبلية للسلام في فلسطين.

كما ورحبت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بمصادقة المجلس التنفيذي التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو"، على قرارين تحت عنوان فلسطين المحتلة، والمؤسسات الثقافية والتعليمية في الأراضي العربية المحتلة، وأشادت بمواقف الدول التي دعمت هذه القرارات ورفضت وأدانته المجتمع الدولي لسياسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي التي تستهدف المساس بالحقوق السياسية والثقافية والدينية الثابتة للشعب الفلسطيني في مدينة القدس، عاصمة دولة فلسطين، ودعت المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته واتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد للانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة لمعالم التراث العربي الإسلامي في فلسطين وخصوصاً في مدينتي القدس والخليل، والتي تتعارض مع مبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة⁽¹⁾.

دوافع التطبيع العربي الإسرائيلي:

تحول الصراع من عربي إسرائيلي إلى فلسطيني إسرائيلي بامتياز وخاصة بعد دخول منظمة التحرير الفلسطينية في معترك اتفاق أوسلو. ولكن ليس دخول منظمة التحرير الفلسطينية مسار السلام الا نتيجة حتمية للهزائم المتلاحقة التي سجلها العرب في جولاتهم المتعددة⁽²⁾.

إن التأثير المتضائل للحركات الإسلامية والقومية العربية لإسرائيل يضاعف؛ نتيجة "لفقدان مصداقيتها، وتاريخها في الحكم؛ الذي لم يحسن دائماً مستويات المعيشة أو يقدم الخدمات الأساسية لشعوبها"،

(1) موقع منظمة التعاون الإسلامي لمنظمة التعاون الإسلامي ترحب بقرارات اليونسكو الخاصة فلسطين، المملكة العربية السعودية، (3 مايو 2017). على الرابط: <https://www.oic-oci.org/topic>.

(2) إياد جودة، دوافع التقارب العربي الإسرائيلي، وكالة سما الإخبارية، (15 سبتمبر 2020). على الرابط: <https://samanews.ps/ar>.

إلى جانب "جاذبية إسرائيل" التكنولوجية وقدراتها الدفاعية، والضغط الأمريكي المتزايد، كل ذلك دفع بعض الدول العربية والدول الإسلامية الأخرى المهمة بتعزيز العلاقات التجارية والدبلوماسية، وذات العلاقات السرية والتاريخ المحدود، من الصراع العلني مع إسرائيل، وهذا ما تحدث عنه مسؤولون إسرائيليون في أكثر من مناسبة، مؤخراً، عن وجود تغير إيجابي هائل في إطار التطبيع مع العرب، رغم رفض فلسطيني للتطبيع قبل إنهاء الاحتلال، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها مدينة القدس الشرقية، ونجد تراجعاً واضحاً في فرص إحياء عملية السلام المتجمدة بين الإسرائيليين والفلسطينيين منذ 2014⁽¹⁾.

كل تلك الأحداث المتشابكة والمتسارعة جداً بعد كامب ديفيد من ناحية ثم بعد أوصلو جعلت ما تحت الرماد يظهر بوضوح، ربما أن أوصلو لم تكن مفتاحاً للراغبين بالالتحاق بإسرائيل وحسب بل كانت مفتاحاً لبيان العديد من التوجهات المخفية وخاصة عند المعتركات الكبرى في القضية الفلسطينية .

وباتت إسرائيل تفاخر بأنها لم تعد تقدم شيئاً من أجل السلام، فلم يعد مطلوب منها تقديم أرض مقابل السلام وبهذا تكون إسرائيل قتلت تماماً كل قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية بل قتلت أساس مدريد أيضاً الذي انطلقت المفاوضات فيه على أساس واضح عنوانه الأرض مقابل السلام.

وإن كان العرب يعتقدون أن إسرائيل ستحميهم فإنهم واهمون ولكن إسرائيل تحمي نفسها تماماً باتفاقياتهم وتحمي نفسها من الأجيال القادمة الذين سينشئون على قاعدة أن إسرائيل صديق وضمنت نفسها لسنوات قادمة من العديد من الاتفاقيات الاقتصادية التي ستسلب من خلالها ما تبقى من خيارات، فليست إسرائيل بالبلد المالك للموارد مثل أولئك الذين توقع معهم⁽²⁾.

يتضح لنا أن التطبيع مع الكيان الصهيوني، هو بناء علاقات رسمية وغير رسمية، سواء كانت سرية أو علنية تأتي بعدة مناحي منها سياسية واقتصادية وثقافية وعلمية واستخباراتية مع الكيان الصهيوني، والتطبيع هو تسليم كامل للكيان الصهيوني بحقه في الأرض العربية بفلسطين، وبحقه في بناء المستوطنات وحقه في تهجير الفلسطينيين وحقه في تدمير القرى والمدن العربية، وهكذا يكون التطبيع هو الاستسلام والرضا والخضوع والقبول بأقل الحلول وهو من أبشع مراتب المذلة والهوان والتنازل عن الكرامة وعن الحقوق، ولا يخفى على الجميع أن الحركة الصهيونية والكيان الصهيوني ارتكب جرائم لا تحصى بحق العرب والمسلمين، من قتل وتشريد واعتقال بحق أبناء شعبنا الفلسطيني،

(¹) وكالة الأناضول التركية، رسمياً وعلناً دول عربية تهول للتطبيع مع إسرائيل، (8 يناير 2019م). على الرابط: <https://www.aa.com.tr/ar/> .

(²) إيداد جودة، دوافع التقارب العربي الإسرائيلي، مصدر سابق

والتغول على الأرض الفلسطينية من خلال الاستيطان والتهويد وسرقة التراث والتاريخ والمزيد من أرضنا الفلسطينية المباركة، بلغت درجة الجرائم ضد الإنسانية، لكل هذا وذلك نؤكد على أن القضية الفلسطينية ليست حكرًا على الفلسطينيين أنفسهم، سيما القضية المحورية القدس التي تميزت بطابعها الحضاري والتاريخي الفريد، وشكلت خط الدفاع الأول عند العرب والمسلمين.

الخاتمة:

وبناء على ما سبق نجد أن منظمة التعاون الإسلامي على الرغم من إيجابياتها في مواقف وقرارات عديدة وقفت فيها إلى جانب القضية الفلسطينية إلا أنها مع مرور الوقت غيرت نهجها لتتجه نحو التخندق خلف القرارات الأممية والمبادرات العربية التطبيعية والتي لم يُلْقَ لها المحتل الصهيوني بالاً وضرب بها عرض الحائط مستنداً إلى الدعم الأمريكي، ومن أبرز تلك القرارات "مبادرة السلام العربية" المعلنه بموجب قرار القمة العربية في بيروت 2002م والتي دعمتها المنظمة وكل الدول العربية، غير أن الكيان الصهيوني لم يعلق عليها ولم يبد أي موقف واضح بشأنها وهو ما عبر عن ضعف ووهن الجسد العربي والإسلامي أمام الاحتلال الإسرائيلي.

النتائج:

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- 1- إن ميثاق المنظمة قائم على دعم الشعب الفلسطيني ومساندته في الحصول على حقه في تقرير المصير وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس الشريف إلى جانب المحافظة على هويتها الإسلامية والتاريخية والثقافية.
- 2- كانت القضية الفلسطينية ولا زالت الشغل الشاغل لمنظمة التعاون الإسلامي، وما عُقد مؤتمرٌ إلا كانت لها أولوية قصوى ، وتأكيد عربي وإسلامي على الدعم والمساندة من أجل استرداد الحقوق الفلسطينية وتقرير المصير.
- 3- الدور الدبلوماسي لمنظمة المؤتمر الإسلامي تمثل في مطالبتها بالتزام جماعي للدول الأعضاء بقطع كل أشكال العلاقات مع إسرائيل، وتوضيح أنها انتهكت الميثاق الأممي، ويجب حرمانها من عضوية الأمم المتحدة واعتبارها شكلاً من أشكال العنصرية.
- 4- منظمة التعاون الإسلامي ضد التطبيع وداعية إلى المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل ومن يدعمها مساندة للفلسطينيين على صمودهم في قضيتهم.

5- ترى المنظمة أن إقامة العلاقات الطبيعية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ودولة الاحتلال الإسرائيلي لن تتحقق إلا بعد إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الكامل للأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ العام 1967 بما فيها القدس.

6- التطبيع أعطى إسرائيل الضوء الأخضر في استكمال المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس، ثم في اختراق المجال العربي كله، دون أن ينعكس ذلك في أي منفعة للفلسطينيين أو للعرب، فالاعتراف على المستوى القانوني، هو إنهاء لحالة الشك، وتحويل ما كان محل شك إلى حقيقة، وعلى المستوى النفسي إزالة الحواجز للتقدم نحو العلاقة الطبيعية.

7- أصبحت قضية فلسطين ثانوية في منظومة حسابات هذه الأنظمة، واستغلت إسرائيل هذا التهميش ليكون فرصة تاريخية للالتفاف على الجانب الفلسطيني، وإفقاذه الظهير العربي بعمليات تطبيع متواصلة، لفرض الرؤية الصهيونية في تسوية "الملف الفلسطيني".

التوصيات:

توصي الدراسة بالتالي:

- 1- إصدار قوانين داخل الدول العربية تجرم التطبيع، وتحاسب المطبعين أمام الجماهير، واستثمار وسائل وأساليب المقاومة كافة؛ من أجل تحرير أرض فلسطين وكنس الاحتلال الصهيوني عنه.
- 2- المطلوب من منظمة التعاون الإسلامي أن تكون أكثر صرامة وشدة تجاه الدول المطبعة وأن تتخذ موقفاً حاسماً تجاه هذه الدول المنضمة لها وتطبع علاقات مع إسرائيل متناسية مبادرة السلام العربية لعام 2002 وما جاءت من أجله.
- 3- على المنظمة أن توضح موقفها من التطبيع والدول المطبعة علانية وتجريم هذه الدول ومعاقبها بالمقاطعة والتهديد بتعليق انضمامها للمنظمة.

المراجع العربية:

- أسامة الأشقر (20 أبريل 2018م). دليل مكافحة التطبيع الثقافي، المركز الفلسطيني لمقاومة التطبيع، على الرابط: <http://panc.ps/news>.
- أكمل الدين إحسان أوغلي (2013م). العالم الإسلامي وتحديات القرن الجديد: منظمة التعاون الإسلامي، ط1. القاهرة: دار الشروق.

- الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي (2009م). منظمة المؤتمر الإسلامي في الذكرى الأربعين لتأسيسها 1969-2009م، جدة: منظمة التعاون الإسلامي.
- إياد جودة. دوافع التقارب العربي الإسرائيلي، وكالة سما الإخبارية، (15 سبتمبر 2020) على الرابط: <https://samanews.ps/ar>.
- توفيق بوعشبة (1983م). أهداف منظمة المؤتمر الإسلامي بين النظرية والتطبيق، مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد 18، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.
- الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل (2007م). تعريف التطبيع، على الرابط: <http://www.pacbi.org/>.
- خديجة أوهيبة (2010م). موقف منظمة المؤتمر الإسلامي من قضية القدس، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، الجزائر.
- الخليج أون لاين (25 أغسطس 2020). التطبيع.. لماذا كانت "التعاون الإسلامي" أعلى صوتاً من الجامعة العربية؟، على الرابط: <https://alkhaleejonline.net/>.
- رام الله مكس (15 أغسطس 2020). عمرو موسى يدعو العرب أن يحذو حذو الإمارات، على الرابط: <https://www.rmixonews.com>.
- رجاء بقاص دور منظمة التعاون الإسلامي في الدفاع عن قضايا الأمة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر (2018م).
- سفارة المملكة العربية السعودية (2016م). القمم الإسلامية وجهود المملكة العربية السعودية لتعزيز التضامن الإسلامي، قمة منظمة التعاون الإسلامي الثالثة عشر، إسطنبول.
- سليم محمد السيد (فعالية منظمة المؤتمر الإسلامي: دراسة تقييمية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة (1993م).
- سمية عبد المحسن. التطبيع والمقاومة عبر مائة عام من وعد بلفور، مركز الحضارة للدراسات السياسية، (2017م). على الرابط: <http://hadaracenter.com>.
- عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ط1، المجلد السابع، القاهرة، دار الشروق، 1999م.

- علام أحمد منظمة المؤتمر الإسلامي: دراسة قانونية لنظام ونشاط المنظمة، ط1. القاهرة: دار النهضة العربية (1996م) ..
- محمد المجذوب التنظيم الدولي: النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، ط7: بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية (2002م) ..
- منظمة التعاون الإسلامي لا تطبيع إلا بعد انتهاء الاحتلال، موقع مصر العربية، (25 أغسطس 2020). على الرابط: <https://masralarabia.net>.
- منظمة التعاون الإسلامي، إدارة فلسطين وشؤون القدس، على الرابط: https://www.oic-ci.org/dept/?d_id=3&d_ref=3&lan=ar
- مؤتمر القمة الإسلامي الثالث (1981م)، القرار 3/1، مكة.
- موقع منظمة التعاون الإسلامي منظمة التعاون الإسلامي تؤكد على ثوابتها تجاه القضية الفلسطينية، (24 أغسطس 2020م). على الرابط: https://www.oic-oci.org/topic/?t_id=23775&ref=14148&lan=ar
- موقع منظمة التعاون الإسلامي. منظمة التعاون الإسلامي ترحب بقرارات اليونسكو الخاصة فلسطين، المملكة العربية السعودية، (3 مايو 2017) على الرابط: <https://www.oic-oci.org/topic>
- واقد الشريف (23 مارس 1997م). الإعلان الخاص بقضية فلسطين، الصراع العربي الإسرائيلي الصادر عن الدورة الاستثنائية لمؤتمر القمة الإسلامي، إسلام آباد، باكستان.
- وكالة الأناضول التركية (8 يناير 2019م). رسمياً وعلناً دول عربية تهرول للتطبيع مع إسرائيل، على الرابط: <https://www.aa.com.tr/ar/>

المراجع الأجنبية:

Nation Unies, Réunion Internationale des Nations Unies sur les Répercussions de la Construction du Mur dans le Territoire Palestinien Occupé y compris à Jursalem-Est alentour, ONUG, 2004, doc 05286 193(F), p 08

اتجاهات النخبة الإعلامية الفلسطينية نحو استخدام الإعلام الجديد
في المقاطعة الإسلامية للاحتلال الاسرائيلي
دراسة ميدانية

**Attitudes of the Palestinian Media Elite Towards the Use of
New Media in the Islamic Boycott of the Israeli Occupation
A Field Study**

أ.أحمد حمدان	د. إبراهيم محمود المصري	د. غسان إبراهيم حرب
ماجستير إعلام جديد	دكتوراه في الاتصال والعلاقات العامة	دكتوراه في الصحافة
كلية العلوم الإنسانية	كلية العلوم الإنسانية	كلية الإعلام
جامعة الإسراء	جامعة الإسراء	جامعة الأقصى
a8laaam@gmail.com	ibrahimmasri3@gmail.com	gi.harb@alaqsa.edu.ps

DOI: 10.51516/1860-000-007-005

ملخص

تهدف الدراسة التعرف على اتجاهات النخبة الإعلامية الفلسطينية نحو استخدام الإعلام الجديد في المقاطعة الإسلامية للمنتجات الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي. ومدى استخدامها لمواقع التواصل الاجتماعي في المقاطعة الإسلامية. وقد استخدم الباحثون المنهج المسحي في الدراسة , واعتمدت هذه الدراسة في جمع بياناتها العلمية على صحيفة الاستقصاء الالكتروني وطبقت علي 50 مبحوثا من مجتمع الدراسة.

ومن أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة:

- أنه يوجد تكامل بين الإعلام الجديد ووسائل الإعلام الأخرى في المقاطعة الإسلامية للاحتلال الإسرائيلي وذلك بنسبة 48%، وأنه لا يوجد تكامل وذلك بنسبة 34%، وأحيانا بنسبة 18%.
- أن دور الإعلام الجديد في المقاطعة الإسلامية جاء بفضح ممارسات الاحتلال الصهيوني بنسبة 78% من حجم العينة، وزيادة الوعي بقضية فلسطين بنسبة 66%، ثم بنسبة 50% من حجم العينة، ثم باقي الأدوار بنسب اقل.

- أن سياسة التطبيع الموجودة حالياً بين بعض الدول العربية والكيان الإسرائيلي تعتبر أكبر صعوبة من وجهة نظر العينة وذلك بنسبة 88%، ثم بسبب عدم وجود تنسيق بين حملات المقاطعة الدولية وذلك بنسبة 86%، ثم موسمية نشاط حملات المقاطعة للاحتلال الإسرائيلي.

ومن اهم توصيات الدراسة:

- التواصل مع الشعوب العربية والإسلامية من خلال وسائل الإعلام الجديد لتوعيته بأهمية المقاطعة ودورها في مواجهة الكيان الإسرائيلي بالشكل السلمي.
- إعداد خطط إعلامية مختلفة لدعم حملات المقاطعة الإسلامية للاحتلال الإسرائيلي تكون مناسبة للجماهير العريضة في العالم العربي والإسلامي.

الكلمات المفتاحية: النخبة-الإعلام الجديد-المقاطعة الإسلامية،

Abstract

The study aimed to identify the trends of the elite Palestinian media towards the use of new media of the Islamic boycott to the economic products of the Israeli occupation, and the extent of their use of social networking sites in the Islamic boycott. In this study, the researchers used the survey method, and they relied on the e-survey newspaper in collecting data . The study applied to 50 respondents from the study population.

The results revealed that:

- There is an integration between the new media and other media in the Islamic boycott of the Israeli occupation by 48%, and that there is no integration by 34%, and sometimes by 18%.
- The role of the new media in the Islamic boycott came to expose the practices of the Zionist occupation by 78% of the sample size, and to raise awareness of the Palestine issue by 66%, then by 50% of the sample size, then the rest of the roles are in lower percentages.
- The current policy of normalization between some Arab countries and the Israeli entity is considered the most difficult from the point of view of the sample, with a percentage of 88%, then due to the lack of coordination between international boycott campaigns, with a percentage of 86%, then the seasonality of the activity of the boycott campaigns of the Israeli occupation.

The study recommended that:

-Communicating with the Arab and Islamic peoples through the new media to make them aware of the importance of the boycott and its role in confronting the Israeli entity in a peaceful manner.

Preparing various media plans to support the Islamic boycott of the Israeli occupation that are suitable for the broad masses in the Arab and Islamic world.

Keywords: Elite- New Media- The Islamic Boycott

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة:

مقدمة:

تؤدي وسائل الإعلام المختلفة دوراً مهماً وحيوياً في حياة المجتمعات وخاصة الإعلام الجديد لما له من خصائص وإمكانيات تؤهل جميع فئات المجتمع من استخدامه في شتى القضايا المطروحة من أجل تشكيل رأي عام تجاه تلك القضايا , وكذلك تؤهله لتجاوز الرسالة الإعلامية الحدود الجغرافية والسياسية للدول لتشكيل رأي عام دولي. وهذا ما يدفع القائمين على الحملات الدولية المختلفة لاستخدام منصات الإعلام الجديد لذلك ومن ضمن هذه الحملات الإعلامية حملات مقاطعة الدول الإسلامية للمنتجات الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي.

ويوجد العديد من الحملات والإنجازات التي حققتها حركة المقاطعة (BDS) في كافة المجالات من خلال استخدامها لمنصات الإعلام الجديد يصعب حصرها, مثل: أسبوع مقاومة الاستعمار والأبارتهايد, لنوقف شركة "جي فور اس" G4S, (لنقاطع HP), المقاطعة الثقافية والأكاديمية

ولذلك تأتي هذه الدراسة للتعرف على اتجاهات النخبة الإعلامية الفلسطينية نحو مدى استخدام تلك المؤسسات والمنظمات الدولية المختلفة لمنصات الإعلام الجديد في المقاطعة الإسلامية للمنتجات الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي.

مشكلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة في التعرف على اتجاهات النخبة الإعلامية الفلسطينية نحو مدى استخدام المؤسسات الدولية لمنصات الإعلام الجديد في المقاطعة الإسلامية للمنتجات الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي بالشكل المطلوب والمؤثر.

تساؤلات الدراسة:

- ما مدى استخدام الإعلام الجديد للمقاطعة الإسلامية للمنتجات الإسرائيلية من قبل النخبة الإعلامية؟
- ما كيفية استخدام النخبة الإعلامية لمنصات الإعلام الجديد؟
- ما دور الإعلام الجديد في المقاطعة الإسلامية؟
- هل أحدثت وسائل الإعلام الجديد تغيير في اتجاهات الجمهور للمقاطعة الإسلامية؟
- ما مدى وجود تفاعل مع مواقع الإعلام الجديد في المقاطعة الإسلامية؟
- ما طبيعة تفاعل النخبة الإعلامية مع منصات الإعلام الجديد في المقاطعة الإسلامية؟
- ما الصعوبات التي تواجه النخبة الإعلامية خلال تنفيذ حملات المقاطعة للمنتجات الإسرائيلية.
- ما السبل الكفيلة بتنفيذ المقاطعة الإسلامية للمنتجات الإسرائيلية إعلامياً.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلي تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مدى استخدام النخبة الإعلامية لمواقع التواصل الاجتماعي في المقاطعة الإسلامية.
- التعرف على اتجاهات النخبة الإعلامية الفلسطينية نحو استخدام الإعلام الجديد في المقاطعة الإسلامية للمنتجات الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي.
- التعرف على أبرز مواقع التواصل الاجتماعي التي تستخدمها النخبة الإعلامية الفلسطينية.
- التعرف على أنواع المقاطعة التي تتناولها النخبة الإعلامية الفلسطينية في مواقع التواصل الاجتماعي.
- معرفة الدور التي تقوم به منصات الإعلام الجديد في المقاطعة الإسلامية.

- التعرف على طبيعة تفاعل النخبة الإعلامية مع منصات الإعلام الجديد في المقاطعة الإسلامية.
- وكذلك التعرف على السبل الكفيلة بتدعيم حملات المقاطعة الاقتصادية من خلال استخدام منصات الإعلام الجديد.

أهمية الدراسة:

- تناول موضوع المقاطعة الإسلامية للمنتجات الإسرائيلية خاصة في ظل اتفاقيات تطبيع بعض الدول العربية مع الكيان الإسرائيلي.
- قلة عدد الدراسات والأبحاث المحلية التي تناولت اتجاهات النخبة الإعلامية الفلسطينية نحو استخدام الإعلام الجديد في المقاطعة الإسلامية للمنتجات الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي.
- زيادة عدد الدول العربية الإسلامية التي عقدت اتفاقيات تطبيع مع الكيان الإسرائيلي.
- توفير قاعدة بيانات للجهات الإعلامية المختصة، ومقترحات للعمل بها في المقاطعة الإسلامية للمنتجات الإسرائيلية.

الدراسات السابقة:

- 1- دراسة (أحمد صلاح الدين محمود أبو عودة 2020)⁽¹⁾ هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور حركة المقاطعة الدولية (BDS) في خدمة القضية الفلسطينية عبر وسائل الإعلام الجديد، اعتمدت الدراسة العديد من المناهج البحثية منها: منهج السلوك السياسي ومنهج الجماعة ومنهج إدارة الأزمات والمنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:
 - أتاح الإعلام الجديد المشاركة الفعالة للأفراد، وجعلهم مساهمين في صناعة الأخبار وتشكيل الرأي العام، ومنحهم القدرة على التعبير بحرية، وباتت أدواته تؤدي دوراً محورياً في الحياة اليومية والسياسية للمجتمعات.
 - حرص حركة المقاطعة (BDS) على كسب الرأي العام العالمي وخاصة الغربي، بهدف الضغط على حكومات الدول الغربية لوقف دعمها لإسرائيل، وإحداث تغييرات لصالح القضية الفلسطينية؛ وكذلك، غياب استراتيجية فلسطينية للمقاطعة الشاملة.

(1) أحمد صلاح الدين محمود أبو عودة، دور حركة المقاطعة الدولية (BDS) في خدمة القضية الفلسطينية عبر وسائل الإعلام الجديد، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، كلية الدراسات العليا، 2020م.

- أوصت الدراسة بضرورة تحويل المقاطعة إلى استراتيجية وطنية شاملة تشارك في صياغتها مكونات المجتمع الفلسطيني على اختلاف توجهاتها السياسية والاجتماعية، واقرحت إنشاء وحدات خاصة تعمل على الاستفادة القصوى من مزايا الإعلام الجديد للنهوض بحملات المقاطعة من أجل نقل صورة حقيقية للعالم عن ممارسات الاحتلال الاسرائيلي بحق الفلسطينيين.
- دراسة (نهاد نعمان خالد كرم 2018)(1)هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم المقاطعة في المواثيق الدولية وتتبع أشكال المقاطعة تاريخياً ,وكذلك التعرف على أهمية حملة المقاطعة وأشكالها وتأثيرها على الاقتصاد الإسرائيلي ,واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي.
- خلصت الدراسة الي مجموعة من النتائج من اهمها :
 - أن حملة المقاطعة الدولية وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل تحتاج الي دعم واضح من المجتمع الدولي وخصوصاً أعضاء اللجنة الرباعية لمنطقة الشرق الأوسط حتي تستطيع الوصول الي أهدافها بأقرب وقت.
 - بينت الدراسة أن الإصرار الإسرائيلي على التماذي في سياسة التفرقة العنصرية خلال بناء جدار الفصل العنصري والاستمرار في بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية اللذان يشكلان عائقاً أمام الفلسطينيين لإقامة دولة ذات سيادة وقابلة للحياة , أمام إمكانية الوصول إلي تسوية سياسية بين الجانبين.
- دراسة (عمرو سعد الدين، 2017)(2) تناولت الدراسة السياق الفلسطيني لنشوء حركة المقاطعة (BDS) مع التركيز على نشوء حركة المقاطعة في سياقها الفلسطيني دون إهمال السياقات الإقليمية والعالمية ذات العلاقة. واعتبرت أن نقطة التحول في العلاقة الفلسطينية-الإسرائيلية بدأت بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية في عام 2000، حيث بدأ التغير بشكل أكثر جدية في قواعد اللعبة، وبرزت حينها دعوات لمقاطعة البضائع الإسرائيلية بقوة من جانب هيئة التنسيق العليا للانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) التي تضم القوى السياسية، والنقابات والاتحادات، والمنظمات المدنية. وسلطت الضوء على تفاعلات الانتفاضة في المجتمع الفلسطيني وخارجه، وتأثيرها في تبلور حركة المقاطعة، واستعرضت طبيعة الأطراف الفلسطينية التي دفعت نحو تشكيلها، وما تأثير ذلك في المقاطعة؟
- وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج، منها:

(1)نهاد نعمان خالد كرم, حملة المقاطعة الدولية(BDS) وتداعياتها على المواقف الدولية تجاه القضية الفلسطينية 2005-2016م, رسالة ماجستير , جامعة الأزهر , كلية الدراسات العليا , 2018م.

(2)عمرو سعد الدين, السياق الفلسطيني لنشوء حركة مقاطعة إسرائيل (BDS), مجلة الدراسات الفلسطينية, مجلد 28, عدد 109, بيروت, 2017, ص 64-80.

- أن التيارات المشاركة في حركة المقاطعة تبقى أضعف من التنظيمات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن خلال أدبيات أطراف أساسية في حملة المقاطعة، وأن ثمة وعياً فلسطينياً بأن المقاطعة أداة لا تكتمل إلا باستعادة الحراك السياسي الفلسطيني لفاعليته عبر الأطر التنظيمية الجامعة التي تتخطى الانقسام الداخلي، وعبر برامج متفق عليها من جانب أطراف متعددة لتحصيل الحقوق الفلسطينية، الأمر الذي يمكنه أيضاً أن يعطي زخماً منظماً لحملة المقاطعة في فلسطين وخارجها.

- دراسة (Hitchcock, Jennifer 2016) (1) تهدف الدراسة التعرف على الخطاب الإعلامي الاجتماعي الفلسطيني العابر للحدود لحركة المقاطعة. والتعرف على دور وتأثير استخدام وسائل الإعلام الاجتماعي في الحركات والناشطات السياسية المعاصرة بما في ذلك حركة المقاطعة (BDS). وخرجت الدراسة بخلفية عن وسائل التواصل الاجتماعي والحركات الاجتماعية؛ وأوضحت أن وسائل التواصل الاجتماعي تؤدي دوراً مهماً في المساعدة على تنظيم الاحتجاجات والدعاية لها، لكنها لا تسبب الثورات؛ بل هي عامل مساعد، وبيّنت أن مئات الطلاب، والمجتمعات المحلية، والجماعات الدينية في الولايات المتحدة يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي مثل (Twitter) و (Facebook) للترويج لخطاب حركة المقاطعة (BDS)، وأكدت على أهمية تلك المواقع بالنسبة لحركة دولية تتكون من مجموعة من المناصرين والمؤيدين المتفرقين إلى حد ما حول العالم، في الوقت الذي تسعى فيه حركة المقاطعة (BDS) إلى نشر رسالتها وكسب الأعضاء، ودعم النشاطات، وتحقيق نجاحات ملموسة.

- سعت الدراسة لتحليل وفحص استخدام حركة المقاطعة (BDS) لوسائل التواصل الاجتماعي ومقارنتها مع أشكال سابقة من النشاط الفلسطيني قبل الإنترنت زمن الانتفاضة الفلسطينية الأولى. وركزت على تحليل الخصائص الخطابية وفعالية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي حركة المقاطعة (BDS)، ومن أبرز ما توصلت له الدراسة من نتائج؛ أن استخدام حركة المقاطعة (BDS) للوسائط الاجتماعية هو بشكل مشابه في بعض النواحي للحركات الجماهيرية المعاصرة الأخرى، حيث يهدف إلى تسهيل الإجراءات على الأرض وتقديم معلومات إلى المؤيدين والمناصرين، ومع ذلك؛ فإن الخطاب الإعلامي حركة المقاطعة (BDS) ليس على المستوى نفسه من التواصل أو التفاعل مع الجماهير كما هو الحال لحركات دولية حديثة مشابهة أخرى، وعزت الدراسة هذا القصور جزئياً إلى القيود السياسية والمادية.

(1) Hitchcock, Jennifer (2016): Social Media Rhetoric of the Transnational Palestinian-led Boycott, Divestment, and Sanctions Movement, Social Media & Society journal, SAGE Publications, Vol. 2, issue 1, California.

- دراسة (نجاح عبد الباري مسلم 2015)(1) هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على حركة المقاطعة (BDS) بالمقارنة مع حركة المقاطعة في جنوب إفريقيا التي تأسست في عام 1960 وسعت الدراسة إلى فهم طبيعة الأسباب التاريخية والمحلية والدولية لظهور المقاطعة وتناميها كأداة للمقاومة، ومعرفة ما أحدثه الفكر السياسي الفلسطيني الرسمي والتحريك الشعبي في مسيرة النضال الوطني من تأثير لصالح التجاوب الدولي والعربي مع حركة المقاطعة (BDS)، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن كأحد المناهج الرئيسية للتحليل.

- وخلصت الدراسة إلى أن توحيد الصف الفلسطيني سواء الشعبي أو الرسمي له دور حاسم في حشد المجتمع الدولي، والذي يساهم إلى جانب الجهود المحلية والعربية والدولية في إضعاف قبضة الاحتلال الإسرائيلي، حيث دلت الدراسة على ذلك بتجربة جنوب إفريقيا، وأن المقاومة الشعبية اللاعنافية كانت شكلاً نضالياً بارزاً في كل من فلسطين وجنوب إفريقيا، وذلك لتشابه مقدمات النضال الوطني في كلتا الحالتين

- دراسة (Gallagher, Adam E. 2014)(2) :تهدف الدراسة التعرف على تأثير وسائل الإعلام على حملة مقاطعة إسرائيل"، ورأت أن التغطية الإعلامية الدولية لجهود حركة المقاطعة (BDS) تهدف إلى لفت الأنظار إلى حقوق الفلسطينيين، وتمنح زخماً للمهمة التي انطلقت الحركة من أجلها، واعتبرت أن وسائل الإعلام تلجأ إلى تصوير حركة المقاطعة (BDS) بأنها حركة اجتماعية مشروعة تهدف إلى ضمان حقوق الفلسطينيين داخل إسرائيل وفي الأراضي المحتلة وفي الشتات.

- وأوضحت الدراسة أن هذه إجراءات المقاطعة لن ترغم الحكومة الإسرائيلية على تغيير سياساتها في الحال؛ إلا أن المطلوب من المقاطعة هو الاستمرار في العمل وفق سياسة خطوة خطوة حتى تتجح.

- وأكدت نتائج الدراسة أن حملة دولية قوية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها قد تحدث انعكاسات قوية على إسرائيل، ولاسيما على المستوى الدبلوماسي الدولي، كما أن الولايات المتحدة ستواجه قيوداً قد تعوق قدرتها على الاستمرار في حماية إسرائيل بالوسائل الدبلوماسية، إذ لا تستطيع الولايات المتحدة مثلاً أن تفرض على دول الاتحاد الأوروبي تجاهل

(1) نجاح عبد الباري مسلم، الحركة الفلسطينية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات كأداة للمقاومة اللاعنافية بالمقارنة مع حركة المقاطعة الجنوب إفريقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، 2015.

(2) Gallagher, Adam E. (2014): The Media's Effects on BDS, Carnegie Endowment for International Peace, Washington.

قانون مقاطعة المستوطنات المطبق في الاتحاد، كما أنها لا تستطيع الحيلولة دون رفع دعاوى دولية ضد الشركات العاملة في المستوطنات أو سحب الاستثمارات منها.

- دراسة (شاكر جودة 2006) (1) تهدف الدراسة إلى التعرف على علاقة حملات المنتجات الإسرائيلية باتجاهات المستهلك الفلسطيني وذلك من خلال التعرف على مدى وعي المستهلك المحلي بمفهوم المقاطعة وحملاتها.

- واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وخرجت الدراسة بنتائج من أهمها:
- تمكن حملات المقاطعة من بناء بعد معرفي لدى المستهلك بحملات المقاطعة للمنتجات الإسرائيلية لإقناع المستهلك للمشاركة في أنشطة الحملات. وأوصت الدراسة بتطوير المنتج المحلي ليسهل عملية احلالها بدل المنتجات الإسرائيلية والبعد عن استغلال مسألة الوطنية في ترويج المنتجات المحلية والتركيز في عملية الترويج على مواصفات المنتج الوطني الجيدة.

- نوع ومنهج الدراسة:
- تقع هذه الدراسة في إطار البحوث الوصفية التي تستهدف وصف الأحداث والأشخاص والمعتقدات والاتجاهات والقيم والأهداف والتفضيل والاهتمام، وكذلك أنماط السلوك المختلفة، وتعتمد هذه الدراسة على منهج المسح، الذي يعتبر من أبرز المناهج المستخدمة في مجال الدراسات الإعلامية (2).

- أدوات جمع البيانات:
- تعتمد هذه الدراسة في جمع بياناتها العلمية على صحيفة الاستقصاء الالكتروني وذلك للحصول على معلومات من الجمهور المستهدف التي تعتبر إحدى الأساليب الأساسية التي تستخدم في جمع البيانات، حيث تم تصميمها للإجابة على تساؤلات البحث، وتم عرض صحيفة الاستقصاء على مجموعة من المحكمين*، وتم تعديل صحيفة الاستقصاء بناءً على ملاحظاتهم.

(1) شاكر عادل جودة، حملات مقاطعة المنتجات الاسرائيلية وعلاقتها باتجاهات المستهلك الفلسطيني نحو المنتجات المصنعة محليا، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، 2006م.

(2) سمير محمد حسين: دراسات في مناهج البحث العلمي، بحوث الإعلام، (القاهرة: عالم الكتب)، 2006م، الطبعة الثانية، ص147.

* تم عرض الاستمارة على المحكمين التاليين:

- د أحمد مغاري: عميد كلية الإعلام - جامعة الأقصى.
- د خالد أبو قوطة : أستاذ الإعلام المساعد في كلية فلسطين التقنية.
- د حسين سعد : أستاذ الإعلام المساعد في كلية الإعلام الجديد - جامعة القدس المفتوحة - غزة.
- د عمرو أبو جبر : أستاذ الإعلام المساعد في كلية الإعلام وتكنولوجيا الاتصال - جامعة فلسطين.
- د أدهم حسونة : استاذ الإعلام المساعد في كلية الإعلام الجديد - جامعة القدس المفتوحة - غزة.

- مجتمع وعينة الدراسة:
- يتكون مجتمع الدراسة من النخبة الإعلامية الفلسطينية، وقد تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من النخبة الإعلامية لمعرفة رأيهم في دور الإعلام الجديد في المقاطعة الإسلامية للمنتجات الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي، بلغت حجم العينة 50 مبحوثاً من المجتمع الفلسطيني.
- السمات العامة لعينة الدراسة:

جدول رقم (1)

يوضح توزيع العينة حسب السمات العامة

النسبة %	التكرار	الفئات	السمات العامة
82	41	ذكر	النوع
18	9	أنثى	
24	12	أقل من 30 عاماً	العمر
20	10	من 30 إلى أقل من 40 عاماً	
26	13	من 40 إلى 50 أقل من عاماً	
30	15	من 50 عاماً فأكثر	
24	12	أعزب	الحالة الاجتماعية
70	35	متزوج	
6	3	مطلق	
-	-	أرمل	
30	15	بكالوريوس	

40	20	ماجستير	الدرجة العلمية
30	15	دكتوراه	
26	13	فتح	التوجه والانتماء السياسي
24	12	حماس	
18	9	جهاد إسلامي	
12	6	يسار	
20	10	مستقل	

يوضح الجدول السابق السمات العامة لمجتمع الدراسة، حيث يبين أن نسبة الذكور مرتفعة وذلك بنسبة 82% ويعود ذلك لطبيعة المجتمع الفلسطيني كونه مجتمع ذكوري ، وكذلك يوضح الجدول أن فئة العمر الأكثر من 50 بلغت 30% ، بالإضافة لذلك يوضح الجدول ارتفاع فئة المتزوج وذلك بنسبة 70%، وكذلك الحاصلين على شهادة الماجستير 40% ، وبالنسبة للتوجه السياسي والانتماء كان بنسبة 26% لحركة فتح وبنسبة 24% لحركة حماس ، ثم باقي الفصائل والتنظيمات الفلسطينية.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة:

مقدمة

تعتبر المقاطعة بأشكالها المختلفة إحدى وسائل الدفاع المشروعة عن النفس التي تستخدمها الدول ضد الخصوم والمعتدين، كما تعد من وسائل الضغط الجماعي التي تعتمدها الجماعات والدول على حد سواء لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية وعسكرية وغير ذلك، وتشكل المقاطعة تكتيك سلمي لتعزيز ومساندة قضية ما، وجرى استخدامها كوسيلة فعّالة في العديد من القضايا في القرن العشرين، مما عزز حقوق الإنسان على الصعيد الدولي⁽¹⁾.

لذلك أنشئ المكتب الإسلامي لمقاطعة إسرائيل بالأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي (المؤتمر الإسلامي سابقاً) تنفيذاً للقرارات الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث المنعقد بمكة

(1) New world encyclopedia (2016), Boycott, June 22, 2016, <https://www.newworldencyclopedia.org/entry/boycott>

المكرمة والطائف في يناير 1981م " دورة فلسطين والقدس الشريف " ومؤتمر القمة الرابع المنعقد بالدار البيضاء في يناير 1984م، ليمارس نشاطه وفقا لنفس المبادئ والأسس والأحكام والواجبات ، والصلاحيات التي يمارسها المكتب الرئيسي للمقاطعة العربية لإسرائيل التابع لجامعة الدول العربية مهامه.⁽¹⁾

أنواع المقاطعة:

1- المقاطعة الأكاديمية:

انطلقت حملة المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل في أبريل 2004 من قبل الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل (PACBI) كجزء من أعمال حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) ضد إسرائيل.⁽²⁾ وتدعو الحملة المجتمع المحلي والإقليمي والعالمي إلى مقاطعة المؤسسات الأكاديمية والثقافية الإسرائيلية لتورطها المستمر والعميق في إنكار الحقوق الفلسطينية المنبثقة من القوانين الدولية، واحترام معايير المقاطعة الأكاديمية والثقافية والتي وقعت عليها عشرات من مؤسسات المجتمع المدني.⁽³⁾

2- المقاطعة الاقتصادية:

تعد المقاطعة الاقتصادية سلاح ردع فعال في مواجهة الآخر وتطويع إرادته، لما تستطيع إلحاقه به من أضرار اقتصادية، كتراجع حجم المبيعات والصادرات، وما يترتب على ذلك من آثار سياسية واجتماعية.⁽⁴⁾

(1) تقرير الأمين العام حول المكتب الاسلامي لمقاطع اسرائيل المقدم الي الدورة الأربعين لمجلس وزراء الخارجية ، ديسمبر 2013م.

(2) Pessin Andrew and Doron S. Ben-Atar. Introduction. Anti-Zionism on Campus: The University, Free Speech, and BDS, edited by Pessin and Ben-Atar, Indiana UP, 2018, pp. 1-40.

(3) الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، BDS. نسخة محفوظة 13 يناير 2018 على موقع واي باك مشين.

(4) <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia>

ثالثاً: نتائج الدراسة الميدانية:

1- طبيعة استخدام منصات الإعلام الجديد:

جدول رقم (2)

يوضح طبيعة استخدام منصات الإعلام الجديد

النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار		
الجهاز المستخدم		الحاسوب		الحوال		أخرى	
13	26	37	74	-	-		
أماكن الاستخدام		المنزل		مكان العمل		أخرى	
12	24	33	66	5	10		
اللغة المستخدمة		اللغة العربية		اللغة الانجليزية		اللغة العبرية	
41	8	6	12	3	6		
مدة الاستخدام يومياً		اقل من ساعة		من ساعتين ل 4		5 ساعات فأكثر	
16	32	31	62	3	6		

يوضح الجدول السابق طبيعة استخدام منصات الإعلام الجديد ,حيث يتبين أن 74% من حجم عينة الدراسة تستخدم الحوال وهذا شيء طبيعي لامتلاك نسبة كبيرة من الجمهور للهاتف الذكي ,وذلك يكون في مكان العمل بنسبة 66% , وأن اللغة العربية هي المستخدمة بنسبة مرتفعة 82% , ثم اللغة الإنجليزية بنسبة 12% , وكذلك يبين الجدول أن مدة استخدام منصات الإعلام الجديد من ساعتين إلى أربع ساعات تكون بنسبة 62%.

2- استخدام منصات الإعلام الجديد للمقاطعة الإسلامية للمنتجات الإسرائيلية:

جدول رقم (3)

يوضح مدى استخدام العينة لمنصات الإعلام الجديد

مدى استخدامها						منصات الإعلام الجديد
لا		أحياناً		دائماً		
%	ك	%	ك	%	ك	
—	—	6	3	94	47	الفيس بوك
—	—	26	13	74	37	تويتر
—	—	34	17	66	33	يوتيوب
24	12	40	20	36	18	ماي سبيس
16	8	40	20	44	22	فليكر
—	—	30	15	70	35	جوجل بلس
—	—	22	11	88	39	الانستجرام
12	6	24	12	64	32	المنتديات
24	12	22	11	54	27	المدونات

يوضح الجدول السابق مدى استخدام العينة لمنصات الإعلام الجديد , حيث يتبين ان الغالبية العظمى من العينة 94% تستخدم منصات الإعلام الجديد بشكل دائم , ثم الانستجرام بنسبة 88% ثم باقي المنصات بنسب أقل مثل تويتر بنسبة 74% , واليوتيوب بنسبة 66% .

3- تكامل منصات الإعلام الجديد مع وسائل الإعلام الأخرى في المقاطعة الإسلامية:

جدول رقم (4)

يوضح تكامل منصات الإعلام الجديد مع وسائل الإعلام الأخرى في المقاطعة الإسلامية

النسبة %	التكرار	تكامل منصات الإعلام الجديد مع وسائل الإعلام الأخرى
48	24	نعم
34	17	لا
18	9	أحيانا
100	50	المجموع

يوضح الجدول السابق تكامل منصات الإعلام الجديد مع وسائل الإعلام الأخرى في حملات المقاطعة، حيث ترى العينة أنه يوجد تكامل بين الإعلام الجديد ووسائل الإعلام الأخرى وذلك بنسبة 48%، وأنه لا يوجد تكامل وذلك بنسبة 34%، وأحيانا بنسبة 18%، وهذا ربما يعود لعدم التنسيق بين العمل الرسمي والعمل الشعبي في تنظيم حملات إعلامية للمقاطعة.

4- دور الإعلام الجديد في المقاطعة الإسلامية:

جدول رقم (5)

يوضح دور الإعلام الجديد في المقاطعة الإسلامية*

النسبة %	التكرار	دور الإعلام الجديد في المقاطعة الإسلامية
78	39	فضح ممارسات الاحتلال الصهيوني
66	33	زيادة الوعي حول قضية فلسطين

* سمح للمبحوث اختيار أكثر من بديل.

50	25	تشجيع المنتج الوطني للدول الاسلامية
36	18	توضيح اضرار شراء المنتجات الاسرائيلية على الشعب الفلسطيني
34	17	توسيع المشاركة المجتمعية
22	11	التذكير في القضايا المحورية الفلسطينية
14	7	التعبئة والتوجيه

يوضح الجدول السابق دور الإعلام الجديد في المقاطعة الإسلامية وذلك بفصح ممارسات الاحتلال الصهيوني وذلك بنسبة 78% من حجم العينة , وزيادة الوعي بقضية فلسطين بنسبة 66% , ثم بنسبة 50% من حجم العينة , ثم باقي الأدوار بنسب أقل مثل توضيح أضرار شراء المنتجات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني بنسبة 36% , و توسيع المشاركة المجتمعية بنسبة 34% , ثم التذكير في القضايا المحورية الفلسطينية بنسبة 22% , ثم التعبئة والتوجيه.

5- تأثير الإعلام الجديد على المقاطعة الإسلامية للمنتجات الإسرائيلية:

جدول رقم (6)

يوضح تأثير الإعلام الجديد على المقاطعة الإسلامية للمنتجات الإسرائيلية

النسبة %	التر ار	تأثير الإعلام الجديد على المقاطعة الإسلامية للمنتجات الاسرائيلية
36	18	قوي
24	12	متوسط
40	20	محدود
100	50	المجموع

يوضح الجدول السابق مدى تأثير الإعلام الجديد على المقاطعة الإسلامية للمنتجات الإسرائيلية، حيث يبين الجدول أن تأثير الإعلام محدود على المقاطعة الإسلامية للمنتجات الإسرائيلية وذلك بنسبة 40%، وكذلك بنسبة 24% تأثير متوسط، وهذا ربما يعود لعدم وجود خطة إعلامية متكاملة، وكذلك يرى 36% من حجم العينة أن تأثير الإعلام قوي على المقاطعة الإسلامية للمنتجات الإسرائيلية.

6- مدي نشر الإعلام الجديد لقوائم الشركات والمنتجات الإسرائيلية للجمهور المطلوب مقاطعتها:

جدول رقم (7)

يوضح مدي نشر الإعلام الجديد لقوائم الشركات والمنتجات الإسرائيلية للجمهور المطلوب مقاطعتها

النسبة %	التكرار	مدي نشر الإعلام الجديد لقوائم الشركات والمنتجات الإسرائيلية للجمهور المطلوب مقاطعتها
32	16	قوي
22	11	متوسط
46	23	محدود
100	50	المجموع

يوضح الجدول السابق مدي نشر الإعلام الجديد لقوائم الشركات والمنتجات الإسرائيلية للجمهور المطلوب مقاطعتها حيث يتبين أن 46% من حجم العينة اعتبروا أن النشر محدود وهي نسبة مرتفعة، في حين رأى 32% من حجم العينة أن النشر كان قوياً في موضوع الشركات والمنتجات المطلوب مقاطعتها.

7- تغير المحتوى الإعلامي للمقاطعة خاصة بعد انضمام دول عربية أخرى للتطبيع:

جدول رقم (8)

يوضح هل تغير المحتوى الإعلامي للمقاطعة خاصة بعد انضمام دول عربية أخرى للتطبيع

هل تغير المحتوى الإعلامي للمقاطعة خاصة بعد انضمام دول عربية أخرى للتطبيع	التكرار	النسبة %
نعم	17	34
لا	22	44
أحياناً	11	22
المجموع	50	100

يوضح الجدول السابق هل جرى تغير للمحتوى الإعلامي للمقاطعة الإسلامية خاصة بعد انضمام دول عربية أخرى للتطبيع حيث يبين الجدول أن 44% من حجم العينة لا يرون وجود تغيير في المحتوى الإعلامي بالإضافة لنسبة 22% أحياناً، في حين يرى 34% من حجم العينة وجود تغيير في المحتوى الإعلامي بعد التطبيع.

8-أي مدى تحظى مقاطعة المجتمع الدولي للمنتجات الإسرائيلية إعلامياً:

جدول رقم(9)

يوضح الي أي مدى تحظى مقاطعة المجتمع الدولي للمنتجات الاسرائيلية إعلامياً.

النسبة %	التكرار	الي أي مدى تحظى مقاطعة المجتمع الدولي للمنتجات الإسرائيلية إعلامياً.
30	15	قوي
24	12	متوسط
46	23	محدود
100	50	المجموع

يوضح الجدول السابق الي أي مدى تحظى مقاطعة المجتمع الدولي للمنتجات الإسرائيلية إعلامياً، حيث يرى 46% من حجم العينة بأنها تحظى بنسبة محدودة وبنسبة متوسطة 24%، وهي نسبة مرتفعة تتطلب من القائمين على حملات المقاطعة تقييم الخطط والبرامج الإعلامية المعدة، لذلك في حين يرى 30% من حجم العينة أنها تحظى بشكل قوي.

8- الاشتراك في صفحات للمقاطعة الإسلامية:

جدول رقم (10)

يوضح اشتراك العينة في صفحات للمقاطعة الإسلامية

النسبة %	التكرار	مشارك في صفحات للمقاطعة الإسلامية
92	46	نعم
8	4	لا
100	50	المجموع

يوضح الجدول السابق نسبة اشتراك العينة في صفحات إعلامية للمقاطعة الإسلامية، حيث يشير الجدول أن 92% من عينة الدراسة مشتركون في صفحات إعلامية للمقاطعة الإسلامية، وهي نسبة مرتفعة توضح مدى اهتمام النخبة الإعلامية بمتابعة منصات الإعلام الجديد والاشتراك في صفحات للمقاطعة الإسلامية، في حين يشير الجدول إلى أن 8% من حجم العينة غير مشتركين بصفحات إعلامية للمقاطعة الإسلامية.

10- أشكال المقاطعة المشترك بها أفراد العينة:

جدول رقم (11)

يوضح أشكال المقاطعة المشترك بها *

النسبة %	التكرار	أشكال المقاطعة المشترك بها
68	34	مقاطعة اقتصادية
88	44	مقاطعة سياسية
68	34	مقاطعة أكاديمية
46	23	مقاطعة زراعية
48	24	مقاطعة رياضية
32	16	مقاطعة ثقافية
90	45	المقاطعة الكاملة

يوضح الجدول السابق أشكال المقاطعة المشترك بها النخبة الإعلامية , حيث يبين الجدول أن المقاطعة الكاملة تستحوذ على نسبة كبيرة 90%, في حين المقاطعة السياسية جاءت بنسبة 88%, والمقاطعة الاقتصادية والمقاطعة الأكاديمية بنسبة 68% كل منهما على حدا ثم جاءت المقاطعة الرياضية بنسبة 48%, ثم المقاطعة الزراعية بنسبة 46%, والمقاطعة الثقافية في المرتبة الأخيرة بنسبة 32%.

* سمح للمبحوث اختيار أكثر من بديل.

11-التفاعل مع مواقع الإعلام الجديد في المقاطعة الإسلامية:

جدول رقم(12)

يوضح التفاعل مع مواقع الإعلام الجديد في المقاطعة الإسلامية

النسبة %	التكرار	التفاعل مع منصات الإعلام الجديد في المقاطعة الإسلامية
86	43	نعم
14	7	لا
100	50	المجموع

يوضح الجدول السابق تفاعل النخبة الإعلامية مع مواقع الإعلام الجديد في المقاطعة الإسلامية، حيث تشير نتائج الجدول الي ان 86% من حجم العينة يتفاعلون مع منصات الإعلام الجديد في المقاطعة الإسلامية، وهي نسبة مرتفعة توضح اهتمام ومتابعة النخبة الإعلامية بقضية المقاطعة، في حين برى 14% من حجم العينة بعدم وجود تفاعل مع منصات الإعلام الجديد.

12- طبيعة التفاعل مع منصات الإعلام الجديد:

جدول رقم (13)

يوضح طبيعة التفاعل مع منصات الإعلام الجديد

طبيعة التفاعل	دائما		أحيانا		لا	
	ك	%	ك	%	ك	%
إعجاب	33	66	12	24	5	10
تعليق	42	84	5	10	3	6
مشاركة صور	26	52	14	28	10	20
مشاركة فيديو	18	36	22	44	10	20
نشر بوستات	33	66	10	20	7	14

يوضح الجدول السابق طبيعة تفاعل النخبة الإعلامية مع منصات الإعلام الجديد، حيث يشير الجدول إلى أن التعليق على البوستات بشكل دائم يحتل المرتبة الأولى وذلك بنسبة 84% من حجم العينة، ثم نشر البوستات والإعجاب بشكل دائم وذلك بنسبة 66% لكل منها على حدة من وجهة نظر العينة، ثم مشاركة الصور بشكل دائم بنسبة 52%.

13-الصعوبات التي واجهت العينة خلال تنفيذ حملات المقاطعة للمنتجات الإسرائيلية:

جدول رقم(14)

يوضح الصعوبات التي واجهت العينة خلال تنفيذ حملات المقاطعة للمنتجات الإسرائيلية*

النسبة %	التكرار	الصعوبات التي واجهت العينة خلال تنفيذ حملات المقاطعة للمنتجات الإسرائيلية
86	43	عدم وجود تنسيق بين حملات المقاطعة الدولية
88	44	سياسة التطبيع
78	39	حملات اسرائيل لمواجهة المقاطعة
66	33	عدم وجود تخطيط في الحملات الإعلامية
76	38	مخاطبة الدول الإسلامية والعربية بلغة غير مناسبة
80	40	موسمية نشاط حملات المقاطعة

يوضح الجدول السابق الصعوبات التي واجهت العينة خلال تنفيذ حملات المقاطعة الإسلامية للمنتجات الاسرائيلية، حيث يبين الجدول أن سياسة التطبيع الموجودة حالياً بين بعض الدول العربية والكيان الإسرائيلي تعتبر أكبر صعوبة من وجهة نظر العينة وذلك بنسبة 88%، ثم بسبب عدم وجود تنسيق بين حملات المقاطعة الدولية وذلك بنسبة 86%، ثم موسمية نشاط حملات المقاطعة للاحتلال الإسرائيلي وذلك وقت حدوث عدوان أو أزمات على الشعب الفلسطيني، ثم باقي العوامل بنسب أقل مثل: حملات اسرائيل لمواجهة المقاطعة 78%، ومخاطبة الدول الإسلامية والعربية بلغة غير مناسبة بنسبة 76%، وأخيراً عدم وجود تخطيط في الحملات الإعلامية وذلك بنسبة 66%.

* سمح للمبحوث اختيار أكثر من بديل.

14- السبل الكفيلة بتفعيل المقاطعة الإسلامية للمنتجات الإسرائيلية:

جدول رقم (15)

يوضح السبل الكفيلة بتفعيل المقاطعة الإسلامية للمنتجات الإسرائيلية *

النسبة %	التكرار	ما السبل الكفيلة بتفعيل المقاطعة الإسلامية للمنتجات الإسرائيلية
90	45	توحيد الحملات الإعلامية المهمة بالمقاطعة الإسلامية
88	44	اعداد حملات إعلامية اقليمية تناسب المجتمعات المختلفة
88	44	تحفيز الجهات المقاطعة للمنتجات الإسرائيلية
78	39	بناء اقتصاد وطني مستقل للدول الإسلامية والعربية
44	22	تفعيل المكتب الإسلامي لمقاطعة إسرائيل
38	19	تفعيل المكتب العربي لمقاطعة إسرائيل
68	34	التنسيق مع حركات المقاطعة الدولية.(BDS)

يوضح الجدول السابق السبل الكفيلة بتفعيل المقاطعة الإسلامية للمنتجات الإسرائيلية إعلامياً، حيث يرى 90% من حجم العينة أن توحيد الحملات الإعلامية المهمة بالمقاطعة الإسلامية هي السبيل لتفعيل المقاطعة الإسلامية، ثم إعداد حملات إعلامية إقليمية تناسب المجتمعات المختلفة، وتحفيز الجهات المقاطعة للمنتجات الإسرائيلية بنسبة 88% لكل منهما على حدة، ثم بناء اقتصاد وطني مستقل للدول الإسلامية والعربية بنسبة 78%، ثم التنسيق مع حركات المقاطعة الدولية (BDS) وذلك بنسبة 68% وتفعيل المكتب الإسلامي لمقاطعة إسرائيل بنسبة 44%، ثم تفعيل المكتب العربي لمقاطعة إسرائيل في المرتبة الأخيرة وذلك بنسبة 38%.

* سمح للمبحوث اختيار أكثر من بديل.

أهم نتائج الدراسة:

خرجت الدراسة بالعديد من النتائج من أهمها:

- بينت الدراسة أن نسبة الذكور مرتفعة وذلك بنسبة 82%، ويعود ذلك لطبيعة المجتمع الفلسطيني كونه مجتمعاً ذكورياً، أن فئة العمر الأكثر من 50 بلغت 30%، بالإضافة لذلك توضح الدراسة ارتفاع فئة المتزوجين وذلك بنسبة 70%، وكذلك الحاصلين على شهادة الماجستير 40%.
- أوضحت الدراسة أن 74% من حجم عينة الدراسة تستخدم الجوال، وأن اللغة العربية هي المستخدمة بنسبة مرتفعة 82%، ثم اللغة الإنجليزية بنسبة 12%.
- بينت الدراسة أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة 94% تستخدم منصات الإعلام الجديد بشكل دائم، ثم الانستجرام بنسبة 88% ثم باقي المنصات بنسب أقل مثل تويتر بنسبة 74%، واليوتيوب بنسبة 66%.
- أوضحت الدراسة أنه يوجد تكامل بين الإعلام الجديد ووسائل الإعلام الأخرى في المقاطعة الإسلامية للاحتلال الإسرائيلي وذلك بنسبة 48%، وأنه لا يوجد تكامل وذلك بنسبة 34%، وأحياناً بنسبة 18%.
- أوضحت الدراسة أن دور الإعلام الجديد في المقاطعة الإسلامية جاء بفضح ممارسات الاحتلال الصهيوني بنسبة 78% من حجم العينة، وزيادة الوعي بقضية فلسطين بنسبة 66%، ثم بنسبة 50% من حجم العينة، ثم باقي الأدوار بنسب أقل مثل توضيح أضرار شراء المنتجات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني بنسبة 36%، وتوسيع المشاركة المجتمعية بنسبة 34%، ثم التذكير في القضايا المحورية الفلسطينية بنسبة 22%، ثم التعبئة والتوجيه.
- أن تأثير الإعلام محدود على المقاطعة الإسلامية للمنتجات الإسرائيلية وذلك بنسبة 40%، وكذلك بنسبة 24% تأثير متوسط، وكذلك يرى 36% من حجم العينة أن تأثير الإعلام قوي على المقاطعة الإسلامية للمنتجات الإسرائيلية.
- أوضحت الدراسة أن 46% من حجم العينة اعتبروا نشر الإعلام الجديد لقوائم الشركات والمنتجات الإسرائيلية للجمهور المطلوب مقاطعتها محدوداً وهي نسبة مرتفعة، في حين رأى 32% من حجم العينة أن النشر كان قوياً في موضوع الشركات والمنتجات المطلوب مقاطعتها.

- أن 44% من حجم العينة لا يرون وجود تغيير في المحتوى الإعلامي للمقاطعة الإسلامية خاصة بعد انضمام دول عربية أخرى للتطبيع مع الكيان الإسرائيلي بالإضافة لنسبة 22% أحياناً، في حين يرى 34% من حجم العينة وجود تغيير في المحتوى الإعلامي بعد التطبيع.
- يرى 46% من حجم عينة الدراسة أن مقاطعة المجتمع الدولي للمنتجات الإسرائيلية إعلامياً تحظى بنسبة محدودة ونسبة متوسطة 24%، في حين يرى 30% من حجم العينة بأنها تحظى بشكل قوي.
- أن 92% من عينة الدراسة مشتركين في صفحات إعلامية للمقاطعة الإسلامية، و 8% من حجم العينة غير مشتركين بصفحات إعلامية للمقاطعة الإسلامية.
- المقاطعة الكاملة تستحوذ على اهتمام كبير من العينة وذلك بنسبة 90%، في حين المقاطعة السياسية جاءت بنسبة 88%، والمقاطعة الاقتصادية والمقاطعة الأكاديمية بنسبة 68% كل منهما على حدة، ثم جاءت المقاطعة الرياضية بنسبة 48%، ثم المقاطعة الزراعية بنسبة 46%، والمقاطعة الثقافية في المرتبة الأخيرة بنسبة 32%.
- أن 86% من حجم العينة يتفاعلون مع منصات الإعلام الجديد في المقاطعة الإسلامية، في حين يرى 14% من حجم العينة عدم وجود تفاعل مع منصات الإعلام الجديد.
- أوضحت الدراسة أن التعليق على البوستات بشكل دائم يحتل المرتبة الأولى وذلك بنسبة 84% من حجم العينة، ثم نشر البوستات والإعجاب بشكل دائم وذلك بنسبة 66% لكل منها على حدة من وجهة نظر العينة، ثم مشاركة الصور بشكل دائم بنسبة 52%.
- أن سياسة التطبيع الموجودة حالياً بين بعض الدول العربية والكيان الإسرائيلي تعتبر أكبر صعوبة من وجهة نظر العينة وذلك بنسبة 88%، ثم بسبب عدم وجود تنسيق بين حملات المقاطعة الدولية وذلك بنسبة 86%، ثم موسمية نشاط حملات المقاطعة للاحتلال الإسرائيلي.
- يرى 90% من حجم العينة أن توحيد الحملات الاعلامية المهمة بالمقاطعة الإسلامية هي السبيل لتفعيل المقاطعة الإسلامية، ثم اعداد حملات اعلامية اقليمية تناسب المجتمعات المختلفة، وتحفيز الجهات المقاطعة للمنتجات الاسرائيلية بنسبه 88% لكل منهما على حدا.

التوصيات:

- استخدام وسائل الإعلام المختلفة في إرشاد الجمهور في إيجاد بدائل مختلفة للمنتجات الإسرائيلية.
- التواصل مع الشعوب العربية والإسلامية من خلال وسائل الإعلام الجديد لتوعيته بأهمية المقاطعة ودورها في مواجهة الكيان الإسرائيلي بالشكل السلمي.
- إعداد خطط إعلامية مختلفة لدعم حملات المقاطعة الإسلامية للاحتلال الإسرائيلي تكون مناسبة للجماهير العريضة في العالم العربي والإسلامي.
- ضرورة التكامل والتنسيق بين كافة الحملات الإعلامية للمقاطعة للاحتلال الإسرائيلي.
- العمل على نشر ثقافة المقاطعة بشكل دائم لدى الشعوب العربية والإسلامية وليس موسمية كردة فعل على جرائم الاحتلال الإسرائيلي.

قائمة المراجع:

- أحمد صلاح الدين محمود أبو عودة، دور حركة المقاطعة الدولية (BDS) في خدمة القضية الفلسطينية عبر وسائل الإعلام الجديد، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، كلية الدراسات العليا، 2020م.
- تقرير الأمين العام حول المكتب الإسلامي لمقاطع إسرائيل المقدم الي الدورة الأربعين لمجلس وزراء الخارجية، ديسمبر 2013م.
- سمير محمد حسين، دراسات في مناهج البحث العلمي، بحوث الإعلام، (القاهرة: عالم الكتب)، 2006م، الطبعة الثانية.
- شاكر عادل جودة، حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية وعلاقتها باتجاهات المستهلك الفلسطيني نحو المنتجات المصنعة محليا، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، 2006م.
- عمرو سعد الدين، السياق الفلسطيني لنشوء حركة مقاطعة إسرائيل (BDS)، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 28، عدد 109، بيروت، 2017، ص 64-80
- نجاح عبد الباري مسلم، الحركة الفلسطينية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات كأداة للمقاومة اللاعنفية بالمقارنة مع حركة المقاطعة الجنوب إفريقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، 2015.

- لحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، BDS. نسخة محفوظة على موقع واي باك مشين. 13 يناير 2018
- نهاد نعمان خالد كرم، حملة المقاطعة الدولية (BDS) وتداعياتها على المواقف الدولية تجاه القضية الفلسطينية 2005-2016م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الدراسات العليا، 2018م.
- Hitchcock, Jennifer (2016): Social Media Rhetoric of the Transnational Palestinian-led Boycott, Divestment, and Sanctions Movement, Social Media & Society journal, SAGE Publications, Vol. 2, issue 1, California.
- Gallagher, Adam E. (2014): The Media's Effects on BDS, Carnegie Endowment for International Peace, Washington.
- New world encyclopedia (2016), Boycott, June 22, 2016, <https://www.newworldencyclopedia.org/entry/boycott>.
- Pessin Andrew and Doron S. Ben-Atar. Introduction. Anti-Zionism on Campus: The University, Free Speech, and BDS, edited by Pessin and Ben-Atar, Indiana UP, 2018, pp. 1-40.
- <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia>

آليات تعزيز دور منظمة التعاون الإسلامي في دعم القضية الفلسطينية

Mechanisms to Enhance the Role of the Organization of Islamic Cooperation in Supporting the Palestinian Cause

د. رحاب اليماني

دكتوراه في (أصول تربية)

جامعة المنصورة

elyamany@yahoo.com

د. أسماء الشقاقي

دكتوراه في الإعلام التربوي

جامعة الإسراء

dr.asmanaser@gmail.com

DOI: 10.51516/1860-000-007-006

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على آليات تعزيز دور منظمة التعاون الإسلامي في دعم القضية الفلسطينية، ولإجراء هذه الدراسة تم استخدام المنهج التاريخي (الوصفي الوثائقي)، وأظهرت نتائج الدراسة أن القضية الفلسطينية تمثل محور نشاط منظمة التعاون الإسلامي منذ نشأتها وحتى يومنا هذا، كذلك وجود ضعف في وسائل التواصل داخل منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وكذلك وجود خشية من بعض الدول في منظمة التعاون الإسلامي من تقديم الدعم للقضية الفلسطينية خشية العقوبات الأمريكية بحقها، وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها دعم وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه وذلك في العودة إلى ديارهم في المناطق المحتلة في فلسطين، وفي إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، كذلك توحيد المواقف العربية والإسلامية المتعلقة بالقضية الفلسطينية ووحدتها والالتزام بالتصويت الكامل لصالح القرارات التي تخدم القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، مع عقد مزيد من المؤتمرات الدولية لدعم الشعب الفلسطيني وتقديم الدعم اللازم لمساندة القضية الفلسطينية، كذلك دعم الشعب الفلسطيني وتمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف، مع الحفاظ على الهوية التاريخية والإسلامية للقدس الشريف وعلى الأماكن المقدسة فيها.

كلمات مفتاحية: آليات، دعم، منظمة التعاون الإسلامي، القضية الفلسطينية.

Abstract:

The study aimed to identify the desired role of the Organization of Islamic cooperation in supporting the Palestinian cause. To conduct the study, the historical approach (descriptive and documentary) was used. The results of the study indicated that the Palestinian issue is considered the focus of the activity of the Organization of Islamic Cooperation since its inception until the present day. Moreover, there is an insufficiency in the means of communication within the Organization of Islamic Cooperation regarding the Palestinian issue. There is also a fear of some countries in the Organization of Islamic Cooperation from the US sanctions against them in case they provide support to the Palestinian cause. The study recommended supporting and strengthen the Palestinian people to exercise their rights and return to their homes in the occupied territories in Palestine, and to establish a Palestinian state with Jerusalem as its capital. As well as unifying Arab and Islamic positions related to the Palestinian cause and its unity, and a commitment to vote fully in favor of resolutions that serve the Palestinian cause in international forums. In addition, holding more international conferences to support the Palestinian people and providing the necessary support to support the Palestinian cause, as well as supporting the Palestinian people and enabling them to exercise their right to self-determination and to establish their sovereign state with Al-Quds Al-Sharif as its capital, while preserving the historical and Islamic identity of Al-Quds Al-Sharif and its .holy places

Keywords: Mechanisms- Organization of Islamic Cooperation –Support- the Palestinian Cause

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

مقدمة

تُعد القضية الفلسطينية هي إحدى قضايا التحرر في العالم والتي بدأت منذ بداية الإعلان عن إنشاء إسرائيل عام 1948، وهي القضية المركزية الإسلامية والعربية، وتشكل منطقة تنازع تداخلت فيها عدة أطراف، فهي قضية العالم الإسلامي أجمع، وعملية حلها في ظل مستحدثات التطبيع العربي الإسرائيلي الحالي واجب على كل مسلم، ويتطلب ذلك إيقاظ الوعي الجماهيري للشعوب الإسلامية على وجه العموم والمنظمات الإسلامية الداعمة للقضية على وجه الخصوص.

فمنظمة التعاون الإسلامي هي ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، وتضم في عضويتها سبعا وخمسين (57) دولة عضوًا موزعة على أربع قارات. فهي الصوت الجامع للعالم الإسلامي الذي يضمن ويحمي مصالحه في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية¹.

وقد تتبنى منظمة التعاون الإسلامي تعزيز جوانب العملية التربوية عامة بصورة تخدم الشعب الفلسطيني علي أرضه المحتلة بما يتماشى مع حدود الموقف السياسي الذي اتخذته منظمة التعاون الإسلامي بشكل صريح ومعلن قبل التطبيع العربي الإسرائيلي، وصرحت فيه بعدم قبول التطبيع إلا بعد تمكين الشعب الفلسطيني من أرض المقدسات، فالارتباط بالكيان الإسرائيلي يتعلق بإضفاء الشرعية على كيان غير مشروع، لا يكفي فقط بتدنيس المقدسات بل تمتد يده إلى تحريف وتزوير الحقائق، من أجل إثبات شرعية مزيفة².

وانطلاقاً من الأهداف المعلنة للمنظمة والتي نص عليها ميثاقها التأسيسي -والتي تمثلت أبرزها في حماية صورة الإسلام الحقيقية والدفاع عنها، والتصدي لتثويبه تلك الصورة، وتشجيع الحوار بين الحضارات والأديان، واحترام حق تقرير المصير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، واحترام سيادة الدول الأعضاء واستقلال ووحدة أراضي كل دولة عضو وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الإسلامية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها والوصول

¹ <https://www.sesric.org/about-oic-ar.php>

² الجديبة، خضر عبد الغفار موسى (موقف منظمة المؤتمر الإسلامي من القضية الفلسطينية من عام 1969م-حتى عام 2000م. الجامعة الإسلامية - غزة (2005).

إلى إنشاء سوق إسلامية مشتركة؛ من أجل كل ذلك تسعى الدراسة إلى بحث آليات تعزيز دور منظمة التعاون الإسلامي في دعم عن القضية الفلسطينية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

من خلال المتابعة المستمرة للأحداث المتابعة وتأثيرها على القضية الفلسطينية، ونشاط المنظمات الدولية التي تسعى قدمًا لتحقيق أهداف وتطلعات الشعب الفلسطيني، فالناظر إلى تاريخ ونشأة المنظمة يجد أنها ركزت على المسجد الأقصى؛ وجاءت الدراسة للبحث بآليات تعزيز والتركيز على نشاط منظمة التعاون الإسلامي ودوره في دعم القضية الفلسطينية. وتتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما آليات تعزيز دور منظمة التعاون الإسلامي لدعم القضية الفلسطينية؟

وينتقع من هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية، وهي على النحو التالي:

ما موقف منظمة التعاون الإسلامي من القضية الفلسطينية؟

1. ما أهم المعوقات التي تواجه منظمة التعاون الإسلامي لدعم القضية الفلسطينية؟
2. ما السبل المقترحة لتعزيز دور منظمة التعاون الإسلامي لدعم القضية الفلسطينية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

1. التعرف على موقف منظمة التعاون الإسلامي تجاه دعم القضية الفلسطينية.
2. عرض أهم المعوقات التي تواجه منظمة التعاون الإسلامي لدعم القضية الفلسطينية.
3. تحديد أهم السبل المقترحة لتعزيز دور منظمة التعاون الإسلامي لدعم القضية الفلسطينية؛ من خلال ما توصلت إليه من حقائق ونتائج وتوصيات.

أهمية الدراسة:

1. تظهر أهمية هذه الدراسة في أنها تعالج موضوعًا ذا أهمية استثنائية بالنسبة للشعب الفلسطيني فدعم القضية الفلسطينية بالنسبة للمنظمات الإسلامية والعربية والدولية خاصة التعاون الإسلامي واجب مقدس.

2. بيان تأثير منظمة التعاون الإسلامي بين المنظمات الدولية، والتي من خلال قوتها ومكانتها تعمل على دعم القضية الفلسطينية اقتصاديًا واجتماعيًا.

منهج الدراسة:

ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي: للاطلاع على دور منظمة التعاون الإسلامي، بحيث لا يمكن دراسة ظاهرة بمعزل عن الماضي، والمنهج التاريخي يساعد على فهم هذه التطورات التاريخية لمختلف مفاهيم الدراسة. من خلال الرجوع إلى:

• المصادر الأولية: للوقوف على المصادر الأولية التي تساهم في تعزيز دور منظمة التعاون الإسلامي لدعم القضية الفلسطينية.

• المصادر الثانوية: حيث تم تحديد الإطار النظري لمنظمة التعاون الإسلامي والقضية الفلسطينية؛ من خلال الاعتماد على مجموعة من المراجع.

الدراسات السابقة: بعد البحث المطول عن الدراسات المتعلقة بمنظمة التعاون الإسلامي والقضية الفلسطينية، لم يحظ هذا الموضوع بالكثير من الدراسات العلمية الجادة؛ وبالتالي ستتطرق الدراسة إلى أهم الدراسات المتعلقة بالقضية الفلسطينية ومنها:

1-دراسة(الجدة،2005) موقف منظمة المؤتمر الإسلامي من القضية الفلسطينية من عام 1969م -حتى عام 2000 م¹. تتناول هذه الدراسة موقف منظمة المؤتمر الإسلامي من القضية الفلسطينية منذ عام 1969 م حتى عام 2000 م ، حيث بدأت الدراسة منذ تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي الأول لأنها عقدت من أجل الدفاع عن القدس الشريف . وهدفت إلى الدراسة الكشف على الكشف عن موقف أكبر تجمع إسلامي يضم جميع الدول العربية والإسلامية، والشعوب الإسلامية تجاه المشكلة الفلسطينية، من خلال الوثائق والنشرات التي تصدرها المنظمة، ورصدت الدراسة العلاقة بين منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ولوحظ أن منظمة التحرير الفلسطينية حضرت جدول أعمال المؤتمر يجهد خاص دون طلب مشاركة من منظمة المؤتمر الإسلامي رغم محاولة بعد الدول الإسلامية إخراج منظمة التحرير من قاعة المؤتمرات ،

الجدة، خضر عبد الغفار موسى. موقف منظمة المؤتمر الإسلامي من القضية الفلسطينية من عام 1969م -حتى عام 2000م. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية - غزة(2005).

خديجة، أوهبة وقف منظمة المؤتمر الإسلامي من قضية القدس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران- 2 الجزائر(2010).

وفي نهاية الأمر اعترفت منظمة المؤتمر الإسلامي بأن منظمته التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وثم الاعتراف بالسلطة الوطنية الفلسطينية ، والاعتراف بحدود فلسطين لعام 1967 م ، والاعتراف بحدود دولة إسرائيل لعام 1948 م. وأوصت الدراسة - بضرورة وقف الممارسات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي والهادفة إلى تغيير الوضع الجغرافي والسكاني، وانتهاك حرمة الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية؛ فيما يهدف لتهويد المدينة المقدسة.

- الدعوة لتضافر كل الجهود من أجل عودة مدينة القدس الشريف إلى السيادة الفلسطينية عاصمة لدولة فلسطين؛ وذلك لضمان السلم والأمن.

2-دراسة(خديجة،2010) موقف منظمة التعاون الإسلامي من قضية القدس 2 :

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى نجاحات وإخفاقات هذه المنظمة في تعاطيها مع قضية القدس في ظل أنظمة سياسية دولية متشاكسة، وأنظمة عربية وإسلامية متباينة. ومن أهم نتائج الدراسة:

- أن منظمة التعاون الإسلامي لا تمتلك أي وسيلة لحمل الدول على احترام قراراتها، وأجهزتها التنفيذية تنحصر مهمتها في جمع المعلومات عن تنفيذ القرارات من طرف الدول.
- وأوصت الدراسة بضرورة اتخاذ المنظمة قرارًا بأحقية القضية الفلسطينية بالاهتمام والدعم المادي والمعنوي.

وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة وبعض المقالات المتعلقة بمنظمة التعاون الإسلامي والقضية الفلسطينية، يتبين أن الدراسات وإن كانت قليلة فإنها ركزت على قضية القدس الشريف، وحمايتها ضد أشكال التهويد المستمرة، وستضيف الدراسة الحالية من خلال الرجوع إلى الوثائق التاريخية آليات لدعم القضية الفلسطينية في المجالات الثلاث (سياسيًا، اقتصاديًا-قانونيًا).

وللإجابة عن تساؤلات الدراسة، وما ترتب عليها من أهداف، ستتناول الدراسة موضوع دراستها من خلال عدة محاور، ذات صلة وثيقة بما تمت صياغته من تساؤلات وأهداف. تقسيمات الدراسة: تنقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسية وهي:

المبحث الأول: نشأة منظمة التعاون وموقفها من دعم القضية الفلسطينية.

المبحث الثاني: أهم المعوقات التي تواجه منظمة التعاون الإسلامي لدعم القضية الفلسطينية.

المبحث الثالث: التصور المقترح لتعزيز دور منظمة التعاون الإسلامي في دعم القضية الفلسطينية.

المبحث الأول: نشأة منظمة التعاون الإسلامي وموقفها من دعم القضية الفلسطينية:

قبل الحديث عن موقف منظمة التعاون الإسلامي من القضية الفلسطينية، سنتطرق الدراسة للتعريف على نشأة المنظمة وأهدافها العامة. وفي ذلك الصدد، نشأت منظمة التعاون الإسلامي بهدف تأمين حقوق المسلمين والدول الإسلامية في العالم، عبر تكوين تحالفات وتوطيد علاقاتها مع المنظمات الدولية، ومن بينها الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وقد جاء الاجتماع الأول المنعقد من قبل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للدفاع عن القضية الفلسطينية، كما قامت المنظمة بعقد العديد من اللقاءات والاجتماعات بهدف دعم القضية الفلسطينية، والدفاع عن حقوق المسلمين والمقدسات الإسلامية في القدس والخليل وبقية المناطق الفلسطينية.

فنشأت فكرة عقد مؤتمر دولي إسلامي بمناسبة إرسال لجنة البراق الدولية 1930م وقد سبقها محاولات عديدة؛ وكان للتحقيق في قضية حائط البراق، والتي أثبت تقريرها ملكية المسلمين للحائط، وحق تصرفهم فيه؛ لذلك لم يكن الهدف من عقد المؤتمر هدفاً قومياً، بل كان الهدف دينياً ذا طابع سياسي، ووضح المؤتمر حقيقة القضية الفلسطينية للعالم العربي والإسلامي، وبين المطامع الاستعمارية البريطانية والصهيونية في فلسطين، وظلت الفكرة قائمة والمؤتمرات منعقدة واحداً تلو الآخر، وأخذت فكرة التجمع الإسلامي تتردد على الساحة.¹

لذلك تعتبر رابطة العالم الإسلامي أول رابطة علمية إسلامية تقرر مبدأ دعم جهاد الشعوب الإسلامية، وكانت تمثل جميع أنحاء العالم الإسلامي، وكانت بعيدة عن الاعتبارات الرسمية وتبنت الحكومة السعودية مبدأ مكافحة العلمانية في العالم العربي الإسلامي، ودعم رابطة العالم الإسلامي بهدف نشر الإسلام²

ومن الواضح أن هذه الاجتماعات والمؤتمرات على اختلاف مواقعها كانت تعبيراً واضحاً عن تطلعات الملايين من المسلمين الذين يؤيدون التعاون والتلاحم مع إخوانهم في البلاد الإسلامية؛ لذلك انصببت جهود العلماء والقيادات الإسلامية نحو التضامن الإسلامي وإيجاد بديل للخلافة

أحمد العربي: دبلوماسية القمة الإسلامية وتحديات العمل المشترك، السياسية الدولية، عدد 87، سنة 1987، ص 37¹
موقع وكبيديا منظمة التعاون الاسلامي

عبد الله الأحس، منظمة المؤتمر الإسلامي، دراسة لمؤسسة سياسية إسلامية، ترجمة عبد العزيز إبراهيم الفايز²
هـ - ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، القاهرة ، ط 1417 1996 م ، ص 37 ، .

الإسلامية. وفي ديسمبر عام 1965 م برزت فكرة إقامة حلف إسلامي بدعوة من السعودية وتشجيع من إيران وباكستان وتركيا وتونس¹.

وتفيد الدراسة وبعد الرجوع للوثائق التاريخية أن الجهود السابقة الذكر لم تؤت ثمارها، وعندما تغيرت الأوضاع وهزمت إسرائيل البلدان العربية في حرب 1967 م، جدد ملك المملكة العربية السعودية دعوته للتضامن الإسلامي. واقترح الملك عقد مؤتمر قمة إسلامي بهدف تحرير القدس من الاحتلال الإسرائيلي. وفي 18 أيلول 1969 م اجتمعت لجنة مؤلفة من وزراء خارجية السعودية والمغرب وماليزيا وإيران والصومال والنيجر وباكستان في الرباط، لبحث إمكانية عقد مؤتمر قمة إسلامي وكانت مهمة اللجنة تحديد المكان والزمان والدول التي تحضر القمة، إلا أن اللجنة فشلت في ذلك.

وعندما قام أحد الإسرائيليين بإحراق المسجد الأقصى في 21 أغسطس عام 1969 م، وبعد ساعات من إحراق المسجد الأقصى في القدس ثار الغضب في كافة أنحاء العالم؛ ودعا الملك حسين ملك الأردن كل ملوك ورؤساء العرب والمسلمين إلى لقاء عاجل يخرجون به مما هم به من حيرة وضياح ويرسمون طريقاً جديداً لهم.

وتبين الدراسة بعد الرجوع إلى الوثائق التاريخية بأن هناك جهوداً كبيراً حدثت قبل انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي 1969م؛ وذلك لتوحيد المسلمين والدفاع عن المقدسات الإسلامية، وتقوية الروابط بين الدول الإسلامية والعربية، وتهيئة الظروف والمناخ المناسب لعقد قمة مؤتمر إسلامي لحل القضايا والمشكلات العربية والإسلامية وخاصة القضية الفلسطينية.

ويمكن رصد جهود العالم الإسلامي في مواجهة الخطر تجاه الدول الإسلامية والقضية الفلسطينية ووحدة الدول الإسلامية مثل ظهور منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال نقطتين هما:

أولاً: رصد جهود دول العالم الإسلامي نحو بناء نظامه الإقليمي؛ الأمر الذي يصب مباشرة في إنقاذ وإضعاف قضايا الأمة العربية والإسلامية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

ثانياً: رصد جهود التطوعية الشعبية الإسلامية في الدفاع عن الأمة الإسلامية والقضية الفلسطينية. منظمة المؤتمر الإسلامي منظمة إسلامية دولية حرصت دائماً أن تضع لها أهدافاً واضحة،

¹ مصطفي: عبد التواب :- البعد الإسلامي للقضية الفلسطينية (القسم الأول - القسم الثاني) صامد الاقتصادي، العدد 127 ، السنة 24 ، مارس 2002 م ، ص 175

والجدير بالذكر أن مؤتمر القمة الإسلامي الأول 1969 م لم يتحدث أو يتعرض ولو بالذكر إلى أهداف المؤسسة الإسلامية، أو أن يضع ميثاقاً له؛ وذلك بسبب اهتمامه بمسألة إحراق المسجد الأقصى.

ووضعت منظمة المؤتمر الإسلامي لها هيكلية عامة. لذلك تضم منظمة المؤتمر الإسلامي

ثلاث هيئات عليا لكل منها عملها، وخصائصها الذاتية وهذه الهيئات هي :

- مؤتمر ملوك ورؤساء الدول والحكومات.

- مؤتمر وزراء الخارجية.

- الأمانة العامة والمؤسسات التابعة لها.

موقف منظمة التعاون الإسلامي من القضية الفلسطينية:

ستتناول الدراسة موقف منظمة التعاون الإسلامي من الاعتداءات المتكررة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، فقد تعرضت فلسطين على مر التاريخ للاحتلال والغزو الأجنبي، وكان الاحتلال الإسرائيلي هو الأطول مدة والأكثر تأثيراً وتدميراً في كافة المجالات، وسترکز الدراسة على المجالات الثلاثة (المجال السياسي، الاقتصادي، القانوني)، خاصة أن الاستيطان بدأ التخطيط له بشكل مباشر وعلمي منذ عام 1919، أي فترة الانتداب البريطاني وتوالت الكتابات عن بدء التغلغل الإسرائيلي في مدينة القدس، وبعد العام 1967 واحتلال القدس الشرقية، أخذت تتبع سياسة استيطانية ممنهجة متجاهلة كل القرارات والأعراف الدولية.

وبالرجوع إلى الوثائق والكتابات التاريخية الخاصة بأثر الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية على التنمية السياسية، فقد قضى على كافة مقومات التنمية والحلم الفلسطيني بقيام دولة فلسطينية مستقلة، فضلاً عن ازدياد أعداد المستوطنات والمستوطنين في الضفة الغربية، كذلك الحكومات الإسرائيلية قد قامت باستغلال اتفاقية السلام الموقعة مع الفلسطينيين لصالح الاستيطان في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي دراسة حديثة أعدها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، والتي تناولت مدينة القدس ووقوعها تحت الاستعمار الإسرائيلي والقبول الأمريكي، والتي خلصت إلى أنه وعلى الرغم من إصرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي على بسط نفوذها و"حقها التاريخي" على مدينة القدس، وتقديمها لعدد من الذرائع التاريخية والقانونية، إلا أنها لم تحصل على موافقة ودعم أي دولة من دول العالم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، وطالب المؤلف الفلسطيني العمل على مقاربة موضوع القدس والسيادة عليها استناداً لجميع قرارات الأمم المتحدة، مع التركيز على القرار المتعلق بتقسيم القدس إلى شرقية وغربية، وقرار عودة اللاجئين الذي هُجروا من أحياء القدس الغربية عام 1948م. وأصدرت

وزارة الإعلام الفلسطينية عام 2015 كتيباً يوضح معالم مدينة القدس، والذي أبان تاريخ نشأة وإقامة المدينة، والمؤسسين الأوائل، والسكان الأصليين للمدينة، فضلاً عن شرح تفصيلي بالصور لأبرز معالم المدينة، شرقيها وغربيها، وخلصت الدراسة إلى أن معالم القدس والمقدسات الدينية ما زالت تتعرض لأبشع عملية تهويد واستيطان وتغيير وقلب للمعالم العربية والإسلامية ولصالح الرواية الصهيونية الكاذبة، والتي شملت التغيير المكاني والديموغرافي، وأوصت الدراسة بوقفة جادة أمام تلك الممارسات والعمل على وقف النزيف الذي تعاني منه مدينة القدس المحتلة والتي ما زالت تنن من وطأة الاحتلال "الإسرائيلي" الغاشم. والتي من أهمها: **حريق المسجد الأقصى:**

وبالفعل عقد مؤتمر القمة الإسلامي الأول في الرباط في سبتمبر 1969م ، وأدان جريمة إحراق المسجد الأقصى بقرار "إن الحادث المؤلم الذي وقع يوم 21 أغسطس 1969م والذي سبب الحريق فيه أضراراً فادحة للمسجد الأقصى الشريف قد أثار أعماق القلق في قلوب أكثر من ستمائة مليون من المسلمين في سائر أنحاء العالم و أن الأعمال المتمثلة في انتهاك حرمة مقام يعتبر من أقدس المقامات الدينية لدى البشرية وفي تخريب الأماكن المقدسة وخرق حرمتها ، تلك الأعمال التي وقعت تحت الاحتلال الإسرائيلي المسلح لمدينة القدس الشريف ، وهي المدينة التي تحظى باحترام جميع معتنقي الديانات، وقد زادت من حدة التوتر في الشرق الأوسط وأثارت استنكار سائر شعوب العالم .

وتؤكد الدراسة أن قرارات مؤتمر القمة الإسلامي الأول 1969 م لا تلبي احتياجات العالم الإسلامي، ولا تلبي رغبة الستمائة مليون مسلم في العالم فقد اكتفت بالشجب والاستنكار لما قام به الاحتلال الإسرائيلي في القدس الشريف أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ، كما تضمن البيان التنديد بجريمة الحريق دون أن يبحث عن أسبابها وعن نتائجها واكتفى بالإشارة إلى الإلحاح على الدول الكبرى المتمثل في الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا و أن تضغط على إسرائيل من أجل الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة و القدس. وانتهى مؤتمر القمة الإسلامي الأول دون أن يغير من الواقع شيئاً، وانهقد مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثاني في كاراتشي بديسمبر 1970م ، وقرر اعتبار يوم 21 أغسطس من كل عام "يوم حريق المسجد الأقصى " كيوم للتضامن مع كفاح الشعب.

وتلخص الدراسة موقف منظمة التعاون الإسلامي من دعم القضية الفلسطينية (سياسيًا-اقتصاديًا- قانونًا) بالنقاط التالية:

1. دعم شرعية المقاومة الفلسطينية: حيث اعترفت مؤتمر القمة الإسلامي الثاني بشرعيته ضد الاستعمار العنصري الصهيوني لتحرير أرضه وتحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.
2. الدعوة لوقف جميع أعمال الاستيطان الإسرائيلي، ودعوة مجلس الأمن لتشكيل لجنة تحقيق في الجرائم الإسرائيلية ومحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وضرورة عودة اللاجئين لديارهم.
3. مطالبة المجتمع الدولي بإجبار إسرائيل على وقف بناء وإزالة الجدار المشيد فوق الأراضي الفلسطينية بالنظر إلى عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، كما أن الجدار يهدد الحقوق المدنية والاقتصادية والثقافية للشعب الفلسطيني، وهذا ما يجعل من تشييد جدار فوق أرض محتلة بالقوة عن طريق المصادرة انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة.
4. الدور الدبلوماسي لمنظمة المؤتمر الإسلامي تمثل في مطالبتها بالتزام جماعي للدول الأعضاء بقطع كل أشكال العلاقات مع إسرائيل.
5. ضرورة تأكيد المنظمة على أن السلام في المنطقة العربية لا يتحقق إلا بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس، والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة منذ عام (1967)، على أساس القرارات الدولية، الخاصة بالقضية الفلسطينية التي تقر بحق الشعب الفلسطيني في العودة والدولة وتقرير المصير.

المبحث الثاني: أهم المعوقات التي تواجه منظمة التعاون الإسلامي لدعم القضية الفلسطينية.

تتفرد منظمة التعاون الإسلامي بأنها الحاضنة الأولى للمسلمين في بقاع الأرض، وهي تهتم بما يزيد على مليار ونصف المليار مسلم، وترتبط المنظمة بعلاقات تشاور وتعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية بهدف حماية المصالح الحيوية للمسلمين، إلا أن هذه الميزة المنفردة لمنظمة التعاون الإسلامي واجهتها العديد من المعوقات التي وقفت في وجهها وجعلت من مهمتها صعبة المنال خاصة فيما يتعلق الأمر بفلسطين وقضيتها.

فالدول الأعضاء في المنظمة تواجه تحديات متعددة في القرن الحادي والعشرين، ومن أجل معالجة هذه التحديات، وضعت الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في مكة المكرمة في ديسمبر 2005 خطة على هيئة برنامج عمل عشري يهدف إلى تعزيز العمل المشترك

بين الدول الأعضاء، وقد قامت منظمة التعاون الإسلامي بصياغة برنامج جديدٍ للعشرية القادمة الممتدة بين عامي 2016 و2025، حيث يستند برنامج العمل الجديد إلى أحكام ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، ويتضمن 18 مجالاً من المجالات ذات الأولوية و107 هدفاً، وتشمل هذه المجالات قضايا السلم والأمن، وفلسطين والقدس الشريف، والتخفيف من حدة الفقر، ومكافحة الإرهاب، والاستثمار وتمويل المشاريع، والأمن الغذائي، والعلوم والتكنولوجيا، وتغيير المناخ، والتنمية المستدامة، والوسطية، والثقافة والتناغم بين الأديان، وتمكين المرأة، والعمل الإسلامي المشترك في المجال الإنساني، وحقوق الإنسان والحكم الرشيد وغيرها¹.

إلا أن القضية الفلسطينية وتطوراتها المختلفة مثلت محور نشاط منظمة التعاون الإسلامي منذ إنشائها، ولعل ذلك يتسق مع حقيقة نشأة هذه المنظمة ذاتها والذي جاء كرد فعل إسلامي لواقعة الاعتداء على حرمة المسجد الأقصى المبارك من جانب المتطرفين اليهود في 21 أغسطس/ آب 1969، وقد اختص ميثاق منظمة التعاون الإسلامي القضية الفلسطينية بهدف مستقل عندما ذكر في مادته الثانية فقرة (أ/5) ما نصه: "تنسيق العمل من أجل الحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها، ودعم كفاح الشعب الفلسطيني ومساعدته على استرجاع حقوقه وتحرير أراضيه"، ولعل ذلك يعكس بجلاء مدى الأهمية الكبرى التي أولتها الدبلوماسية الإسلامية الجماعية للقضية الفلسطينية².

ومن هنا نشير إلى أن منظمة التعاون الإسلامي واجهتها العديد من المعوقات لدعم القضية الفلسطينية وهذه المعوقات تتمثل فيما يلي:

1. الدعم الأمريكي المباشر والصريح لإسرائيل في كل المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية حتى أصبحت إسرائيل أقوى دولة في الشرق الأوسط الأمر الذي قيد من جهود منظمة التعاون الإسلامي نحو دعم القضية الفلسطينية.
2. صعوبة وصول الدعم المقدم من منظمة التعاون الإسلامي لفلسطين نظراً للحصار الأمريكي المفروض على مقدرات الشعب الفلسطيني والمتمثل في وصول الأموال من الدول العربية والإسلامية بحجة أن تلك الأموال تصل إلى "المنظمات الإرهابية" التي تحارب إسرائيل.

¹ داوود نبهاني، "منظمة المؤتمر الإسلامي: قصور في التطبيق العملي وبلورة لمواقف لفظية مشتركة"، منظمة المؤتمر الإسلامي، قطر (2004).

² <https://www.sesric.org/about-oic-ar.php>

3. تلعب وسائل الاعلام الغربية دوراً كبيراً في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وتصور دوماً المواطن الإسرائيلي بأنه إنسان بريء يريد العيش بسلام وأن المواطن الفلسطيني هو الإرهابي الذي لا يريد العيش بسلام.
4. ضعف وسائل التواصل بين منظمة التعاون الإسلامي والقيادات الفلسطينية، خاصة وأن آخر مؤتمر لدعم القضية الفلسطينية حدث قبل 6 سنوات.
5. خشية بعض الدول الإسلامية في منظمة التعاون الإسلامي من تقديم الدعم للقضية الفلسطينية خوفاً من الوقوع في شباك الاتهام الأمريكي وهو "دعم الجماعات الارهابية" في فلسطين.
6. وجود الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن الدولي في الأمم المتحدة والذي يمنع أي دولة من تقديم الدعم للقضية الفلسطينية أو حتى إدانة إسرائيل.
7. الخلافات بين دول منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بالتطبيع مع إسرائيل ففي حين ترى العديد من الدول العربية أن التطبيع مع إسرائيل ضروري لا محالة، ترى العديد من الدول الإسلامية أن التطبيع مع إسرائيل هو اعتراف بأحققتها في احتلال فلسطين.
8. ضعف القرارات الصادرة عن مؤتمرات منظمة التعاون الإسلامي والتي لا ترتقي الى حد إدانة إسرائيل على ارتكابها المجازر بحق الشعب الفلسطيني.
9. تنامي ظاهرة الاسلاموفوبيا في دول العالم والتمييز العنصري بحق المسلمين مما أدى الى تراجع الدعم الدولي للقضايا العربية ومنها القضية الفلسطينية، الأمر الذي صعب من مهام منظمة التعاون الإسلامي في دعم القضية الفلسطينية.
10. اهتمام منظمة التعاون الإسلامي باللاجئين في بورما وافغانستان وسوريا والعراق وغيرها من الدول العربية والإسلامية على حساب القضية الفلسطينية.

المبحث الثالث: التصور المقترح لتعزيز دور منظمة التعاون الإسلامي في دعم القضية الفلسطينية.

من المعلوم أن منظمة التعاون الإسلامي تلتزم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وهذا الميثاق ملزم لكل الدول وهو بمثابة القاعدة الأساسية لعمل تلك المنظمات، ومن هنا فإن منظمة التعاون الإسلامي تهدف الى الحفاظ على القيم الإسلامية النبيلة المتمثلة في السلام والتراحم والتسامح والمساواة والعدل والكرامة الإنسانية، وتعزيزها، كذلك السعي من أجل العمل على تعزيز دور الإسلام الرائد في العالم مع ضمان التنمية المستدامة والتقدم والازدهار لشعوب الدول الأعضاء، مع تعزيز وتقوية أواصر الوحدة والتضامن بين الشعوب المسلمة والدول الأعضاء، وكذلك احترام السيادة الوطنية لجميع الدول الأعضاء، واستقلالها ووحدة أراضيها، وصونها والدفاع عنها.

ومن هنا نرى أن ميثاق منظمة التعاون الإسلامي وضع النقاط الأساسية على سياسته اتجاه الدول العربية والإسلامية وهي على النحو التالي:

1. العمل على تعزيز ودعم أواصر الأخوة والتضامن بين الدول الأعضاء في المنظمة.
 2. صون وحماية المصالح المشتركة، ومناصرة القضايا العادلة للدول الأعضاء، وتنسيق جهود الدول الأعضاء وتوحيدها بغية التصدي للتحديات التي تواجه العالم الإسلامي خاصة والمجتمع الدولي عامة.
 3. احترام حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، واحترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي كل دولة عضو.
 4. استعادة السيادة الكاملة ووحدة أراضي أية دولة عضو خاضعة للاحتلال من جراء العدوان وذلك استنادا إلى القانون الدولي والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة.
 5. ضمان المشاركة الفاعلة للدول الأعضاء في عمليات اتخاذ القرارات على المستوى العالمي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لضمان مصالحها المشتركة.
 6. تعزيز العلاقات بين الدول على أساس العدل والاحترام المتبادل وحسن الجوار لضمان السلم والأمن والوثام العام في العالم.
 7. تأكيد دعمها لحقوق الشعوب المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.
 8. تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري الإسلامي بين الدول الأعضاء من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها بما يفضي إلى إنشاء سوق إسلامية مشتركة.
 9. بذل الجهود لتحقيق التنمية البشرية المستدامة والشاملة والرفاه الاقتصادي في الدول الأعضاء.
 10. نشر وتعزيز وصور التعاليم والقيم الإسلامية القائمة على الوسطية والتسامح، وتعزيز الثقافة الإسلامية، والحفاظ على التراث الإسلامي، كذلك حماية صورة الإسلام الحقيقية والدفاع عنها والتصدي لتشويه صورة الإسلام وتشجيع الحوار بين الحضارات والأديان.
- وهناك تصور مقترح لتعزيز دور منظمة التعاون الإسلامي في دعم القضية الفلسطينية، وهي¹:
1. دعم الشعب الفلسطيني وتمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف.
 2. الحفاظ على الهوية التاريخية والإسلامية للقدس الشريف وعلى الأماكن المقدسة فيها.

¹ ميثاق منظمة التعاون الإسلامي (2018): "ميثاق منظمة التعاون الإسلامي لدى الأمم المتحدة طبقا للمادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة بتاريخ 22 يونيو 2017م"، جمهورية السنغال.

3. التصدي للمحاولات الإسرائيلية لتغيير الطابع الجغرافي والديمقراطي للأرض الفلسطينية من خلال اتخاذ إجراءات قانونية تلزم إسرائيل بعدم الاعتداء أو مصادرة الأراضي الفلسطينية.
 4. عقد مزيد من المؤتمرات الدولية لدعم الشعب الفلسطيني وتقديم الدعم اللازم لمساندة القضية الفلسطينية.
 5. توسيع نطاق عمل منظمة التعاون الإسلامي بتجاوز المجال السياسي التقليدي ليشمل العديد من المجالات الجديدة ذات الأهمية والصلة بالتنمية البشرية من قبيل التمكين الاجتماعي والاقتصادي والصحي للشعب الفلسطيني.
 6. التخفيف من وطأة الفقر الذي يعاني منه قطاع كبير من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ودول الجوار من خلال توفير بيئة عمل آمنة تلبي آمالهم وتسد احتياجاتهم.
 7. توسيع نطاق التعاون بين دول منظمة التعاون الإسلامي وفلسطين في قطاعات التجارة والاستثمار والمال من أجل تعزيز صمود الشعب الفلسطيني وتحسين مستوى معيشته.
 8. الدفع بوسائل الإعلام المرئية والمسموعة لدعم القضية الفلسطينية وإبراز القضية الفلسطينية وجعلها قضية محورية تبين أن فلسطين هي ملك للفلسطينيين وأن اليهود هم من استعمروا فلسطين.
- ومن هنا ترى منظمة التعاون الإسلامي أن القضية الفلسطينية هي قضية الدول الإسلامية وبالتالي تسعى منظمة التعاون الإسلامي الى دعم القضية الفلسطينية من خلال تحقيق ما يلي:
1. بذل كل الجهود الممكنة من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967م، بما فيها القدس الشرقية، والأراضي العربية المحتلة.
 2. اتخاذ جميع الإجراءات الممكنة المتوافقة مع مبادئ القانون الدولي من أجل متابعة جرائم الاحتلال الاسرائيلي وتوثيق انتهاكاته بحق الشعب الفلسطيني في كافة المحافل الدولية المعنية بالقانون الجنائي الدولي.
 3. توحيد المواقف العربية والإسلامية المتعلقة بالقضية الفلسطينية ووحدتها والالتزام بالتصويت الكامل لصالح القرارات التي تخدم القضية الفلسطينية في المحافل الدولية.
 4. دعم وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه وذلك في العودة الى ديارهم في المناطق المحتلة في فلسطين، وفي إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمته القدس الشريف.

5. تقديم الدعم الكامل للجهود الرامية الى توسيع الاعتراف الدولي بدولة فلسطين، وتعزيز حق فلسطين في الانضمام الى المنظمات الدولية خاصة المنظمات المعنية بحقوق الإنسان وجرائم الحرب الدولية في لاهاي.
6. مواصلة تقديم الدعم المالي لوكالة الغوث الدولية التي تقوم بإمداد الشعب الفلسطيني بالمساعدات الغذائية، وحشد الدعم الدولي للضغط على إسرائيل من أجل الامتثال لقرارات الأمم المتحدة رقم 194 المتعلق باللاجئين الفلسطينيين وممارسة حقهم في العودة الى وطنهم المحتل.
7. الحفاظ على التراث الإسلامي والهوية العربية لمدينة القدس المحتلة، حماية أماكنها المقدسة الاسلامية والمسيحية منها على حدٍ سواء.

نتائج وتوصيات الدراسة

توصلت الدراسة الى العديد من النتائج أبرزها:

1. تمثل القضية الفلسطينية محور نشاط منظمة التعاون الإسلامي منذ نشأتها وحتى يومنا هذا.
2. ضعف وسائل التواصل بين منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.
3. خشية بعض الدول في منظمة التعاون الإسلامي من تقديم الدعم للقضية الفلسطينية خشية العقوبات الأمريكية بحقها.
4. ضعف القرارات الصادرة عن مؤتمرات منظمة التعاون الإسلامي والتي لا ترتقي الى حد إدانة إسرائيل على ارتكابها المجازر بحق الشعب الفلسطيني.
5. تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا في دول العالم والتمييز العنصري بحق المسلمين مما أدى الى تراجع الدعم الدولي للقضايا العربية ومنها القضية الفلسطينية.
6. عملية التطبيع بين الدول العربية وكيان الاحتلال يؤثر سلباً على جهود منظمة التعاون الإسلامي في دعم القضية الفلسطينية.
7. دعم منظمة التعاون الإسلامي للحقوق الفلسطينية في المنظمات الدولية خاصة في الأمم المتحدة ساهم في إصدار مجموعة من القرارات لصالح القضية الفلسطينية.
8. يؤثر الانقسام الحاصل بين أنظمة الدول العربية والإسلامية إلى إضعاف دور منظمة التعاون الإسلامي في دعم القضية الفلسطينية.
9. العديد من القرارات الداعمة للقضية الفلسطينية والصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي لم يتم تطبيقها بسبب غياب الإرادة السياسية للعديد من الدول العربية والإسلامية.

توصيات الدراسة

توصي الدراسة بتعزيز دعم القضية الفلسطينية بما يلي:

أولاً: بالمجال السياسي: الخروج من دائرة الانغلاق القطري الذي تعزز في الذهنية والممارسة السياسية الرسمية الفلسطينية، من خلال إعادة التأكيد على أن القضية الفلسطينية، هي الأساس قضية عربية، ويجب أن تبقى أولوية ومركزية على أجندة العمل العربي رسمياً وشعبياً.

- التعامل الجدي والمسؤول مع استحقاقات العمل السياسي والدبلوماسي، بالاستناد إلى جوهر الصراع العربي - الفلسطيني - الإسرائيلي، بما هو صراع وجود، وهذا يفترض أولاً وقبل كل شيء أن يعيد الفلسطينيون مراجعة ونقد التجربة الدبلوماسية والتفاوضية الماضية؛ للاستفادة من دروسها وخبراتها، وأخطائها وثغراتها، في إعادة بناء استراتيجية وطنية شاملة وفاعلة.

- بناء الاستراتيجية الوطنية، انطلاقاً من رؤية وطنية موحدة، من خلال إعادة الاعتبار للمسلّمات والخيارات والعناصر الرئيسية، وفي مقدمتها مسلّمة الوحدة الوطنية وما تتطلبه من إنهاء الانقسام، وعدم التفريط في الخيارات الكفاحية المختلفة التي تتفاعل وتتكامل مع الجبهة الدبلوماسية، وبما يعني الاستثمار في عوامل القوة التقليدية، من الوحدة الوطنية إلى الإرادة السياسية إلى التماسك الداخلي، والعمل العربي والتنسيق الإقليمي والتضامن الدولي، والحفاظ على الثوابت التاريخية والوطنية للشعب الفلسطيني.

- التمسك بالقرارات والمواثيق التي أقرتها الجامعة العربية لصالح القضية الفلسطينية، والاستفادة منها بتفعيلها مع الجامعة مثل اتفاقية الدفاع المشترك، ودعم صندوق القدس والأقصى ومحكمة العدل العربية، بما يعزز موقف القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

- وضع خطة عملية لتوثيق العلاقة الفلسطينية رسمياً وشعبياً مع جامعة الدول العربية، تشرف عليها الدائرة السياسية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، تقترح من خلالها رؤية جديدة وعملية تخص القضية الفلسطينية وتطوراتها ومصيرها حقوقاً وأهدافاً.

- دعم وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه وذلك في العودة إلى ديارهم في المناطق المحتلة في فلسطين، وفي إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمته القدس الشريف.

ثانياً: المجال القانوني:

- بذل كل الجهود الممكنة من أجل إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967م، بما فيها القدس الشرقية، والأراضي العربية المحتلة.
- اتخاذ جميع الاجراءات الممكنة المتوافقة مع مبادئ القانون الدولي من أجل متابعة جرائم الاحتلال الإسرائيلي وتوثيق انتهاكاته بحق الشعب الفلسطيني في كافة المحافل الدولية المعنية بالقانون الجنائي الدولي.
- توحيد المواقف العربية والإسلامية المتعلقة بالقضية الفلسطينية ووحدتها والالتزام بالتصويت الكامل لصالح القرارات التي تخدم القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، وتمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف.
- الحفاظ على الهوية التاريخية والإسلامية للقدس الشريف وعلى الأماكن المقدسة فيها.

ثالثاً: المجال الاقتصادي:

- التخفيف من وطأة الفقر الذي يعاني منه قطاع كبير من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال توفير بيئة عمل آمنة تلبي آمالهم وتسد احتياجاتهم.
- عقد مزيد من المؤتمرات الدولية لدعم الشعب الفلسطيني؛ وتقديم الدعم المادي لإنعاش القضية الفلسطينية.
- رفض جميع أشكال التطبيع السياسي والاقتصادي والثقافي والأكاديمي والرياضي بين الدول العربية وإسرائيل، وتجريم ذلك في قوانين المنظمة.
- تفعيل قرار المقاطعة الاقتصادية العربية، سواء على صعيد مقاطعة المنتجات الإسرائيلية في الدول الأعضاء، وكذلك مقاطعة الشركات التي تتعامل وتستثمر داخل "إسرائيل".
- سحب الدول العربية استثماراتها من الدول الداعمة "إسرائيل"، وتحويل تلك الاستثمارات إما إلى داخل الدول العربية نفسها لحل مشاكل البطالة وزيادة الإنتاج، أو الاستثمار في بلدان داعمة للقضايا العربية.
- إصدار قرار ملزم للدول العربية بالالتزام المقاطعة العربية "إسرائيل"، والتأكيد على عدم التعاون معها في أي مجال حتى استعادة الحقوق العربية التي تم الإشارة إليها من خلال القرارات الدولية التي أقرت بذلك، ووضع آليات عمل فعالة لتنفيذ هذا القرار، بالإضافة إلى توقيع عقوبات على الدول المخالف.

قائمة المراجع

- اتفاقية لاهاي. المادة (55) المتعلقة بقوانين الحرب والقوانين والأعراف الخاصة بلاهاي IV، اتفاقية لاهاي، المواد (4 + 5 + 17) لعام 1907.
- أزاروف، فالنتينا. فلسطين في المحكمة: التداعيات غير المتوقعة للنقاضي أمام المحكمة الجنائية الدولية، مدونة الحقوق - جامعة بيرزيت، 2015/4/1 <https://al-shabaka.org/briefs>، تاريخ الاطلاع: 2020/9/27.
- إسحق، جاد وبنورة، جولييت. السياسات الإسرائيلية تجاه الأراضي في الأغوار، معهد الأبحاث التطبيقية، القدس (أريج)، د.ت.
- الأمم المتحدة. ميثاق الأمم المتحدة: المادة 1/80.
- بشارة، عزمي. "حول القدس بإيجاز شديد"، مقالة منشورة عبر محطة الجزيرة نت بتاريخ 2009/12/17 (<http://bit.ly/1LctqG9>)، تاريخ الاطلاع: 2020/9/29.
- بول، كوبرنغ (1978). "المستوطنات الإسرائيلية والحقوق الفلسطينية"، مجلة Midle East International.
- جميل إبراهيم، وصلاح عيسى، سك المؤامرة: وعد بلفور، أكاديمية اللاجئين www.refugee-academy.org/library/books/Sal.pdf، تاريخ الزيارة: 2020/9/26.
- الخطيب، روجي. تهويد القدس، دن. عمان، الأردن (1970)،
- الخطيب، شذا. القدس العربية ثلاثون عاماً من التهديد والتحدي، دار مجدلاوي للطباعة والنشر، عمان (2001).
- الدوسري، ياسر. شرط الاستيطان وأثره في المسائل الفقهية، جامعة الملك سعود، الرياض (2011).
- الرزي، عز الدين. الاستيلاء على الأرض والاستيطان ومضايقة المزارعين في منطقة طوباس والأغوار الشمالية، رام الله: مؤسسة الحق (1997).
- رياض العيلة، وأيمن شاهين، الأبعاد السياسية والأمنية للاستيطان الإسرائيلي في القدس، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، 2010، مجلد 12، العدد 1، ص 910.

- صوافطة، تحرير. سياسات إسرائيل الاستيطانية وأثرها على اقتصاد الأغوار الشمالية، رسالة ماجستير غير منشورة، برنامج الماجستير في الدراسات الدولية، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين (2015).
- عبد الفتاح، كمال الاستيطان الصهيوني في فلسطين 1870-1988 في القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، الجزء الثاني، القسم الثاني، تحرير: عبد العزيز الدور، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية (1989).
- العزاني، عبد الرقيب تاريخ الاستيطان في فلسطين: الاستيطان الصهيوني في فلسطين، مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، 2007/12/17 (www.aqsaonline.org)، تاريخ الزيارة: 2020/9/27.
- غلمي، محمد. تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس 1967-1998، ط1، دار الريان للطباعة، نابلس، فلسطين (2001).
- قريع، أحمد. الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خارطة الطريق - مفاوضات أوسلو 1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2005، ص433.
- القوات اللبنانية. مفهوم العدالة الجنائية، <https://www.lebanese-forces.com/2011/04/15/137571/>، تاريخ الزيارة: 2020/9/30.
- اللدوي، مصطفى. الاستيطان الإسرائيلي، رابطة أدباء الشام، (www.odabasham.net)، تاريخ الزيارة: 2020/10/1.
- المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم المتحدة، بتاريخ 1919/1/30.
- مجلس الأمن. القرار رقم (446) الصادر بتاريخ 1979/3/22، والقرار رقم (465) بتاريخ 1980/3/1.
- المسيري، عبد الوهاب (1999). موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد، المجلد السابع، ط1، دار الشروق، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- المصري رفيق، وآخرون (2005). فلسطين: تاريخ وقضية، غزة: مطبعة الطالب الجامعي، جامعة الأقصى، فلسطين.
- المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، "3000 أمر إسرائيلي بعمليّة هدم منازل فلسطينيين، (www.nbprs.ps/news.php?action=show&id=7269)، تاريخ الزيارة: 2020/9/30.

- ملحيس، غانية (2003). "جار الفصل العنصري الإسرائيلي"، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 14، العدد 55، ص7.
- منصور، جوني (2002). الاستيطان الإسرائيلي، ط1، مؤسسة الأسواء، عكا.
- منظمة العمل الإسلامي. القرارات الصادرة عن الاجتماع الاستثنائي لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشأن "إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي عن نيته ضم أراض من الضفة الغربية المحتلة"، جدة، المملكة العربية السعودية، المنعقد بتاريخ 2019/9/15.
- منظمة العمل الإسلامي. نبذة عن المنظمة (<https://www.oic-oci.org/docdown/?docID=4511&refID=1254>)، تاريخ الزيارة: 2020/9/26.
- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، الاستيطان في الفكر الصهيوني، (www.wafainfo.ps)، تاريخ المشاهدة: 2020/9/30.

مصادر الدراسة

أولاً: الكتب

- 1 منظمة التعاون الإسلامي (2005): أهم إنجازات ومبادرات منظمة التعاون الإسلامي، ص4.

ثانياً: الموثائق والتقارير

4. ميثاق منظمة التعاون الإسلامي
5. تقرير الأمين العام حول المكتب الإسلامي لمقاطعة إسرائيل المقدم إلى الدورة الأربعين لمجلس وزراء الخارجية
6. برنامج العمل "منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2015"، OIC/SUM-13/POA- Final جمهورية غينيا، 9-11 ديسمبر 2013.

ثالثاً: الصحف والجرائد

3. جريدة الشرق الأوسط (2020): "التعاون الإسلامي": متمسكون بدولة فلسطينية على حدود 67 وعاصمتها القدس الشرقية، الأربعاء، 10 يونيو 2020م.
4. جريدة الشرق الأوسط (2019): "التعاون الإسلامي" تؤكد على ثوابتها تجاه القضية الفلسطينية، الاثنين، 24 أغسطس 2020

رابعاً: المواقع الإلكترونية

8. منظمة التحرير الفلسطينية. المندوبية الدائمة لدولة فلسطين لدى منظمة التعاون الإسلامي،
<https://bit.ly/2IOoRrc>
9. وكالة وفا. (2009): منظمة المؤتمر الإسلامي: ربط أي تطور للعلاقات مع إسرائيل بمدى التزامها بالسلام العادل والشامل، 25 مايو 2009، <https://bit.ly/3f95dSb>
10. وكالة وفا. (2019): "التعاون الإسلامي": نرفض إعلان نتنياهو فرض السيادة على الضفة وستتصدى له بمجلس الأمن والمحكمة الدولية، 15 سبتمبر 2019،
<https://bit.ly/3fjAd1Z>
11. وكالة وفا. (2020): نص بيان منظمة التعاون الإسلامي على مستوى وزراء خارجية الدول لبحث تداعيات الإعلان عن خطة الإدارة الأمريكية، 3 فبراير 2020،
<https://bit.ly/36PIFT0>
12. وكالة سبق. (2018): "التعاون الإسلامي" تدعم 23 مشروعاً فلسطينياً، 15 سبتمبر 2018، <https://sabq24.ps/p/17821>
13. وكالة (BCC). (2020): "صفقة القرن": الفلسطينيون "لم يسحبوا" طلب تصويت في مجلس الأمن على مشروع قرار ضد خطة ترامب، 11 فبراير/ شباط 2020،
<https://bbc.in/3kMw7AG>
14. سوريا نموذجاً؛ منظمة التعاون الإسلامي بين الدور والأداء، الأحد 6 ذى الحجة 1436، <https://bit.ly/2UDJEjg>

خامساً: قم ومؤتمرات منظمة التعاون الإسلامي

5. البيان الختامي، منظمة التعاون الإسلامي، جدة، المملكة العربية السعودية، 4 ديسمبر 2017، OIC/PAL-02/EX-COM/PR.2017.
6. الدورة الاستثنائية السابعة لمؤتمر القمة الإسلامي - القمة الاستثنائية ردا على التطورات الخطيرة في دولة فلسطين، الجمهورية التركية - إسطنبول، 18 مايو 2018، OIC/EX-SUM-7/2018/PAL/FC/FINAL
7. الدورة السادسة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية لمنظمة التعاون الإسلامي، قرار رقم (IBO-46/1)، OIC/CFM-46/2019/IBO/RES.FINAL
8. البيان الختامي للدورة الرابعة عشرة لمؤتمر منظمة التعاون الإسلامي المنعقدة في المملكة العربية السعودية، 31 مايو 2019، OIC/SUM-14/2019/FC

رسائل الماجستير:

1. أوهيبة خديجة (2010م). موقف منظمة المؤتمر الإسلامي من قضية القدس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر.
2. رجاء بقاص (2018م). دور منظمة التعاون الإسلامي في الدفاع عن قضايا الأمة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.
3. الجديبة، خضر عبد الغفار موسى (2005). موقف منظمة المؤتمر الإسلامي من القضية الفلسطينية من عام 1969م - حتى عام 2000م. رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الإسلامية - غزة.



دراسة استشرافية: جهود منظمة التعاون لمناهضة سياسة الاستيطان
على الأراضي الفلسطينية

**Efforts of the Organization of Islamic Cooperation to resist
the settlement Policy on the Palestinian lands: A Prospective
Study**

د. نجاح مطر العبد دقماق
أستاذ مساعد- في القانون الدولي
كلية الحقوق/جامعة القدس
najahduq@yahoo.com

DOI: 10.51516/1860-000-007-007

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في جهود منظمة التعاون الإسلامي لمناهضة سياسة الاستيطان في ظل التصعيد الممنهج من قبل حكومة إسرائيل لحقوق المواطنين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إذ عكفت المنظمة على التسارع في إصدار بيانات شجب وإدانة لتلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تشكل في مجملها جرائم حرب ترتقي لجرائم ضد الإنسانية.

فسياسة إسرائيل واضحة في قضم الأرض الفلسطينية وتهويدها من خلال سياسة الاستيطان المستمر الذي يشكل جريمة حرب وفق ميثاق روما للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998، إذ تعمل إسرائيل من خلالها على تغيير معالم الأرض والتصرف فيها رغم تأكيد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 على هذه الأراضي قانوناً.

وتقع الدراسة في مبحثين، يتناول الأول: الاستيطان كخيار استراتيجي على خلاف الشرعية الدولية. أما المبحث الثاني: ضعف جهود منظمة التعاون الإسلامي في مناهضة الاستيطان.

ولمحاصرة سياسة الاستيطان وتهويد الأرض الفلسطينية، توصلت الدراسة لاستنتاجات عديدة أهمها: أن تعمل منظمة التعاون الإسلامي على إنشاء محكمة جنائية عربية إسلامية لمحاكمة مرتكبي المخالفات الخطيرة ذات التعريف الوارد في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998.

الكلمات المفتاحية: مناهضة سياسة الاستيطان الإسرائيلي، تهويد الأراضي الفلسطينية، منظمة التعاون الإسلامي، مساءلة منتهكي حقوق الإنسان.

Abstract

This study aimed to investigate the efforts of the Organization of Islamic Cooperation to resist the settlement policy in light of the systematic escalation by the Israeli Government of the rights of Palestinian citizens in the occupied Palestinian territories. The organization has been refrained from the swift to issue statements of denunciation and condemnation of such egregious human rights violations, which in their entirety amount to war crimes and crimes against humanity.

Israel's goal is evident in the annexation and Judaization of Palestinian land through its continual settlement policy, which is a war crime under the Rome Statute of the International Criminal Court, which was adopted in 1998. Despite establishing the legal application of the Fourth Geneva Convention of 1949 to these lands, Israel is working to change the land's features and to dispose of it.

The research is divided into two parts. The first part is concerned with settlement as a strategic option that is incompatible with international legitimacy. The second one is the Organization of Islamic Cooperation's (OIC) efforts to combat settlements.

The study came to several conclusions in order to combat the settlement policy and the Judaization of Palestinian land, the most important of which is that the Organization of Islamic Cooperation should work to establish an Arab and Islamic criminal court to try perpetrators of serious violations defined in the 1998 Statute of the Criminal Court.

Keywords: The fight against the policy of Israeli settlement, The Judaization of the Palestinian territories, Organization of Islamic Cooperation, Accountability for human rights violators.

المقدمة

يعتبر الاستيطان من أبرز الممارسات العدوانية لإسرائيل على الشعب الفلسطيني منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية في العام 1948، حيث تعمل حكومات إسرائيل المتعاقبة جاهدة على التغيير الديمغرافي لخلق حقائق على الأرض بهدف تثبيت استراتيجيتها التي رسمتها معالم أيديولوجية الحركة الصهيونية، تلك الحركة العنصرية اليهودية ذات الأهداف العدوانية القائمة على الاستيطان والاستيلاء على الأرض وتفرغها من السكان الفلسطينيين وجلب المستوطنين لتهويدها من خلال سياسة إحلال وإقصاء وفق المشروع السياسي الاستيطاني أرض إسرائيل الكبرى. إذ أشار ميثاق الأمم المتحدة في نص المادة 4/2 إلى حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، اللهم إذا استثنينا حالتنا الدفاع الشرعي والتدابير الجماعية التي يتخذها مجلس الأمن ضد الدولة المعتدية، إعمالاً لنص المادة 42 من الميثاق، ويترتب على ذلك القول: بعدم شرعية ما يترتب على الحرب من آثار باعتبار أن ما بني على باطل يكون باطلاً.

وفي الحرب العدوانية عام 1967 لم تعترف إسرائيل بأن الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس أرض محتلة وفقاً للقانون الدولي، بل هي مناطق مدارة، ولها وحدها ولأسباب سياسية ودينية واستراتيجية وتاريخية أن تفرض سيادتها عليها، علماً بأن السيادة القانونية معطلة بسبب الاحتلال للدولة صاحبة السيادة على الإقليم، لأن الاحتلال يخضع للمبدأ الذي مفاده، أن الحكومة الشرعية لها السيادة وليست لها السيطرة الفعلية، في حين أن المحتل له السيطرة وليس له السيادة.

فحكومات إسرائيل المتعاقبة ضربت بعرض الحائط جميع قرارات الشرعية الدولية التي طالبت إسرائيل بالكف عن سياسة الاستيطان، فعلى سبيل المثال: قرار مجلس الأمن رقم 465 لعام 1980 الذي طالب إسرائيل بتفكيك المستوطنات القائمة والتوقف عن بنائها في الأرض المحتلة بما فيها القدس على اعتبار أنها مخالفة للقانون الدولي، كما صدرت عدة بيانات من منظمة التعاون الإسلامي لمناهضة سياسة الاستيطان وعدم المشاركة بأي نشاط يخدم أهداف إسرائيل في تكريس احتلالها وضمها للمدينة المقدسة وضم ما تبقى من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وطالبت فيها المنظمة عدة مرات مجلس الأمن الدولي بإحياء اللجنة الدولية للإشراف والرقابة لمنع الاستيطان في القدس والأراضي العربية المحتلة. ناهيك عن الرأي الإفتائي لمحكمة العدل الدولية في 9 تموز 2004/ بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة وجميع القرارات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان التي تشير إلى أن المستوطنات تشكل انتهاكاً لحقوق السكان الفلسطينيين المحميين في الأراضي المحتلة.

ويتضح أنّ معظم قرارات مجلس الأمن الخاصة بفلسطين تشير إلى أنّ مبدأ الاستيلاء على الأرض بالغزو العسكري غير مقبول وأنّ جميع الأعمال التشريعية والإدارية التي قامت بها إسرائيل لتغيير وضع القدس، ومن ضمنها مصادرة الأراضي والممتلكات، ونقل السكان، والتشريع يهدف إلى ضمها، هي لاغية ولا يمكن تغيير ذلك الوضع.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة كالاتي:

أولاً: تحديد موقف القانون الدولي ومنظمة التعاون الإسلامي من الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة إذ يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة بحظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، واتفاقيات القانون الدولي الانساني وقرارات الشرعية الدولية، مما يدحض مزاعم إسرائيل في أنّ الله وعدهم بأرض كنعان إلى الأبد، وأنهم شعب الله المختار وأنّ العودة واجب لكل يهودي لأرض الميعاد.

ثانياً: سد النقص في التشريعات الوطنية من خلال سن تشريعات جزائية وطنية لملاحقة المجرمين الإسرائيليين ومحاكمتهم خشية من إفلاتهم من العقاب لافتقارها لنظام فعال للملاحقة والمحاكمة.

ثالثاً: يمثل وجود المستوطنات الإسرائيلية تحدياً للفلسطينيين لأنّها أقيمت على أراضيهم بهدف تهويدها وضمها إليهم وطرد الفلسطينيين وإحلال المستوطنين مكانهم، حيث يوجد علاقة متبادلة ما بين إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة وترحيل الفلسطينيين من أراضيهم وتشريدتهم، إذ جمعت المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 ما بين حقي العودة وعدم الإبعاد في زمن النزاعات المسلحة.

رابعاً: تسليط الضوء على انتهاكات إسرائيل لحقوق المواطنين الفلسطينيين وجهود منظمة التعاون الإسلامي في الحد منها و/ أو وقفها.

أهداف الدراسة:

أولاً: البحث في جهود منظمة التعاون الإسلامي للحد من سياسة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ثانياً: العمل من خلال منظمة التعاون الإسلامي على وضع آليات فعالة لضمان الحماية للشعب الفلسطيني واتخاذ التدابير الناجعة دولياً وإقليمياً لكبح ومنع ترحيل دولة الاحتلال لمواطنيها إلى داخل الإقليم المحتل، الذي يجسد الآن من خلال ما يسمى بصفقة القرن وضم ما تبقى من أرض فلسطينية وترحيل للسكان الأصليين.

ثالثا: التركيز على القدس عاصمة لفلسطين ورفض منظمة التعاون الإسلامي لأي حل يتجاوز القفز على حقوق الشعب الفلسطيني ضمن إطار أحداث يونيو/ حزيران 1967.

رابعا: إجبار إسرائيل على وقف جميع أنشطتها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإزالة المستوطنات التي تشكل جريمة حرب وفق قواعد القانون الدولي الإنساني من خلال وسائل الضغط لمساءلة منتهكي حقوق الإنسان.

إشكالية الدراسة: تكمن إشكالية الدراسة فيما يأتي:

هل استطاعت جهود منظمة التعاون الإسلامي أن تحد من انتهاكات إسرائيل لحقوق المواطنين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة؟

وينتفع عن الإشكالية الأسئلة التي ستجيب عليها الدراسة وهي:

أولا: متى ستأخذ الدول العربية الإسلامية بالاختصاص العالمي في جرائم حقوق الانسان؟

ثانيا: كيف تتجسد الوحدة في منظمة التعاون الإسلامي في خضم المتغيرات على الساحة الدولية والإقليمية؟

ثالثا: هل يوجد قصور في موقف منظمة التعاون الإسلامي و/أو ضعف في الآليات المستخدمة لمناهضة سياسة الاستيطان؟

رابعا: ما هي الآليات الناجعة من قبل منظمة التعاون الإسلامي لخلق حالة حصار وعزلة لدولة الاحتلال؟

منهجية الدراسة: اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لما يمثله الاستيطان الإسرائيلي من جريمة حرب ومن خرق فاضح للقانون الدولي باعتبار بناء المستوطنات تجسيدا عمليا عنصريا استيطانيا استعماريًا يحتاج إلى تحرك عربي وعالمي لمقاومة هذا الاحتلال بمشاريعه ومخططاته الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية.

تقسيم الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين: الأول: الاستيطان كخيار استراتيجي لإسرائيل على خلاف الشرعية الدولية، وتم تقسيمه لمطلبين: المطلب الأول: الاستيطان تهويد للأراضي الفلسطينية، والمطلب الثاني: الاستيطان جريمة حرب.

أما المبحث الثاني: ضعف جهود منظمة التعاون الإسلامي في مناهضة الاستيطان، وتم تقسيمه لمطلبين: المطلب الأول: قصور في موقف منظمة التعاون الإسلامي عن مناهضة الاستيطان، والمطلب الثاني: ضعف آليات منظمة التعاون الإسلامي لمناهضة سياسة الاستيطان.

المبحث الأول: الاستيطان كخيار استراتيجي لإسرائيل على خلاف الشرعية الدولية

تعاقبت حكومات إسرائيل على احتلال فلسطين منذ عام 1948 وبقي شعارها الاستراتيجي ثابت، الاستيطان سياسة دولة ضمن مشاريع وخطط استيطانية لتهويد الأراضي الفلسطينية وصولاً للدولة اليهودية، وهذه المسألة ليست جديدة، فوعد بلفور لعام 1917 المخالف لقواعد القانون الدولي، كان الأساس لإنشاء الوطن القومي لليهود بفلسطين، وتعتبر إسرائيل الوجود اليهودي في الضفة الغربية قائماً منذ آلاف السنين ويعود لعهد عصبة الأمم لعام 1922 وادعاء فراغ السيادة وغياب أي اعتراف رسمي من قبل دول العالم بسيادة الأردن على فلسطين ما بين عام 1948 وعام 1967، وأن هذه المنطقة لم تخضع لأي سيادة قانونية وبالتالي فإنّ نقل الأشخاص من دولة إلى الأراضي المحتلة من دولة لأخرى لا ينطبق وهذه الحالة. وتضرب إسرائيل بعرض الحائط كافة قرارات الشرعية الدولية التي تدين الاستيطان وتطالب إسرائيل بتفكيك المستوطنات، وما جاء بفتوى محكمة العدل الدولية لعام 2004 بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة التي رفضت تفسير إسرائيل وأعلنت أنّ المستوطنات تنتهك القانون الدولي. وعليه، تم تقسيم المبحث إلى مطلبين: المطلب الأول: الاستيطان تهويد للأراضي الفلسطينية، والمطلب الثاني: الاستيطان جريمة حرب.

المطلب الأول: الاستيطان تهويد للأراضي الفلسطينية

يقول بن غوريون: " لقد أنشئت دولة إسرائيل في بلاد يقطنها المحتلون الغزاة العرب طوال 1300 سنة "1، ومن هنا يكمن جوهر الصراع ما بين مدافع عن الحق وآخر مغتصباً للحق والأرض من خلال الاستيطان، لأنّ القادة الصهاينة آمنوا أنّ الاستيطان وتنظيمه يرسمان حدود الدولة اليهودية².

¹ - كمال محمد الأسطل، مستقبل إسرائيل بين الاستئصال والتذويب، دراسة حول المشابهة التاريخية بين الغزوة الصليبية والغزوة الصهيونية، القاهرة، دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع، 1980، ص 107.

² - حسن أيوب، التوجهات السياسية والأمنية الإسرائيلية تجاه الاستيطان، ندوة - الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، 2006، ص 67.

فقد قامت المنظمات الصهيونية بارتكاب مجازر ضد أبناء الشعب الفلسطيني في عمليات تطهير عرقي لإخراج أكبر عدد من المواطنين الفلسطينيين من وطنهم لإنشاء دولة يهودية¹.

فإذا كانت الاستراتيجية الصهيونية قد جعلت من فلسطين هدفاً ثابتاً في إضفاء الطابع الإسرائيلي - اليهودي المهيمن على مختلف مناحي الحياة، والأرض والثقافة، والمؤسسات الدينية، فإنّ منزلة القدس - قلب العقيدة - في الأيديولوجية الصهيونية - ظلت تمثل خصوصية متقدمة باعتبار المشروع الصهيوني يبدأ من المدينة المقدسة، نحو مشروع استراتيجي يتجاوز فلسطين لتحقيق إسرائيل الكبرى من النيل للفرات².

ويهدف المشروع الاستيطاني اليهودي إلى تهجير الفلسطينيين عبر بناء المستوطنات غير القانونية وجلب مهاجرين مستعمرين مكانهم. وترقى سياسة التهجير القسري المتعمد والمدير إلى جريمة نقل السكان والتي لا زالت مستمرة ما قبل عام 1948 وحتى اليوم³. كما أنّ الاستيطان يهدف إلى فرض أمر واقع يجعل من المستحيل إعادة الحال كما كان عليه قبل الاحتلال أو الاستيطان. إذ عبرت المنظمة الصهيونية العالمية من خلال خطتها المعروفة بخطة "دروبلس" عن الطابع العسكري للاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، وأوضحت هذه الخطة، أنّ نشر المستوطنين الإسرائيليين حول المدن الفلسطينية في الأراضي المحتلة والطرق المؤدية إليها، سيجعل من المتعذر على الفلسطينيين إقامة كيان سياسي لهم⁴.

¹ - عبد الله موسى عيد، قرار الجمعية العامة 194 وأهميته في مجال حق العودة، (قضية اللاجئين الفلسطينيين والقانون الدولي)، دمشق، ندوة دمشق العالمية، مجموعة عائدون، 6-7/9/2004، ص 237.

² - د. محمد مراد، القدس في الاستراتيجية الصهيونية من الأسرلة إلى التهويد، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 70، تشرين الأول، 2009، عن الصفحة الإلكترونية:

<https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/>

تاريخ الدخول: 2020/9/6

³ - تم تهجير نحو نصف مليون فلسطيني ومع اكتمال النكبة وصل عدد المهجرين إلى 750.000 وإنّ 66% من أبناء الشعب الفلسطيني في مختلف أنحاء العالم اليوم "أكثر من سبعة ملايين نسمة" هم من هجرهم النظام الإسرائيلي قسراً. أنظر: تواطؤ الشركات في انتهاكات القانون الدولي في فلسطين، بديل، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، نيسان/فلسطين/2015، ص 5.

⁴ - د. محمد موسى، الوضع القانوني للمستوطنات، الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني، ندوة دمشق العالمية، مرجع سابق، ص 212.

وتتخذ إسرائيل عدة آليات للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، منها آليات قضائية، بحيث استولت على حوالي 50% من مساحة الضفة الغربية، وكان هذا الأساس لبناء المستوطنات وتحضير احتياط في حالة ضرورة توسيعها. إذ يتم الإعلان عن الأراضي كأراضي دولة وتسجيلها وفق ذلك، كالإجراء المتبع في عام 1979 استناداً لقانون الأراضي العثماني من عام 1858، الذي كان ساري المفعول عشية الاحتلال، ناهيك عن استنادها لأساس قضائي آخر بإعلان المناطق عسكرية، " ممتلكات متروكة" ومصادرة لاحتياجات جماهيرية، ومساعدة أفراد على شراء أراض في السوق الحرة¹.

يقول الدكتور ميرون بنغيفستي أحد الإسرائيليين المختصين بشأن الاستيطان: إنّ عمليات الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، وخاصة الضفة والقطاع قد تجاوزت النقطة الحرجة، وأنّ الأمور تسير الآن نحو الدمج الشامل للضفة الغربية بإسرائيل².

وكانت حرب عام 1967 مقدمة لتنفيذ البرنامج الإسرائيلي الذي كان قد بدأ قبل عام 1948، والتمثل باقتلاع العرب والاستيلاء على أراضيهم، فبعد أن كان العرب يملكون 97% من مساحة فلسطين، أصبحوا يملكون 3% فقط، وبدأ استكمال هذه السياسة مباشرة بعد أن وضعت حرب عام 1967 أوزارها³.

ويتضح أنّ الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ عام 1967 وصولاً لليوم، لم تكتف بنقض القرارات الدولية والاتفاقيات، بل ذهبت لأبعد من ذلك، حين قامت بالسيطرة على الأراضي الخاصة في الضفة الغربية بما فيها القدس التي نصت المواثيق الدولية على حمايتها ابتداء من اتفاقية لاهاي لعام 1907 إلى اتفاقية جنيف لعام 1949م، حيث فيهما تم الإشارة إلى منع عمليات مصادرة الأراضي الخاصة كلياً⁴.

¹ - سلب الأراضي سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، أيار/2020 عن الصفحة الإلكترونية:
https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200205_land_grab
تاريخ الدخول: 2020/10/20.

² - مشار إليه في د. موسى الدويك، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة وقواعد القانون الدولي العام المعاصر، القدس، مكتبة دار الفكر العربي، ط2، 2011، ص 549.

³ - للاستزادة حول المشاريع الاستيطانية، من مشروع الون، خطة غوش امونيم، دروبلس، ومشروع شارون، ومشروع يوسي أنظر: خليل التفكجي، الاستراتيجية الاستيطانية في البرنامج الإسرائيلي، الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، 2006، ص 46 وما بعدها.

⁴ - د. حنا عيسى، جريمة الاستيطان من الجرائم المستمرة، 27/فبراير/2020، عن الصفحة الإلكترونية:
<https://samanews.ps/ar/post/408051/>

وتعتبر المستوطنات التي أقامتها إسرائيل انتهاكاً للقانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإنّ تشييد الجدار يعوق بشدة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير ومن ثم فهو خرق من جانب إسرائيل لالتزامها باحترام هذا الحق¹.

ويرتبط حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بالشعب وجوداً وعدماً، علماً بأنّ هذا الحق كان متأرجحاً ما بين مبدأ سياسي وحق قانوني حيث حسم مركزه القانوني كحق قانوني عبر نصوص ميثاق الأمم المتحدة². كما أنّ قرارات الأمم المتحدة المتتالية في دورات الجمعية العامة السنوية تؤكد على حق الشعب في تقرير مصيره، حيث لم تنشئ حقاً بقدر ما كشفت عنه وأكدت مراراً من ممارسات الدول باعتباره حق عرفي أمر. وأصبح لهذا الحق مفهوم واسع حين اعترف للشعوب الواقعة تحت السيطرة واستعمار أجنبي أن تحدد بحرية وضعها السياسي وأن تتابع بحرية تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية³.

والمنتبج لمشاريع التسوية السياسية والمشاريع العربية الإسرائيلية يلاحظ وجود اتجاه واضح نحو الربط المباشر بين مصير المناطق المحتلة والاستيطان، فالأطراف العربية تطالب بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من المناطق المحتلة، وهذا يعني بالضرورة زوال المستوطنات بصورة نهائية، حيث ركزت على عملية الانسحاب أكثر من الاستيطان. أما الجانب الإسرائيلي، فهو يرفض الانسحاب من

تاريخ الدخول: 2020/10/20

¹ - الأمم المتحدة، الجمعية العامة، فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار المترتبة الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، الدورة الاستثنائية الطارئة، البند 5 من جدول الأعمال، رقم الوثيقة، A/ES-10/273، July 13 2004، ص 4.

² - جاء في الفقرة الثانية من المادة الأولى للميثاق فيما يتعلق بمقاصد الأمم المتحدة إلى "العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها". وفي المادة 55 من الميثاق "التي تنص على رغبة تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم ومؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها". أنظر: إبراهيم شعبان، القانون الدولي لحقوق الإنسان، بدون دار نشر، 2008، ص 375.

³ - نصت المادة الأولى من ميثاق الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 "للسعوب كافة الحق في تقرير المصير، واستناداً إلى هذا الحق أن تقرر بحرية كيائها السياسي وأن تواصل بحرية نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ولجميع الشعوب وتحقيقاً لغاياتها الخاصة أن تتصرف بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية من دون إخلال بأي من الالتزامات الناشئة من التعاون الدولي، ولا يجوز بحال من الأحوال حرمان شخص من وسائله المعيشية الخاصة. على جميع الدول الأطراف في هذا العهد الحالي، بما فيها المسؤولة عن إدارة الأقاليم التي لا تحكم نفسها بنفسها أو الموضوعة تحت الوصاية أن تعمل من أجل تقرير المصير وأن تحترم ذلك الحق تماشياً مع نصوص ميثاق الأمم المتحدة". للاستزادة حل حق تقرير المصير، أنظر: د. نجاح دقماق، التحول في مفهومي المقاومة والإرهاب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، رسالة دكتوراه، القاهرة، جامعة عين شمس، 2012، ص 352 وما بعدها.

المناطق المحتلة، ويعزز هذا الرفض بإقامة المستوطنات وتوسيعها لمنع الانسحاب الإسرائيلي وإبقاء السيادة الإسرائيلية في المناطق المحتلة¹.

فاتفاقية أوسلو الموقعة ما بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في العام 1993 سمحت لإسرائيل بتثبيت سيطرتها على جميع مناطق الضفة الغربية واستغلالها، وتم تقسيمها إلى مناطق A,B,C ، 40% من مناطق الضفة الغربية منطقة فلسطينية عمرانية نقلت السيطرة الكاملة أو الجزئية فيها للسلطة الفلسطينية A,B أما 60% أبقته تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة منطقة C، من مناطق الضفة الغربية ومن ضمن ما شملت مناطق المستوطنات برمتها². كما أنّ السلطات الإسرائيلية كثفت من أعمال استهدافها للبناء الفلسطيني في مناطق (C) وفق تصنيفات اتفاق أوسلو، بذريعة البناء دون الحصول على تراخيص من دائرة التنظيم والبناء التابعة للإدارة (المدنية) الإسرائيلية في مستوطنة بيت إيل، بالإضافة إلى وضع قيود صارمة للبناء الفلسطيني في تلك المناطق³.

وشكل إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب - أنّ المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية " لا تتعارض مع القانون الدولي " - انعطافاً حاداً في السياسة الأمريكية⁴، حيث رحب رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو بذلك معتبراً إياها " سياسة تصحح خطأ تاريخياً " في الوقت التي أدانته السلطة الفلسطينية من قبل الأمين العام لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات، إذ قال: إنّ خطوة إدارة ترامب " محاولة لاستبدال القانون الدولي بقانون الغاب"⁵.

¹ - د. محمد موسى، الوضع القانوني للمستوطنات، الاستيطان اليهودي واثره على مستقبل الشعب الفلسطيني، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، 2006، ص 227.

² - الاحتلال 47 عاماً من الوضع المؤقت، عن الصفحة الالكترونية:

https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/47_year_long_temporary_occupation

تاريخ الدخول: 2020/10/20

³ - للإستزادة، أنظر: مشاريع التوسع الاستيطاني، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي، 2009، ص 72.

⁴ - يتنافى مع الرأي القانوني لعام 1978، الذي تبنت على أساسه وزارة الخارجية الأمريكية سياستها، وينص على أنّ واشنطن تعتبر المستوطنات " انتهاكاً للقانون الدولي " ويعرف هذا الرأي القانوني بـ "مذكرة هانسيل" وكان الأساس لأكثر من 40 عاماً من المعارضة للتوسع الاستيطاني.

⁵ - شرعية أم شرعنة؟ إبعاد القرار الأمريكي حول المستوطنات الإسرائيلية، 19/ نوفمبر/ 2019 عن الصفحة الالكترونية:

<https://www.alhurra.com/palestine/2019/11/19>

وأفاد تقرير صادر عن " حركة السلام الآن" تسارع وتيرة الاستيطان وتثبيت البؤر الاستيطانية منذ تولي دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة، وحسب التقرير تم خلال عام 2017 بناء 2783 وحدة استيطانية جديدة بزيادة قدرها 17% مقارنة بالمتوسط في السنوات الثماني الماضية، ومنذ تولي بنيامين نتنياهو منصب رئيس الحكومة الإسرائيلية عام 2009. كما أظهر التقرير أن 10% من البناء (282) وحدة غير قانونية بناء على القوانين التي تطبقها الدولة على الضفة ومعظمها يركز على البؤر الاستيطانية غير القانونية (234)¹.

وأصدر مركز أبحاث الأراضي التابع لجمعية الدراسات العربية أن حجم التوسع الاستيطاني تضاعف أربع مرات، منذ التوقيع على اتفاق " أوسلو" بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، حيث إن عدد المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية بالضفة الغربية والقدس المحتلتين وقطاع غزة المحاصر، تضاعف من 144 مستوطنة قبل توقيع اتفاق أوسلو إلى 515 مستوطنة وبؤرة استيطانية حتى أيلول/ سبتمبر 2018. كما أن عدد المستوطنين تضاعف في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 بأكثر من ثلاث مرات وارتفع من 252000 قبل أوسلو إلى حوالي 834000 مستوطن اليوم². كما وافقت لجنة التخطيط في وزارة الدفاع الإسرائيلية على خطط لبناء 3071 وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية المحتلة، ليرتفع عدد الوحدات التي تمت الموافقة عليها إلى 5000³.

وترى الباحثة أن مصادرة الأراضي الفلسطينية من أهم الركائز الأساسية لبناء الدولة اليهودية، فبدون مصادرة لا يمكن إقامة مستوطنات وجلب يهود من أنحاء العالم. فحكومة إسرائيل تواصل أعمال الاستيطان في مدينة القدس الشرقية وضواحيها بهدف تهويد المدينة نهائياً وعزلها عن محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية، ناهيك عما ترتكبه إسرائيل من مخالفات جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 من نهب للممتلكات الأثرية والثقافية، والاستغلال غير المشروع للثروات الطبيعية

تاريخ الدخول: 2020/10/20.

¹ - تضاعف الاستيطان بالضفة والقدس بالعام الأول لحكم ترامب، عن الصفحة الالكترونية:

<https://www.arab48.com/>

تاريخ الدخول: 2020/10/20.

² - إحصائيات فلسطينية، عدد المستوطنين بالضفة والقدس 834000، 2018/9/13، عن الصفحة الالكترونية:

<https://www.arab48.com/>

تاريخ الدخول : 2020/10/20

³ - بلغت عددا قياسيا، إسرائيل توافق على بناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة، 2020/10/15، عن الصفحة الالكترونية:

<https://www.aljazeera.net/news/2020/10/15/>

تاريخ الدخول 2020/10/20

للأراضي المحتلة ولمواردها ولسكانها، وإنكار حق الفلسطينيين في العودة وتقرير المصير، ومصادرة الممتلكات العربية ونزع ملكيتها وتدمير المنازل وهدمها بهدف تغيير الوضع القانوني للأراضي المحتلة وفرض السيادة القانونية على القدس التي هي معطلة بفعل الاحتلال.

المطلب الثاني: الاستيطان جريمة حرب

يدخل الاحتلال في إطار قانون النزاعات المسلحة الدولية، ويعتبر وضعاً مؤقتاً لا ينفي السيادة عن الحكومة الشرعية على الإقليم. ويجد نصوصه في إطار اللائحة الملحقة باتفاقية لاهاي الرابعة لعام 1907 والخاصة بقوانين وأعراف الحرب، من المادة 42 إلى 56 واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 من المادة 27 إلى 34 وفي المادة 47 إلى 78 التي تنطبق تحديداً على الأراضي المحتلة، وفي البروتوكول الإضافي لعام 1977 في المواد 63، 68، 69، و71 أيضاً¹.

ويعني ذلك، أنّ المبدأ الأساس الذي يحكم أثر الاحتلال على الإقليم المحتل هو عدم جواز ضمه وإنّ سيطرة المحتل وتحويله لبعض الاختصاصات هو حالة فعلية مؤقتة ولا تعطي هذه الاختصاصات أي حق بإجراء أي تغييرات في وضع الإقليم². وينعقد الاتفاق بين فقهاء القانون الدولي على تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة. فالاحتلال لا يؤدي إلى انتقال السيادة من الدولة التي احتلت أراضيها إلى الدولة المحتلة، فالدولة الأولى تظل تحتفظ بسيادتها الشرعية على هذه الأراضي، وإن كانت تعجز، بفعل الاحتلال، عن ممارسة مظاهر السيادة عليها³.

ولم تتعرض اللائحة الملحقة بمعاهدة لاهاي الرابعة لعام 1907 لمعالجة موضوع بناء المستوطنات في الأقاليم المحتلة، ونقل مواطنين من دولة الاحتلال للإقامة الدائمة فيها⁴، وتداركت اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 ذلك، إذ تحظر المادة 49/6 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 النقل الإجباري

¹ - د. أحمد سي علي، دراسات في القانون الدولي الانساني، الجزائر، دار الأكاديمية، ط1، 2010، ص 319 وما بعدها.

² - د. معتز فيصل العباسي، التزامات الدولة المحتلة اتجاه البلد المحتل، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1 2009، ص 123.

³ - مشار إليه في، د. حسام هندواي، الوضع القانوني لمدينة القدس، دراسة تطبيقية لواقع الاحتلال الإسرائيلي في ضوء أحكام القانون الدولي، دار النهضة العربية، 1999، ص 153.

⁴ - أ.د. موسى الدويك، الانعكاسات القانونية والسياسية والعسكرية للاستيطان، الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، 2006 ص 174. وأنظر أيضاً: د. موسى الدويك، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، وقواعد القانون الدولي العام المعاصر، مرجع سابق، ص 405 وما بعدها.

الفردى أو الجماعى، وترحيل الأشخاص المحميين، من أراضٍ محتلة إلى دولة الاحتلال أو أراضى أى دولة أخرى محتلة كانت أو غير محتلة، أياً ما كانت دواعيه، ولا تجيز تلك المادة لدولة الاحتلال إجراء أى إخلاء كلى أو جزئى لمنطقة معينة، إلا إذا تطلب ذلك أمن السكان أو أسباب حربىة أو قهرىة. وفى مثل هذه الحالات، لا يجوز إخراج الأشخاص المحميين خارج حدود الأراضى المحتلة، على أن تتم إعادتهم إلى مساكنهم بمجرد توقف الأعمال العدائىة فى المنطقة المعنية¹.

وقد ميزت محكمة العدل العلىا الإسرائىلىة بىن اتفاقىة لاهى واتفاقىة جنىف الرابعة فى قضىة بىت إىل، حىث تعتبر أحكام اتفاقىة لاهى قواعد عرفىة للقانون الدولى²، ولذلك فهى قواعد ملزمة فى القانون الإسرائىلى الداخلى، بىنما لم تعترف بهذه الصفة لاتفاقىة جنىف الرابعة، ولم تعتبر أحكامها قواعد عرفىة، لذا لم توافق على تطبىقها، إلا إذا وافقت الحكومة على ذلك أمام المحكمة³.

كما جرمت المادة 147 من اتفاقىة جنىف الرابعة لعام 1949 والمادة الثامنة من النظام الأساسى للمحكمة الجنائىة الدولىة لعام 1998 الاستىطان باعتباره جرمىة حرب، وكذلك المادة 85 من البروتوكول الإضافى الأول المكمل لاتفاقىات جنىف الأربع لعام 1977⁴.

ورأت المحكمة العسكرىة فى نورمبرج أن انتهاكات لائحة لاهى المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرىة، ترقى إلى درجة جرائم الحرب، لأن هذه القواعد الواردة فى المعاهدات قد تبلورت فى القانون الدولى العرفى زمن الحرب العالمىة الثانىة، وعلى نحو مشابه استندت المفاوضات بشأن النظام

¹ - د. حسام أحمد محمد هنداوى، الوضع القانونى لمدينة القدس، القاهرة، دار النهضة العربىة، 1999، ص 203

² Thomas Kuttner, "Israel and the West Bank : Aspects of the law of Belligerent Occupatin", 1977, 7. Israel Yearbook on Human Rights 166.

³ - مشار إليه فى د. نجاح دقماق، التحول فى مفهوما المقاومة والإرهاب، رسالة دكتوراه، جامعة عىن شمس، كلىة الحقوق، 2012، ص 595 وما بعدها.

⁴ - إن إسرائىل لىس لها الحق فى تفسىر بنود المادتىن (43 من معاهدة لاهى، والمادة (64) من اتفاقىة جنىف الرابعة لعام 1949 كغطاء لعملىات استملاك الأراضى والعقارات للأغراض العامة بحجة ضرورتها لأغراض أمنىة وعسكرىة، أو الاستناد بذلك على قوانينها الداخلىة (القوانين الإسرائىلىة) لأن المقصود هنا سن القوانين اللازمة من أجل تمكىن سلطة الاحتلال من تنفىذ تعهداتها الناجمة عن الاتفاقیات المذكورة، ولىس من أجل قوانين السىطرة على مساحات من الأراضى الفلستىنىة فى القدس أو المبانى بحجة استملاك للمنفعة العامة . للاستزادة أنظر : د. نجاح دقماق، التحول فى مفهوما المقاومة والإرهاب فى الأ مرجع سابق، ص، 642 وأنظر أيضاً: أحمد الروىضى، الآلىات القانونىة للدفاع عن الملكىة العقارىة فى القدس (فى ضوء القانون المحلى والقانون الدولى)، رسالة ماجستىر، كلىة الحقوق، جامعة القدس، 2012، ص 108.

الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية إلى فرضية مفادها أنّ " السلوك يرقى لدرجة جريمة حرب تتدرج في النظام الأساسي في حال ارتقى إلى درجة انتهاك قاعدة عرفية¹.

وأشارت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، إلى أنّ إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية تمثل خرقاً للقانون الدولي².

وحفلت سجلات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والهيئات الدولية بالعديد من القرارات والتوصيات التي انطوت على التعبير عن الإدانة والاستهجان لتلك الانتهاكات، حيث لفتت -السياسات الإسرائيلية الخاصة بإقامة مستوطنات في الأراضي العربية المحتلة - الرأي العام العالمي بصفة خاصة، بعد تصاعد مدّها في إطار مخطط إسرائيلي معلن لا يخفي الرغبة في تغيير الوضع القانوني لبعض الأقاليم الخاضعة للاحتلال الحربي الإسرائيلي في أعقاب حرب يونيو عام 1967³.

وكان آخرها قرار مجلس الأمن الدولي 2334 في 23/ديسمبر/كانون الأول 2016 الذي تم الموافقة عليه بأغلبية ساحقة،⁴ حيث يطالب إسرائيل بوقف الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويؤكد على عدم شرعية إنشاء إسرائيل للمستوطنات منذ عام 1967 وإنّ إنشاء المستوطنات يشكل انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل⁵. ويعتبر أول قرار يمرر وهو متعلق بفلسطين وإسرائيل منذ عام 2008 وبدون استخدام حق النقض " الفيتو"

¹ - للاستزادة انظر: د. نجاح دقماق، التحول في مفهومي المقاومة والإرهاب، مرجع سابق، ص 558 وما بعدها.
² - الرأي الاتقائي لمحكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، الصادر في 9 يونيو 2004، الفقرة 120، ص 57.
³ - د. صلاح الدين عامر، المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة في ضوء القانون الدولي المعاصر، القاهرة، المجلة المصرية للقانون الدولي، 1979، المجلد، 35 ص 11.
⁴ - Resolution 2334 (2016) Adopted by the Security Council at its 7853rd meeting, on 23 December 2016

S/RES/2334 (2016)
<https://www.un.org/webcast/pdfs/SRES2334-2016.pdf>

⁵ - قرار مجلس الأمن بمطالبة إسرائيل وقف الاستيطان، عن الصفحة الإلكترونية:

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/12/24/>

وأنظر: وثيقة مجلس الأمن S/RES/2334/2016، عن الصفحة الإلكترونية:

<https://www.un.org/webcast/pdfs/SRES2334-2016.pdf>

تاريخ الدخول: 2020/10/20

من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي ما فتأت تستخدمه وقد استخدمته مرات عدة لصالح حليفها إسرائيل.

وكما هو متعارف عليه، وفق ميثاق الأمم المتحدة ترد قرارات مجلس الأمن في فصلين منفصلين، الفصل السادس، بعنوان تسوية النزاعات بالطرق السلمية، والفصل السابع " التدخل ضد تهديدات السلام، انتهاكات السلام وأعمال العدوان".

وما على إسرائيل إلا أن تتصاع لتنفيذ قرارات مجلس الأمن بغض النظر سواء كانت تحت إطار الفصل السادس أو السابع، حيث إنّ المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة تشير إلى " أن يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق " وبالتالي سواء قبلت من جميع الدول الأعضاء فيها أو من قبل الدول التي رفضت ذلك. ورغم اعتراض إسرائيل على هذا القرار وغيرها من القرارات فهي ملزمة بتنفيذ ذلك وإلا خالفت قرارات الشرعية الدولية باعتبارها دولة فوق القانون.

وقد نشر المفوض السامي لحقوق الإنسان - ميشيل باشليت - بالأمم المتحدة، بتاريخ 2020/2/12، قائمة بأسماء 112 شركة تمارس أنشطة تجارية في المستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية والقدس الشرقية وهضبة الجولان، منها 94 شركة إسرائيلية، و18 شركة من ست دول أخرى، تعمل بشكل مباشر أو عبر وكلاء أو بطرق التفاضية بالمستوطنات¹.

ومن بين الشركات الوارد ذكرها في القائمة " إير بي إن بي " و " إكسبيديا " و " بوكينغ كوم "، وعبرت إسرائيل عن رفضها من خلال وزارة الخارجية الإسرائيلية في بيان لها: " إنه استسلام مخجل للدول والمنظمات التي مارست ضغوطاً من أجل الإضرار بإسرائيل ". وبالمقابل عبرت وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية، بترحيب لنشر القائمة وحثت المجتمع الدولي على الضغط على تلك الشركات لقطع صلتها بالمستوطنات وتوجيه تعليمات لهذه الشركات من خلال الدول الأعضاء بالأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان بأن تنهي عملها فوراً بمنظومة الاستيطان².

¹ Database of businesses linked to Israeli settlements 'important initial step' towards accountability: rights expert

عن الصفحة الإلكترونية:

<https://news.un.org/en/story/2020/02/1057451>

تاريخ الدخول: 2020/10/20

² - الأمم المتحدة تنشر قائمة شركات تعمل في مستوطنات بالضفة الغربية، عن الصفحة الإلكترونية:

ويأتي نشر التقرير بناء على نص البند "9" من قرار مجلس حقوق الانسان (17/19) للعام 2012، الخاص " بالمستوطنات الإسرائيلية في الأرض المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري المحتل"، على أن يتم إيفاد بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق تعيينها رئيسة مجلس حقوق الانسان بغرض التحقيق فيما يترتب على المستوطنات الإسرائيلية من تداعيات بالنسبة لحقوق الشعب الفلسطيني ... وأن تنتهي ولاية البعثة بعد تقديم تقريرها للمجلس، كما أوصت البعثة بتقريرها إنهاء عمل الشركات بالمستوطنات¹.

ملف الاستيطان أمام المحكمة الجنائية الدولية:

بتاريخ 2015/2/7، تم إصدار مرسوم رئاسي يقضي بتشكيل اللجنة الوطنية العليا المسؤولة عن المتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية، بهدف تحضير الملفات التي ستحيلها دولة فلسطين للمحكمة الجنائية الدولية من خلال لجنة فنية تترأسها وزارة الخارجية. وبتاريخ 2015/8/3 قام وزير الخارجية رياض المالكي بتسليم المدعية العامة، وأعضاء مكتبها في مقر المحكمة، مذكرة قانونية تتضمن الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، وتشمل الانتهاكات الجسيمة التي اقترفتها سلطات الاحتلال خلال العدوان على قطاع غزة لعام 2014، وجريمة الاستيطان المستمر في الضفة الغربية، وملف الانتهاكات بحق الأسرى في سجون الاحتلال².

وأوردت المحكمة الجنائية الدولية تقريراً عن أنشطة الدراسة الأولية في العام 2016، بأن الحكومة الإسرائيلية قادت وشاركت مباشرة في تخطيط مستوطنات على أرض الضفة الغربية و/ أو بنائها وتنميتها وتوطيدها وتشجيعها، وفقاً للبيانات الرسمية الإسرائيلية، أعلن في عام 2005، ضم ما

<https://www.dw.com/ar/>

2020/10/20

¹ - دينا أبو شهلا، دلالات نشر قائمة الشركات التجارية في المستوطنات الإسرائيلية،/ مسارات/ 18 حزيران/ 2020، عن الصفحة الإلكترونية:

<https://www.masarat.ps/article/5436/>

تاريخ الدخول: 2020/10/20

² - التحرك أمام محكمة الجنائيات الدولية بين الجدية والتسويق، عن المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية مسارات، عن الصفحة الإلكترونية:

https://www.masarat.ps/ar_print.php?id=449f7fy4497279Y449f7f

تاريخ الدخول: 2020/10/20

مجموعه أكثر من 62000 دونم أو (15300 فدان) من أراضي الضفة الغربية إلى أراضي الدولة "أي الأراضي المملوكة لدولة إسرائيل" ويقال: إن أكبر عملية ضم كانت منذ عام 2005¹.

وإنّ تقرير المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا، يؤكد اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ويعزز صلاحيتها في التحقيق، بنظر جميع الجرائم التي اقترفتها قادة الاحتلال الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويستند إلى ما جاء من مذكرات تقدم بها المشاركون من الدول، والمنظمات غير الحكومية وممثلي الضحايا. وإنّ طلب المدعية العامة من الدائرة التمهيدية الأولى أن تؤكد أنّ "الإقليم" التي يجوز للمحكمة أن تمارس عليها اختصاصها بموجب المادة 12² "أ" تشمل الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة².

وبالرجوع لأحكام القانون الدولي الخاصة بخرق وانتهاك أشخاص القانون الدولي للالتزامات الدولية وارتكاب الأعمال غير المشروعة بموجب أحكام وقواعد ذلك القانون، إذ ألزمت الطرف على إزالة ووقف آثار خرقه وانتهاكه لأحكام وقواعد القانون الدولي، بالإضافة إلى إثارة المسؤولية الجنائية من خلال الملاحقة والمساءلة الجنائية للأفراد الذين أمروا أو خططوا لارتكاب هذه الجرائم، أو الذين ارتكبوا الجرائم الخطيرة على صعيد الإقليم الفلسطيني المحتل، حيث إنّ المادة 146 من اتفاقية جنيف الرابعة والمادة 88 من البروتوكول الأول للحق باتفاقيات جنيف الأربع لعام 1977 تؤكد على حق الأطراف التي تضررت من اقتراف الغير لجرائم دولية، في ملاحقة الأمرين بارتكاب هذه الجرائم ومساءلتهم كمجرمي حرب أمام محاكمها الوطنية، وأشارت المادة 6 من ميثاق نورمبرغ "ويسأل الموجهون والمنظمون والمعرضون والمتدخلون "الشركاء" الذين ساهموا في وضع أو تنفيذ مخطط أو مؤامرة لارتكاب أحد الجنايات المذكورة أعلاه عن كل الأفعال المرتكبة"³.

¹ - تقرير عن الدراسة الأولية لعام 2016 عن الصفحة الالكترونية:

<https://www.icc-cpi.int/iccdocs/otp/161114-otp-rep-PE-Palestine-ARA.pdf>

تاريخ الدخول: 2020/10/30.

² - المالكي: تقرير المدعية العامة للمحكمة الجنائية يؤكد اختصاصها على فلسطين، 2020/4/30 عن الصفحة الالكترونية:

https://wafa.ps/ar_page.aspx?id=WH0GPPa875569931115aWH0GPP

تاريخ الدخول: 2020/11/15

وأنظر: د. عبد الكريم شبير، فلسطين والمحكمة الجنائية الدولية، 2020/5/1، عن الصفحة الالكترونية:

<https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2020/05/01/1333971.html>

تاريخ الدخول: 2020/11/15

³ - للاستزادة، أنظر: ناصر الرئيس، المساءلة الجنائية للإسرائيليين، المركز الفلسطيني - بديل، عن الصفحة الالكترونية:

<https://www.badil.org/ar/publications-ar/periodicals-ar/haqelawda-ar/item/1559-art-12.html>

المبحث الثاني: ضعف جهود منظمة التعاون الاسلامي في مناهضة الاستيطان

تتداعى منظمة التعاون الإسلامي في كل مناسبة أن تكون السباقة في إصدار بيانات شجب واستنكار للوضع الراهن فلسطينياً، رغم التحديات الجسام التي تواجهها القضية الفلسطينية من محاولة تصفيتها في ظل متغيرات دولية بتصريح إرادي منفرد أمريكي يتنافى ومواثيق حقوق الإنسان وقرارات الشرعية الدولية. وتم تقسيم المبحث إلى مطلبين: الأول: قصور في موقف منظمة التعاون عن مناهضة الاستيطان والمطلب الثاني: ضعف آليات منظمة التعاون لمناهضة الاستيطان.

المطلب الأول: قصور في موقف منظمة التعاون الاسلامي عن مناهضة الاستيطان

في ظل المنعطف الخطير الذي تمر به القضية الفلسطينية، وفي وقت تنتضح فيه الرؤى بحدود متغيرات في السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتعميق الفجوة بتطور خطير يمس مكانة القدس ويشرعن ما هو مخالف للقانون الدولي من قرارات لمجلس الأمن والجمعية العامة بشأن مدينة القدس، ويعمق العنصرية بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل - إذ تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة تعترف منذ عام 1948 بذلك - ونقل السفارة الأمريكية للقدس، وصفقة ترامب أو ما يسمى القرن أو صفقة المستعمر التي جاءت لتصفية القضية الفلسطينية.

وقد أدعى دونالد ترامب في إعلانه بتاريخ 6 كانون الأول ديسمبر عام 2017 بقراره الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة من تل أبيب للقدس بأن "إسرائيل دولة ذات سيادة ولها الحق أن تحدد عاصمتها"¹.

وما يلوح بالأفق ما بين مد وجزر عربياً ودولياً تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة وازدواجية المعايير في التعاطي بالنزاعات ما بين الدول، وخلل استراتيجي يرجح الكفة لصالح إسرائيل سواء عربياً و/أو دولياً تجعل منها مستمرة في تكريس سياسة الأمر الواقع على الأرض الفلسطينية باستيعاب أعداد كبيرة من اليهود المهاجرين لفلسطين واستمرار ابتلاع الأرض الفلسطينية باستيطان يهودي لبناء الدولة اليهودية .

تاريخ الدخول: 2020/10/20

¹ - كمال قبعة، قرار ترامب بشأن القدس، خلفيات وأبعاد قانونية مارقة، عن الصفحة الإلكترونية التالية:

<https://www.prc.ps/>

تاريخ الدخول: 2020/10/20

ومنذ بداية تأسيسها عملت منظمة التعاون الإسلامي على دعم منظمة التحرير الفلسطينية للتحرر من نير الاحتلال الإسرائيلي¹، إذ تعتبر ثاني أكبر منظمة دولية حكومية بعد الأمم المتحدة، وهي الصوت الجماعي للعالم الإسلامي، إذ أنشئت بقرار صادر عن القمة التاريخية في الرباط بالمملكة المغربية في 25/ سبتمبر/ 1969 رداً على جريمة إحراق المسجد الأقصى بالقدس المحتلة، واعتمد ميثاقها في الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في عام 1972، كما تم اعتماد الميثاق في القمة الإسلامية الحادية عشرة التي عقدت في دكار، عاصمة السنغال عام 2008².

وحظيت منظمة التحرير الفلسطينية من منظمة المؤتمر الإسلامي " منظمة التعاون الإسلامي " على دعم غير مسبوق، ففي مؤتمر القمة الإسلامي الأول الذي انعقد في الرباط في سبتمبر 1969 دعيت المنظمة للحضور كمراقب في المؤتمر الوزاري الإسلامي الأول في جدة عام 1970، وفي المؤتمر الوزاري الثاني في ديسمبر 1970، والمؤتمر الوزاري الثالث في جدة عام 1972، وفي المؤتمر الوزاري الرابع عام 1973، حيث قرر المؤتمر اعتبار المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وطالب بفتح مكاتب للمنظمة في الدول الأعضاء، وفتح مكاتب للمتطوعين في صفوفها، ثم منحت المنظمة بموجب قرار القمة الإسلامية الثانية بلأهور في فبراير 1974 العضوية الكاملة بها لفلسطين، وتمثلها منظمة التحرير الفلسطينية، ومنذ ذلك التاريخ، تمتعت المنظمة بمركز مرموق حيث أضحت عضواً في عدد كبير من اللجان بالمنظمة، واكتسبت مركز النائب الأول لرئيس المنظمة³.

وجاء في ديباجه ميثاق منظمة التعاون الإسلامي على دعم كفاح الشعب الفلسطيني الخاضع حالياً للاحتلال الأجنبي وتمكينه من الحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولته ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف، مع المحافظة على طابعها التاريخي والإسلامي وعلى الأماكن المقدسة فيها⁴. كما جاء من أهدافها طبقاً للمادة الأولى من الميثاق

¹ - المؤتمر الوزاري الثالث الذي عمل على دعم نضال الشعب الفلسطيني من خلال إنشاء صندوق لدعم الثورة الفلسطينية.

² - عن المنظمة وميثاق المنظمة، الصفحة الالكترونية لمنظمة التعاون الاسلامي:

https://www.oic-oci.org/upload/documents/charter/ar/oic_charter_2018_ar.pdf

تاريخ الدخول: 2020/11/10

³ - للاستزادة، أنظر: د. خيري يوسف مريب، التطورات السلمية المعاصرة لقضية فلسطين في ضوء قواعد القانون الدولي العام، القاهرة، دار النهضة العربية، ط1، 2006، ص 161.

⁴ - أنظر: الديباجة والفقرة 8 من ميثاق منظمة التعاون الاسلامي، عن الصفحة الالكترونية للمنظمة:

https://www.oic-oci.org/upload/documents/charter/ar/oic_charter_2018_ar.pdf

تاريخ الدخول: 2020/11/10

فقرة 3. احترام حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء واحترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي كل دولة عضو؛ والفقرة 4. استعادة السيادة الكاملة ووحدة أراضي أية دولة عضو خاضعة للاحتلال من جراء العدوان وذلك استناداً إلى القانون الدولي والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة. ومن اللجان الدائمة للمنظمة لجنة القدس¹ ومقر الأمانة العامة في جدة إلى حين أن يتم تحرير القدس الشريف ليصبح المقر الدائم فيها². وتكتسب المندوبية الدائمة لدولة فلسطين نظراً لمحورية قضية فلسطين والقدس الشريف عملية مأسسة عملها كبعثة دبلوماسية مستقلة، حيث تمكنت المندوبية أن تأخذ وتعين موقعاً متقدماً لتمثيل فلسطين، مندوب دائم بمرتبة سفير لديها³.

ففي الوقت الذي يركز فيه المجتمع الدولي من خلال منظومة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي على إسرائيل وانتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فلا تزال انتهاكاتها مستمرة من سياسة عقاب جماعي للشعب الفلسطيني وحصار لقطاع غزة لأكثر من 13 عاماً واستعمار واستيطان وجدار ضم وهدم لمنازل الفلسطينيين واعتقالات عشوائية للمواطنين الفلسطينيين بدون تهمة و/أو تقديمهم للمحاكمة⁴. وتندرج هذه الانتهاكات كجرائم حرب ترتقي لجرائم ضد الإنسانية وفق ميثاق روما للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998، كما وتعتبر هذه المنازعات ما بين حركات التحرر ودولة الاحتلال منازعات دولية ذات خطورة كبيرة لاعتدائها على السلم لوجود احتلال أجنبي وضم للأراضي⁵.

وعلى ذات الصعيد، تقوم منظمة التعاون الإسلامي بشجب واستنكار لهذه الانتهاكات من خلال عقد مؤتمرات وإصدار بيانات دون البحث باتخاذ خطوة ناجعة لإنهاء الاحتلال الذي يسبب ويكرس العنصرية ويقتلع المواطنين من أرضهم لإحلال مستوطنين مكانهم. ففي المؤتمر الوزاري للمنظمة

¹ - الفصل السادس من ميثاق منظمة التعاون الإسلامي اللجان الدائمة.

² - الفصل الحادي عشر من ميثاق منظمة التعاون الإسلامي (الأمانة العامة) المادة الحادية والعشرون).

³ - للاستزادة عن المندوبية الدائمة لدولة فلسطين لدى منظمة التعاون الإسلامي أنظر: الصفحة الالكترونية:

<http://hracs.plo.ps/article/256>

تاريخ الدخول: 2020/11/10

⁴⁴ - رياض منصور، جلسة مجلس الأمن العادية يحذر من دولة فصل عنصري عن الصفحة الالكترونية التالية:

<https://news.un.org/ar/story/2019/10/1042601>

تاريخ الدخول: 2020/11/10

⁵ - د. مخلد الطراونة، القانون الدولي العام، بدون دار نشر، ط1، 2015، ص 383.

الذي عقد بكوالالمبور في يونيو / حزيران 2000 تم الإعلان عن " نداء القدس " الذي يؤكد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، والذي يشير إلى دعمه الكامل لعملية السلام في الشرق الأوسط وتنفيذ جميع الاتفاقات في الاطار الذي انطلقت على أسس مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وقراري مجلس الأمن (242 و338) ¹. كما شددت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الانسان في منظمة التعاون الاسلامي على هوية المسجد الأقصى كموقع مقدس إسلامي فريد، وأشارت إلى جميع قرارات اليونسكو بشأن مدينة القدس القديمة وأسوارها التي ترفض السيادة الإسرائيلية على القدس ².

وترى منظمة التعاون الإسلامي أنّ تسوية النزاع بين فلسطين وإسرائيل لا بد أن يكون بموجب القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، والمبادرة العربية للسلام، ودعمها الثابت للجهود الدولية الرامية لتحقيق سلام قائم على رؤية حل الدولتين ³.

وعليه، فإنّ جميع مؤتمرات قمة التعاون والبيانات الصادرة عنها لا ترقى إلا لمستوى الإدانة والشجب والاستنكار ومن تأكيد على أنّ القدس محور الصراع العربي الإسرائيلي، والحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، ومن إدانة لاستمرار احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. كما أنّ علاج قضية عالقة في أروقة الأمم المتحدة منذ عام 1948 وحتى اليوم من العام 2020 بدون حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية لا زالت تراوح مكانها بين أكبر مؤسستين دوليتين. فهناك من الدول الإسلامية التي تمتلك المال والقرار، وتدعي أنها الحامية للحقوق الفلسطينية، وهي صاحبة كلمة الفصل بالقرار ولها التأثير عربياً لتجعل المنطقة أكثر استقراراً وإعادة الحقوق لأصحابها، كما

¹ - منظمة التعاون الاسلامي قصور في التطبيق العملي وبلورة لمواقف فعلية مشتركة، عن الصفحة الالكترونية:

<https://www.aljazeera.net/2004/10/03/>

تاريخ الدخول 2020/11/9

² - الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الانسان في منظمة التعاون تدين الانتهاكات المتزايدة من جانب إسرائيل لحقوق الانسان وتدعو لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي المطول، 2019/4/25، عن الصفحة الالكترونية:

https://www.oic-iphrc.org/En/index.php/site/view_news?id=436

تاريخ الدخول: 2020/11/12

³ - منظمة التعاون الاسلامي، تسوية النزاع الفلسطيني - الاسرائيلي يجب أن يكون بموجب القانون الدولي، عن الصفحة الالكترونية:

<https://www.i24news.tv/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/middle-east/1580307307>

تاريخ الدخول: 2020/11/13

وتلعب الدور الحاسم في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الغاصب عن المدينة المقدسة، فليس غريباً تبدل مواقفها ومنها من يعتقد بأنه يأخذ صك شرعيتها كغطاء لها من قبل الولايات المتحدة لتكريس وجودها أولاً، وتوسيع رقعة الاستيطان بالتواجد الصهيوني ثانياً وعلى حساب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ومن هنا تتعكس سياسة الفرقة بالموقف الدبلوماسي الإسلامي العربي الجماعي من القضية الفلسطينية.

لا ريب، أنّ هناك تحديات ومعضلات تفرض نفسها في إطار منظمة التعاون الإسلامي، ناهيك عن القصور والمتغيرات داخل المنظمة الذي يستلزم مواجهتها لتقليل الفجوة ما بين المنشود والمطلوب، حيث إنّ التفكك وتغيير المواقف يعود للأمن القومي العربي الذي ما زال غائباً رغم الاتفاقيات التي تمت في فك التتظير دون خطوات عملية فاعلة، في الوقت الذي نرى فيه تراجعاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتكنولوجياً وتبعية ومديونية عربية للعالم الخارجي. ويعود عدم تفعيل هذه القرارات الجماعية أيضاً إلى التدخلات الإقليمية الخارجية واعتماد الأمن القومي لعدد من دول العالم العربي (جزئياً وكلياً) على عنصر الدعم الخارجي والتركيز على الإرهاب كمصدر أساسي للتهديد أو المخاطر، ناهيك عن الخطر الأكبر التهديد الإسرائيلي الاحتلالي في فلسطين، والحضور الأمريكي في منطقة الخليج¹.

وترى الباحثة أنّ ما يجسد هذه المسألة هو التركيز على الأمن القومي، من خطر الصهيونية التي تريد أن تقلب الأمور لتوسع استيطاني استعماري في قلب الوطن العربي، من خلال فن صياغة الوضعية الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط في إطار التدخل الأجنبي والتبعية نتيجة وهن الأمن القومي العربي الذي يلحق مشكلات عدة تتمثل بالأمن الغذائي، المائي، وشؤون البيئة ومحاولة فرض تسويات لقلب المعادلة نحو توسع استعماري صهيوني على حساب حقوق الشعب الفلسطيني.

المطلب الثاني: ضعف آليات منظمة التعاون لمناهضة الاستيطان

لا شك أنّ الأمم المتحدة بذلت جهوداً كبيرة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستوى الدولي، وتم الاستعاضة عن لجنة حقوق الإنسان بمجلس حقوق الإنسان في عام 2006، بالإضافة لإقرار عدد من اتفاقيات حقوق الإنسان ودور أجهزتها المختلفة لم يتوقف، والقرارات الصادرة عنها من

¹ - عماد الدين حلمي عبد الفتاح، الأمن القومي العربي واقعه وآفاقه في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المعاصرة، شؤون عربية، مجلة قومية عربية فصلية، القاهرة، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، العدد 178، 2019، عن الصفحة الإلكترونية: <https://arabaffairsonline.com>

جمعية عامة ومجلس أمن، ومقابل ذلك، يوجد التزامات يرتبها القانون الدولي على عاتق الأفراد في حال انتهاكهم لهذه الحقوق، من حيث مساءلته جنائياً¹.

ويأتي دور منظمة التعاون الإسلامي لتقول كلمة الفصل في تبني موقف القانون الدولي بأكبر هيئة دولية أولى "منظمة الأمم المتحدة" حول الحل العادل للقضية الفلسطينية من خلال إصدار قرارات عديدة من كليهما تشير لذلك. فإننا لسنا أمام تهديد وتلويح وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ففي ظل غياب التنفيذ والمساءلة، سيبقى كلام إنشاء أو حبر على ورق ما هو معارض لسياسة الاستيطان رغم الانحياز الأمريكي المطلق لإسرائيل، دون وجود آفاق حل كاشتراط للتغيير في سياسات الاحتلال الإسرائيلي من تعهد بعدم الضم والتوسع الاستيطاني والعودة للشرعية الدولية لإنهاء الاحتلال وفق إطار زمني وآلية تنفيذ محددة.

فنحن اليوم أمام منعطف خطير، وخاصة عند إصدار إسرائيل لقانون القومية، الذي يكرس الفصل العنصري ويكشف خداع إسرائيل.

فقد حذرت منظمة التعاون الإسلامي من خطورة هذا القانون العنصري الإسرائيلي، الذي يحاول تشريع التمييز العنصري على أساس الدين اليهودي، وتكريس الفكر الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي غير القانوني باعتباره "قيمة قومية عليا"، يهدف لإلغاء الهوية واللغة العربية للمواطنين الفلسطينيين عموماً، وإنكار وجود الشعب الفلسطيني، وهويته، وتاريخه، وحقوقه المشروعة، وتبرير استمرار أعمال التطهير العرقي بحق الشعب الفلسطيني².

كما أنّ إعلان الولايات المتحدة القدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة للقدس، وما اعتبرته منظمة التعاون الإسلامي بأنه يخالف مبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي لا سيما القرار 478 الذي ينص على دعوة الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحب هذه البعثات من المدينة المقدسة³.

¹ - د. مخلد الطراونة، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص 445-446.

² - البيان الختامي لاجتماع لجنة المندوبين الدائمين للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لبحث القانون العنصري الإسرائيلي المسمى "قانون الدولة القومية للشعب اليهودي" 2018/12/5 عن موقع المنظمة:

https://www.oic-oci.org/topic/?t_id=20352&t_ref=11608&lan=ar

تاريخ الدخول: 2020/10/1

³ - التعاون الإسلامي تحذر من التداعيات الخطيرة للاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، بيان صحفي، 2017/12/3، عن موقع المنظمة:

فقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بخصوص فلسطين خلت من كل جزاء ممكن واقتصرت على النصح والإرشاد، وكذلك بيانات منظمة التعاون الإسلامي تبنت ذات الموقف، شجب واستنكار دون آلية تنفيذ.

فالقانون الدولي واضح، يحظر الاستيطان باعتباره جريمة حرب، في الوقت الذي تستخدم فيه إسرائيل آليات قانونية متعددة للاستيلاء على الأراضي العربية الفلسطينية قبل الاستملاك أو المصادرة وأملاك الغائبين والأراضي الخضراء وخطط التنظيم والإفراز والملكية¹.

وقد تبنت مبادرة السلام العربية في 27 مارس/2002 أول موقف عربي جماعي معطن بشأن السلام مع إسرائيل وتتطلب المبادرة من اقتناع الدول العربية بأنّ الحلّ العسكري للنزاع العربي الإسرائيلي لا يقود للسلام، والمطلوب هو الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان وحتى خط الرابع من يونيو 1967 ومن الأراضي التي لا زالت محتلة في جنوب لبنان، والتوصل لحل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق وقرار الجمعية العامة 194 وقبول إسرائيل لقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو 1967 في الضفة الغربية وقطاع غزة تكون عاصمتها القدس الشرقية. ومقابل ذلك، قيام إسرائيل باتخاذ هذه الخطوات، بحيث تقوم الدول العربية من جانبها بالدخول بمفاوضات سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة، وإنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار السلام الشامل. فما بين السلام كخيار استراتيجي لمنظمة التعاون الإسلامي ومقابلة إسرائيل وخيارها العسكري كاستراتيجية ثابتة، ترى من خلاله أنّ إسرائيل هدفها التهريب من السلام العادل والشامل، وإخضاع المبادرات العربية للمناورات الداخلية والخارجية، وتجزئة بنود المبادرة وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بعودة اللاجئين، حيث ادعت إسرائيل إلى توطينهم في الدول العربية².

https://www.oic-oci.org/topic/?t_id=23376&t_ref=13997&lan=ar

تاريخ الدخول: 2020/10/1

وأنظر أيضا: قرار مجلس الأمن S/RES/478 عن الصفحة الإلكترونية:

<https://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/DDE590C6FF232007852560DF0065FDD8>

¹ - إبراهيم شعبان، القدس في قرارات الأمم المتحدة، القدس، جمعية الدراسات العربية، 2011، ص 123.

² - أحمد كنان، مبادرة السلام العربية بين التآكل والتفعيل، البيان، الامارات 18 ابريل عام 2009 عن الصفحة الإلكترونية

التالية:

<https://www.albayan.ae/paths/2009-04-18-1.425369>

تاريخ الدخول: 2020/11/12

وفي الوقت الذي تنتشط فيه حركات المقاطعة لإسرائيل، وما قضت به محكمة العدل الأوروبية بالزام إسرائيل بوضع ملصق يوضح مصدر المواد الغذائية الذي اعتبرته إسرائيل بقرار " تمييزي " . حيث قالت المحكمة: إنه بموجب قوانين الاتحاد الأوروبي بشأن وضع ملصقات على المواد الغذائية، فيجب أن يتم توضيح مصدر تلك الأغذية حتى يتمكن المستهلكون من الاختيار بناء على " اعتبارات أخلاقية" تتعلق بالقانون الدولي". ويأتي القرار بعد أن طلبت المحكمة الفرنسية العليا توضيحاً بشأن قوانين وضع الملصقات على السلع القادمة من الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية التي يعتبرها المجتمع الدولي أراضي فلسطينية محتلة، إضافة إلى الجولان التي احتلتها إسرائيل عام 1967¹ .

وما بين المواقف لبعض الدول العربية الإسلامية في السعي الحثيث لركب عجلة إنشاء علاقات تطبيعية مع إسرائيل قبل قيام الدولة الفلسطينية، رفضت القيادة الفلسطينية الإعلان الثلاثي الأمريكي، الإسرائيلي، والإماراتي حول التطبيع " خيانة " ووصفته بالمشين داعية إلى عدم مقايضة وتعليق ضم غير شرعي للأراضي الفلسطينية بالتطبيع، واعتبرت القيادة الخطوة نسياً للمبادرة العربية للسلام وقرارات القمم العربية، والإسلامية، والشرعية الدولية، وعدواناً على الشعب الفلسطيني، وتفريطاً بالحقوق الفلسطينية والمقدسات، وعلى رأسها القدس والدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام 1967² .

¹ - لاعتبارات أخلاقية، محكمة أوروبية تقرض على إسرائيل وسم منتجات المستوطنات، 2019/11/12، عن الصفحة الإلكترونية التالية:

<https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/11/12/>

تاريخ الدخول: 2020/10/20

² - بيان شديد اللهجة عن القيادة الفلسطينية، عن الصفحة الإلكترونية:

<https://www.aa.com.tr/ar/>

تاريخ الدخول: 2020/11/12

فقد ألغت الإمارات قانون مقاطعة إسرائيل بموجب مرسوم رئاسي¹، وسمحت لمواطنيها بالتعاون التجاري والمالي مع الإسرائيليين²، وتم توقيع اتفاق التطبيع ما بين الإمارات وإسرائيل في واشنطن، وقال نتنياهو بأن اتفاق الإمارات والبحرين ستضخان المليارات إلى إسرائيل³.

وكانت الأزمة الاقتصادية الطاحنة في السودان والعقوبات الأمريكية القاسية، جعلت هذا النظام يسعى للخروج عبر بوابة التطبيع مع الكيان الإسرائيلي رغم المعارضة الشعبية الواسعة داخل المكون المدني الانتقالي، علماً بأن القضية الفلسطينية كانت أحد الخطوط الرئيسية في السياسة الخارجية للسودان⁴.

وأصدرت منظمة التعاون الإسلامي بياناً " لا تطبيع قبل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي " وإن إقامة العلاقات الطبيعية بين الدول الأعضاء في المنظمة ودولة الاحتلال الإسرائيلي لن تتحقق إلا بعد إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الكامل للأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ العام 1967، بما فيها القدس. واعتبر أمين عام منظمة التعاون الإسلامي يوسف العثيمين، أن مبادرة السلام العربية لعام 2002 تشكل خياراً استراتيجياً وفرصة تاريخية ومرجعية مشتركة يجب أن يستند عليها الحل السلمي العادل والشامل للنزاع العربي الاسرائيلي⁵.

¹ - رئيس دولة الإمارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان الغى بمرسوم " القانون الاتحادي رقم 15 لسنة 1972 في شأن مقاطعة إسرائيل والعقوبات المترتبة عليه، وذلك في أعقاب الإعلان عن معاهدة السلام مع إسرائيل ". للاستزادة أنظر: <https://www.france24.com/ar/20200829>

تاريخ الدخول 2020/11/13

² - ترحيب إسرائيلي بقرار الإمارات الغاء قانون المقاطعة، عن الصفحة الالكترونية: <https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/8/30>

تاريخ الدخول: 2020/11/12

³ - بحضور دولة أوروبية وحيدة . الوفدان الإسرائيلي والإماراتي بصلان واشنطن لتوقيع اتفاق التطبيع، 2020/9/14، عن الصفحة الالكترونية:

<https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/9/14/%D8%A7%D8%A7-141>

تاريخ الدخول: 2020/10/30

⁴ - أنظر: التقرير الاستراتيجي 121، التطبيع السوداني - الاسرائيلي وأثره على القضية الفلسطينية، تشرين الثاني، نوفمبر، 2020، عن الصفحة الالكترونية:

<https://www.alzaytouna.net/2020/10/30/>

تاريخ الدخول: 2020/11/13

⁵ - لا تطبيع مع الاحتلال، بيان لمنظمة التعاون الاسلامي، عن الصفحة الالكترونية:

<https://www.aa.com.tr/ar/>

تاريخ الدخول: 2020/11/8

كما ودعت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الانسان كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الانضمام لحركة المقاطعة العادلة والمشروعة وكشف ومنع المنتجات الصادرة عن المستوطنات الإسرائيلية¹.

ويتضح أنّ منظمة التعاون الإسلامي تدعم مقاطعة إسرائيل من خلال تشجيع المقاومة السلمية الشعبية التي تعتبر اليوم من أبرز الآليات للتضامن مع الشعب الفلسطيني من خلال حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات BDS ، حتى تتصاع إسرائيل لاحترام حقوق المواطنين في الأراضي الفلسطينية وفقاً لقواعد القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان، من أجل أن يمارس الشعب الفلسطيني حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره من خلال: 1- إنهاء احتلالها واستعمارها لكل الأراضي العربية عام 1967 بما في ذلك تفكيك الجدار والمستعمرات؛ 2- إنهاء كافة أشكال الفصل العنصري ضد الفلسطينيين واعترافها بالحقوق الأساسي بالمساواة الكاملة لفلسطيني أراضي عام 1948؛ 3- احترام وحماية ودعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم التي هجروا منها واستعادة ممتلكاتهم، وفق نص قرار الجمعية العامة رقم 194².

وعلى منظمة التعاون الإسلامي أن تركز جلّ عملها للحفاظ على الأقصى والمقدسات والقدس عاصمة لفلسطين، من خلال تفعيل عملها قولاً وفعلاً بمقاطعة الشركات الإسرائيلية والدولية المتواطئة في انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني وأية نشاطات رياضية وثقافية وأكاديمية، وسحب الاستثمارات وفرض عقوبات سواء عسكرية واقتصادية.

فالتطبيع مع الاحتلال من قبل بعض الدول العربية مخالفة صريحة لقرارات عدة صادرة عن منظمة التعاون الإسلامي والجامعة العربية بحيث أسبغت على هذا الفعل صفة الجريمة التي يقع على مرتكبيها عقوبات جزائية مغلظة³.

¹ - الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الانسان تدين الانتهاكات المتزايدة من جانب إسرائيل لحقوق الإنسان وتدعو لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي المطول، 2019/4/25، عن الصفحة الالكترونية:

https://www.oic-iphrc.org/En/index.php/site/view_news?id=436

تاريخ الدخول: 2020/11/12.

² - حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات BDS، عن الصفحة الالكترونية:

https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=xb1KQda27495192417axb1KQd

تاريخ الدخول: 2020/11/15

³ - للاستزادة أنظر: في قوانين الدول من خلال التطبيع مع الاحتلال مخالفة لثقافات الشعوب وتهدف لتصفية القضية الفلسطينية، عن الصفحة الالكترونية:

وتجدر الإشارة إلى أنّ مجلس الدول العربية كان قد دعا الأعضاء في الجامعة العربية لاتخاذ إجراءات تتفق وأصول الإدارة والتشريع لتحقيق غرض المقاطعة، ففي عام 1951 أعلن المجلس عن تنظيم مقاطعة شاملة لإسرائيل وأصدر القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل بموجب قرار مجلس الجامعة العربية رقم 849 في 11/12/1954، وانقسمت الدول العربية إلى ثلاث درجات وهي: 1- منع التعامل المباشر بين الدول العربية وإسرائيل. 2- منع التعامل مع إسرائيل سواء بصورة مباشرة أو عن طريق وسيط. 3- فرض عقوبات على الشركات التي تتعامل مع إسرائيل ووضعها ضمن قوائم سوداء يحظر تعاملها مع أي دولة عربية. وقد خففت بعض الدول العربية نسبياً من مستوى تلك العقوبات بعد مؤتمر مدريد للسلام لعام 1991¹

وبالتالي، على منظمة التعاون الإسلامي الانتقال من مرحلة الشجب والاستنكار للضغط على الأمم المتحدة لمرحلة فرض عقوبات ملزمة وشاملة اقتصادية وسياسية على نظام استعماري استيطاني في فلسطين، ونذكر بأنّ مجلس الأمن منذ عام 1948 يعطي قرارات دون اتخاذ أي إجراء بموجب الفصل السابع فيما يتعلق بفلسطين، وموضوع العقوبات هي وسيلة ضغط سياسية تتخذ مظاهر قانونية وتمارسها الدول المؤثرة في قرارات مجلس الأمن وهي الدول الدائمة العضوية².

فهناك التزامات عامة تقع على الدول، باحترام القانون الدولي الإنساني وحمل الآخرين على احترامه، وفق ما جاء في نص المادة الأولى المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، كما أنّ من حق كل طرف متعاقد مطالبة منتهكي القانون الدولي الإنساني، مؤسسات وأفراد بالكف عن الانتهاكات إذا ثبت وقوعها، فإذا أوقفت دولة متعاقدة مجرم حرب وحاكمته أو سلمته إلى دولة معينة بالمحاكمة أو سنت تشريعات يقتضيها القانون الدولي الإنساني، فإنّ ذلك يندرج في إطار احترام هذا القانون³.

http://www.plc.ps/ar/home/page_news/2521

تاريخ الدخول: 2020/11/15

¹ - التعاون الإسلامي: مقاطعة إسرائيل اقتصادياً إجراء دفاعي يستند للقوانين الدولية، عن الصفحة الإلكترونية:

https://wafa.ps/ar_page.aspx?id=UriMU7a800877307428aUriMU7

تاريخ الدخول: 2020/11/15

² - لمى العزاوي، القيمة القانونية لقرارات مجلس الأمن الدولي في مجال حماية حقوق الإنسان، بيروت، منشورات الحلبي، ط1، 2009، ص 271.

³ - د. عامر الزمالي، القانون الدولي الإنساني، دليل للتطبيق على الصعيد الوطني، القاهرة، دار المستقبل العربي، ط1، 2003، ص 257.

وعلى منظمة التعاون الإسلامي ومن خلال عضوية الدول فيها أن تتدارك الموضوع الهام الذي يجب تدارسه لتنظيم العلاقة بين القانون الدولي والقانون الداخلي، من حيث تصويب أوضاعها التشريعية داخليا بما يتلاءم والتزاماتها الدولية من خلال نظامين مختلفين ولكنهما مترابطان ببعضهما البعض - ازدواجية القانون- أو أن يكون كل منهما مشتق من الآخر وحدة القانون. فالعنصر الهام في جرائم الحرب وقمعها، الاختصاص العالمي على المستوى الوطني في ملاحقة مرتكبيها بغض النظر عن جنسياتهم أو مكان ارتكاب الجريمة¹، فقد نصت اتفاقيات جنيف على وجوب أعمال قاعدة الاختصاص الجزائي العالمي، أي أن على كل طرف ملاحقة مجرمي الحرب لمحاكمتهم أمام القضاء أو تسليمهم إلى دولة معينة بالمحاكمة².

وعليه، ترى الباحثة أنه في الوقت الذي تسعى إسرائيل من خلاله إلى زيادة عدد المستوطنات والمستوطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة مستندة لقوانين إسرائيلية وأوامر عسكرية مخالفة لقرارات الشرعية الدولية التي تطالب إسرائيل بتفكيك المستوطنات، بالإضافة إلى الدعم غير المتناهي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وتغيير موقف بعض الدول الإسلامية وخروجها عن مبادرة السلام العربية بإقامة العلاقة مع إسرائيل، كل ذلك، يضع القضية الفلسطينية أمام تحدٍ خطير في العودة لدائرة مربع التصعيد. فنحن اليوم، بحاجة لتوحيد الصف الفلسطيني أولاً، والدبلوماسية الإسلامية العربية ثانياً كمرجعية أساسية من خلال خيار أنشطة المقاطعة الدولية والعربية للاستيطان على كافة المستويات باعتباره جريمة حرب ويقوض بناء الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967. والعمل فلسطينياً وعربياً على طرح قضية الاستيطان في مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة ومجلس الأمن من خلال الدعوة لإنشاء محكمة دولية خاصة لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، مسانداً لتحرك دولة فلسطين بطرح ملف الاستيطان أمام المحكمة الجنائية الدولية.

وعملًا بمقتضيات القانون الدولي الإنساني لماذا لا يتم اعتماد الدول العربية كالدول الأوروبية لمبدأ الاختصاص العالمي؟ إذ يكمن أساسه في قانون المعاهدات والقانون الدولي العرفي، وأن تعمل هذه الدول مجتمعة على مراجعة تشريعاتها الجزائية على اعتبار أنها طرف في اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وإقرار هذا الاختصاص لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب من الإسرائيليين.

¹ - شريف عتلم، تطبيق القانون الدولي الإنساني على الأصعدة الوطنية، القانون الدولي الإنساني، دليل للتطبيق على الصعيد الوطني، القاهرة، دار المستقبل العربي، ط1، 2003، ص 293 وما بعدها.

² - د. عامر الزمالي، آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق، ص 264.

وتجدر الإشارة إلى أنّ منظمة التعاون الإسلامي قد رحبت بتقرير المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية الذي يؤكد على الولاية القضائية للمحكمة على الجرائم المرتكبة من قبل الاحتلال الإسرائيلي على أرض دولة فلسطين. مؤكدة على أنّ هذه الخطوة تساهم في حماية حقوق الشعب الفلسطيني¹ بعد أن حصلت فلسطين على عضوية الأمم المتحدة، بحيث تنتقل مكانتها القانونية في الأمم المتحدة من صفة مراقب إلى دولة بصفة مراقب، مما يتيح لها الحصول على عضوية كاملة في كل الوكالات المتخصصة والمنظمات التابعة للأمم المتحدة¹.

وتدعو الباحثة أيضاً منظمة التعاون الإسلامي إلى إنشاء محكمة جنائية عربية إسلامية لمحاكمة مقترفي الجرائم الخطيرة كآلية قضائية جزائية ملحة وضرورية على أن تأخذ ذات التعريف الوارد في نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998، وعلى أن تقوم الدول الأطراف وفق ما أشارت إليه المادة 146 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1494 بأن تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم لفرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقتربون أو يأمرن باقتراف إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية.

الخاتمة

يتضح من خلال هذه الدراسة أهمية دور منظمة التعاون الإسلامي وجهودها في التأثير على الساحة الإقليمية والدولية رغم قصورها في آليات المساءلة، كقصور المنظمة الدولية الأممية في آليات المساءلة لمنتهمكي حقوق الإنسان. فمنظمة التعاون باعتبارها المنظمة الحكومية الثانية بعد الأمم المتحدة مطالبة اليوم -وبالعودة لهدف إنشائها رغم اختلال التوازن فيها وخروج دول عن مضمون رؤيتها لحل عادل للقضية الفلسطينية- أن تلعب دوراً ريادياً في آلية المساءلة، من خلال استخدام وسائل الضغط على الأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان والأجسام الأخرى بالمنظمة في ظل غياب نظام فعال لملاحقة المجرمين الإسرائيليين ومحاكمتهم عن انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني. كما عليها استخدام وسائل ضغط أخرى للمقاطعة سواء اقتصادية وسياسية وثقافية وأكاديمية ورياضية لمحاصرة الاحتلال لإنهاء احتلاله والكف عن التوسع الاستيطاني الذي يهدم حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والعودة واقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

¹ - انضمت بعدها فلسطين لاتفاقيات حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني وأصبحت عضوا في عدة منظمات دولية للإستزادة، أنظر: فلسطين وعضويتها كدولة في الأمم المتحدة، الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، ديوان المظالم، سلسلة تقارير قانونية 76، ايلول، 2011، ص 28. وأنظر أيضا: د. أحمد الرفاعي، د. نجاح دقماق، المدخل لدراسة القانون الدولي العام، القدس، دار الفكر العربي، ط 1، 2018، ص 478.

وتوصلت الباحثة لمجموعة من النتائج والتوصيات:

النتائج:

- 1- تفعيل آلية الاشتباك الدبلوماسي والقانوني مع دولة الاحتلال لوقف انتهاكاتها بحق أبناء الشعب الفلسطيني في حقوقه غير القابلة للتصرف.
- 2- سن تشريعات تحظر استيراد البضائع المنتجة في المستوطنات الإسرائيلية، وتغليظ العقوبة على المخالفين.
- 3- العمل على فرض عقوبات اقتصادية وسياسية وثقافية وأكاديمية شاملة لنظام استعماري استيطاني في فلسطين.
- 4- الضغط على الأمم المتحدة لإنشاء محكمة دولية خاصة مؤقتة لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين.
- 5- العمل على إنشاء محكمة جنائية إسلامية مستقلة لمحاكمة مرتكبي المخالفات الخطيرة/ ذات التعريف الورد في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998.
- 6- على منظمة التعاون الإسلامي الخروج من دائرة الاستنكار والشجب نحو المساهمة في وضع خطوات أولية نحو المساءلة ووضع حد للإفلات من العقاب لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان بحق أبناء الشعب الفلسطيني من خلال اعتماد مبدأ الاختصاص العالمي على المستوى الوطني في ملاحقة مرتكبي الجرائم الدولية بغض النظر عن جنسياتهم أو مكان ارتكاب الجريمة، إعمالاً لقاعدة الاختصاص الجزائي وفق اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949.

التوصيات:

- أولاً: إلى حين إنهاء الاحتلال الإسرائيلي عن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 ندعو المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية والحقوقية إلى توفير الحماية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة.
- ثانياً: العمل على وحدة الصف العربي والإسلامي ولم شمله خشية من تمزيق وحدة الأرض الفلسطينية المحتلة بأكملها، والوقوف ضد السياسات الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية التي بدأت من وعد بلفور عام 1917 وصولاً لصفقة القرن.
- ثالثاً: التأكيد في كل المناسبات الدولية والإقليمية على الهوية العربية والإسلامية للقدس الشرقية المحتلة ومساندة التحرك الفلسطيني دولياً وعلى كافة الصعد لإنجاز الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف كحقه في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

رابعاً: على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عدم تجزئة مبادرة السلام العربية لعام 2002 وفق رؤيتها الفردية خروجاً من أزمات داخلية تعصف بدولهم، وتهدف إسرائيل من وراء ذلك الانقضاض على مقدرات الشعب الفلسطيني وتصفية القضية الفلسطينية.

خامساً: تشكيل جبهة موحدة من الدول والحكومات العربية والإسلامية لمناهضة التطبيع والعمل بكل الوسائل على طرد إسرائيل من محافل الأمم المتحدة، وإعادة إحياء التمسك بالحقوق الفلسطينية وثوابت الإجماع العربي والإسلامي.

سادساً: تعزيز الأداء الإعلامي العربي، بمفاهيم حقوق الإنسان من حيث اعتماد سياسة إعلامية متطورة تستهدف الرأي العام العالمي بفضح ممارسات الاحتلال العنصرية والتوسع الاستيطاني لما له من تأثير على الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

سابعاً: عمل لوبي قانوني ضاغط مع توفير الدعم اللوجستي للتعاون مع منظمات المجتمع المدني الفلسطينية الحقوقية للتحضير والمساعدة في الملفات للترافع أمام المحكمة الجنائية الدولية.

قائمة المراجع

- موثيق دولية وعربية، محاكم دولية، قرارات مجلس أمن والجمعية العامة:
- *- ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945
 - *- نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998.
 - *- اتفاقية لاهاي لعام 1907
 - *- اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949
 - *- اللحقان المكملان لاتفاقيات جنيف الأربع لعام 1977
 - *- العهدان الدوليان للحقوق المدنية والسياسية والحقو الاقتصادية الاجتماعية والثقافية لعام 1966.
 - *- الرأي الافتائي لمحكمة العدل الدولية، بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، رقم الوثيقة، A/ES-10/273
 - *- ميثاق منظمة التعاون الإسلامي
 - *- قرار مجلس الأمن 2334 لعام 2016
 - *- قرار مجلس الأمن 242 لعام 1967
 - *- قرار مجلس الأمن لعام 1980
 - *- قرار مجلس الأمن 467 لعام 1980

*- قرار مجلس الأمن 478 لعام 1980

*- قرار الجمعية العامة 194 لعام 1948

كتب قانونية:

- 1- إبراهيم شعبان، القدس في قرارات الأمم المتحدة، القدس، جمعية الدراسات العربية، 2011.
- 2- إبراهيم شعبان، القانون الدولي لحقوق الإنسان، بدون دار نشر، 2008.
- 3- د. أحمد الرفاعي، د. نجاح دقماق، المدخل لدراسة القانون الدولي العام، القدس، دار الفكر العربي، ط 1، 2018.
- 4- د. أحمد سي علي، دراسات في القانون الدولي الانساني، الجزائر، دار الأكاديمية، ط 1، 2010.
- 5- د. حسام أحمد محمد هنداي، الوضع القانوني لمدينة القدس، القاهرة، دار النهضة العربية، 1999.
- 6- د. خيرى يوسف مريكب، التطورات السلمية المعاصرة لقضية فلسطين في ضوء قواعد القانون الدولي العام، القاهرة، دار النهضة العربية، ط 1، 2006.
- 7- شريف عتلم، تطبيق القانون الدولي الانساني على الأصعدة الوطنية، القانون الدولي الانساني، دليل للتطبيق على الصعيد الوطني، القاهرة، دار المستقبل العربي، ط 1، 2003 .
- 8- د. عامر الزمالي، القانون الدولي الانساني، دليل للتطبيق على الصعيد الوطني، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط 1، 2003.
- 9- كمال محمد الأسطل، مستقبل إسرائيل بين الاستئصال والتذويب، دراسة حول المشابهة التاريخية بين الغزوة الصليبية والغزوة الصهيونية، القاهرة، دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع، 1980.
- 10- لى العزاوي، القيمة القانونية لقرارات مجلس الأمن الدولي في مجال حماية حقوق الإنسان، بيروت، منشورات الحلبي، ط 1، 2009.
- 11- د. محمد مراد، القدس في الاستراتيجية الصهيونية من الأسرلة إلى التهويد، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 70، تشرين الأول، 2009، عن الصفحة الالكترونية التالية:
<https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/>
- 12- أ.د. مخلص الطراونة، القانون الدولي العام، بدون دار نشر، 2015.
- 13- د. موسى الدويك، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، وقواعد القانون الدولي العام المعاصر، القدس، مكتبة دار الفكر العربي/ ط 2، 2011.

كتب أجنبية وتقارير:

Thomas Kuttner, "Israel and the West Bank : Aspects of the law of *
Belligerent Occupation ", 1977, 7. Israel Yearbook on Human Rights.

رسائل ماجستير ودكتوراه

1- أحمد الرويضي، الآليات القانونية للدفاع عن الملكية العقارية في القدس في ضوء القانون المحلي والقانون الدولي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة القدس، 2012.

2- د. نجاح دقماق، التحول في مفهومي المقاومة والإرهاب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كلية الحقوق، القاهرة، جامعة عين شمس، 2012.

نذوات قانونية وتقارير عن مؤسسات حقوق الانسان:

التحرك أمام محكمة الجنايات الدولية بين الجدية والتسويق، عن المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية مسارات، عن الصفحة الالكترونية:

https://www.masarat.ps/ar_print.php?id=449f7fy4497279Y449f7f

2- تواطؤ الشركات في انتهاكات القانون الدولي في فلسطين، بديل، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، نيسان/فلسطين/2015.

3- حسن أيوب، التوجهات السياسية والأمنية الاسرائيلية تجاه الاستيطان، ندوة - الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، عمان، 2006.

4- خليل التفكجي، الاستراتيجية الاستيطانية في البرنامج الإسرائيلي، الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، ط1، 2006.

5- دينا أبو شهلا، دلالات نشر قائمة الشركات التجارية في المستوطنات الإسرائيلية،/ مسارات/ 18 حزيران/2020، عن الصفحة الالكترونية:

<https://www.masarat.ps/article/5436/>

6- د. صلاح الدين عامر، المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة في ضوء القانون الدولي المعاصر، القاهرة، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد، 35، 1979.

7- عبد الله موسى عيد، قرار الجمعية العامة 194 وأهميته في مجال حق العودة، (قضية اللاجئين الفلسطينيين والقانون الدولي)، دمشق، ندوة دمشق العالمية، مجموعة عائدون، 6-7/9/2004.

8- عماد الدين حلمي عبد الفتاح، الأمن القومي العربي واقعه وآفاقه في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المعاصرة، شؤون عربية، مجلة قومية عربية فصلية، القاهرة، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، العدد 178، 2019، عن الصفحة الالكترونية :

<https://arabaffairsonline.com>

- 9- فلسطين وعضويتها كدولة في الأمم المتحدة، الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، ديوان المظالم، سلسلة تقارير قانونية 76، ايلول، 2011.
- 10- د. محمد موسى، الوضع القانوني للمستوطنات، الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني، دمشق، ندوة دمشق العالمية، مجموعة عائدون، 6-7/9/2004.
- 11- د. موسى الدويك، الانعكاسات القانونية والسياسية والعسكرية للاستيطان، الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، 2006.

مواقع الكترونية:

*- عن المنظمة وميثاق المنظمة، الصفحة الالكترونية لمنظمة التعاون الاسلامي:

[https://www.oic-](https://www.oic-oci.org/upload/documents/charter/ar/oic_charter_2018_ar.pdf)

[oci.org/upload/documents/charter/ar/oic_charter_2018_ar.pdf](https://www.oic-oci.org/upload/documents/charter/ar/oic_charter_2018_ar.pdf)

*- رياض منصور، بجلسة مجلس الأمن العادية يحذر من دولة فصل عنصري عن الصفحة الالكترونية:

<https://news.un.org/ar/story/2019/10/1042601>

*- منظمة التعاون الاسلامي قصور في التطبيق العملي وبلورة لمواقف فعلية مشتركة، عن الصفحة الالكترونية:

<https://www.aljazeera.net/2004/10/03/>

*- الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الانسان في منظمة التعاون تدين الانتهاكات المتزايدة من جانب إسرائيل لحقوق الانسان وتدعو لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي المطول، 25/4/2019، عن الصفحة الالكترونية:

https://www.oic-iphrc.org/En/index.php/site/view_news?id=436

*- منظمة التعاون الاسلامي، تسوية النزاع الفلسطيني - الاسرائيلي يجب أن يكون بموجب القانون الدولي، عن الصفحة الالكترونية:

<https://www.i24news.tv/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/middle-east/1580307307>

*- البيان الختامي لاجتماع لجنة المندوبين الدائمين للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي لبحث القانون العنصري الإسرائيلي المسمى " قانون الدولة القومية للشعب اليهودي " 5/12/2018 عن موقع المنظمة:

https://www.oic-oci.org/topic/?t_id=20352&t_ref=11608&lan=ar

- *- التعاون الاسلامي تحذر من التداعيات الخطيرة للاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، بيان صحفي، 2017/12/3، عن موقع المنظمة:
https://www.oic-oci.org/topic/?t_id=23376&t_ref=13997&lan=ar
- *- أحمد كنان، مبادرة السلام العربية بين التآكل والتفعيل، البيان، الامارات 18 ابريل عام 2009 عن الصفحة الالكترونية:
<https://www.albayan.ae/paths/2009-04-18-1.425369>
- *- لاعتبارات أخلاقية، محكمة أوروبية تفرض على إسرائيل وسم منتجات المستوطنات، 2019/11/12، عن الصفحة الالكترونية:
<https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/11/12/>
- *- بيان شديد اللهجة عن القيادة الفلسطينية، عن الصفحة الالكترونية:
<https://www.aa.com.tr/ar/>
- *- رئيس دولة الإمارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان الغى بمرسوم " القانون الاتحادي رقم 15 لسنة 1972 في شأن مقاطعة إسرائيل والعقوبات المترتبة عليه، وذلك في أعقاب الإعلان عن معاهدة السلام مع إسرائيل".
<https://www.france24.com/ar/20200829>
- *- ترحيب إسرائيلي بقرار الامارات الغاء قانون المقاطعة، عن الصفحة الالكترونية:
<https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/8/30>
- *- بحضور دولة أوروبية وحيدة .. الوفدان الإسرائيلي والاماراتي يصلان واشنطن لتوقيع اتفاق التطبيع، 2020/9/14، عن الصفحة الالكترونية:
<https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/9/14/%D8%A7%D8%A7-141>
- *- لا تطبيع مع الاحتلال، بيان لمنظمة التعاون الاسلامي، عن الصفحة الالكترونية:
<https://www.aa.com.tr/ar/>
- *- كمال قبة، قرار ترامب بشأن القدس، خلفيات وأبعاد قانونية مارقة، عن الصفحة الالكترونية:
<https://www.prc.ps/>
- *- منظمة التعاون الإسلامي، ترحب بتقرير المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية حول تأكيد ولايتها القضائية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بيان، 2020/5/2، عن موقع المنظمة:
https://www.oic-oci.org/topic/?t_id=21984&t_ref=12858&lan=ar
- *- الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الانسان تدين الانتهاكات المتزايدة من جانب إسرائيل لحقوق الإنسان وتدعو لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي المطول، 2019/4/25، عن الصفحة الالكترونية:
https://www.oic-iphrc.org/En/index.php/site/view_news?id=436
- *- حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات BDS، عن الصفحة الالكترونية:
https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=xb1KQda27495192417axb1KQd
- *- للاستزادة أنظر: في قوانين الدول من خلال التطبيع مع الاحتلال مخالفة لثقافات الشعوب وتهدف لتصفية القضية الفلسطينية، عن الصفحة الالكترونية:
http://www.plc.ps/ar/home/page_news/2521

*- التعاون الإسلامي: مقاطعة إسرائيل اقتصادياً إجراء دفاعي يستند للقوانين الدولية، عن الصفحة الإلكترونية:

https://wafa.ps/ar_page.aspx?id=UriMU7a800877307428aUriMU7

*- سلب الأراضي سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، أيار/2020 عن الصفحة الإلكترونية:

https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200205_land_grab

*- د. حنا عيسى، جريمة الاستيطان من الجرائم المستمرة، 27/فبراير/2020، عن الصفحة الإلكترونية:

<https://samanews.ps/ar/post/408051/>

*- الاحتلال 47 عاماً من الوضع المؤقت، عن الصفحة الإلكترونية:

https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/47_year_long_temporary_occupation

*- شرعية أم شرعنة؟ ابعاد القرار الأمريكي حول المستوطنات الإسرائيلية، 19/نوفمبر/2019 عن الصفحة الإلكترونية:

<https://www.alhurra.com/palestine/2019/11/19>

*- تضاعف الاستيطان بالضفة والقدس بالعام الأول لحكم ترامب، عن الصفحة الإلكترونية:

<https://www.arab48.com/>

*- إحصائيات فلسطينية، عدد المستوطنين بالضفة والقدس 834000، 13/9/2018، عن الصفحة الإلكترونية:

<https://www.arab48.com/>

*- بلغت عدداً قياسياً، إسرائيل توافق على بناء الآلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة، 15/10/2020، عن الصفحة الإلكترونية:

<https://www.aljazeera.net/news/2020/10/15/>

*- Database of businesses linked to Israeli settlements 'important initial step' towards accountability: rights expert

<https://news.un.org/en/story/2020/02/1057451>

*- تقرير عن الدراسة الأولية لعام 2016 عن الصفحة الإلكترونية :

<https://www.icc-cpi.int/iccdocs/otp/161114-otp-rep-PE-Palestine-ARA.pdf>

*- المالكي: تقرير المدعية العامة للمحكمة الجنائية يؤكد اختصاصها على فلسطين، 30/4/2020 عن الصفحة الإلكترونية:

https://wafa.ps/ar_page.aspx?id=WH0GPPa875569931115aWH0GPP

*- . عبد الكريم شبير، فلسطين والمحكمة الجنائية الدولية، 1/5/2020، عن الصفحة الإلكترونية:

<https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2020/05/01/1333971.html>

*- ناصر الرئيس، المساءلة الجنائية للإسرائيليين، المركز الفلسطيني - بديل، عن الصفحة الإلكترونية:

<https://www.badil.org/ar/publications-ar/periodicals-ar/haqelawda-ar/item/1559-art-12.html>

*- قرار مجلس الأمن 2334

Resolution 2334 (2016) Adopted by the Security Council at its 7853rd meeting, on 23 December 2016

S/RES/2334 (2016)

<https://www.un.org/webcast/pdfs/SRES2334-2016.pdf>

*- قرار مجلس الأمن S/RES/478 عن الصفحة الالكترونية::

<https://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/DDE590C6FF232007852560DF0065FDD>

رؤية منظمة التعاون الإسلامي لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي

في ظل قرارات الإدارة الأمريكية

The Vision of the Organization of Islamic Cooperation to Resolve the Palestinian-Israeli Conflict

Under the Decisions of the US Administration

د. عبد الجواد العطار

دكتوراه في العلوم السياسية

Abedjawwad1972@gmail.com

DOI: 10.51516/1860-000-007-008

ملخص

بعد كشف الإدارة الأمريكية عن تفاصيل صفقة القرن، والقرارات التي اتخذتها للقضايا الأساسية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي (حل الدولتين، اللاجئين، القدس، الاستيطان)، والتي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية، حيث تسعى الإدارة الأمريكية لترسيخ سياسة الأمر الواقع لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وتطبيقها. لذا هدفت هذه الدراسة للكشف عن مخاطر القرارات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، ومن ثم إبراز رؤية منظمة التعاون الإسلامي لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، من خلال التعرف على القرارات التي اتخذتها المنظمة لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ومواجهة القرارات الأمريكية. ولهذا الغرض تم استخدام منهجين لهذه الدراسة: (المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي). وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: لم تتغير سياسة رؤية منظمة التعاون الإسلامي تجاه قضايا الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، رغم المحطات التي مرت بها القضية الفلسطينية، وفي ظل القرارات الجديدة للإدارة الأمريكية، حيث اكتفت بالشجب والاستنكار والرجوع لقرارات الشرعية الدولية. وتوصلت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها: عمل منظمة التعاون الإسلامي على إعادة تفعيل قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، وإلزام الأمم المتحدة بتطبيق تلك القرارات. **الكلمات الافتتاحية:** منظمة التعاون الإسلامي، حل الدولتين، اللاجئين، القدس، الاستيطان.

Abstract

After the American administration revealed the details of the deal of the century, and the decisions it took on the core issues of the Palestinian-Israeli conflict (the two-state solution, refugees, Jerusalem, and

settlements) which aimed to liquidate the Palestinian issue, the American administration sought to consolidate and implement a fait accompli policy to solve the Palestinian-Israeli conflict.

Therefore, this study aims to uncover the dangers of American decisions towards the Palestinian issue, and then highlights the vision of the Organization of Islamic Cooperation to solve the Palestinian-Israeli conflict by identifying the decisions taken by the organization to solve the Palestinian-Israeli conflict and confront the American decisions.

For this purpose, two approaches were used for this study: (the historical method and the descriptive analytical method).

At the conclusion of the study, results and recommendations of this study were presented.

The study reached several results, the most important of which are:

The policy of the Organization of Islamic Cooperation's vision towards the issues of the Palestinian-Israeli conflict has not changed, despite the conditions which have taken place, and the new decisions of the American administration, it settled for the condemnation, denouncing and returning to international legitimacy resolutions.

The study also recommended the work of the Organization of Islamic Cooperation to reactivate international legitimacy resolutions on the Palestinian issue, and to oblige the United Nations to implement those resolutions.

Key words: Organization of Islamic Cooperation, the two-state solution, refugees, Jerusalem, settlements.

تمهيد

شهدت القضية الفلسطينية منذ أوائل القرن العشرين العديد من المؤتمرات الدولية، والتي مهدت للهجرة الصهيونية، وانتهت باحتلال الأراضي الفلسطينية والعربية، وتشريد الشعب الفلسطيني ما بين عامي 1948م-1967م، ورغم القرارات الدولية التي تدعو لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، إلا أن الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على الشعب الفلسطيني حالت دون ذلك، بدعم من الإدارات الأمريكية المتعاقبة؛ والتي تقوم بإصدار قرارات تخالف القرارات الدولية، وتعطي الضوء الأخضر للاحتلال الإسرائيلي بمواصلة اعتداءاته.

وفي ظل هذه المؤامرات على القضية الفلسطينية، تأسست منظمة التعاون الإسلامي عام 1969م لوضع رؤية عربية وإسلامية للدفاع عن القدس، وتحرير فلسطين، ودعم حقوق الشعب الفلسطيني التي تنص عليها القرارات الدولية، وسنتناول في هذه الدراسة رؤية منظمة التعاون الإسلامي لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي في ظل قرارات الإدارة الأمريكية، في ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول/ الإطار النظري للدراسة (خطة الدراسة).

المبحث الثاني/ التطور التاريخي لقرارات الولايات المتحدة لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

المبحث الثالث/ رؤية منظمة التعاون الإسلامي لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

المبحث الأول/ الإطار النظري للدراسة (خطة الدراسة)

1. المقدمة:

منذ اللحظة الأولى للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وفكرة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، كانت الإدارات الأمريكية المتعاقبة لها دور فاعل في دعم مشروع هذه الدولة، حتى توج هذا الدعم عام 1947م عندما ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على بريطانيا لطرح قضية فلسطين في الأمم المتحدة وصدور قرار التقسيم رقم (181) بتاريخ 1947/11/29م، لتتمكن العصابات الصهيونية بتاريخ 1948/5/15م من احتلال فلسطين وإعلان دولتهم، والذي أعقبه اعتراف فوري من الإدارة الأمريكية بهذه الدولة؛ لتكون أول دولة تعترف بالكيان الإسرائيلي.

كما ووقفت الإدارات الأمريكية المتعاقبة في وجه القرارات الدولية باستخدام حق النقض (الفيتو) لأي قرار يدين الكيان الإسرائيلي، إضافة لإصدارها العديد من القرارات المنحازة لدولة الاحتلال الإسرائيلي في قضايا الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي (حل الدولتين-اللاجئين-القدس-الاستيطان)، والتي كان آخرها صفقة القرن في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والتي تنهي حل الدولتين وقضية اللاجئين، وإعلان القدس عاصمة موحدة لدولة الاحتلال الإسرائيلي، والتوسع الاستيطاني من خلال خطة الضم الإسرائيلية والتي تضم 30-40% من أراضي الضفة الغربية. كما وسعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة في إبعاد القضية الفلسطينية عن العمق العربي والإسلامي، من خلال عملية المفاوضات، وإبقائها مقتصرة في دائرة صراع فلسطيني-إسرائيلي، مما ساهم في إضعاف الموقف العربي والإسلامي في مواجهة القرارات الأمريكية، لذا سنتناول في هذا البحث رؤية منظمة التعاون الإسلامي لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي في ظل قرارات الإدارة الأمريكية.

2. مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة البحث في ضعف منظمة التعاون الإسلامي في تطبيق قراراتها على مدار السنوات تجاه قضايا الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي (حل الدولتين-اللاجئين-القدس-الاستيطان) في ظل القرارات الأمريكية، والتي تحول دون تطبيق تلك القرارات، وتتمحور مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي التالي: ما هي رؤية منظمة التعاون الإسلامي لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي في ظل قرارات الإدارة الأمريكية؟

3. تساؤلات الدراسة:

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي عدة تساؤلات فرعية:

1. ما الجذور التاريخية للقرارات الأمريكية تجاه قضايا الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي؟
2. ما هي أهم قرارات منظمة التعاون الإسلامي لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي؟
3. ما مدى مساهمة منظمة التعاون الإسلامي في تطبيق قراراتها الخاصة بالقضية الفلسطينية؟

4. أهداف الدراسة:

- 1- معرفة القرارات الأمريكية تجاه قضايا الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.
- 2- بيان أهم قرارات منظمة التعاون الإسلامي لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.
- 3- بيان مدى مساهمة رؤية منظمة التعاون الإسلامي لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

5. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التالي:

- أ- الأهمية العلمية: تزويد المكتبة العربية بهذه الدراسة التي تساعد على معرفة أهم قرارات منظمة التعاون الإسلامي لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، والوقوف على مدى مساهمة رؤية منظمة التعاون الإسلامي لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، مما يسهل على الباحثين معرفة طبيعة سياسة منظمة التعاون الإسلامي تجاه فلسطين.
- ب- الأهمية التطبيقية: تقديم رؤية موضوعية لصناع القرار بطبيعة رؤية منظمة التعاون الإسلامي لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي؛ لوضع الحلول الخلاقة لمواجهة القرارات الأمريكية المتمثلة: بالقضاء على حل الدولتين، وتدويل قضية اللاجئين سواءً بالتوطين أو التعويض، وتهويد مدينة القدس، وتشجيع السياسة الإسرائيلية في الاستمرار بالاستيطان.

6. منهج الدراسة:

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي بواسطة تحليل المضمون من خلال التعرف على رؤية منظمة التعاون الإسلامي لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي ضمن المعطيات والأحداث التاريخية التي رافقت هذه الرؤية عن طريق جمع المعلومات حول الأحداث والحقائق الماضية وفحصها وتحليلها والتأكد من صحتها وعرضها وترتيبها واستنتاج النتائج العامة منها، للوصول إلى تفسير الأحداث الجارية من خلال تلك المعلومات.

7. مصطلحات الدراسة:

- أ- منظمة التعاون الإسلامي: هي ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، وتضم في عضويتها سبعة وخمسين (57) دولة عضواً، موزعة على أربع قارات⁽¹⁾.
- ب- الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي: مصطلح يشار به إلى الخلاف السياسي والتاريخي والمشكلة الإنسانية في فلسطين بدءاً من عام 1897م (المؤتمر الصهيوني الأول) وحتى الوقت الحالي، وهي تعد جزءاً جوهرياً من الصراع العربي الإسرائيلي، وما نتج عنه من أزمات وحروب في منطقة الشرق الأوسط⁽²⁾.
- ت- حل الدولتين: هو حل مقترح للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي؛ حيث يقوم هذا الحل على أساس دولتين في فلسطين الانتدابية تعيشان جنباً إلى جنب، هما دولة فلسطين إلى جانب دولة "إسرائيل"، وهو ما تم إقراره في مجلس الأمن "242" بعد حرب 1967م، وسيطرت "إسرائيل" على باقي أراضي فلسطين التاريخية⁽³⁾.
- ث- الاستيطان الإسرائيلي: هو مصطلح يستخدم للإشارة إلى حركة استيطان استعماري يهودي في ظل دولة "إسرائيل"، ويشير إلى النشاط العمراني وإنشاء تجمعات سكانية يهودية حديثة على أرض فلسطينية، بالإضافة إلى ممارسات المستوطنين والدولة فيما يتعلق بالسيطرة على أراضي أو نقل للسكان أو التحكم بقدرتهم على الحركة⁽⁴⁾.

¹ موقع منظمة التعاون الإسلامي-الأمانة العامة، نبذة عن منظمة التعاون الإسلامي وومؤسساتها، جدة، أنظر الموقع: www.oic-oci.org

² ويكيبيديا الموسوعة الحرة، القضية الفلسطينية، انظر الرابط: <https://ar.wikipedia.org/wiki>

³ موقع قدس برس انترناشيونال للأخبار، المصطلحات والمفاهيم السياسية الفلسطينية، 2012/9/30م، انظر الرابط: <http://www.qudspress.com/?p=131518>

⁴ موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، مفهوم الاستيطان، انظر الرابط: <https://ar.wikipedia.org>

ج- المسؤولية الدولية: هي "عملية إسناد فعل إلى أحد أشخاص القانون الدولي، سواء أكان هذا الفعل يحظره القانون الدولي أم لا يحظره، ما دام قد يرتب ضرراً لأشخاص القانون الدولي، الأمر الذي يقتضي توقيع جزاء دولي معين، سواء كان هذا الجزاء ذا طبيعة عقابية أم كان ذا طبيعة غير عقابية"⁽¹⁾.

ح- اللاجئ: هو ذلك الإنسان الذي يوضع بظروف تجبره على ترك مكان وسكن أجداده إلى مكان آخر، وقد تكون هذه الظروف سياسية أو طبيعية أو اقتصادية أو طائفية حيث تتسم بالقهر والإكراه، ويمكن كذلك أن يكون الإنسان لاجئاً حتى لو كان لجوؤه إلى جزء آخر من وطنه ما دام لا يتمتع بحرية العودة على دياره الأولى⁽²⁾.

المبحث الثاني

التطور التاريخي لقرارات الولايات المتحدة لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي

تمهيد:

بدأ الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط مع بدايات الحرب العالمية الأولى، فأخذت بدعم موقف الحركة الصهيونية بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، والذي حقق أهدافه باحتلال فلسطين عام 1948م، واعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بهذه الدولة بعد إحدى عشرة دقيقة من هذا الإعلان؛ لتكون أول دولة تعترف بدولة الاحتلال الإسرائيلي⁽³⁾، ومنذ إعلان دولة الاحتلال الإسرائيلي عام 1948م وحتى مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م، كان الموقف الأمريكي ثابتاً بالدعم المطلق لدولة الاحتلال رغم مخالفتها لكل القرارات الدولية.

أولاً/ رؤية الولايات المتحدة الأمريكية لقضية حل الدولتين حتى عام 2005م .

وظفت الولايات المتحدة الأمريكية، الأمم المتحدة كأحدى أدواتها السياسية، فكان لها الدور المهم في إضفاء الشرعية على القرارات التي تتسجم مع المصالح والأهداف الأمريكية⁽⁴⁾، وهنا نجد التوظيف الأمريكي للمنظمة الدولية في تسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي يعد إحدى الآليات

1- السيد أبو عيطة، الجزاءات الدولية بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 2004م.

2- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، دليل الإجراءات والمعايير الواجب تطبيقها لتحديد وضع اللاجئ، جنيف، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، 1979م، ص 17.

3- فيصل صبحي اسليم، تطورات الموقف الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية خلال فترة الرئيس جورج بوش الابن (2001-2008م)، جامعة الأزهر-رسالة ماجستير، غزة، 2011م، ص 7.

4- خلفان كريم، مجلس الأمن وتحديات السلم والأمن العالميين دراسة على ضوء مقترحات إصلاح منظمة الأمم المتحدة، الجزائر، مجلة المفكر، ع 10، 2011م، ص 51.

الرامية إلى تعزيز الهيمنة الأمريكية على أهم قضية في الشرق الأوسط، حيث حظيت (إسرائيل) بدعم سياسي من قبل الولايات المتحدة، وحلفائها باستخدام حق النفوذ "الفيتو" لمنع التنفيذ العملي بإفشال وإجهاض أي قرار من مجلس الأمن يلزم (إسرائيل) بوقف احتلالها للأراضي الفلسطينية⁽¹⁾، كما أنها هي من تمنع - ولا تزال - الاعتراف بدولة فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة⁽²⁾، وضمن هذه الهيمنة الأمريكية على القرار الأممي، كانت الولايات المتحدة الأمريكية الراعي الأساسي لعملية السلام وتطبيق رؤية حل الدولتين، ولذلك شكلت لجان مختلفة، برعاية دولية للسعي لتطبيق حل الدولتين وكان أهمها:

خطة خارطة الطريق: ففي مارس عام 2003م، أعلن رئيس الولايات المتحدة "جورج بوش الابن"، عن نيته تقديم تصور لمشروع سلام لدفع عملية السلام المتوقفة بين الفلسطينيين والإسرائيليين منذ نهاية عام 2000م، وأطلق عليها خارطة الطريق⁽³⁾، والتي تركزت على إقامة دولة فلسطينية عام 2005م، على حدود 1967م، وتستند الخطة على مرجعيات مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات الأمم المتحدة 242 و338 والاتفاقيات التي توصل إليها الطرفان سابقاً، والمبادرة العربية التي تبنتها القمة العربية في بيروت، كحل للدولتين لتسوية الصراع في الشرق الأوسط⁽⁴⁾، والتي تدعو إلى قبول "إسرائيل" كجار يعيش بسلام وأمن ضمن تسوية شاملة، وستعقد اللجنة الرباعية اجتماعات منتظمة لتقييم أداء الأطراف في التطبيق⁽⁵⁾، وهكذا حملت خارطة الطريق عنواناً رئيسياً هو حل الدولتين للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وقد تضمنت المبادئ التالية:

- أ- تحقيق التقدم يستند إلى خطوات تبادلية من قبل الطرفين في كافة المجالات.
- ب- الوصول إلى تسوية نهائية وشاملة للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني بحلول 2005م، وإنهاء الاحتلال الذي بدأ عام 1967م، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

1- محسن صالح، الأريعون في قضية فلسطين رؤية إسلامية، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2017م، ص 18-19.

2- باسم بروهوم، 2017/9/18م، الفلسطينيون والأمم المتحدة، الحياة الجديدة، تاريخ الاسترجاع 2017/11/12م، انظر الرابط: <http://cutt.us/xFEml>

3- محمد البطة، المواقف والنصيرات الأمريكية بشأن القدس في مشاريع التسوية السياسية من إدارة بيل كلينتون حتى براك أوباما، ورقة مقدمة إلى اليوم الدراسي، جامعة الأقصى-غزة، 2018م، ص 5.

4- خليل الشقاقي، عائشة أحمد، مدخل لفرض وصاية دولية على الفلسطينيين أم طريق نحو دولة مستقلة ذات سيادة؟، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، يناير/2003م، انظر الرابط: <http://www.pcpsr.org/ar/node/295>

5- مجلة الدراسات الفلسطينية، خارطة طريق إلى حل الدولتين الدائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني ترتكز على الأداء، بيروت، ع 55، 2003م، ص 158-159.

ت- أساس التسوية قائم على عملية التفاوض المقترنة بضرورة إنهاء العنف والإرهاب⁽¹⁾.

ويرى الباحث أن الانحياز الأمريكي للجانب الإسرائيلي، أعطى الضوء الأخضر لشارون، بمزيد من الاستيطان في الضفة الغربية، ومدينة القدس، واتخاذ خطوات أحادية الجانب للالتفاف على خطة خارطة الطريق وللقضاء على رؤية حل الدولتين، وقيامه بخطوة الانفصال أحادي الجانب عن قطاع غزة عام 2005م.

ثانياً/ المساعي الأمريكية لتطبيق رؤية حل الدولتين حتى عام أواخر 2016 م .

مؤتمر أنابوليس: شهدت الفترة الثانية للرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن" تحولات جوهرية تجاه القضية الفلسطينية، حيث وفاة الرئيس الفلسطيني "ياسر عرفات" وتنفيذ (إسرائيل) لخطة فك الارتباط عن قطاع غزة وشمال الضفة، وسعت الإدارة الأمريكية مجدداً للتوصل لتسوية سياسية من خلال عقد "مؤتمر أنابوليس" للسلام في الشرق الأوسط في نوفمبر 2007م؛ بهدف التوصل إلى تسوية بين الإسرائيليين والفلسطينيين خلال سنة⁽²⁾، وأجريت العديد من اللقاءات التفاوضية دون أن يتم التوصل إلى حسم المسائل الخلافية، ولم تفلح الإدارة الأمريكية في الضغط على رئيس الوزراء الإسرائيلي "أولمرت" لتنفيذ استحقاقات "مؤتمر أنابوليس" قبل نهاية 2008م⁽³⁾.

كما وأعلن الرئيس الأمريكي بارك أوباما في خطاب له بواشنطن بتاريخ 20 مايو 2010م، عن تصور واشنطن للتسوية السياسية، حيث قال: "إن أساس المفاوضات يجب أن تكون واضحة: دولتان؛ فلسطينية قابلة للحياة، وإسرائيلية آمنة، وعلى المفاوضات بأن تأتي بدولتين وبحدود فلسطينية دائمة مع إسرائيل والأردن ومصر وحدود دائمة لإسرائيل مع فلسطين"⁽⁴⁾، إلا أن إدارة الرئيس الأمريكي أوباما، لم تختلف في الواقع عن سابقتها من الإدارات الأمريكية، وعليه انتهت ولايته عام 2016م، دون تحقيق قيام دولة فلسطينية⁽⁵⁾.

وأما الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فقد تخلى عن فكرة حل الدولتين من خلال رؤية جديدة تسمى "صفقة القرن": فقد أبلغ مستشار ترامب للشؤون الإسرائيلية ديفيد فريدمان صحيفة هآرتس الإسرائيلية

1- جمال البابا، خارطة الطريق بين الرؤية الأمريكية والتحفظات الإسرائيلية، غزة، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، ع 9-10، 2003م، ص 42.

2- هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي، "رئيس تحدد أهداف مؤتمر أنابوليس"، 2018/2/9م، منشور على الرابط التالي:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7106000/7106651.stm,

3- عزام شعث، السياسات الأمريكية إزاء قضية الدولة الفلسطينية بعد أوسلو، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ع 251، 2013م، ص 20.

4- مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، نص خطاب أوباما بتاريخ 20 مايو 2010م، ع 30-31، 2011م، ص 250.

5- صلاح أبو خنلة، سياسة الرئيس أوباما تجاه القضية الفلسطينية 2009-2012م، غزة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ع 36، 2015م، ص 247-248.

في يونيو/ 2016م أن ترامب "قد يؤيد فكرة ضمّ بعض أجزاء من الضفة الغربية لإسرائيل وأن إقامة الدولة الفلسطينية ليست أمراً حتمياً على الإطلاق". وأضاف فريدمان: "لست معنياً بدولة ثنائية القومية لأن أحداً لا يعرف بالضبط كم من الفلسطينيين يعيشون هناك"، وهو تصريح يشكل خروجاً عن السياسة الأمريكية المعلنة من الإدارات الأمريكية السابقة (1).

ولذلك ستكون كل المساعي الأمريكية قاصرة عن تطبيق رؤية حل الدولتين؛ لأنها منحازة بشكل واضح لدولة الاحتلال الإسرائيلي، ولا تشكل عليه ضغطاً يلزمه لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية.

ثانياً/ رؤية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين.

الولايات المتحدة نظرت إلى قضية اللاجئين من خلال منظار إسرائيلي وتصرفت وفقاً لذلك (2)، فالرؤية الأمريكية لقضية اللاجئين والنازحين الفلسطينيين تتركز باختصار على المعطيات الآتية باعتبارها العناصر المكونة للرؤية الأمريكية:

- أ- الانحياز الأمريكي الواضح والمطلق للرؤية والأطروحات الإسرائيلية مع الحرص على صياغة ذلك الانحياز الأمريكي بلغة مضللة، وتغليفه بأطر شكلية قوامها اقتصار المفاوضات في إطارها متعدد الأطراف على الجوانب والأبعاد الإنسانية لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وترحيل ما سواها "التوطين" إلى الإطار الثنائي للمفاوضات.
- ب- حصر عمل اللجنة الدائمة في الأمم المتحدة على توفير بيانات عن النازحين جراء الصراع الإسرائيلي -العربي، بمعنى تعويم قضية النازحين؛ لتصبح جراباً يتسع لكل شيء.
- ت- تركيز المباحثات على تحديد آليات تحسين الأحوال المعيشية للاجئين، ودور القوى الإقليمية والدولية في إنجاح هذا المشروع دون المساس بالوضع النهائي للتسوية الدائمة الشاملة، وهي بهذا تلتقي تماماً مع الرؤية والمواقف الإسرائيلية.
- ث- اختزال المرجعية الدولية لقضية اللاجئين الفلسطينيين بقراري مجلس الأمن 1967/242م و1973/338م فقط، تمهيداً للتخلص تدريجياً من عبء قرارات الشرعية الدولية المكبلة قانونياً للسلوك السياسي الإسرائيلي والأمريكي وأهمها قرار الجمعية العامة رقم 194/1948م وقرار مجلس الأمن 1967/237م الخاص بالنازحين الفلسطينيين.

1- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، آفاق السياسة الأمريكية تجاه فلسطين في عهد ترامب: 2017-2021م، تقدير استراتيجي (93)، بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر 2016م، ص 3-

ج- ميلها للفهم الإسرائيلي فيما يتعلق بتعريف اللاجئين والنازح وتقديرات "إسرائيل" للأعداد والحلول المقترحة لقضيتي اللاجئين والنازحين.

ح- تركيزها على نقل مسؤولية وإدارة "ملف الشرق الأوسط" في هيئة الأمم المتحدة إلى المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف⁽¹⁾.

ولذلك الموقف الأمريكي منحاز لدولة الاحتلال الإسرائيلي ويحمل الرؤية الإسرائيلية لحل قضية اللاجئين وإنهائه بشكل كامل، إما بالتوطين أو بالتعويض، وإنهاء عمل الأونروا في فلسطين.

ثالثاً/ رؤية الولايات المتحدة الأمريكية من قضية القدس.

عملت الإدارة الأمريكية منذ سنوات طويلة على إضفاء الطابع الرسمي على احتلال الصهاينة لأرض فلسطين عامة وللقدس بوجه خاص⁽²⁾، فلقد وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على القرار رقم 181، وكانت متحمسة لتدويل القدس وظلت على ذلك الموقف حتى يونيو 1967م متمسكة بأن تخضع القدس لنظام دولي، ومنذ الاحتلال الإسرائيلي للقدس الشرقية وتوحيد المدينة، تغيرت السياسة الأمريكية وتطورت حتى أصبحت الأكثر تحيزاً للموقف الإسرائيلي⁽³⁾، ثم أخذ الموقف الأمريكي يتغير عبر رؤساء أمريكا واعترافهم بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي، إذ تبنت مؤسسات الإدارات الأمريكية هذا القرار بشكل تدريجي بدءاً من اتفاقية شراء أرض السفارة عام 1989م، مروراً بصدور قانون نقل السفارة عن مجلس الشيوخ الأمريكي عام 1995م مع إفساح المجال للرئيس الأمريكي لتأجيله انطلاقاً من اعتبارات سلطاته التنفيذية⁽⁴⁾.

وبعد الشروع في عملية التسوية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين وتوقيع اتفاق أوسلو في سبتمبر 1993م، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تضع تصورات لقضية القدس فضلاً عن مواقفها الداعمة والمنحازة (إسرائيل)، بدءاً من بيل كلينتون ومروراً بجورج بوش الابن وباراك أوباما وترامب، وكان نقل السفارة الأمريكية إلى القدس وعوداً انتخابية دائماً يستخدم؛ لجلب أصوات يهود الولايات المتحدة وأصوات الإنجيليين المسيحيين الذين يبدون اهتماماً أعلى بهذا الموضوع، واعتبار القدس عاصمة لدولة "إسرائيل"⁽⁵⁾.

1 - فاروق الشناق، قضية اللاجئين الفلسطينيين - البعد الإسرائيلي لقضية اللاجئين والنازحين الفلسطينيين، عمان، منشورات اللجنة الملكية لشئون القدس، 2002م، ص 42-43.

2 - نياض عيوش، الصراع الديمغرافي في القدس وتداعياته، القدس - بيروت - غزة، المؤتمر الدولي الثاني لنصرة القدس، 25-26/6/2008م، ص 36.

3 - محمد عبد الجواد البطة، المواقف والتصورات الأمريكية بشأن القدس مرجع سابق، ص 2.

4 - وليد الخالدي، القدس مفتاح السلام، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، 2017م، ص 99.

5 - مؤسسة القدس الدولية، تقدير موقف: آفاق مواجهة القرار الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني، بيروت، إصدار الأبحاث والمعلومات، 2018م، ص 8.

وبعد فوز "ترامب" في انتخابات الرئاسة الأمريكية بدأت ملامح السياسة الخارجية لإدارته تجاه القضية الفلسطينية تأخذ منحىً سلبياً، من خلال التقارب بين "ترامب" و"نتنياهو"، ومساندته لسياسة الاستيطان، كما اتخذ الرئيس "ترامب" فور وصوله لسدة الحكم سلسلة إجراءات عقابية تجاه الفلسطينيين، في إشارة واضحة للانحياز الأمريكي الكامل "لإسرائيل"، وقرر بتاريخ 2017/12/8م الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة "لإسرائيل" قائلاً: إن إعلانه يمثل بداية لنهج جديد للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، وأصدر التعليمات لوزارة الخارجية الأمريكية بالبدء في إجراءات نقل السفارة الأمريكية لمدينة القدس، التي تمت فعلياً في مايو 2018م، كما ورفض تجديد ترخيص مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية المتواجدة في الولايات المتحدة الأمريكية منذ "اتفاق أوسلو"⁽¹⁾، وخلال مؤتمر "دافوس" في يناير 2018م أشار الرئيس "ترامب" إلى أن الفريق المكلف بالوساطة في اتفاق السلام الإسرائيلي-الفلسطيني قام ببلورة خطة السلام، قائلاً: "بأن الإعلان عن اعترافه بالقدس عاصمة (لإسرائيل) ونقل السفارة الأمريكية إلى هناك حسم قضايا رئيسة في الصراع، لقد أخرجنا القدس من النقاش، لذلك لن يكون علينا التحدث حول ذلك بعد الآن، لقد أخذناها من على الطاولة"⁽²⁾

ويرى الباحث بأن الموقف الأمريكي بخصوص قضية فلسطين عامة وقضية القدس على وجه الخصوص، كانت منحازة تماماً للجانب الإسرائيلي، ويرجع ذلك لقوة تأثير اللوبي الصهيوني على السياسة الأمريكية، مما يجعل رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية يتسابقون في إرضاء دولة الاحتلال الإسرائيلي، والوقوف في وجه كل قرار يتعارض مع مصلحة دولة الاحتلال الإسرائيلي.

رابعاً/ رؤية الولايات المتحدة الأمريكية من قضية الاستيطان .

لم يختلف الموقف الأمريكي عن الموقف الأوروبي في توطين اليهود وهجرتهم إلى فلسطين ما بين عامي (1917م-1948م)، بل كان داعماً رئيسياً لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين⁽³⁾، حيث حالت أمريكا تاريخياً دون اتخاذ قرارات دولية في مجلس الأمن ضد أنشطة (إسرائيل) الاستيطانية، فصوتت ضد هذه القرارات باستخدامها الفيتو أو امتنعت عن التصويت، واستخدمت الفيتو 42 مرة

1- إيداد كرم، "التوازنات الدولية بمجلس الأمن وأثرها على القضية الفلسطينية"، بحث مقدم في مؤتمر: "الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية: تحديات وفرص"، المنعقد خلال الفترة (5-

2018/2/6م)، (غزة، فلسطين، جامعة الإسراء، 2018م)، ص23.

2- تايمز أوف إسرائيل، ترامب: لا مزيد من المساعدات للفلسطينيين دون عودتهم لطاولة المفاوضات والقدس خارج النقاش، الموقع الإلكتروني: تايمز أوف إسرائيل، 2018/7/19م، منشور على الرابط التالي:

(<http://ar.timesofisrael.com/%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D9%86,%>)

3- سميح شبيب، الاستيطان والمفاوضات، فلسطين، صحيفة الأيام، بتاريخ: 2010/5/3م، انظر الرابط: <https://www.al-ayyam.ps/>

لإفشال مشاريع قرارات فلسطينية وعربية تدين (إسرائيل) في مجلس الأمن منها 33 تتعلق بالقضية الفلسطينية والبقية بالأراضي العربية المحتلة⁽¹⁾.

لذلك يمكن وصف المواقف الأمريكية بالمواقف الداعمة للمشروع الاستيطاني في فلسطين، وأصبحت الحليف الاستراتيجي لها في المنطقة⁽²⁾.

وقد ظهر ذلك في عهد الإدارات الأمريكية الثلاث التي تعاقبت على حكم الولايات المتحدة الأمريكية منذ اتفاقيات أوسلو عام 1993م، وحتى إدارة أوباما عام 2010م، حيث خضعت هذه الإدارات للإرادة الإسرائيلية الراضة لوقف الاستيطان في الضفة الغربية⁽³⁾، واستمر ذلك حتى في الولاية الثانية للرئيس الأمريكي أوباما حتى عام 2016م، وكانت أكثر تشدداً في عهد الرئيس الأمريكي ترامب من خلال ما يعرف بصفقة القرن وخطة الضم التي تشمل أكثر من 30% من أراضي الضفة الغربية، وهذا يدل على أن الموقف الأمريكي يدعم الاستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية، ويقف في وجه كل القرارات الدولية التي تدين الاستيطان.

المبحث الثالث

رؤية منظمة التعاون الإسلامي لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي .

تعريف منظمة التعاون الإسلامي :

منظمة التعاون الإسلامي هي ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، وتضم في عضويتها سبعة وخمسين (57) دولة عضواً، موزعة على أربع قارات⁽⁴⁾، وللمنظمة عضوية دائمة في الأمم المتحدة، والدول السبع والخمسون هي دول ذات غالبية مسلمة من منطقة الوطن العربي وأفريقيا وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا وشبه القارة الهندية والبلقان (البوسنة وألبانيا)⁽⁵⁾، وكانت

1- ديب الحجارة، الاستيطان الإسرائيلي وأثره على العملية السمية وفق رؤية حل الدولتين 1993-2013، القدس، رسالة ماجستير في تخصص الدراسات الإسرائيلية من معهد الدراسات الإقليمية-جامعة القدس، 2014م، ص 72.

2- أمين يوسف، القدس والأماكن المقدسة في السياسة الأمريكية، مؤسسة القدس للثقافة والتراث، مقالة بتاريخ 2011/3/27م، انظر الموقع: <http://alqudsiana.com/index.php?action=article&id=1084>

3- بلال إبراهيم، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، نابلس رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، 2010م، ص 75.

4- موقع منظمة التعاون الإسلامي - الأمانة العامة، نبذة عن منظمة التعاون الإسلامي و مؤسساتها، جدة، أنظر الموقع: www.oic-oci.org

5- محمد السيد سليم، فعالية منظمة المؤتمر الإسلامي (دراسة تقييمية)، السياسة الدولية، عدد 111، يناير

تعرف سابقاً باسم منظمة المؤتمر الإسلامي)، وهي منظمة إسلامية دولية وإن كانت لا تضم كل الدول الإسلامية، وتصف المنظمة نفسها بأنها تمثل الصوت الجماعي للعالم الإسلامي وتسعى لحماية مصالحه والتعبير عنها دعماً للسلم والانسجام الدوليين، وتعزيزاً للعلاقات بين مختلف شعوب العالم⁽¹⁾، حيث وضعت منظمة المؤتمر الإسلامي لها هيكلية عامة، تضم ثلاث هيئات عليا لكل منها عملها، وخصائصها الذاتية وهذه الهيئات هي :

1 . مؤتمر ملوك ورؤساء الدول والحكومات، أعلى هيئة في المنظمة، ويجتمع كل ثلاث سنوات.

2 . مؤتمر وزراء الخارجية، ويجتمع كل سنة.

3 . الأمانة العامة والمؤسسات التابعة لها⁽²⁾.

وتأسست المنظمة في الرباط في 25 سبتمبر 1969م، إذ عقد أول اجتماع بين زعماء دول العالم الإسلامي، بعد حريق الأقصى في 21 أغسطس 1969م⁽³⁾، حيث طرح وقتها مبادئ الدفاع عن شرف وكرامة المسلمين المتمثلة في القدس وقبة الصخرة، وذلك كمحاولة لإيجاد قاسم مشترك بين جميع فئات المسلمين⁽⁴⁾، وبعد ستة أشهر من الاجتماع الأول، تبنى المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء الخارجية المنعقد في مدينة جدة السعودية في مارس 1970م، إنشاء أمانة عامة للمنظمة، كي يضمن الاتصال بين الدول الأعضاء وتنسيق العمل، وعين وقتها أمين عام واختيرت جدة مقراً مؤقتاً للمنظمة، بانتظار تحرير القدس، حيث سيكون المقر الدائم⁽⁵⁾.

وبإجماع جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تم تغيير اسم المنظمة من منظمة (المؤتمر الإسلامي) ، إلى (منظمة التعاون الإسلامي)، جاء ذلك في افتتاح أعمال الدورة (38)

1993م، ص 21.

1- وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، فلسطين في منظمة التعاون الإسلامي، يونيو/ 2019م، أنظر الرابط:
<http://www.mofa.pna.ps/ar-jo/>

2- الحبيب الشطي، إنشاء المنظمة ودواعيها التاريخية، بدون مكان نشر، 1987م، ص 80

3- محمد السيد سليم، فعالية منظمة المؤتمر الإسلامي (دراسة تقويمية)، مرجع سابق، ص 21.

4- موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، تعريف منظمة التعاون الإسلامي، أنظر الرابط:
<https://ar.wikipedia.org/wiki/>

5- موقع سطور كوم، ما هي منظمة التعاون الإسلامي؟، 2019/3/28م، أنظر الرابط:
<https://sotor.com/>

لمجلس وزراء الخارجية بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (منظمة المؤتمر الإسلامي سابقاً)، في عاصمة جمهورية كازاخستان، يوم الثلاثاء 28 يونيو 2011م⁽¹⁾.

أولاً/ رؤية منظمة التعاون الإسلامي لقضية حل الدولتين .

القضية الفلسطينية تحظى بالاهتمام الأكبر بمنظمة المؤتمر الإسلامي وتصدرت أولويات القضايا التي تستحوذ على اهتمام المنظمة التي سعت ولا تزال نحو إيجاد تسوية شاملة للقضية الفلسطينية⁽²⁾، وتحقيق سيادتهم من خلال إنشاء دولتهم الفلسطينية المستقلة فوق الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967م، وعاصمتها القدس الشريف⁽³⁾، ولا تكاد تشير البيانات والقرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة الإسلامي أو وزراء الخارجية الإسلامي إلى أراضي فلسطين المحتلة عام 1948م إلا في سياقين هما:

السياق الأول : استرداد الفلسطينيين لممتلكاتهم في تلك الأراضي وفق قرارات الأمم المتحدة.

السياق الثاني : دعم صمود الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة منذ عام 1948م – 1967م حتى يتم التحرير، وبذلك اعتبرت منظمة المؤتمر الإسلامي أن قضية فلسطين هي الأراضي المحتلة عام 1967م وعلى (إسرائيل) الانسحاب منها فوراً⁽⁴⁾.

منظمة التحرير الفلسطينية عضواً كاملاً في منظمة المؤتمر الإسلامي .

في فبراير من عام 1974م، دعيت منظمة التحرير الفلسطينية لتكون عضواً كاملاً في منظمة المؤتمر الإسلامي في مؤتمر القمة الثاني الذي عقد في باكستان، واعتبرت الممثل الوحيد للشعب

1- عبد الرزاق الزهراني، تغيير مسمى منظمة المؤتمر الإسلامي إلى «منظمة التعاون الإسلامي»، جريدة الرياض، العدد 15710، جـدة، 2011/6/29م، انظر الرابط: <https://web.archive.org/web/20181020231608/http://www.alriyadh.com:80/645933>

2- سمر نور، تعرف على إنجازات منظمة التعاون الإسلامي منذ إنشائها، موقع سكاى لايف، 2019/2/9م، انظر الرابط: <https://www.skylifeone.com/2875>

3- منظمة التعاون الإسلامي، منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025م برنامج العمل، جدة، 2016م، ص 4.

4- محمد السيد سليم، فعالية منظمة المؤتمر الإسلامي (دراسة تقويمية)، مرجع سابق، ص 207.

الفلسطيني، وعند انتهاء المؤتمر تم مناقشه دول الأعضاء بالسماح لمنظمة التحرير الفلسطينية بفتح مكاتب لها في بلدانها، والحصول على الاعتراف بها من البلدان الأعضاء في المنظمة⁽¹⁾

رؤية منظمة التعاون الإسلامي لاتفاق أوسلو 1994 م .

غيرت منظمة المؤتمر الإسلامي من سياستها تجاه الفلسطينيين، وأصبحت تتعامل مع القضية الفلسطينية علي أساس أن منظمة التحرير الفلسطينية هي السلطة الوطنية الفلسطينية في دورة "الإخاء والانبعث" في المغرب، لذلك قرر مؤتمر القمة الإسلامي السابع المنعقد في الدار البيضاء في 13-15 ديسمبر 1994م الاستمرار في تعزيز تضامنها مع الشعب الفلسطيني؛ لنقل جميع السلطات في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، بما فيها القدس الشريف، ومن الواضح أن منظمة المؤتمر الإسلامي أيدت قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية إلى أرض فلسطين المحتلة عام 1967م، وتركت أمر الترتيبات الداخلية إلى منظمة التحرير الفلسطينية، دون أن تنظر إلي آلية قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية إلي الأراضي الفلسطينية عام 1967م⁽²⁾، كما ورحب المؤتمر بالاتفاقات التي تم عقدها في إطار مسيرة السلام، ويرى أن نجاح عملية السلام في الشرق الأوسط لابد وأن تركز إلى استناد عملية السلام إلى قرارات الشرعية الدولية بما فيها قرارات مجلس الأمن رقم (338، 425، 242)، والالتزام بتطبيقها بالفهم العربي والدولي لهذه القرارات التي تكفل الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس⁽³⁾.

دعم رؤية حل الدولتين .

واصلت منظمة المؤتمر الإسلامي دعم السلطة الوطنية الفلسطينية فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة في المؤتمر الثامن عام 1997م في طهران⁽⁴⁾، كما وعقد مؤتمر القمة الإسلامي التاسع في قطر دورة "السلام والتنمية" من 12 - 13 نوفمبر 2000م، وقرر دعم السلطة الوطنية الفلسطينية في جميع قراراتها ومواقفها تجاه القضية، وأكد المؤتمر على ضرورة قيام الدولة

¹ عبد الله الأحسن، منظمة المؤتمر الإسلامي دراسة لمؤسسة سياسية إسلامية، ترجمة عبد العزيز إبراهيم الفايز، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط 2، 1996م، ص 128.

² خضر الجدة، موقف منظمة المؤتمر الإسلامي من القضية الفلسطينية من عام 1969م - حتى عام 2000م، رسالة ماجستير، غزة، الجامعة الإسلامية، 2005م، ص 74-75.

³ منظمة التعاون الإسلامي، قرار مؤتمر القمة السابع، الدار البيضاء، 13-15 ديسمبر 1994م.

⁴ منظمة التعاون الإسلامي، قرار مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في طهران، 9-11 ديسمبر 1997م.

الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، وتقديم كل أشكال الدعم لها لتجسيد سياستها على الأرض الفلسطينية في حدود الرابع من حزيران 1967م⁽¹⁾. ويرى الباحث أن قرار منظمة المؤتمر الإسلامي لم يحث السلطة الوطنية على إعلان الدولة، أو أن تقرر منظمة المؤتمر الإسلامي إعلان الدولة الفلسطينية، واكتفت بتحميل مسؤولية إعلان الدولة الفلسطينية للأمم المتحدة، ويدل هذا على رضوخ المنظمة للضغوط الأمريكية والإسرائيلية بشكل غير مباشر.

وفي افتتاح أعمال الدورة (38) عام 2011م، وجه الأمين العام للمنظمة أكمل الدين إحسان أوغلي، رسالة واضحة وقوية للعالم يدعو فيها للاعتراف بالدولة الفلسطينية في حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشريف، وقال الأمين العام للمنظمة في كلمته أمام الجلسة الافتتاحية "أن من واجب العالم الإسلامي وموقفه الثابت أن يدعم القرار الفلسطيني باللجوء إلى الأمم المتحدة لتقول كلمتها في حل هذا النزاع الطويل"⁽²⁾، كما وأكد مجلس وزراء الخارجية لمنظمة التعاون الإسلامي، المنعقد في دورته 41 في جدة، يومي 18-19 يونيو 2014م، على أن بناء (إسرائيل) للمستوطنات وجدار الفصل العنصري شكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي ويقطع أوصال الأرض الفلسطينية ووحدة الدولة الفلسطينية وقابليتها للحياة ويهدد آفاق تحقيق الحل المبني على دولتين⁽³⁾.

وأكدت القمة الإسلامية في دورتها الـ 14 العادية في يونيو 2019م بمكة المكرمة، رفضها أي مقترح لتسوية لا ينسجم مع حقوق الفلسطينيين وخاصة (صفقة القرن)، وجددت دعمها المبدئي والمتواصل على كافة المستويات للشعب الفلسطيني لنيل حقوقه الوطنية المشروعة، بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على حدود 1967م⁽⁴⁾.

وهكذا نرى أن منظمة التعاون الإسلامي لم تشكل أداة ضغط على (إسرائيل) تلزمها بحل الدولتين، واكتفت بإلقاء المسؤولية على المجتمع الدولي لتطبيق رؤية حل الدولتين.

¹ منظمة التعاون الإسلامي، قرار مؤتمر القمة الإسلامي التاسع "دورة السلام والتنمية لانتفاضة الأقصى"، الدوحة - دولة قطر، 12-13 نوفمبر 2000 م.

² عبد الرزاق الزهراني، تغيير مسمى منظمة المؤتمر الإسلامي إلى «منظمة التعاون الإسلامي»، مرجع سابق.

³ منظمة التعاون الإسلامي، قرارات قضية فلسطين ومدينة القدس الشريف والنزاع العربي الإسرائيلي الصادرة عن الدورة الحادية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، الرياض 18-19/6/2014م، 2014م، ص 5.

⁴ موقع عربي 21، البيان الختامي لقمة المؤتمر الإسلامي الـ 14، مكة المكرمة، 1/6/2019م، انظر الرابط: <https://arabi21.com/story/1184875/>

ثانياً/ رؤية منظمة التعاون الإسلامي لقضية اللاجئين.

تكمن رؤية المنظمة لقضية اللاجئين؛ بمواصلة تقديم الدعم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)؛ لكي يتسنى لها الاضطلاع بمهامها، وحشد الدعم الدولي للضغط على إسرائيل من أجل الامتثال لقرار الأمم المتحدة رقم 194، بشأن تمكين اللاجئين الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم بما فيها حق العودة إلى وطنهم والتعويض⁽¹⁾.

حيث رحب مؤتمر القمة الإسلامي السابع المنعقد في الدار البيضاء من 13-15 ديسمبر 1994م، بالاتفاقات التي تم عقدها في إطار مسيرة السلام ويرى أن نجاح عملية السلام في الشرق الأوسط لابد وأن تركز على ضرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين، وعودة السيادة الفلسطينية وضمان السلم والأمن في المنطقة⁽²⁾، وشدد وزراء الخارجية في البيان الختامي الذي صدر عقب اختتام أعمال الدورة السابعة والثلاثين لمجلسهم والتي انعقدت في العاصمة الطاجيكستانية دوشنبه خلال الفترة ما بين 18-20/5/2010م، على حل قضية اللاجئين حلاً عادلاً وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وخاصة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948م⁽³⁾، وفي شهر مايو 2012م، افتتحت في عاصمة تركمانستان عشق آباد أعمال المؤتمر الوزاري الدولي حول اللاجئين في العالم الإسلامي، وسط مشاركة دولية واسعة، وينظم المؤتمر منظمة التعاون الإسلامي بالتعاون مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة والحكومة التركمانية، حيث تحدث الأمين العام للمنظمة عن محنة اللاجئين الفلسطينيين وما يتعرضون له من ظلم، مشيراً إلى أن لجوءهم هو اللجوء الأطول أمداً في العالم منذ نهاية أربعينيات القرن الماضي، وقال "أن حقوقهم تبقى مغتصبة ما لم يتم التوصل إلى تسوية سياسية من خلال قرارات الأمم المتحدة، ومبادرة الجامعة العربية، مؤكداً أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ليست مشكلة إنسانية فحسب بل هي قضية سياسية ينبغي معالجتها على هذا الأساس"⁽⁴⁾.

¹ - منظمة التعاون الإسلامي، منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025م برنامج العمل، جدة، 2016م، ص 14.

² - منظمة التعاون الإسلامي، قرار مؤتمر القمة السابع، مرجع سابق.

³ - وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، منظمة المؤتمر الإسلامي تؤكد على الطابع المركزي للقضية الفلسطينية، 20-5-2010م، انظر الرابط: https://wafa.ps/ar_page.

⁴ - وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، افتتاح أعمال المؤتمر الدولي حول اللاجئين في العالم الإسلامي، تركمانستان،

11/05/2012م. انظر الرابط: <https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2239874&language=ar>

وفي البيان الختامي لاجتماع اللجنة التنفيذية مفتوحة العضوية لمنظمة التعاون الإسلامي على المستوى الوزاري في نيويورك عام 2018م، دعا إلى إنشاء صندوق وقف إنمائي من أجل توفير المزيد من الدعم للاجئين الفلسطينيين وللبلدان التي تأويهم ولتقوية الدعم الجماعي للدول الأعضاء وضمان توفير التمويل المتناسك والمستدام لعمليات الأونروا، ويعرب عن بالغ أسفه إزاء القرار الأخير غير المسئول للإدارة الأمريكية القاضي بقطع مساهمتها في الأونروا والذي ستكون له تداعيات وتطورات إنسانية وخيمة⁽¹⁾، وأكدت القمة الإسلامية في دورتها الـ 14 العادية في يونيو 2019م بمكة المكرمة، ضرورة حماية حق العودة للاجئين بموجب القرار 194 ومواجهة أي إنكار لهذه الحقوق بكل قوة، بما في ذلك الإدارة الأمريكية ومحاولاتها تقويض حقوق اللاجئين الفلسطينيين⁽²⁾. ويرى الباحث أن رؤية منظمة التعاون لم تختلف كثيراً عن رؤية المجتمع الدولي لعودة اللاجئين الفلسطينيين بالرجوع إلى القرارات الدولية وخاصة قرار 194.

ثالثاً/ رؤية منظمة التعاون الإسلامي لقضية القدس .

فرضت التطورات السياسية والعسكرية في العالم العربي، نفسها للعمل على إنشاء منظمة تجمع كلمة العرب والمسلمين على حد سواء لمواجهة تلك التطورات، التي كان من أهمها وقوع حرب عام 1967م، واحتلال (إسرائيل) العديد من الأراضي العربية وعلى رأسها الجزء الشرقي من مدينه القدس، وإعلان (إسرائيل) أن المدينة أصبحت موحده تحت السيطرة الإسرائيلية على أن تصبح في المستقبل عاصمة للكيان الإسرائيلي⁽³⁾.

وبعد إحراق المسجد الأقصى عام 1969م، انعقدت القمة الإسلامية في الرباط في الفترة من 22-25 سبتمبر/1969م، بحضور 26 دولة، وقد تقرر فيها أن تكون القدس مقراً لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وبانتظار تحريرها تكون مدينه جدة مقراً مؤقتاً⁽⁴⁾، وأنهى المؤتمر الإسلامي أعماله بالعديد من القرارات، كان من أبرزها خاصة المتعلقة بقضية القدس الآتي: أن المؤتمر يرفض أي حل لا يعيد مدينه القدس إلى وضعها في عام 1967م، وأدانت جريمة حرق المسجد الأقصى التي

¹ منظمة التعاون الإسلامي، البيان الختامي لاجتماع اللجنة التنفيذية مفتوحة العضوية لمنظمة التعاون الإسلامي المنعقدة على المستوى الوزاري، نيويورك، 2018/10/09م، انظر الرابط: https://www.oic-oci.org/topic/?t_id=20076&t_ref=11501&lan=ar.

² موقع عربي 21، البيان الختامي لقمة المؤتمر الإسلامي الـ 14، مرجع سابق.

³ عبد الله الأحسن، منظمة المؤتمر الإسلامي دراسة لمؤسسة سياسية إسلامية، مرجع سابق، ص 50.

⁴ أكرم عدوان، قضية القدس في قرارات قمم المؤتمر الإسلامي 1969-2003م، فلسطين، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ع 12، فبراير 2008م، ص 90.

وقعت في يوم 21 أغسطس 1969م، والتي تسببت بأضرار فادحة وجسيمة للمسجد الأقصى، وجاءت القرارات مخيبة للآمال⁽¹⁾، وفي مدينة لاهور بباكستان انعقدت القمة الثانية لمنظمة المؤتمر الإسلامي في الفترة 22-24 فبراير 1974م⁽²⁾، وجاءت قرارات المؤتمر الإسلامي الثاني بخصوص قضية القدس، غير بعيدة من حيث الأسلوب والعمق عن قرارات المؤتمر الأول⁽³⁾.

تشكيل لجنة القدس .

تشكلت لجنة القدس بتوجيه من المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء خارجية البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في جدة 12-15 يوليو 1975م⁽⁴⁾، وقررت منظمة المؤتمر الإسلامي، تأسيس صندوق القدس بموجب فقرة 17 في البيان الختامي من المؤتمر الإسلامي السابع لوزراء الخارجية الذي عقد في اسطنبول - تركيا في 12 - 15 مايو 1976م وقد حدد صندوق القدس أهدافاً له يسعى إلى تحقيقها وهي :

- 1 . مقاومة سياسية التهويد التي تتبعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي .
 - 2 . المحافظة على الطابع العربي والإسلامي لمدينة القدس.
 - 3 . مساعدة كفاح الشعب الفلسطيني في القدس وفي بقية الأراضي المحتلة.
 - 4 . المحافظة على الضفة العربية والقدس الشرقية والأماكن المقدسة لمدينة القدس⁽⁵⁾.
- وعقدت القمة التاسع لمنظمة المؤتمر الإسلامي (دورة السلام والتنمية، انتفاضة الأقصى) في دولة قطر يومي 12-13 نوفمبر/2000م، وندد بشدة الزيادة الاستفزازية التي قام بها شارون للحرم

¹ - منظمة التعاون الإسلامي، قرارات القمة الإسلامي ووزراء الخارجية 1969م-1982م، مرجع سابق، ص5-6.

² - حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح - التعبئة والتنظيم، فلسطين والمؤتمر الإسلامي، بدون مكان نشر، يونيو/1982م، ص 23-27.

³ - أحمد شاهين، مؤتمر القمة الإسلامي الخامس، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العددان 168-169، 1987م، ص 80.

⁴ - عبد الفتاح حسن أبو علبة، القدس دراسة تاريخية حول المسجد الأقصى والقدس الشريف، ط 2000م، ص 172.

⁵ - خضر الجديبة، موقف منظمة المؤتمر الإسلامي من القضية...، مرجع سابق، ص 40.

القدس الشريف في 28 سبتمبر 2000م بتخطيط الحكومة الإسرائيلية، تلك الزيادة التي شكلت بداية المجازر الدموية التي ارتكبتها "إسرائيل" ضد المصلين في المسجد الأقصى⁽¹⁾.

وفي البيان الختامي لاجتماع اللجنة التنفيذية مفتوحة العضوية لمنظمة التعاون الإسلامي المنعقدة على المستوى الوزاري في نيويورك عام 2018م، حث على اتخاذ التدابير اللازمة لفرض قيود اقتصادية على البلدان والمسؤولين والبرلمانات والشركات أو الأفراد الذين يعترفون بضم إسرائيل للقدس الشريف وتتبع قرار الإدارة الأمريكية نقل سفارتها إلى القدس الشريف، ويندد بافتتاح السفارة الأمريكية في القدس الشريف يوم 14 مايو 2018، ويعتبر ذلك بمثابة تخلي الإدارة الأمريكية عن رعاية عملية السلام وعملاً استغزائياً وعدائياً ضد الأمة الإسلامية⁽²⁾.

وأكدت القمة الإسلامية في دورتها الـ 14 العادية في يونيو 2019م بمكة المكرمة، رفضها وإدانتها بأشد العبارات لأي قرار غير قانوني يعترف بالقدس عاصمة مزعومة (لإسرائيل)، السلطة القائمة بالاحتلال، واعتبره لاغياً وباطلاً⁽³⁾، ورغم كون قضية القدس هي القضية الأكثر اهتماماً لمنظمة التعاون الإسلامي، غير أنها لم تتعد قراراتها في ظل الانتهاكات الإسرائيلية والقرارات الأمريكية الجائرة إلا الشجب والاستنكار وبعض الدعم المادي.

رابعاً/ رؤية منظمة التعاون الإسلامي لقضية الاستيطان .

ارتبطت القضية الفلسطينية منذ نشأتها بالإطار الإسلامي والقومي العربي، وباتت فلسطين تشكل الجزء الأساسي والرئيسي للقضية الإسلامية والعربية، لذلك ظلت قضية فلسطين والاستيطان الصهيوني لفلسطين محور النقاش والاهتمام بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ونلاحظ أن مؤتمر القمة الإسلامي الأول 1969م لم يتطرق إلى قضية الاستيطان الإسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية، ولم يشر إلى قرار الاستيطان في فلسطين المحتلة عام 1948م، وبقي موضوع الاستيطان بعيداً عن دائرة القرار النهائي في مؤتمرات القمة، إلى أن قرر مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في كوالالمبور - ماليزيا بين 21 - 25 يونيو 1974م، اعتبار أن جميع التدابير التي اتخذتها "إسرائيل" في الأراضي العربية المحتلة لتغيير معالمها

¹ - منظمة المؤتمر الإسلامي، مؤتمر القمة الإسلامي التاسع (دورة السلام والتنمية-انتفاضة الأقصى)، مرجع سابق.

² - منظمة التعاون الإسلامي، البيان الختامي لاجتماع اللجنة التنفيذية مفتوحة ...، مرجع سابق.

³ - موقع عربي 21، البيان الختامي لقمة المؤتمر الإسلامي الـ 14، مرجع سابق.

البشرية والجغرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بما في ذلك التدابير التي استهدفت تهويد مدينة القدس الشريف لاغية وباطلة، لا يمكن الاعتراف بها أو بنتائجها⁽¹⁾.

وأدان مؤتمر القمة الإسلامي الرابع المنعقد في - الدار البيضاء - المملكة المغربية بتاريخ 16-19 يناير 1984م، المخططات الإسرائيلية الرامية إلى إزالة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين التي تتعارض مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194 سنة 1948م)، ودعا المؤتمر المجتمع الدولي إلى التصدي الفعال لهذا المخطط الإسرائيلي والامتناع عن تقديم كل ما من شأنه المساهمة في تنفيذ هذا المخطط، وحذر المؤتمر المجتمع الدولي من خطورة الاستيطان⁽²⁾، واكتسب مؤتمر القمة الإسلامي التاسع الذي عقد في الدوحة في 12-13 نوفمبر عام 2000م أهمية بالغة، وذلك على ضوء أمرين هامين ومتلازمين:

أولهما: يشير إلى استمرار تفاقم الخلل في التوازن الاستراتيجي لصالح (إسرائيل).

وثانيهما: يتمثل في تكريس حقائق (إسرائيلية) جديدة على أرض الصراع، وذلك مع استمرار الهجرة اليهودية من الخارج، وحركة الاستيطان اليهودي في الأراضي الفلسطينية⁽³⁾.

وجدد مجلس وزراء الخارجية لمنظمة التعاون الإسلامي، المنعقد في دورته 41 في جدة، يومي 18-19 يونيو 2014م، إدانته للحملة الإسرائيلية الاستعمارية غير القانونية وللحملة الاستيطانية بكل مظاهرها داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة⁽⁴⁾.

وأكدت القمة الإسلامية في دورتها الـ 14 العادية في يونيو 2019م بمكة المكرمة، رفض أي مقترح تسوية لا ينسجم مع حقوق الفلسطينيين، ورفضها لأي مواقف تصدر عن أي جهة دولية تدعم إطالة أمد الاحتلال ومشروعه الاستيطاني على حساب الحقوق الوطنية المشروعة للشعب، بما في ذلك اعتراف الإدارة الأمريكية بالقدس عاصمة لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال⁽⁵⁾.

ويرى الباحث أن مؤتمرات القمة الإسلامية ووزراء الخارجية، ركزت على الاستيطان في فلسطين دون أن تبين مدى خطورتها على الأراضي الفلسطينية، ولم تصدر أي قرار خاص بها، يلزم

¹ - خضر الجديبة، موقف منظمة المؤتمر الإسلامي من القضية الفلسطينية ... مرجع سابق، ص 91.

² - منظمة التعاون الإسلامي، قرارات مؤتمر القمة الإسلامي - الدار البيضاء - المملكة المغربية - 16-19 يناير 1984م.

³ - حمدي عبد الرحمن، منظمة المؤتمر الإسلامي: بلورة لمواقف لفظية دونما أثر عملي، 3/10/2004م، انظر الرابط: <https://www.aljazeera.net/2004/10/03>.

⁴ - منظمة التعاون الإسلامي، قرارات قضية فلسطين ومدينة القدس الشريف.... مرجع سابق، ص 5.

⁵ - موقع عربي 21، البيان الختامي لقمة المؤتمر الإسلامي الـ 14، مرجع سابق.

أعضاءها في تفعيله، ولم تقدم منظمة المؤتمر الإسلامي أية حلول خاصة بالاستيطان، أو الضغط على المجتمع الدولي لإجبار (إسرائيل) على وقفه، وإنما أبقت الأمور على حالها دون أن تغير من الواقع شيء.

الخاتمة

تناول الباحث في هذا الدراسة رؤية منظمة التعاون الإسلامي لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي في ظل القرارات الدولية والمتمثلة في أربع قضايا أساسية (حل الدولتين- اللاجئين- القدس- الاستيطان)، فمنذ بدايات الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي واحتلاله جزء من فلسطين عام 1948م، ثم احتلالها بالكامل عام 1967م، والسياسة الأمريكية ثابتة لم تتغير، وتتمثل بانحيازها الكامل للاحتلال الإسرائيلي، ووقوفها في وجه أي قرار يدين الكيان الإسرائيلي في الهيئات الدولية باستخدامها حق النقض الفيتو، ورغم زعمها بقبول فكرة حل الدولتين ولكن بالرؤية الإسرائيلية وليس على أساس قرار التقسيم 194 عام 1947م، وأصبح الموقف الأمريكي أشد تطرفاً في عهد الرئيس دونالد ترامب والذي ألغى فكرة حل الدولتين في خطته "صفقة القرن"، والتي أعلن فيها أن القدس الموحدة عاصمة لدولة الاحتلال، ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس، ودعم فيها خطة الضم الإسرائيلية مما أدى لزيادة وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية ومدينة القدس، كما وألغى الدعم الأمريكي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين، والذي يسعى من خلاله إلى التوافق مع الرؤية الإسرائيلية لإنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال التوطين والتعويض.

من خلال ذلك كله، والإصرار الأمريكي للانحياز الكامل لدولة الاحتلال الإسرائيلي، لم تتغير رؤية منظمة التعاون الإسلامي لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، والتي تتمثل بالشجب والاستنكار والإدانة، وعدم اتخاذ إجراءات عملية لمواجهة القرارات الأمريكية، واكتفت بالمناداة لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي من خلال تطبيق القرارات الدولية.

وخلصت الدراسة إلى النتائج والتوصيات الآتية:

أولاً: النتائج:

- 1- لم تتغير سياسة رؤية منظمة التعاون الإسلامي تجاه قضايا الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، رغم المحطات التي مرت بها، وفي ظل قرارات الإدارة الأمريكية الجديدة، حيث اكتفت بالشجب والاستنكار والرجوع لقرارات الشرعية الدولية.

- 2- تمثلت قرارات منظمة التعاون الإسلامي في حدود العموميات وفشلت في اتخاذ قرارات خاصة بقطع العلاقات الاقتصادية والسياسية مع (إسرائيل)، رغم مطالبة جميع الشعوب العربية والإسلامية بقطع تلك العلاقات.
- 3- لم تطالب منظمة التعاون الإسلامي بتحرير فلسطين كاملة، واكتفت بحدود الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م.
- 4- موقف منظمة التعاون الإسلامي لم يتغير تجاه قضية اللاجئين وذلك برجعهم الى وطنهم حسب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.
- 5- موقف منظمة التعاون الإسلامي يقضي بدعم اللاجئين الفلسطينيين مادياً عبر الأونروا، ولم تتخذ أي إجراء عملي للضغط على دولة الاحتلال لرجوعهم إلى وطنهم.
- 6- إدانة منظمة التعاون الإسلامي استمرار السياسة الإسرائيلية في مدينة القدس، وادعاءها أن القدس هي العاصمة الموحدة للشعب اليهودي، مما يؤدي إلى انعدام فرص نجاح عملية السلام.
- 7- تأكيد منظمة التعاون الإسلامي على أن إصرار دولة الاحتلال الإسرائيلي على استمرار سياسة الاستيطان يهدد بانتهاء فرصة رؤية حل الدولتين.
- 8- منظمة التعاون الإسلامي تعتبر بأن الاستيطان الإسرائيلي في القدس وباقي الأراضي المحتلة عام 1967م، مخالف للقانون الدولي، ولكنها لم تقم بإجراء عملي لوقف الاستيطان.
- 9- فشلت مساعي التسوية السياسية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي، بسبب عدم وجود صفة الإلزام في القرارات الدولية لدولة الاحتلال الإسرائيلي بالشرعية الدولية.
- 10- لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تتبنى رؤية "إسرائيل" والتي ترفض القبول بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وتصر على أن تحل قضية اللاجئين في إطار إقليمي ودولي، يقضي بتوطينهم حيث تواجدهم، ولذلك سعت على إنهاء قضية اللاجئين بتقليصها مساعدتها لها.

ثانياً: التوصيات:

خلصت الدراسة إلى توصيات عدة؛ أهمها:

- 1- عمل منظمة التعاون الإسلامي على إعادة تفعيل قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، وإلزام الأمم المتحدة بتطبيق تلك القرارات.
- 2- مواجهة الدبلوماسية الإسرائيلية في المحافل الدولية، بالدبلوماسية العربية والإسلامية موحدة؛ لفضح ممارسات الكيان الإسرائيلي في فلسطين، والتأثير في الرأي العام العالمي.

- 1- تفعيل كل الأدوات الضاغطة على "إسرائيل" والمجتمع الدولي، من قبل منظمة التعاون الإسلامي؛ من أجل إقامة الدولة الفلسطينية، ووقف كل الإجراءات التي تفرضها "إسرائيل" للقضاء على رؤية حل الدولتين.
- 2- تمسك منظمة التعاون الإسلامي بإبقاء أعمال وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في إدارة مخيمات اللاجئين، لأنها تجسد المعاناة الحية لقضية اللاجئين الفلسطينيين.
- 3- رفض مشاريع التوطين الهادفة إلى تصفية ملف اللاجئين باعتبار التوطين لا يتناقض مع حق العودة فحسب، ولكن باعتباره فتنة داخلية مع الدول المضيفة.
- 4- تشكيل شبكة أمان من منظمة التعاون الإسلامي اقتصادية وسياسية، لدعم الصمود الفلسطيني في مواجهة السياسات الإسرائيلية ضد قضايا الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.
- 5- دعم اعتبار القدس العاصمة للدولة الفلسطينية المنشودة، والتأسيس لخطاب إسلامي تتبناه منظمة التعاون الإسلامي، يؤكد من خلال أروقة الأمم المتحدة أن قضية القدس ليست قضية فلسطينية ضيقة، بل هي شأن إسلامي في المقام الأول.
- 6- قيام منظمة التعاون الإسلامي بخطط تنموية شاملة تهدف إلى تثبيت الفلسطينيين في أرضهم تصدياً للمشروع الاستيطاني الديمغرافي.
- 7- إعادة منظمة التعاون الإسلامي، القضية الفلسطينية ومركزيتها في الصراع العربي-الإسرائيلي إلى مكانها الطبيعي حيث يكمن عمقها الطبيعي والاستراتيجي، وضرورة تنسيق الطرف الفلسطيني مع جميع الأطراف العربية والإسلامية قبل اتخاذ أي خطوات أحادية مع الطرف الإسرائيلي.
- 8- الموقف الأوروبي والأمريكي يشكل الدعامة الأساسية للتغطية على الجرائم التي ترتكبها (إسرائيل)، ولذا يجب الضغط لتغيير هذا الموقف من خلال جماعات ضغط إسلامية تؤثر في تغيير مواقف مؤسسات صنع القرار الأمريكي.

قائمة المراجع

أولاً/ المراجع العربية والمعرية:

1. الأحسن، عبد الله، منظمة المؤتمر الإسلامي دراسة لمؤسسة سياسية إسلامية، ترجمة عبد العزيز إبراهيم الفايز، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط 2، 1996م
2. حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح - التعبئة والتنظيم، فلسطين والمؤتمر الإسلامي، بدون مكان نشر، يونيو/1982م.
3. الخالدي، وليد، القدس مفتاح السلام، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، 2017م.
4. الشطي، الحبيب، إنشاء المنظمة ودواعيها التاريخية، بدون مكان نشر، 1987م.
5. الشناق، فاروق، قضية اللاجئين الفلسطينيين - البعد الإسرائيلي لقضية اللاجئين والنازحين الفلسطينيين، عمان، منشورات اللجنة الملكية لشئون القدس، 2002م.
6. صالح، محسن، الأربعون في قضية فلسطين رؤية إسلامية، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2017م.
7. أبو علبة، عبد الفتاح حسن، القدس دراسة تاريخية حول المسجد الأقصى والقدس الشريف، 2000م.
8. أبو عيطة، السيد، الجزاءات الدولية بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 2004م
9. عيوش، ذياب، الصراع الديمغرافي في القدس وتداعياته، القدس-بيروت-غزة، المؤتمر الدولي الثاني لنصرة القدس، 25-26/6/2008م.
10. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، آفاق السياسة الأمريكية تجاه فلسطين في عهد ترامب: 2017-2021م، تقدير استراتيجي (93)، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر 2016م.
11. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، دليل الإجراءات والمعايير الواجب تطبيقها لتحديد وضع اللاجئين، جنيف، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، 1979م.
12. منظمة التعاون الإسلامي، قرار مؤتمر القمة الإسلامي التاسع "دورة السلام والتنمية لانتفاضة الأقصى"، الدوحة - دولة قطر، 12-13 نوفمبر 2000 م.

13. منظمة التعاون الإسلامي، قرار مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في طهران، 9-11 ديسمبر 1997م.
 14. منظمة التعاون الإسلامي، قرارات قضية فلسطين ومدينة القدس الشريف والنزاع العربي-الإسرائيلي الصادرة عن الدورة الحادية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، الرياض 18-2014/6/2014م.
 15. منظمة التعاون الإسلامي، قرارات مؤتمر القمة الإسلامي - الدار البيضاء - المملكة المغربية - 16-19 يناير 1984م.
 16. منظمة التعاون الإسلامي، منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025م برنامج العمل، جدة، 2016م.
 17. منظمة التعاون الإسلامي، منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025م برنامج العمل، جدة، 2016م.
 18. منظمة المؤتمر الإسلامي، مؤتمر القمة الإسلامي السابع (دورة الإخاء والانبعاث)، الدار البيضاء، 13-15/12/1994م
 19. مؤسسة القدس الدولية، تقدير موقف: آفاق مواجهة القرار الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني، بيروت، إصدار الأبحاث والمعلومات، 2018م.
- ثانياً/ الأبحاث والدراسات:
1. البابا، جمال، خارطة الطريق بين الرؤية الأمريكية والتحفظات الإسرائيلية، غزة، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، ع 9-10، 2003م.
 2. البطة، محمد، المواقف والتصورات الأمريكية بشأن القدس في مشاريع التسوية السياسية من إدارة بيل كلينتون حتى براك أوباما، ورقة مقدمة إلى اليوم الدراسي، جامعة الأقصى-غزة، 2018م.
 3. أبو ختله، صلاح، سياسة الرئيس أوباما تجاه القضية الفلسطينية 2009-2012م، غزة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ع 36، 2015م.
 4. سليم، محمد السيد، فعالية منظمة المؤتمر الإسلامي (دراسة تقويمية)، السياسة الدولية ، عدد 111 ، يناير 1993م.

5. شاهين، أحمد، مؤتمر القمة الإسلامي الخامس، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العددان 168-169، 1987م.
6. شعث، عزام، السياسات الأمريكية إزاء قضية الدولة الفلسطينية بعد أوسلو، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ع 251، 2013م.
7. عدوان، أكرم، قضية القدس في قرارات قم المؤتمر الإسلامي 1969-2003م، فلسطين، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ع 12، فبراير 2008م.
8. كرم، إياد، "التوازنات الدولية بمجلس الأمن وأثرها على القضية الفلسطينية"، بحث مقدم في مؤتمر: "الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية: تحديات وفرص"، المنعقد خلال الفترة (5-2018/6/2)، (غزة، فلسطين، جامعة الإسراء، 2018م).
9. كريم، خلفان، مجلس الأمن وتحديات السلم والأمن العالميين دراسة على ضوء مقترحات إصلاح منظمة الأمم المتحدة، الجزائر، مجلة المفكر، ع 10، 2011م.
10. مجلة الدراسات الفلسطينية، خارطة طريق إلى حل الدولتين الدائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني تركز على الأداء، بيروت، ع 55، 2003م.
11. مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، نص خطاب أوباما بتاريخ 20 مايو 2010م، غزة، ع 30-31، 2011م.

ثالثاً/ الرسائل العلمية:

1. إبراهيم، بلال، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، نابلس رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، 2010م.
2. اسليم، فيصل صبحي، تطورات الموقف الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية خلال فترة الرئيس جورج بوش الابن (2001م-2008م)، جامعة الأزهر-رسالة ماجستير، غزة، 2011م.
3. الجديبة، خضر، موقف منظمة المؤتمر الإسلامي من القضية الفلسطينية من عام 1969م-حتى عام 2000م، رسالة ماجستير، غزة، الجامعة الإسلامية، 2005م.

4. الحاجرة، ديب، الاستيطان الإسرائيلي وأثره على العملية السمية وفق رؤية حل الدولتين 1993-2013، القدس، رسالة ماجستير في تخصص الدراسات الإسرائيلية من معهد الدراسات الإقليمية-جامعة القدس، 2014م.

رابعاً/ المواقع الإلكترونية:

1. برهوم، باسم، 2017/9/18م، الفلسطينيون والأمم المتحدة، الحياة الجديدة، تاريخ الاسترجاع 2017/11/12م، انظر الرابط: <http://cutt.us/xFEML>.
2. تايمز أوف إسرائيل، ترامب: لا مزيد من المساعدات للفلسطينيين دون عودتهم لطاولة المفاوضات والقدس خارج النقاش، الموقع الإلكتروني: تايمز أوف إسرائيل، 2018/7/19م، منشور على الرابط التالي: <http://ar.timesofisrael.com>.
3. الزهراني، عبد الرزاق، تغيير مسمى منظمة المؤتمر الإسلامي إلى «منظمة التعاون الإسلامي»، جريدة الرياض، العدد 15710، جدة، 2011/6/29م، انظر الرابط: www.alriyadh.com:80/645933
4. شبيب، سميح، الاستيطان والمفاوضات، فلسطين، صحيفة الأيام، بتاريخ: 2010/5/3م، انظر الرابط: <https://www.al-ayyam.ps/>.
5. الشقاقي، خليل، أحمد، عائشة، مدخل لفرض وصاية دولية على الفلسطينيين أم طريق نحو دولة مستقلة ذات سيادة؟، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، يناير/2003م، انظر الرابط: <http://www.pcpsr.org/ar/node/295>.
6. عبد الرحمن، حمدي، منظمة المؤتمر الإسلامي: بلورة لمواقف لفظية دونما أثر عملي، 2004/10/3م، انظر الرابط: <https://www.aljazeera.net/2004/10/03>
7. منظمة التعاون الإسلامي، البيان الختامي لاجتماع اللجنة التنفيذية مفتوحة العضوية لمنظمة التعاون الإسلامي المنعقدة على المستوى الوزاري، نيويورك، 2018/10/09م، انظر الرابط: https://www.oic-oci.org/topic/?t_id=20076&t_ref=11501&lan=ar.
8. موقع سطور كوم، ما هي منظمة التعاون الإسلامي؟، 2019/3/28م، انظر الرابط: <https://sotor.com>

9. موقع عربي 21، البيان الختامي لقمة المؤتمر الإسلامي الـ14، مكة المكرمة، 2019/6/1م،
انظر الرابط: <https://arabi21.com/story/1184875/>.
10. موقع قدس برس انترناشيونال للأخبار، المصطلحات والمفاهيم السياسية الفلسطينية،
2012/9/30م، انظر الرابط: <http://www.qudspress.com/?p=131518>
11. موقع منظمة التعاون الإسلامي-الأمانة العامة، نبذة عن منظمة التعاون الإسلامي و
مؤسساتها، جدة، انظر الموقع: www.oic-oci.org.
12. موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، تعريف منظمة التعاون الإسلامي، انظر الرابط:
<https://ar.wikipedia.org/wiki/>
13. نور، سمر، تعرف على انجازات منظمة التعاون الإسلامي منذ إنشائها، موقع سكاي لايف،
2019/2/9م، انظر الرابط: <https://www.skylifeone.com/2875>.
14. وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، فلسطين في منظمة التعاون الإسلامي، يونيو/
2019م، انظر الرابط: <http://www.mofa.pna.ps/ar-jo>.
15. وكالة الأنباء الكويتية(كونا)، افتتاح أعمال المؤتمر الدولي حول اللاجئين في العالم
الإسلامي، تركمانستان، 2012/05/11م. انظر الرابط: <https://www.kuna.net>.
16. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، منظمة المؤتمر الإسلامي تؤكد على الطابع
المركزي للقضية الفلسطينية، 2010-5-20م، انظر الرابط: https://wafa.ps/ar_page.
17. ويكيبيديا الموسوعة الحرة، مفهوم الاستيطان، انظر الرابط: <https://ar.wikipedia.org>
18. ويكيبيديا الموسوعة الحرة، القضية الفلسطينية، انظر الرابط:
<https://ar.wikipedia.org/wiki>
19. يوسف، أيمن، القدس والأماكن المقدسة في السياسة الأمريكية، مؤسسة القدس للثقافة والتراث،
مقالة بتاريخ 2011/3/27م، انظر الموقع:
<http://alqudslana.com/index.php?action=article&id=1084>

سابعاً/ مراجع أجنبية:

1. K Christison, Perceptions of Palestine: Their Influence on United States Mideast Policy, USA, 1st edition University of California Press Berkeley, .1999.

دور منظمة التعاون الاسلامي في تمكين الشباب الفلسطيني

The role of the Organization of Islamic Cooperation in empowering Palestinian youth

أ. وليد محمود هاشم الأغا

ماجستير من معهد التنمية المستدامة

محاضر في جامعة الإسراء

roana.edu@gmail.com

DOI: 10.51516/1860-000-007-009

ملخص الدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور المأمول لمنظمة التعاون الإسلامي في تمكين الشباب الفلسطيني كأحد أوجه دعم القضية الفلسطينية، ويستعرض الباحث مفهوم تمكين الشباب، وكذلك أهمية تمكين الشباب الفلسطيني ودوره في دعم القضية الفلسطينية من خلال تعزيز السلم الاجتماعي واستثمار القدرات والطاقات الشابة الفلسطينية بما يعزز صمود الشعب الفلسطيني فوق أرضه، ويتطرق إلى متطلبات عملية تمكين الشباب الفلسطيني والتحديات التي تواجه عملية تمكين الشباب الفلسطيني، والدور المأمول من منظمة التعاون الإسلامي في تمكين الشباب الفلسطيني وأوضحت الدراسة ضرورة توحيد البيت الفلسطيني الداخلي وإعادة تأهيل المؤسسات الفلسطينية الخدمائية والقانونية والتشريعية وأهمية الدور المأمول من جانب منظمة التعاون الإسلامي في ذلك من أجل تمكين الشباب الفلسطيني.

كلمات مفتاحية: منظمة التعاون الإسلامي – تمكين الشباب الفلسطيني.

Abstract:

The study aimed to identify the desired role of the Organization of Islamic Cooperation in empowering Palestinian youth as it is one of the aspects of supporting the Palestinian cause. Also, the researcher reviewed the concept of youth empowerment, as well as the importance of empowering Palestinian youth and its role in supporting the Palestinian cause by promoting social peace and investing Palestinian youth capabilities and energies in a way that enhances the steadfastness of the Palestinian people on their land. Furthermore, the study handled the requirements of the process of empowering Palestinian youth and the challenges facing it, and the desired role of the Organization of Islamic Cooperation in empowering Palestinian youth. In addition, the study clarified the necessity of the intra-Palestinian unity, rehabilitating Palestinian service, legal and legislative institutions, and the importance of the desired role of the Organization of Islamic Cooperation in that in order to empower Palestinian youth.

Keywords: Organization of Islamic Cooperation – Empowering Palestinian youth

المقدمة:

منظمة التعاون الإسلامي هي منظمة إسلامية تضم في عضويتها 57 دولة، وتهدف إلى حماية صورة الإسلام والدفاع عن القيم الأصيلة، إلى جانب تعزيز التعاون بين الدول المسلمة، وأنشئت منظمة التعاون الإسلامي (التي كانت تسمى سابقاً منظمة المؤتمر الإسلامي) في الرباط بالمغرب يوم 25 سبتمبر/أيلول 1969 بعد عقد أول مؤتمر لقادة العالم الإسلامي عقب محاولة الصهاينة حرق المسجد الأقصى الشريف يوم 21 أغسطس/آب 1969 في مدينة القدس المحتلة¹.

¹ موقع الجزيرة، (2015): <https://2u.pw/Tpphe>

وغني عن البيان أن تكون مرحلة الشباب هي المرحلة المعبرة عن القوة والعطاء في البناء والتعمير والتنمية والنهوض الشامل لكافة المجتمعات، كما أن الشباب كمفهوم يعبر عن القوة والفتوة، وهذا يُعتبر دافعا للنهوض فهاتان الميزتان هما من المتطلبات الرئيسة لإنجاح أي عمل يستهدف النهوض بالمجتمعات، لذلك دأبت المنظمات المحلية والدولية على الدعوة للاهتمام بالشباب اعترافاً بما لديهم من مكانة مميزة في بناء المجتمع المعاصر.

لذا فقد أولت منظمة التعاون الإسلامي اهتماماً بهذه الشريحة وأصدرت تقريرها الهام بتكليف من الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة تحت عنوان " وضع الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي - 2017م".

وعلى إثر ذلك فقد ناقش فريق الخبراء الحكوميين في منظمة التعاون الإسلامي بتاريخ 8 يناير 2018م مشروعاً لتمكين 500 مليون شاب، وحدد مشروع الاستراتيجية 9 مجالات باعتبارها أبرز التحديات التي تواجه الشباب في الدول الإسلامية، هي: التعليم، والتشغيل، والإدماج الاجتماعي، والتطرف، والخدمات، وريادة الأعمال، والزواج المبكر، وتحديات العولمة¹.

وحتى يستطيع الشباب القيام بدورهم المنوط بهم في كل تلك التحديات المذكورة، لا بد من توفير القوة القانونية التي تتيح لهم ذلك، وفي هذا السياق يأتي التمكين كأحد المفاهيم المستحدثة التي تم تناولها في عدد من المجالات والحقول المعرفية، ويعني أن يصبح الإنسان قادراً على توسيع فرص خياراته ومشاركته في مجالات متعددة، وعليه فإن المفهوم يستمد القوة القانونية لتقوية الإمكانيات التي يتصف بها الناس وخصوصاً الشباب، والتي تمكنهم من المشاركة الفعلية في النهوض بمجتمعاتهم².

ولكي يتمكن الشباب من القيام بأدوارهم الفاعلة لا بد من إعدادهم وتأهيلهم لتفعيل مشاركتهم في مختلف جوانب تنمية وبناء المجتمع، وأهمها قضايا بناء الدولة ومؤسسات المجتمع، لأن مشاركتهم وإسهامهم يعد عملاً أساسياً وضرورياً لضمان استمرارية جهود التنمية، ولاستقرار البلدان من الناحية الأمنية والسياسية³.

¹ وكالة سبق الإخبارية، (2018)

² رزيح، فهيمة كريم. (2015): تمكين الشباب الفرص والتحديات دراسة اجتماعية، جامعة بغداد، بغداد.

³ مجلس وزراء الشباب والرياضة العربي. (2002): السياسة العربية للشباب، جامعة الدول العربية، القاهرة.

وفي مجتمعنا الفلسطيني يعتبر الشباب الفئة الأكثر تأثراً، والقوة الكامنة القادرة على صنع التغيير وبناء المستقبل، إذ يشكلون المورد الأهم والاستثمار الحقيقي للشعب الفلسطيني، حيث إن عدم الاستثمار في هذه الفئة المنتجة، وتركها دون الرعاية المطلوبة، سوف ينعكس سلباً على المجتمع، وإن تهميش طاقات الشباب وتركهم دون تمكين يحولهم إلى عناصر هدامة لمقدرات الدولة في الحاضر والمستقبل¹.

لذا فيعتبر تمكين الشباب الفلسطيني من أبرز التحديات التي تواجه القيادة الفلسطينية في ظل الظروف التي تمر بها قضيتنا الفلسطينية، وكما أن عملية تمكين الشباب سيكون لها انعكاس مهم على دعم صمود الشعب الفلسطيني من ناحية، والاستفادة من الطاقات الكامنة لدى هؤلاء الشباب من ناحية ثانية.

ومن هنا فإن الباحث سيبحث في أهمية وجود دور وإسهام حقيقي من منظمة التعاون الإسلامي لما تملكه من إمكانيات حقيقية تساعد في عملية تمكين الشباب الفلسطيني، من باب تعزيز دور منظمة التعاون الإسلامي في دعم القضية الفلسطينية من ناحية والاستفادة من الطاقات الكامنة لهؤلاء الشباب في جوانب تعود بالنفع على دول المنظمة من ناحية ثانية.

❖ مشكلة الدراسة:

إن امتلاك الشباب للطاقات المبدعة والخلقة أمر مهم، ولكن الخطر الحقيقي هو ما ينجم عن إهمالها وعدم توجيهها بشكل فعال يؤدي إلى تطويرها واستثمارها بالشكل الأمثل والذي يعتبر هدراً للإمكانيات المتاحة ومخاطر تهدد مستقبلنا كمجتمع فلسطيني.

فبالرغم من التزام السلطة الفلسطينية بالحقوق المدنية والسياسية، والتوقيع على الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، وما تنص عليه مواد القانون الأساسي الفلسطيني من ضرورة وجود دور للشباب الفلسطيني في العمل السياسي والوصول إلى مراكز صنع القرار، إلا أن الأرقام الرسمية تأتي بعكس ذلك، حيث أكدت أن 71% من سكان قطاع غزة هم دون سن 30 عام، ونسبة الشباب (من 18 - 29 عام) تشكل 30% من السكان في قطاع غزة، في حين أن 0.7% (أي أقل من 1%) يعملون في مراكز

¹ حلس، رائد محمد. (2017): "مستقبل الشباب الفلسطيني في ظل التحديات الراهنة". مجلة شئون فلسطينية، 267.

صنع القرار، مما أدى إلى أن 37% من الشباب يفكرون في الهجرة لعدم التزام السلطة الوطنية بما قامت بالتوقيع عليه¹.

وفي رسالة الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي في اليوم العالمي للشباب في العام 2020 أكد اعتماد المنظمة استراتيجية الشباب التي تتضمن سياسات مهمة ومستدامة لتمكين الشباب، ووجد دعم المنظمة الكامل للشباب الفلسطيني²، إلا أن نصف الشباب الفلسطيني والذين يشكلون حوالي 30% من المجتمع الفلسطيني خارج دائرة العمل أو التدريب أو التعليم³

وهنا يرى الباحث أن لابد من توفير حاضنة خارجية ممثلة بمنظمة التعاون الإسلامي تلزم وتساعد صانع القرار الفلسطيني في اتخاذ إجراءات حقيقية لتمكين الشباب الفلسطيني.

وعليه فقد تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: كيف تساهم منظمة التعاون الإسلامي في تمكين الشباب الفلسطيني؟

وينتفع عن التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما مفهوم تمكين الشباب؟
- 2- ما أهمية تمكين الشباب الفلسطيني ودوره في دعم القضية الفلسطينية؟
- 3- ما متطلبات عملية تمكين الشباب الفلسطيني؟
- 4- ما التحديات التي تواجه عملية تمكين الشباب الفلسطيني؟
- 5- كيف تساهم منظمة التعاون الإسلامي في تمكين الشباب الفلسطيني؟

❖ أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي نتناوله، وهو تمكين الشباب الفلسطيني الذي يقع على عاتقه هموم كثيرة تبدأ بتنمية قدراته وتوفير متطلبات الحياة الكريمة وتعزيز صموده على أرضه،

¹ فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2019): الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للشباب.

(<http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3529>)

² رسالة الأمين لمنظمة التعاون الإسلامي في اليوم العالمي للشباب في 11 / 8 / 2020 م.:

https://www.oic-oci.org/topic/?t_id=23740&ref=14133&lan=ar

³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في 12 / 8 / 2020 م.:

<https://2u.pw/spZmW>

وإسناده في عملية التحرر الوطني، وكما أن الدراسة تسلط الضوء على الدور الذي يمكن أن تقوم به منظمة التعاون الإسلامي في عملية تمكين الشباب الفلسطيني وتتمثل الأهمية في الآتي:

- 1- تفيد الدراسة بتعريف صانع القرار الفلسطيني بأهمية تمكين الشباب الفلسطيني.
- 2- تبين أهمية دور منظمة التعاون الإسلامي في تمكين الشباب الفلسطيني.
- 3- إثراء المكتبات وما يمكن أن تضيفه الدراسة للباحثين والقراء.

❖ أهداف الدراسة:

وترمي هذه الدراسة إلى:

- 1- التعريف بمفهوم تمكين الشباب.
- 2- الكشف عن أهمية تمكين الشباب الفلسطيني ودوره في دعم القضية الفلسطينية.
- 3- توضيح متطلبات عملية تمكين الشباب الفلسطيني.
- 4- التعرف على التحديات التي تواجه عملية تمكين الشباب الفلسطيني.
- 5- التعرف على الدور المأمول من منظمة التعاون الإسلامي في تمكين الشباب الفلسطيني.

❖ مصطلحات الدراسة:

الشباب: كل فلسطيني يتراوح سنه ما بين الثامنة عشر والخامسة والثلاثين عاماً¹.
تمكين الشباب: هو السيورة التي يطور الأشخاص من خلالها مهاراتهم الضرورية، ومعارفهم وخبراتهم وثقتهم بهدف ممارسة حقوقهم، والتأثير على القرارات والعمليات التي تؤثر على حقوقهم².

ويرى الباحث أن تمكين الشباب يعني إعداد الشباب وتطوير معارفهم ومهاراتهم وقدراتهم وتجهيزهم للمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والتي من شأنها أن تساهم في مضاعفة قدرات الشباب على تحقيق ذواتهم. كما يشمل التمكين عملية توجيه الشباب وتنمية الشعور بالذات وبالملكية والقيادة للأعمال التنموية التي تمس الشباب والمجتمع لتوفير حياة اجتماعية كريمة وخدمات عامة مميزة، يؤدي إلى نهضة ونمو واستقرار المجتمع.

¹ قانون الشباب الفلسطيني رقم 2 لسنة 2011 (<https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=951574>)

² منظمة العفو الدولية. (2016): الاستراتيجية الدولية للشباب 2017-2020.

❖ منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المكتبي للجانب النظري للدراسة وذلك من خلال دراسة الأبحاث والدراسات السابقة والأدبيات والكتب، وكل ما يتعلق بمحور الدراسة المرتبط بدور منظمة التعاون الإسلامي في تمكين الشباب الفلسطيني.

❖ دراسات سابقة:

ـ دراسة¹ (أبو ساكور، 2013)، بعنوان:

"دور إدارة جامعة القدس المفتوحة في تمكين الشباب وتنمية قدراتهم في المجتمع الفلسطيني".
(بحث محكم)

الهدف من الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور إدارة جامعة القدس المفتوحة في فلسطين في تمكين الشباب وتنمية قدراتهم في المجتمع الفلسطيني.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الاستبانة، وبلغ حجم المجتمع (1000) طالب وطالبة، وعينة الدراسة (344) طالب وطالبة، وكانت العينة عشوائية طبقية.

نتائج الدراسة:

أن جامعة القدس المفتوحة لها دور في التمكين الجامعي للجانب المعرفي وهذا حصل على أعلى متوسط حسابي، ثم يليه التمكين الجامعي للجانب الاجتماعي والاقتصادي، أما مجال التمكين الجامعي للجانب السياسي فقد حصل على أقل المتوسطات.

¹ أبو ساكور، تيسير عبد الحميد. (2014): "دور إدارة جامعة القدس المفتوحة في تمكين الشباب وتنمية قدراتهم في المجتمع الفلسطيني". مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، المجلد 2. 6.

ـ دراسة¹ (عيسى، 2015)، بعنوان:

"دور الإعلام المرئي في تمكين الشباب للمشاركة المجتمعية دراسة تحليلية تقييمية لبعض برامج القناة الفضائية السورية". (رسالة دكتوراه)

الهدف من الدراسة:

هدفت هذه الدراسة تحليل مضمون برامج الشباب والتعرف على دور الإعلام المرئي (برامج القناة الفضائية السورية) في تمكين الشباب للمشاركة المجتمعية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، لجمع البيانات الخاصة والحقائق الواقعية، مع استخدام أداة الاستبانة التي تم تنفيذها على طلبة السنة الرابعة في جامعة دمشق، والبالغ عددهم (1123 طالب وطالبة) موزعين على 4 كليات.

كما اعتمدت على منهج تحليل المضمون وهو أسلوب أو أداة للبحث العلمي.

نتائج الدراسة:

ومن خلال تحليل الاستبانة تبين أن الإعلام يساهم في تمكين الشباب للمشاركة المجتمعية من خلال البنود التالية بالترتيب:

- جاء في المرتبة الأولى وفوق خط المتوسط تنمية المهارات والكفاءة المهنية، يليها إعداد الطاقة الشبابية العاملة، ثم خلق فرص عمل جديدة، ثم التشجيع على القيام بالمشروعات الصغيرة، يليها التدريب على استثمار الوقت، مشاركة الشباب في سوق العمل.
- أما في مجال التمكين السياسي (وكانت ثمانية بنود)، ثلاثة منها فقط فوق خط المتوسط وهي بالترتيب: الانتماء للوطن، الاعتزاز بالهوية الوطنية، تعزيز قيم المواطنة. أما بقية البنود فجاءت أقل من المتوسط وهي بالترتيب: المساواة في الحقوق، دمج الشباب في إطار النظام

¹ عيسى، نيفين محمد. (2015): دور الإعلام المرئي في تمكين الشباب للمشاركة المجتمعية، جامعة دمشق، سوريا.

السياسي، المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، الحد من ظاهرة اللامبالاة السياسية، التشجيع على المشاركة في الترشيح والانتخابات.

ـ دراسة¹ (المصري، 2016)، بعنوان:

"دور الشباب الجامعي الفلسطيني في تنمية المجتمع المحلي من خلال العمل التطوعي، والمعوقات التي تحول دون انخراطهم فيها" (بحث محكم)

هدف الدراسة:

التعرف على دور الشباب الجامعي الفلسطيني في تنمية المجتمع المحلي من خلال العمل التطوعي، والمعوقات التي تحول دون انخراطهم فيها من وجهة نظرهم.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لموضوع الدراسة.

نتائج الدراسة:

- أن دور الشباب الجامعي الفلسطيني في تنمية المجتمع المحلي من خلال العمل التطوعي من وجهة نظر الشباب أنفسهم جاء بدرجة متوسطة، فقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه الدرجة (3. 53) مع انحراف معياري (0. 52).
- أن درجة المعوقات التي تحول دون انخراط الشباب الجامعي في العمل التطوعي من وجهة نظر الشباب أنفسهم كانت درجة متوسطة، فقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه الدرجة (3. 31) مع انحراف معياري (0. 41).

¹ المصري، إبراهيم. (2016): "دور الشباب الجامعي الفلسطيني في تنمية المجتمع المحلي من خلال العمل التطوعي والمعوقات التي تحول دون انخراطهم فيها من وجهة نظرهم". مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية.. 7. جامعة الوادي، الجزائر.

ـ دراسة¹ (عودة، 2017)، بعنوان:

المشاركة الشبابية في المجتمع الفلسطيني بين النظرية والتطبيق. (بحث محكم)

الهدف من الدراسة:

هدفت الدراسة التعرف على درجة المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني، وفحص المتغيرات التي تؤثر على هذه الدرجة مثل الوعي بالحقوق في التنظيم، الثقافة السياسية، المجتمع المدني والمتغيرات الديمغرافية.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي الكمي للوصول إلى نتائج الدراسة من خلال توزيع استمارة بحثية على الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة.

نتائج الدراسة:

- من وجهة نظر الشباب الفلسطيني فإن: المشاركة السياسية، ووعي الشباب بالحقوق في التنظيم، والثقافة السياسية، قد حازت على درجة عالية كأشطة للترويج التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني داخل أوساط الشباب.
- من وجهة نظر الشباب الفلسطيني فإن: وجود عقبات تعترض مشاركة الشباب في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني، مشاركة الشباب في منظمات المجتمع المدني قد حازتا على درجة متوسطة.

¹ عودة، رمزي. (2017): المشاركة الشبابية في المجتمع الفلسطيني بين النظرية والتطبيق، مؤسسة ملتقى الطلبة، بيت لحم.

ـ دراسة¹ (الأغا، 2020) بعنوان:

مستوى تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية وانعكاساته على تحقيق التنمية الشاملة، دراسة ميدانية: طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة.

هدف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى إبراز انعكاس مستوى تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية (كالمشاركة في صناعة القرارات السياسية، في الانتخابات ترشيح وترشح، وفي الانضمام للأحزاب والأندية، وفي حرية التطوع في الأعمال الاجتماعية، وتحقيق مفهوم المشاركة السياسية كحق وواجب وطني) على تحقيق التنمية الشاملة المنشودة في الواقع الفلسطيني.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لموضوع الدراسة وأداته الاستبانة.

نتائج الدراسة:

وجود درجة موافقة منخفضة على محور الدراسة الأول وهو تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية، مما انعكس ذلك على نتائج الأبعاد كوجود موافقة منخفضة على بعد مشاركة الشباب في صناعة القرارات السياسية، وأيضاً وجود درجة موافقة منخفضة على بعد مشاركة الشباب في الانتخابات ترشيح وترشح، كما أظهرت النتائج وجود درجة موافقة مرتفعة على المحور الثاني: انعكاس تمكين المشاركة في الحياة السياسية للشباب على التنمية.

تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال التدقيق في الدراسات التي تم إدراجها، تبين ما يلي:

- تتفق كل الدراسات بما فيها الدراسة الحالية في أنها تركز على شريحة الشباب.

¹ الأغا، وليد محمود، مستوى تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية وانعكاساته على تحقيق التنمية الشاملة، دراسة ميدانية طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التنمية المستدامة، جامعة القدس، أبو ديس.

• تتفق كل الدراسات بما فيها الحالية على استخدام المنهج الوصفي بأنواعه: التحليلي، الكمي، والاستطلاعي.

• لم تتطرق أي من الدراسات المدرجة، لدور منظمة التعاون الإسلامي كأحد المتغيرات الدراسية، وعلى حد علم الباحث لم يجد في أي من الدراسات أو الرسائل العلمية من يتطرق لدور منظمة التعاون الاسلامي كأحد المتغيرات الدراسية.

وبالتالي فإن الفجوة العلمية التي تتمثل في الدور المأمول لمنظمة التعاون الإسلامي في تمكين الشباب الفلسطيني وهو عنوان الدراسة الحالية.

ويستعرض الباحث خمسة محاور أساسية تجيب عن أسئلة الدراسة الحالية:

المحور الأول: مفهوم تمكين الشباب:

يعتبر مفهوم التمكين المفتاح الأساسي للعمل والإنجاز وهو "نقل طوعي لسلطة الأعمال إلى مجموعة أو أفراد لديهم القدرة على التعامل مع الحالة المناسبة في محيط ممكن، ويمتلكون السلطة والمسؤولية والمهارة والقدرة والفهم متطلبات العمل، والدافعية والالتزام والثقة والإدارة الصادقة في محيط يمنع العمل المناسب والإتاحة الكافية لهم لإطلاق إبداعاتهم وطاقتهم"¹.

وعرفه على أنه "العملية التي من خلالها يدرك الفرد أنه يتحكم في مسار حياته أي أن الشخص المتمكن يتعامل مع بيئته بفعالية إيجابية وليس بشكل سلبي، كما أنه يتفاعل مع الأحداث وكأنه متحكم فيها وليست مفروضة عليه، أو مقدرة له، أي إن لمفهوم التمكين أكثر من رؤية وأكثر من زاوية يمكن تعريفه من خلالها؛ فهو تمكين وظيفي موجه للموظف، وتمكين سلطوي مسؤول عن إدارة العمل، والتمكين هو مناخ للعمل بشكل إيجابي للموظف والمدير"، وهي نفس العناصر التي يتضمنها مفهوم تمكين الشباب السياسي والاقتصادي والاجتماعي².

ولقد تناول التقرير السنوي حول الشباب العربي بُعدين لعملية التمكين: أولهما بعد يؤدي إلى قدرة الفعل، أو المقدرة التي تنتج عن العوامل الذاتية التي توفر طاقة العمل، والتي يجسدها "عنفوان

¹ Buckingham, M. & Clifton, D. (2001): **Now Discover your strength**. Ny: Simon and Schuster, New York.

² حلمي، إحلال. (2003): **العولمة وقضايا المرأة والعمل**، الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات - جامعة عين شمس، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة.

الشباب " وطموحاته واحتياجاته، أما البعد الثاني فيتمثل في "التحكم معاً"، أو القدرات المشتركة التي تعبر عن تركيب نوعي أكبر وأعمق من أجوائه، أي حصاد تفاعلات البنية المجتمعية¹.

وكما يمكن أن يُعرف تمكين الشباب بأنه: عملية بناء قدرات الشباب، وتوسيع فرص خياراتهم ومشاركاتهم في المجالات السياسية الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والتعليمية، وزيادة وعيهم بحقوقهم وقدرتهم على إدارة شؤون حياتهم العامة والخاصة².

ولقد أولت منظمة التعاون الاسلامي اهتماماً بالغاً في الشباب وذلك لأن الشباب في دول المنظمة يشكلون 27% من نسبة الشباب في العالم ومن المتوقع أن تصل نسبتهم إلى 35% مع حلول العام 2050³.

ويرى الباحث أن تمكين الشباب يعني إعداد الشباب وتطوير معارفهم ومهاراتهم وقدراتهم وتجهيزهم للمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والتي من شأنها أن تساهم في مضاعفة قدرات الشباب على تحقيق ذواتهم. كما يشمل التمكين عملية توجيه الشباب وتنمية الشعور بالذات وبالملكية والقيادة للأعمال التنموية التي تمس الشباب والمجتمع، وبما يجعلها أكثر استجابة وتلائماً مع احتياجات ومصالح الشباب، لذلك كان من الضروري معرفة أهداف تمكين الشباب.

أهداف تمكين الشباب:

وفي تحديد أهداف تمكين الشباب فقد اعتمد الباحث في تحديد تلك الأهداف من تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016م، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الشباب وآفاق التنمية في واقع متغير)، وكذلك الوثيقة التي أطلقتها منظمة العفو الدولية حول الاستراتيجية الدولية للشباب⁵، وهي كالتالي:

1- من الناحية السياسية، يرمي تمكين الشباب لإقامة مؤسسات شفافة خاضعة للمساءلة، تحترم الحقوق الإنسانية، وتشجع على المشاركة في الحياة السياسية.

¹ فتیان، رشا رأفت. (2013): نحو أجندة لتمكين الشباب. فلسطين. (www. Annabaa.com)

² عيسى، نيفين محمد. (2015): دور الإعلام المرئي في تمكين الشباب للمشاركة المجتمعية، جامعة دمشق، سوريا.

³ استراتيجية منظمة التعاون الاسلامي 2018:

<https://www.oic-oci.org/docdown/?docID=4216&refID=1241>

⁴ تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016.

⁵ منظمة العفو الدولية. (2016): الاستراتيجية الدولية للشباب 2017 - 2020.

- 2- ومن الناحية القانونية: توفير الخدمات الاستشارية لبناء القدرات البشرية، والمؤسسية للآليات الوطنية المعنية بالشباب، والمنظمات غير الحكومية، وإيجاد بيئة قانونية تحقق المساواة وتحد من كل أشكال التمييز، وترجمة المواد القانونية على أرض الواقع.
 - 3- الدعوة إلى اتباع نهج يقوم على الحق في التنمية لتمكين الشباب والنهوض به، وتقليص الاختلالات بين الذكور والإناث، وإدماج منظور النوع الاجتماعي في سياسات وبرامج ومشاريع تنموية، كأداة لتحقيق المساواة بين النوعين.
 - 4- وصول الشباب إلى المشاركة الحقيقية في صنع القرار، بدءاً من الأسرة حتى أعلى مراكز صنع القرار في الدولة، ومروراً بمؤسسات المجتمع المحلي والقومي الحكومية وغير الحكومية، وتعزيز دور القطاع الأهلي والمنظمات الشبابية في تغيير الأوضاع السائدة، والمشاركة بفعالية أكبر في تمكين الشباب.
 - 5- إزالة كافة أشكال العنف على الشباب ومحاربة بطلالة الشباب وفقهم.
 - 6- تحسين وضع الشباب، وتمكينه اقتصادياً للوصول إلى مستوى معيشي لائق، بتحقيق اقتصاد تنافسي شامل، يوفر فرص عمل مناسبة، ويشجع على الابتكار ويدعم ريادة الأعمال.
 - 7- توفير التعليم، والذي يتضمن المعارف والمهارات وتعزيز فرص التعليم المتواصل للجميع¹.
- ومن هنا يرى الباحث أن الهدف من التمكين الفعلي للشباب لن يتحقق إلا من خلال إرساء قواعد الديمقراطية الحقيقية في الدولة، وترسيخ الممارسات والإجراءات اللازمة، التي توفر أجواء الحرية والعدالة والتداول السلمي على السلطة، وتكافؤ الفرص بين أبناء الوطن الواحد، وتعزيز المساءلة والشفافية والإفصاح والمشاركة في صنع القرار، وأيضاً مؤسسات محلية وعربية ترعى وتوجه هذا المسار وأجدر تلك المنظمات القادرة على القيام بهذا الدور هي منظمة التعاون الإسلامي، منطلقين من دعوة الأمين العام للمنظمة في النظر في إيجاد حلول شاملة للتحديات التي تواجه الشباب، والجمع بين عناصر تنبثق من جميع ركائز استراتيجية الشباب لمنظمة التعاون الإسلامي بهدف مواجهة أزمة كوفيد - 19. وأكد على استعداد الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة في جميع القضايا التي من شأنها أن تسهم في تعزيز المسائل المتعلقة بالشباب، مؤكداً أن الشباب هم قادة التغيير في العلوم والابتكار².

¹ خوري، عصام ومخول، أمطانيوس وهديوة، ندى. (2006): "تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية: الواقع والآفاق". مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، 2. جامعة تشرين، اللاذقية.

² العثيمين، يوسف بن احمد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي (2020) :
https://www.oic-oci.org/topic/?t_id=23685&ref=14113&lan=ar

أبعاد ومؤشرات تمكين الشباب:

1- التمكين السياسي للشباب:

ويُتّصّد به: رفع مستوى وعي الشباب بحقوقهم وواجباتهم وضرورة المشاركة والانتساب إلى الأحزاب السياسية المشروعة، وممارسة دورهم فيها في النقاش والرفض والتأييد، والتعبير عن فكرهم السياسي بحرية، وتوفير الوسائل اللازمة حتى يتاح لهم فرصة المشاركة في اتخاذ القرار، والتحكم في الموارد، من خلال الاعتماد على النفس عن طريق تنمية الوعي والتعليم والعمل¹.

2- التمكين الاجتماعي للشباب:

ونعني بالتمكين الاجتماعي للشباب رفع الكفاءة الذاتية للشباب، ليكون شباباً ذا رؤية عملية بعيدة المدى، ومبدعاً، ولديه تصميم والتزام ودرجة عالية من الكفاءة والقدرة على المشاركة واتخاذ القرارات، يشارك في مجتمعه بفاعلية، كما يعني ضمان بيئة اجتماعية متعاونة للشباب في المجتمع بما يحقق لهم فرصة لممارسة عملهم ببسر وسهولة وإثبات قدراتهم².

3- التمكين الاقتصادي للشباب:

ويقصد بالتمكين الاقتصادي بداية حصول الشباب على الإعداد والتدريب المهني المناسب، ليكونوا قادرين على دخول سوق العمل، وبالتالي حصولهم على التعويض المناسب عن الأعمال التي يقومون بها في المجتمع، بما يتناسب مع الجهد المبذول لإنجازها، وهو ما يضمن لهم مستوى معيشة عالياً، ويفتح أمامهم المجال للقيام بمشاريع علمية واقتصادية تعود عليهم بالنفع العلمي والمادي³.

¹ عبد الستار، رضا.: التمكين السياسي للمرأة العربية بين الفقر والتعليم، المؤتمر السنوي الرابع لمركز تعليم الكبار بالاشتراك مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دار الفكر العربي، القاهرة (2007).

² عيسى، نيفين محمد.: دور الإعلام المرئي في تمكين الشباب للمشاركة المجتمعية، جامعة دمشق، سوريا (2015).

³ قباني، نادر.: الشباب العربي: المشاركة المدنية والاقتصادية، مكتب اليونسكو الإقليمي، بيروت (2011). (www.unesco.org/beirut).

4- التمكين التكنولوجي للشباب:

يعني التمكين التكنولوجي: حصول الشباب على المعارف والعلوم التكنولوجية والأدوات التقنية والتقنيات التعليمية كاستخدام برامج حاسوبية تخدم العملية التعليمية؛ بحيث تواكب الجديد والمتطور بما يخدمهم في تحقيق واجباتهم في عمليتي الدراسة والبحث العلمي¹.

5- التمكين التعليمي للشباب:

والتمكين التعليمي هو مجموع الفعاليات العلمية وتشمل كل ما يقوم به الشباب من بحث علمي، ومشاركة في الأنشطة العلمية المختلفة من مؤتمرات ندوات وغيرها؛ مما يعود بالفائدة عليهم وعلى المجتمع عامة، كما لا ينبغي النظر إليه بوصفه حقوق خاصة بفئة دون الأخرى بالمجتمع، بل التعامل معه بوصفه السبيل الأساسي إلى الرقي بشريحة الشباب، وتحقيق مطالبهم من أجل بناء مجتمع عادل، ومتقدم قابل للاستمرار، والتجديد العصري الإيجابي².

وخلاصة القول: أننا سنكون أمام تحد حقيقي هو أن يقوم صانع القرار الفلسطيني باتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تمكين الشباب الفلسطيني أو إهدار هذه الطاقات بما ينعكس سلباً على المجتمع وعلى استقراره وعلى مقومات صموده على أرضه في مواجهة الاحتلال والحصار، وهذا لن يتأتى إلا بمساندة ومؤازرة من الأشقاء من دول ومنظمات وفي طليعتها منظمة التعاون الإسلامي.

المحور الثاني: أهمية التمكين للشباب الفلسطيني:

وللوقوف على أهمية التمكين للشباب الفلسطيني لابد من استعراض عدد من الحقائق نستعرضها بالشكل التالي مع العلم أن هذه الأرقام والاحصائيات قبل انتشار فايروس كورونا المستجد:

1- 30% من المجتمع الفلسطيني هم من الشباب: يمثل الشباب في المجتمع الفلسطيني شريحة كبيرة، لذا يصنف المجتمع الفلسطيني على أنه مجتمع فتي، إذ تشير البيانات

¹ الأغا، وليد محمود، مستوى تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية وانعكاساته على تحقيق التنمية الشاملة، دراسة ميدانية لطلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التنمية المستدامة، جامعة القدس، أبو ديس.

² أبو بكر، زينب. التعليم وتمكين الشباب في المجتمع، رؤية مستقبلية للتخلص من المشكلات التي تواجه قطاع الشباب 2008. (<http://www.nesasy.org>).

الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسبة الشباب في فلسطين من الفئة العمرية (18-29 عامًا)، تشكل 30% من إجمالي السكان، وتشير الإحصائيات أيضاً إلى أن 72% من الأسر الفلسطينية لديها شاب واحد على الأقل، كما وتشير بيانات مسح الشباب الفلسطيني عام 2015م، إلى أن 72% من الأسر الفلسطينية لديها شاب واحد على الأقل، بواقع 71% في الضفة الغربية، و74% في قطاع غزة. كما أشارت إلى أن 37% من الشباب ملتحقون حالياً بالتعليم، بواقع 36% في الضفة الغربية، و83% في قطاع غزة، وأظهرت النتائج أيضاً أن نسبة الشباب الذين أنهوا مرحلة التعليم الجامعي "بكالوريوس فأعلى" قد بلغت 13% للذكور مقارنة مع 14% للإناث من إجمالي الشباب في هذه الشريحة¹.

2- 45% من الشباب الفلسطيني في صفوف البطالة: ورغم أن 82% من الشباب الفلسطيني يمتلكون المهارات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات²، إلا أنه قد سُجلت أعلى معدلات للبطالة في صفوف الشباب من الفئة العمرية (19-29) عاماً، حيث بلغت 44% في العام 2018م، و27% في الضفة الغربية، و69% في قطاع غزة³.

3- إقصاء الشباب الفلسطيني عن مواقع صنع القرار في مختلف المؤسسات ومستوياتها القيادية: والتي أكدت الإحصائيات بشأنها أن 0.9% من الشباب فقط يعملون في مهنة "مشروع وموظفو إدارة عليا"، بواقع 1% في الضفة الغربية، و0.4% في قطاع غزة⁴.

ومن هنا فإن الأهمية التي يكتسبها تمكين الشباب يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأدوار التي يمكن أن يقوم بها الشباب في المجتمع، من خلال مشاركتهم في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

¹ فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2019): الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للشباب.

² المرجع السابق.

³ عوض، علا: استعراض واقع العمال في فلسطين لعام 2018، 2019. (http://www.pcbs.gov.ps/pcbs_2012/Pressar.aspx?CatId=7)

⁴ فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2019): الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للشباب. (<http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3529>)

والتعليمية والتكنولوجية والصناعية والتثقيفية والصحية، وعليه فإن أهمية تمكين الشباب تتمثل في مجموعة من النقاط أهمها:

1- يعتبر الشباب في أي أمة المرأة الصادقة التي تعكس واقع المجتمع، ومدى نهضة الأمة وتقدمها، فالشباب هم قادة المستقبل، وسوف يكون منهم من يؤثر في محيطه ومجتمعه أو في وطنه، أو فيما هو أبعد من حدود الوطن.

2- ضرورة الاهتمام بالشباب تحتها مصلحتهم، ومصلحة المجتمع، فكما هي ضرورة فردية- لأنها تساعد الشاب في كشف استعداداته، وقدراته، وطاقاته، أيضاً هي ضرورة اجتماعية لأن قوة المجتمع وتماسكه، تتطلب جيلاً من الشباب مشبعاً بثقافة أمتهم، معتزلاً بتراثها، محافظاً على قيمها.

3- إن الاهتمام بالشباب يعتبر ضرورة اقتصادية تنموية، لأن التنمية تتطلب طاقات بشرية واعية ومدرّبة، ومحيطاً بأصول العمل والإنتاج، وممتلكة للمعارف والمهارات اللازمة لذلك. وتعتبر ضرورة سياسية أيضاً، بسبب ما يسود هذا العصر من صراعات سياسية أيديولوجية وحضارية، وعنصرية وطائفية. لذلك فإن عملية التنمية تتطلب دراسة العنصر الرئيس في هذه العملية الذي يمثل جيل الشباب¹.

4- تحقيق السلم الاجتماعي وبناء مقومات صمود الشعب الفلسطيني في وجه التحديات التي تعصف به.

5- الاستفادة من القدرات الشابة وطاقاتهم الإبداعية والابتكارية في التطوير والتنمية الشاملة المنشودة لمجتمعهم ولغيرهم من المجتمعات.

وهكذا فإن الشباب يُلقى على عاتقهم أداء أدوار كبيرة في بناء المجتمع، من خلال إسهامهم الفاعل في عملية التغيير والتطوير، وفي عملية الارتقاء بالمجتمع الفلسطيني وتنميته سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعلمياً وهذا لن يتم إلا بعد عملية حقيقية من أجل تمكينهم.

¹ الأغا، وليد محمود، مستوى تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية وانعكاساته على تحقيق التنمية الشاملة، دراسة ميدانية لطلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التنمية المستدامة، جامعة القدس، أبو ديس.

المحور الثالث: متطلبات تمكين الشباب:

ولتمكين الشباب الفلسطيني والعمل من أجل الوصول إلى استثمار كامل القدرات والطاقات لابد من متطلبات:

1- تعزيز البيئة التشريعية والسياسات من أجل تمكين الشباب:

وهذا يتطلب وضع قوانين وإجراءات تنفيذية لتشجيع مشاركتهم الفعالة والشاملة في المجتمع، وحمايتهم من التمييز والإقصاء، وإتاحة الفرصة أمامهم للمشاركة في دوائر صنع القرار المختلفة والوظائف العامة.

2- دعم التمكين الاقتصادي والتركيز على خلق فرص عمل:

حيث يعتبر الحصول على عمل لائق وفرص كسب عيش كريم من خلال التمكين الاقتصادي محدداً أساسياً من أجل التمكين الاجتماعي والاقتصادي للشباب لما في ذلك تعزيز الشعور بقيمة المواطنة الحقيقية.

3- تعزيز مشاركة الشباب في صناعة السلم الاجتماعي والحفاظ عليه وبناء القدرة على الصمود:

فالشباب قادرون على المساهمة بشكل إيجابي في جهود صناعة السلم الاجتماعي، شرط دمجهم بشكل منهجي في العمليات ذات الصلة التي تهدف إلى تخفيف حدة التوتر في المجتمع، وكذلك إتاحة الفرصة أمامهم من أجل بناء قدرات المجتمع على الصمود في مواجهة التحديات المختلفة.

4- تعزيز دور الشباب كشركاء في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030:

تسعى أهداف التنمية المستدامة إلى إحداث تحول في العالم من خلال التعامل مع التحديات العالمية المستمرة مما يجعل تمكين الشباب ضرورة لمثل هذا التحول، كما يمكن للشباب أن يكون عنصراً فاعلاً في إحداث التغيير إن توفرت له الحوافز والامكانيات، مما يمكنهم من تسخير قدراتهم المعرفية والابتكارية للوصول لهذه الغاية.

5- تشجيع الشباب في تعزيز المساواة بين الجنسين.

6- إعادة تأهيل المؤسسات الحكومية المختلفة من أجل تقديم خدمات أفضل صحية وتعليمية واجتماعية وتكنولوجية.

7- دمج كافة القطاعات بما فيها العامة والخاصة والأهلية باختلاف تخصصاتها في عملية تمكين الشباب¹.

وهنا يرى الباحث أن الجهد المطلوب من أجل تمكين الشباب بحاجة لتضافر كل الجهود الفلسطينية وغير الفلسطينية حتى نصل إلى تمكين الشباب الحقيقي الذي يسهم في التنمية والسلام الاجتماعي وكذلك تعزيز الصمود الفلسطيني على أرضه.

المحور الرابع: التحديات التي تواجه عملية تمكين الشباب الفلسطيني:

1- تحديات داخلية:

الانقسام الفلسطيني والفشل في التوصل إلى اتفاق سياسي يحدد أولويات المشروع الوطني الفلسطيني في هذه المرحلة، شكل ضربة قاسية للمشروع الوطني الفلسطيني، ترتب عليه نتائج سلبية خطيرة ألقت بظلالها الثقيلة على كافة مناحي الحياة، فالانقسام الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والقصور في الممارسات الديمقراطية في المؤسسات الحكومية والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وشلل المجلس التشريعي (حيث لم يصدر قانون واحد يستجيب لطموحات ومشكلات الشباب)، مع انتشار ظاهرة الفئوية السياسية، وانتشار ثقافة العنف والتعصب والكراهية ورفض الآخر وخاصة بين الشباب، كل ذلك أدى إلى غياب الشباب عن المشاركة في صناعة القرار، والمشاركة في الحد الأدنى من تفاصيل الحياة اليومية².

2- تحديات خارجية:

ولازالت الأحداث والعوامل التي ساهمت بشكل كبير في تردي أحوال الفلسطينيين السياسية والاقتصادية قائمة، وهذا التردي والتدهور نتج عن عدة عوامل، أهمها استمرار إسرائيل في انتهاج سياسة العنف والتصعيد العسكري وتكريس أعمال العدوان والحصار والإغلاق واعتقال الكوادر الفلسطينية أو

¹ مؤتمر التحديات والأولويات الانمائية في منطقة عربية متغيرة، ورقة قدرات الشباب وتحدياتهم في المنطقة العربية، عمان. الأردن، 2017.

² الأغا، وليد محمود، مستوى تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية وانعكاساته على تحقيق التنمية الشاملة، دراسة ميدانية لطلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التنمية المستدامة، جامعة القدس، أبو ديس.

إبعادها، وشل حرية الحركة للأفراد والبضائع على المعابر الفلسطينية، ومصادرة الأراضي وتوسيع الاستيطان وما خطة ضم أجزاء من الضفة الغربية ضمن ما يسمى بصفقة القرن عنا ببعيد .

المحور الخامس: الدور المأمول من منظمة التعاون الإسلامي في تمكين الشباب الفلسطيني:

ولمنظمة التعاون الإسلامي دور مهم في الإسهام في تمكين الشباب الفلسطيني تتمثل في النقاط التالية:

- 1- العمل على إنهاء الانقسام الفلسطيني والمساعدة المهنية في توحيد المؤسسات الفلسطينية الحكومية ودمج موظفيها.
- 2- إحداث لجنة متابعة تشرف عليها منظمة التعاون الإسلامي تلزم جميع الأطراف على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه ضمن جدول زمني محدد.
- 3- المساعدة بإجراء تعديلات قانونية تسهم في عملية تمكين الشباب.
- 4- الإسهام في إعادة بناء الجهاز الحكومي بما يمكنه من تقديم خدمات ذات كفاءة وبخاصة في مجالات التعليم والصحة.
- 5- توفير الدعم اللازم للحد من البطالة المنتشرة في المجتمع الفلسطيني.
- 6- العمل على توفير شبكة حماية للشعب الفلسطيني لوقف الهجمات الاسرائيلية على البشر والحجر والشجر ومصادرة الأرض الفلسطينية، ورفع الحصار بشكل كامل وشامل براً وبحراً وجواً.
- 7- العمل على إزالة كافة الإجراءات المشددة على المعابر مع الدول العربية والسماح بإدخال احتياجات التطوير لتنمية المجتمع الفلسطيني.
- 8- العمل على جمع الكل الفلسطيني مؤسسات عامة وخاصة وأهلية ومنظمات المجتمع المدني من أجل تبني سياسات داعمة لتمكين الشباب ونشر قيم التسامح والسلام الاجتماعي وتعزيز الصمود الفلسطيني على أرض فلسطين.
- 9- تطوير الكفاءات والقدرات المهنية والعلمية والأكاديمية المختلفة من خلال برامج التطوير المختلفة، وفتح آفاق التعاون المشترك بين مختلف الوزارات والمؤسسات العاملة في فلسطين ونظيراتها في دول منظمة التعاون الإسلامي.
- 10- دعم المؤسسات الإنتاجية الفلسطينية وفتح آفاق لتصدير المنتجات الفلسطينية لمختلف دول منظمة التعاون الإسلامي ضمن سياسات اقتصادية هادفة لتخفيف حدة البطالة في المجتمع الفلسطيني.

11- الاستفادة من أعداد الخريجين الهائلة في المجتمع الفلسطيني لصالح برامج تشغيلية في دول منظمة التعاون الاسلامي.

❖ توصيات الدراسة:

توصي الدراسة بالآتي:

- 1- ضرورة إجراء الدراسات المختلفة في دور منظمة التعاون الإسلامي وغيرها من المنظمات الرسمية الإقليمية والدولية في دعم وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني.
- 2- توجه المؤسسات الفلسطينية المختلفة للطلب من المنظمات الداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني مساهمتها من أجل تصويب أي خلل قد يصيب الواقع الفلسطيني.
- 3- ضرورة تعزيز الاهتمام بجيل الشباب باعتباره مكوناً أساسياً من مكونات المجتمع، وعلى عاتقه تقع مسؤولية البناء والتنمية، وفتح آفاق المشاركة في البرامج والأنشطة التنموية لكافة الشباب، وفي جميع المناطق الجغرافية دون تمييز.
- 4- ضرورة قيام الأحزاب السياسية المختلفة بإعادة النظر في طرق وأساليب التعبئة والتوجيه لدى شبابها، واعتماد سياسة الانفتاح الفكري والأيدولوجي ونبذ التعصب، وقبول الآخر والتدريب على الشراكة حتى مع المخالفين، وأيضاً فتح المجال أمام الشباب لتولية مناصب تشريعية داخل الأحزاب، وفتح آفاق التدريب على تلك المهمات.
- 5- ضرورة تفعيل دور الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والتعريف بالحقوق والواجبات السياسية لدى الشباب، وتعزيز القيم الوطنية والاجتماعية الإيجابية مثل قيم التسامح ونبذ الكراهية، ونبذ العنف الاجتماعي والسياسي، وقبول الآخر، ونشر ثقافة الموضوعية في الخلافات السياسية والنقد البناء.
- 6- أن تقوم كافة المؤسسات على اختلاف تخصصاتها باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة من أجل تمكين الشباب سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعلمياً وتكنولوجياً لما في ذلك من انعكاسات إيجابية على طريق تحقيق التنمية الشاملة التي تنشدها المجتمع الفلسطيني.
- 7- ضرورة العمل من أجل تطبيق كل مخرجات ومقررات المؤتمرات والاجتماعات التي عقدت من أجل الشباب في دول منظمة التعاون الإسلامي وبخاصة فيما يتعلق بالشباب الفلسطيني.

قائمة المراجع:

1. أبو بكر، زينب. (2008): التعليم وتمكين الشباب في المجتمع، رؤية مستقبلية للتخلص من المشكلات التي تواجه قطاع الشباب. (<http://www.nesasy.org>).
2. أبو ساكور، تيسير عبد الحميد. (2014): "دور إدارة جامعة القدس المفتوحة في تمكين الشباب وتنمية قدراتهم في المجتمع الفلسطيني". مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، المجلد 6. 2.
3. استراتيجية منظمة التعاون الاسلامي للشباب، 2018:
- الموقع : <https://www.oic-oci.org/docdown/?docID=4216&refID=1241>
4. الأغا، وليد محمود، مستوى تمكين الشباب من المشاركة في الحياة السياسية وانعكاساته على تحقيق التنمية الشاملة، دراسة ميدانية لطلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التنمية المستدامة، جامعة القدس، أبو ديس.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020 : <https://2u.pw/spZmW>
6. حلس، رائد محمد. (2017): "مستقبل الشباب الفلسطيني في ظل التحديات الراهنة". مجلة شئون فلسطينية، 267.
7. حلمي، إحلال. (2003): **العولمة وقضايا المرأة والعمل**، الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات - جامعة عين شمس، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة.
8. خوري، عصام ومخول، أمطانيوس وهديوة، ندى. (2006): "تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية: الواقع والآفاق". مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، 2. جامعة تشرين، اللاذقية.
9. رزيح، فهيمة كريم. (2015): **تمكين الشباب الفرص والتحديات دراسة اجتماعية**، جامعة بغداد، بغداد.
10. رسالة الأمين العام لمنظمة التعاون الاسلامي في اليوم العالمي للشباب 11 / 8 / 2020 : https://www.oic-oci.org/topic/?t_id=23740&ref=14133&lan=ar
11. عبد الستار، رضا. (2007): **التمكين السياسي للمرأة العربية بين الفقر والتعليم**، المؤتمر السنوي الرابع لمركز تعليم الكبار بالاشتراك مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دار الفكر العربي، القاهرة.
12. العثيمين، يوسف بن أحمد (الأمين العام لمنظمة التعاون الاسلامي)، 2020 :
الموقع: https://www.oic-oci.org/topic/?t_id=23685&ref=14113&lan=ar
13. عودة، رمزي. (2017): **المشاركة الشبابية في المجتمع الفلسطيني بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة ملتقى الطلبة، بيت لحم.
14. عوض، علا: استعراض واقع العمال في فلسطين لعام 2018، 2019. http://www.pcbs.gov.ps/pcbs_2012/Pressar.aspx?CatId=7

15. عيسى، نيفين محمد. (2015): دور الإعلام المرئي في تمكين الشباب للمشاركة المجتمعية، جامعة دمشق، سوريا.
16. فتیان، رشا رأفت. (2013): نحو أجندة لتمكين الشباب. فلسطين. (www. Annabaa.com)
17. فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2019): الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للشباب. (<http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3529>)
18. قانون الشباب الفلسطيني رقم 2 لسنة 2011. (<https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=951574>).
19. قبانى، نادر. (2011): الشباب العربي: المشاركة المدنية والاقتصادية، مكتب اليونسكو الإقليمي، بيروت. (www.unesco.org/beirut)
20. مجلس وزراء الشباب والرياضة العربي. (2002): السياسة العربية للشباب، جامعة الدول العربية، القاهرة.
21. المصري، إبراهيم. (2016): "دور الشباب الجامعي الفلسطيني في تنمية المجتمع المحلي من خلال العمل التطوعي والمعوقات التي تحول دون انخراطهم فيها من وجهة نظرهم". مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية.. 7. جامعة الوادي، الجزائر.
22. منظمة العفو الدولية. (2016): الاستراتيجية الدولية للشباب 2017-2020.
23. منظمة العفو الدولية. (2016): الاستراتيجية الدولية للشباب 2017-2020.
24. مؤتمر التحديات والأولويات الإنمائية في منطقة عربية متغيرة، ورقة قدرات الشباب وتحدياتهم في المنطقة العربية، عمان. الأردن، 2017.
25. موقع الجزيرة، 2015: <https://2u.pw/Tpphe>
26. وكالة سبق الاخبارية: <https://2u.pw/v8zOJ>

المراجع الأجنبية:

1. Buckingham, M. & Clifton, D. (2001): **Now Discover your strength**. Ny: Simon and Schuster, New York.

بسم الله الرحمن الرحيم

الجلسة الختامية لمؤتمر منظمة التعاون الإسلامي والقضية الفلسطينية

10.51516/1860-000-007-010

الحضور الكريم، نحن هنا في جامعة الوطن الغراء جامعة الاسراء - غزة، ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نجدد الشكر والعرفان لكل من ساهم بالدعم والتحضير والإعداد لهذا المؤتمر العلمي المحكم ونثمن جهودكم المباركة لإنجاحه ، سواءً بالمشاركة البحثية أم الحضور، أم إبداء الآراء والمناقشات الفاعلة، والذي يلامس خصوصية الواقع الفلسطيني في ظل واقع تنتهك فيه حقوقه على نطاق واسع من قبل سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي وصمت المجتمع الدولي الذي تتصل من مسؤولياته القانونية والأخلاقية في دعم الحقوق الفلسطينية وفي مقدمتها الحق في تقرير المصير، واستناداً إلى توصيات البحوث ورؤساء الجلسات والمعنيين والحضور، خرجت لجنة توصيات المؤتمر والمكونة من: رئيس المؤتمر د. علاء مطر رئيساً، وعضوية د. رضوان العنبي رئيس اللجنة العلمية، ود. أسماء نصر رئيس اللجنة التحضيرية، وأ.د. سرور طالبي عضو لجنة وضع محاور المؤتمر واللجنة التحكيمية بالنتائج والتوصيات التالية:

أهم النتائج:

1. تمثل منظمة التعاون الإسلامي الصوت الجماعي للعالم الإسلامي من أجل تعزيز التضامن والتعاون بين الدول الأعضاء في المجالات الإنسانية والاقتصادية والسياسية والعلمية وتعزيز التفاهم والحوار بين الحضارات والثقافات والأديان وحماية مصالحها المشتركة على الساحة الدولية والمساهمة في السلم والأمن الدوليين.
2. تكتسب المندوبية الدائمة لدولة فلسطين أهمية استثنائية لدى منظمة التعاون الإسلامي خاصة وأن القضية الفلسطينية والقدس تشكلان الهدف والأساس الذي قامت عليه ومن أجله هذه المنظمة الدولية.
3. تولي المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) اهتماماً خاصاً في دعم الشعب الفلسطيني ومؤسساته خاصة في القدس الشريف من خلال مشاريع وبرامج الدعم لحماية التراث الإسلامي في المدينة المقدسة وصيانة المعالم التاريخية والمخطوطات الإسلامية.
4. قامت دولة فلسطين بالتوقيع والمصادقة على عدد من الاتفاقيات والمعاهدات لمنظمة التعاون الإسلامي والتي تعزز بدورها علاقتها مع الدول العربية والإسلامية

5. تدعم منظمة التعاون الإسلامي في نصوص ميثاقها وقراراتها حق الشعب الفلسطيني في ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف بما فيها حق العودة، وتقرير المصير، وتجسيد إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران لعام 1967م وعاصمتها القدس الشرقية.
6. القضية الفلسطينية متواجدة باستمرار على أجندة اجتماعات الأجهزة الرئيسية لمنظمة التعاون الإسلامي وهي القمة الإسلامية ومجلس وزراء الخارجية والأمانة العامة
7. تدعم منظمة التعاون الإسلامي عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية وتعتبرها خيارًا استراتيجيًا استنادًا إلى القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية وعلى رؤية حل الدولتين.
8. رفضت منظمة التعاون الإسلامي في قراراتها الصادرة عن أجهزتها الرئيسية الإجراءات الإسرائيلية الأحادية لضم الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات والتي تهدف إلى تغيير الوضع السياسي والقانوني على الأرض الفلسطينية الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي ويقوض حل الدولتين. كما رفضت المنظمة قرار الإدارة الأمريكية بالاعتراف بالقدس الموحدة عاصمة لكيان الاحتلال الإسرائيلي ونقل السفارة الأمريكية للقدس الشريف.
9. عملية التطبيع بين الدول العربية وكيان الاحتلال يؤثر سلبًا على جهود منظمة التعاون الإسلامي في دعم القضية الفلسطينية.
10. دعم منظمة التعاون الإسلامي للحقوق الفلسطينية في المنظمات الدولية خاصة في الأمم المتحدة ساهم في إصدار مجموعة من القرارات لصالح القضية الفلسطينية.
11. يؤثر الانقسام الحاصل بين أنظمة الدول العربية والإسلامية إلى إضعاف دور منظمة التعاون الإسلامي في دعم القضية الفلسطينية.
12. العديد من القرارات الداعمة للقضية الفلسطينية والصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي لم يتم تطبيقها بسبب غياب الإرادة السياسية للعديد من الدول العربية والإسلامية.

واستناداً على النتائج أعلاه، أوصت لجنة التوصيات على ضرورة:

1. تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومحاولة تقريب وجهات النظر فيما بينها من أجل إعادة النظر في أولوية القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني في تحقيق مصيره.
2. تفعيل دور سفراء منظمة التعاون الإسلامي في العالم لدعم القضية الفلسطينية.
3. سرعة تشكيل جبهة عربية وإسلامية موحدة تجمع كل التوجهات السياسية الراضية للتطبيع وذلك لوضع استراتيجيات تدعم القضية الفلسطينية بعيداً عن التجاذبات السياسية.
4. تفعيل ودعم الدبلوماسية الفلسطينية من خلال توفير الدعم الإسلامي والعربي والامكانيات المتاحة وتسخير كافة الطاقات والموارد لدعم القضية الفلسطينية.
5. الدعوة إلى سن تشريعات تحظر استيراد البضائع المنتجة في المستوطنات الإسرائيلية، وتغليظ العقوبة على المخالفين.
6. تعزيز دور منظمة التعاون الإسلامي في التأكيد على الهوية العربية والإسلامية للقدس الشرقية المحتلة ومساندة التحرك الفلسطيني دولياً وعلى كافة الصعد لإنجاز الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف كحقه في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.
7. دعم اعتماد سياسة إعلامية متطورة تستهدف الرأي العام العالمي بفضح ممارسات الاحتلال العنصرية والتوسع الاستيطاني لما له من تأثير على الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.
8. تعزيز دور منظمة التعاون الإسلامي في دعم الحقوق الفلسطينية عبر علاقتها في المنظمات الدولية.
9. تعزيز دور منظمة التعاون الإسلامي في مساندة دولة فلسطين في محاسبة الاحتلال على جرائمه بحق الفلسطينيين سيما أمام المحكمة الجنائية الدولية.
10. الضغط من منظمة التعاون الإسلامي على المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته الأخلاقية والقانونية تجاه الحقوق الفلسطينية.

11. تفعيل دور منظمة التعاون الإسلامي في اتخاذ الخطوات اللازمة لوقف انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الفلسطينيين.

12. تفعيل دور منظمة التعاون الإسلامي في دعم الجهود الدبلوماسية الفلسطينية واشتباكها السياسي مع الاحتلال في المحافل الدولية كافة.

نشكر لكم حسن استماعكم، ونؤكد لكم حرصنا على إيصال نتائج وتوصيات المؤتمر إلى منظمة التعاون الإسلامية والجهات ذات العلاقة بما يخدم القضية الفلسطينية

والله ولي التوفيق